

البحر المصري وعرب فلسطين

١٩٤٨ — ١٩٥٢

تأليف

دكتور عبد الوهاب بكر محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة الزقازيق

الطبعة الأولى

١٩٨٢



.....
الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج ٠ م ٠ ع

محتويات الكتاب

تقديم :	٥
دراسة تمهيدية : الأحوال الداخلية للجيش المصرى	٩
الباب الأول : الجيش المصرى بين النظرية والتطبيق	٤١
الفصل الأول : شكلية الاستعدادات لحرب فلسطين (مستثولية الملك)	٤٣
الفصل الثانى : الحرب ونتائجها	٦٧
الفصل الثالث : أسباب الفشل	١٣٩
الباب الثانى : المحاولات المصرية للنهوض بالجيش المصرى	١٦١
الفصل الرابع : إعادة التنظيم	١٦٣
الفصل الخامس : قضية التسليح	١٩٣
الفصل السادس : قضية الأسلحة الفاسدة	٢١١
الباب الثالث : الجيش والسياسة	٢٢٥
الفصل السابع : المؤثرات السياسية فى الجيش المصرى	٢٢٧
الفصل الثامن : العمل السياسى فى الجيش المصرى	٢٧٩
خاتمة :	٣١٥
المصادر والمراجع :	٣١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه ومن اتبعهم الى يوم الدين .

أما بعد

فكنا قد قدمنا الى المكتبة المصرية كتابنا في تاريخ مصر المعاصر
« الوجود البريطاني في الجيش المصري » ، وهو دراسة تعقبت تاريخ
الجيش المصري منذ ان وقعت مصر معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الوجود
البريطاني في الجيش في ديسمبر ١٩٤٧ .

وكان لابد بعد هذا ان نقدم تاريخ الفترة التي تلى خروج الانجليز من
الجيش وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

والفترة الثانية ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، وان كانت قد تأثرت تماما بما حدث
في فلسطين (١٥ مايو ١٩٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩) ، وتعد عندي نتيجة هامة
من نتائج هذه الحرب - الا انه لا يمكن بحال من الأحوال فصلها عن الفترة ١٩٣٦ -
١٩٤٧ ، فالتاريخ حلقات متصلة - واذا كانت هناك نسبة غواصل بين هذه
الحلقات فان واجب الباحث ان يستخدم الاجتهاد للربط بين الحلقات وبعضها
البعض - حتى تصبح الاحداث في هيئة تاريخية متصلة .

وفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ متأثرة بحقبة ١٩٣٧ - ١٩٤٧ - وماحدث في
فلسطين لم يكن الا نتيجة للاوضاع التي سبقت الحرب داخل الجيش المصري
- اما ماحدث بعد الحرب فقد صبغته احداث فلسطين بلونها .

وهذه الدراسة تحاول ان تعقد الصلة وتربط بين الاحداث لتبين ان

التطورات التي اصابته الجيش المصري في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ راجعة الى دخول مصر هذه الحرب - لهذا فقد سميت هذه الدراسة الجيش المصري وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ .

لكنني في نفس الوقت لا ازمع ان حرب فلسطين فقط . كانت مسئولة عن ما حدث بعدها - فقد شاركت في رسم التطورات التي اصابته الجيش والبلاد بعد هذه الحرب اسباب عديدة . لكن مأساة فلسطين كانت ابرزها . لهذا فاني اعتقد انني لم اجاوز الحقيقة في كثير عندما اقدمت على تسمية الدراسة بالجيش المصري وحرب فلسطين .

والحقيقة ان توفير المادة الوثائقية اللازمة لهذه الدراسة لم يكن سهلا على الإطلاق . فالموضوع بالدرجة الأولى يتسم بالسرية ودواعي الأمن لإتصالي بالجيش واسراره - والوثائق موزعة بين أكثر من موقع .

ولقد استدعى هذا ان أقصد إنجلترا في خريف ١٩٧٨ حيث اطلعت على وثائق الجيش المصري في دار الوثائق البريطانية بكيوجاردنز Kew Gardens - والمتحف البريطاني - والمكتبة البريطانية - والمتحف الحربي الامبراطوري .

- وفي مصر . فقد ذلك لي استاذي الدكتور / عبد العزيز سليمان نوار رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس - صعب الوصول الى الوثائق الخاصة بالجيش . فاستطعت ان انفذ الى هذه الوثائق في المتحف التحريبي - ودار الوثائق القومية بالقلعة - وهيئة البحوث العسكرية .

كذلك فقد حصلت على مادة رائعة من المتحف القضائي بدار القضاء العالي - ومجلس الوزراء - ودار الكتب والوثائق - ومضابط مجلس النواب والشيوخ .

كما حصلت على معلومات نادرة من شخصيات ارتبطت اسماءها بالاحداث التي سجلها البحث . وقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة ابواب تشمل ثمانية فصول - وسبق ذلك دراسة تمهيدية احتوت دراسة عن الاحوال الداخلية المصري شملت ضباطه وجنوده واساليب التجنيد والاحوال الصحية

للجيش والظروف الاجتماعية والنفسية - ودور النظام المصرى الحاكم فى احوال الجيش . .

أما الفصل الأول من الباب الأول فقد ناقش الاستعدادات السابقة للحرب من الجوانب السياسية وغير السياسية . وتعرض الفصل الثانى للحرب الفلسطينية ومراحلها واطلاع الجيوش المتحاربة ونتائج هذه الحرب .

وناقش الفصل الثالث أسباب الفشل فى هذه الحرب ومسئولية كل جهة شاركت فيها . وخصص الباب الثانى بأكمله لدراسة آثار هذه الحرب على الجيش - فتناول الفصل الرابع محاولات إعادة تنظيم الجيش غداة انتهاء الحرب وتأثيرها على أساليب التنظيم الجديدة وفن التنظيم الحربى . وناقش الفصل الخامس قضية التسليح بإبعادها المرتبطة بالمتغيرات الدولية . لما كانت قضية الأسلحة الفاسدة ابنة لقضية التسليح فى الجيش المصرى وثمرة مباشرة فى ثمارها ، فقد تحدث الفصل السادس عنها .

وأخيرا فقد تولى الباب الثالث دراسة المؤثرات السياسية فى الجيش المصرى فى الفصل السابع . وكان رصد العمل السياسى فى الجيش المصرى من نصيب الفصل الثامن والأخير .

وكانت الخاتمة محصلة لفصول الدراسة .

وأرجو أن يكون ما احتوته هذه الدراسة ، عملا ينتفع منه الناس .

وأسأل الله التوفيق .

عيد الوهاب بكر

مصر الجديدة ١٩٨١ .

دراسة تمهيدية

الأصول

الداخلية للجيش المصرى

- عوامل التخلف والردة بالجيش المصرى
- نظم الامداد بالرجـال
- البدلية
- حالة المقترعين للجندية بالجيش المصرى
- الأمراض
- نقص الطبقة الواعية فى الجيش المصرى
- سوء الانتقاء
- الظروف المعيشية والأحوال الاقتصادية
- الحالة المعنوية والشعور بالانتماء
- أحوال الضباط المصريين
- العلاقات بين الضباط
- العلاقات بين الضباط والعساكر
- استخدام الجيش فى الأمن الداخلى والخدمات العامة

لم يكن الوجود البريطاني في الجيش المصري بكل دوائره وأطواره مسئولاً حده عن المدى من التخلف والضعف الذي وصل اليه الجيش - بل أن الكثير من أسباب التخلف وعوامل الردة كانت كامنة فيه - دون أن يكون للبريطانيين يد فيها .

وهذه الاسباب عديدة - وترجع مسئولياتها الى النظام المصري ، أعنى أنه بقدر ما كان الاستعمار البريطاني مسئولاً عن توصيل الجيش المصري الى حالة من الضعف والتخلف عن التطور ، للسياسة التي اتبعها في الجيش المصري ، والتي كانت تتصل باستراتيجيته في البلاد - فان النظام المصري مسئول أيضاً عن بعض ما انتهى اليه حال الجيش ، والذي ظهرت آثاره في الجالة الوحيدة للتطبيق ، وأعنى بها حرب فلسطين - بحسبانها التجربة الاولى والاخيرة التي دخلها الجيش المصري في الفترة موضوع البحث .

ولعل أول ما ينبغي تناوله من أسباب للتخلف هو بحث نظم امداد الجيش المصري بالرجال وما يرتبط بها من جوانب اخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية ، وتأثيرات ذلك على الاحوال الداخلية للجيش المصري .

لقد وضع أول قانون للقرعة في مصر سنة ١٨٨٠ وكان مأخوذاً عن النظام العثماني - وفي سنة ١٨٨٦ صدر قرار بقبول البدل النقدي للاعفاء من الخدمة العسكرية ، وكان هذا أحد بدع « السير ايفلين بارنج » لزيادة الموارد المالية للبلاد لدفع كوبونات الديون المصرية - فكان على المقترح أن يدفع ٤٠ جنيه تؤدي قبل حضوره أمام مجالس القرعة لقيده واقتراعه و ٥٠ جنيه بعد أن تصيبه القرعة ، وقبل أن يطلب للانتظام في خدمة الجيش - و ١٠٠ جنيه اذا طلب في الخدمة أو في أى وقت أثناءها - ولما كان هذا النظام سبباً في اباحة الاعفاء للكثيرين - فقد عدل بعد ذلك والغيت درجات البدل النقدي وقصرت على ٢٠ جنيه لمن يطلب المعافاة قبل حضوره الاقتراع .

وفي سنة ١٩٠٢ توحدت نظم التجنيد السابقة ، وصدرت في شكل القانون الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ للقرعة العسكرية .

وكان هذا القانون يتلخص فى الدعوة الى التجنيد لكل مصرى بلغ التاسعة عشرة - على أن تكون لمدة عشر سنوات ، خمس منها بالجيش العامل ومثلها فى الرديف (الاحتياط) أو البوليس أو خفر السواحل .

ونص هذا القانون على الاعفاء بالبدل النقدي أو الشخصى أو لطلبة العلوم الدينية أو المدارس العالية وحفظه القرآن الكريم وموظفى الحكومة الداخلين فى هيئة العمال ولوحيد أبيه أو وحيد الارملة أو وحيد الرجل البالغ الستين من عمره .

وكانت أظهر عيوب هذا القانون هو كثرة الاعفاءات التى نص عليها وعدم مساواته بين المصريين جميعا فى أداء الواجب الوطنى دون تفرقة أو تمييز .

فكل فرد يعفى من الخدمة العسكرية اذا دفع بدلا نقديا قدره ٢٠ جنيه فى أى وقت قبل اقتراحه أو اذا كان معافا وزال سبب اعفائه - أو ٤٠ جنيه لمن لم يحضر أمام مجلس الاقتراع وقبل فرزه طبيا أو ١٠٠ جنيه لمن كشف عليه طبيا فى أى وقت بعد الكشف الطبى وقبل تجنيده .

ولايجوز أن يطلب للتجنيد من أتم سن ٢٧ إلا فى حالة الحرب وبقرار يصدره مجلس الوزارة (١) .

كان هذا القانون هو المعمول به فى الفترة موضوع البحث وحتى صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ الذى ألغى « نظام البدلية » .

ولقد كان لقانون سنة ١٩٠٢ آثار فى منتهى السوء تركت بصماتها على مستقبل الجيش المصرى سنوات طويلة - وكان لها نصيب فى الاجابة على السؤال الذى يتردد فى الانهال وهو - هل كان ممكنا لمصر بجيش هذه هى نوعية جنوده أن يكسب حرب ١٩٤٨ ؟ .

وقبل الاجابة على هذا السؤال - فان تحرى « النوعية » من الرجال التى انتجها هذا القانون جديرة بأن تبين حتى يكون استنتاج الاجابة ميسورا .

(١) قانون القرعة العسكرية الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ والتعليمات الصادرة من نظارة الحربية .

كان معنى التخلص من الجندية بدفع عشرون جنيها هو وحم كل من يرتدى « الكاكي » لمدة خمس سنوات بأنه « ذلك المخلوق الذى لم يستطع شراء نفسه بعشرين جنيها » - اذا نظرنا الى القانون من الناحية المعنوية، فاذا ماتجاوزنا النظرة المعنوية على مالها من أثر خطير أوجله لصفحات مقبلة - وتناولنا أثر ذلك من الناحية الموضوعية - فان هذا كان يعنى أن الجيش المصرى كان يتألف من أفقر الطبقات فى البلاد - تحيطهم عدة عوامل أهمها عدم كفاية الغذاء والجهل والأمراض المتوطنة التى تفتك بالصحة العامة .

ووفقا للإحصائيات العسكرية فقد كان عدد الشبان الذين يبلغون سن التجنيد سنويا فى المتوسط لسنوات ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ هو حوالى ١٤٠٠٠٠ نفر تقريبا - وكان ٢٥٪ من هذا العدد يتخلصون من الجندية وفقا للإعفاءات العائلية والعروبة وغيرها - كما أن دافع البديل والغائبين والمتخلفين كانوا يقدرون بحوالى ٤٠٪ - ويأتى الكشف الطبى بعد ذلك ليخرج نسبة ٧٥٪ من الباقي كغير لائقين - فيصبح اللائقون للخدمة من الذين تقدموا فعلا للكشف الطبى حوالى ٢٥٪ - فاذا قدرنا هذا بنسبة البالغين سن التجنيد سنويا لكان نسبة ما يحصل عليه الجيش فعلا من ايراد الرجال السنوى هو ٥٪ أو أقل . موضوعا فى الاعتبار أن تعداد السكان فى سنة ١٩٣٧ كان ٣٧٨ر٩١٤ر١٥ نسبة وفى سنة ١٩٤٧ كان ٣٨٩ر٣٩ر٢٠ نسمة بمعدل تزايد سنوى ٢١٦٠٠٠ نسمة - واذا ما سلمنا بالمعطاة التى تقول أن النسبة المقررة بين القوات المسلحة وعدد السكان هى ١٠٪ - وأن تطبيق هذه المعطاة يعنى أن الرقم الذى كان يمكن وصول القوات المسلحة اليه هو ٢ مليون تقريبا لو اعتبرنا أن السكان فى المتوسط بين زمنى التعداد (١٩٣٧ - ١٩٤٧) هو ١٧ مليون لكان معنى هذا أن الجيش لا يحصل الا على عدد محدود جدا من المجندين .

وقد أثبتت الاحصاءات الرسمية الصادرة فى سنة ١٩٤٩ فيما يتعلق بابناء مصر الذين يحصل منهم الجيش على قواته الاتى :

- ١ - أن فى مصر أكثر من ٤٥ ألف شخص عمرهم أكثر من ٩٠ سنة .
- ٢ - مليون ونصف شخص فى سن المراهقة (١٥ - ٢٠ سنة) لم يتزوجوا بعد ، منهم ٢٠٠ر٢٠٠ر١ حالاتهم الصحية سيئة .

٣ - مليون وربع رجل لم يتزوجوا اطلاقا رغم مضى سن الزواج عليهم أكثر من ٣٥ سنة و ٦٠ ألف مطلق و ١٣٠ ألف أرمل .

٤ - بين سكان مصر ١٠٠ ألف شخص لهم زوجتان و ٥٠٠٠ لهم ٣ زوجات و ٦٠٠ عندهم أربعة زوجات .

٥ - ان ٥ مليون ونصف يحترفون الزراعة كأجراء - ١٢٠٠ ٠٠٠ يحترفون الصناعة - نصف مليون يحترفون التجارة - نصف مليون حرف غير منتجة ومجهولة - ٧ مليون لا يحترفون شيئا على الاطلاق - ٢١ ألف من أصحاب الاملاك وأرباب المعاش لا يؤدون عملا على الاطلاق .

٦ - ان جملة الاراضى الزراعية ٨١٤٢٤٦١ فدان منها ٦٦٢٨٦٢٨ فدان موقوفة تدير فيها وزارة الأوقاف ١٧٢١٦٧ فدان والباقي يديره الأفراد - ولا يزرع من الارض الزراعية ٢٣٨١٠٧٢ فدان لحاجتها الى اصلاح - ويملك الاجانب من الارض المنزرعة ٢٩٨٠٩٥ فدان وأن ٢٥٠ شخصا يملكون ٨٠١٥٣٥ فدان بنسبة ٢٠٠٠ فدان للفرد و ١٠٣٦٢٢ يملكون ٥٥٥٤٣٥ فدان بمعدل فدانين للشخص - أما بقية السكان وعددهم ١٧ مليون وكسور فلا يملكون شيئا على الاطلاق ومن بين هؤلاء يأتى المجندون .

٧ - رغم أن تعداد السكان وفقا لاحصاء ١٩٤٧ كان يربو على ٢٠ مليون فان عدد الاطباء سنة ١٩٤٩ كان ٤٢٢٧ - وان ١٣ مليون من سكان مصر مصابون بالبلهارسيا - و ٧ مليون بالانكلستوما - ومن ذوى العاهات ٨٦٠٠٠ كفيفا و ١٦٠٠٠٠ أعور - ١٦٤٧٤ ناقص عقلي - ٢٦٩٠٠٠ متعطلون بسبب عاهات أخرى - وان عدد أنواع الامراض التى يصاب بها المصريون بالوراثه والعدوى ٣٢ مرضا تسبب من الوفيات ٩١٠٥٠ شخصا (احصاء ١٩٤٦) وان ٦٠٪ من الاطفال فى مصر يموتون فى العامين الاولين و ١٠٠٠٠ شخص توفوا فى عام ١٩٤٦ بسبب نقص الاغذية بمتوسط عمر قدره ٢٧ عاما .

٨ - عدد الاميين ٩٧٣٦٧٥٦١٥ و ٣ مليون ملمين قليلا بالقراءة والكتابة وأن حالة المتعلمين كالتى :

- ١٨٠٠٠٠ شهادات أقل من المتوسط
- ٥٠٠٠٠ شهادات متوسطة
- ٨٠٠٠ أزهيون
- ٥٠٠٠٠ يحملون مؤهلات دراسية عليا فى القانون والعلوم والاداب

ونسبة المتعلمين فى مصر على ضوء البند ٨ هى ١٥٪ وعلى ضوء ماتقدم من الاحصائيات فان التجنيد وفقا لقانون سنة ١٩٠٢ كان يوفر للجيش رجلا اميا فى الغالب لايرجى منه الكثير فى جيش شرع ولما يكى فى ادخال الاسلحة والمعدات الميكانيكية والفنية - اُضيف الى ذلك مايجمله الجندى المستجد من امراض ونقص فى العلاج والتغذية مما يقلل من كفاءته المعنوية والصحية ويحط من قدرته على القيام بأعمال الخدمة العسكرية بصفة عامة ، فضلا عن الوقت الذى يستغرق فى عزله فى معسكرات العزل وتقديم العلاج له (٢) .

ويوضح التقرير الطبى السنوى للجيش لعام ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، ان الجرب والقمل والذباب والمراحيض السيئة مسئولة عن حالات مرضية كثيرة .

ولقد كان متوسط القوات فى ذلك العام كالاتى :

- الجيش العامل	١٦٥٠ ضابط	٤١٣٣٣ جندى
- الطيران	١٤٧ ضابط	١٨٢٣ جندى
- لواء الحدود	٩٥ ضابط	٢٦٥٠ جندى
- قوات الاحتياط	٢٤٩ ضابط	٦١١٩ جندى

(٢) مجلة الجيش - مجلد ١٦ - عدد ٥٨ يوليو تجربة مجموعة اللواء المستقلة للصاغ ١ ح محمد رفعت حسنين بسلاح الاشارة الملكى « - والاحصائيات الواردة فى البحث مستمت من الاحصاء الرسمى لعام ١٩٤٩ الصادر عن مصلحة الاحصاء والتعداد »

٢٥٧٦	جندى	٩٣	ضابط	٢٥٧٦	جندى	٠
٤٥٠٠	جندى	١٦٨	ضابط	٤٥٠٠	جندى	٠
٥٩٧٠١	جندى	٢٣٩٩	ضابط	٥٩٧٠١	جندى	٠
٤٥٥١٢	جندى	١٩٤٤	ضابط	٤٥٥١٢	جندى	٠
يقابله						٠ ١٩٤١/١٩٤٠

وكان عدد قوات الجيش فى الاعوام الاربعة السابقة على التعداد الذى نحن بصدد كالاتى :

العام	مجموع القوات	للمستشفيات مجموع الدخول	فى الالف نسبة الدخول
١٩٣٨ - ١٩٣٩	٢٤١٦٨	٩٩٢٩	٤١٠/٨٢
١٩٣٩ - ١٩٤٠	٣١١٩٨	١٣٩٥٣	٤٣٦/٠٥
١٩٤٠ - ١٩٤١	٤٥٥١٢	١٦٢١٧	٣٥٦/٣٢
١٩٤١ - ١٩٤٢	٥٩٧٠١	٢٢٠٣٨	٣٦٩/١٣

وفى عام ١٩٤٢/١٩٤١ أجرى الكشف الطبى على ٢٧٧٣١ وجد منهم ١٣٠٤١ لائقين للجيش العامل و ١٠٩٦٧ غير لائقين و ٣٧٢٣ لائقين للجيش المرابط ومعنى هذا أن نسبة اللائقين العامة ٦٠٪ - وباستبعاد عدد اللائقين للجيش المرابط فإن نسبة اللياقة فى سنة ١٩٤٢/١٩٤١ كانت ٥٥٪ - كان ٦٠٪ منهم يشكون من الالتهاب اللثوى الناتج عن إهمال الطبقات التى ينتخب منها الجيش أفرادها للعناية بنظافة الأسنان ونقص بعض الفيتامينات فى أغذيتهم وما يترسب حول أسنانهم من مواد طرطيرية جيرية .

وكانت أعداد الدخول للمستشفى فى المدة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٢ كالاتى :

٤٤٦٥	١٩٣٨/١٩٣٧	٠
٧٣٣٥	١٩٣٩/١٩٣٨	٠

• ٩٨٥٨ ١٩٤٠/١٩٣٩ -

• ٩٨٣٤ ١٩٤١/١٩٤٠ -

• ١١١٤٦ ١٩٤٢/١٩٤١ -

ويلاحظ هنا تزايد أعداد الدخول للمستشفيات من المجندين مع تزايد عدد الجيش .

وكانت أكثر الأمراض انتشارا فى قسم الأمراض الباطنة والمعدية هي :

الانفلونزا ٧١٣ - الملاريا ٥١٢ - التهاب اللوزتين ٤٥١ - الفزلات الشعبية ٣٣٢ - الدوسنتاريا بفرعيها ٢٩٤ - أمراض الكلى والمجاري البولية ٢٧٤ - الأمراض الروماتزمية ١٩٣ - الحمى التيفودية ٤٤ - القدرن الرئوى ٣٨ - التيفوس ١٣ - الرمد ٥٤١ احتاج ١٦٩ منهم لعمليات - الأمراض الجلدية والزهرية ١٦٠٦ منها ٤٦٥ جرب - ٢٨١ زهري - ٢٧٥ سيلان - ١١٤ أمراض سرية أخرى .

ويوضح مجمل دخول الجنود المصريين للمستشفيات فى عام ١٩٤١/ ١٩٤٢ الى متوسط قوة الجيش الانخفاض الرهيب للحالة الصحية للمجندين المصريين ، فقد كان متوسط قوة الجيش كما ذكرنا فى ذلك العام هو ٥٩٧٠١ ، وكان مجموع الدخول للمستشفيات هو ٢٢٠٣٨ ونسبة الدخول فى الالف هى ٣٦٩١٣ ومتوسط عدد المرضى الدائمين ١١٣٦٨٨ والنسبة فى الالف للمرضى الدائمين ١٨٨٧ - ومعدل الرفت ٥٥٢ ومعدل الوفيات ١٥٠ .

ويلاحظ ان النسب المرضية كانت تتزايد سنة بعد سنة ، مما يعنى انخفاض الحالة الصحية للمجندين بالتبعية ، والجدول المقارن الاتى يبين هذا الانخفاض :

٤٢/٤١	٤١/٤٠	٤٠/٣٩	
٥٩٧٠١	٤٥٥١٢	٣١٩٩٨	متوسط قوة الجيش مجموع الدخول في
٢٢٠٣٨	١٦٢١٧	١٣٩٥٣	المستشفيات . النسبة في الالف لمجموع الدخول من
٣٦٩١٣	٣٥٦٣٢	٤٣٦٠٥	قوة الجيش . متوسط عدد المرضى
١٠٢٦٨٨	٦١٧٤٢	٥٤٠٥٨	الدائمين . النسبة في الالف
١٨٨٧	١٣٥٦	١٦٨٩	للمرضى الدائمين .
٥٥٢	٥٥٠	٣٥٩	المرفوتون
١٥٠	١٣٩	٧٦	الموقوفون

ومما يؤكد ارتفاع نسبة المرضى سنويا في أفراد الجيش ، الجدول
الآتى الذى يبين نسبة الدخول فى الالف فى المستشفيات العسكرية لسنة
١٩٤١ - ١٩٤٢ مقارنا بالسنوات ٣٩ - ١٩٤٠ و ١٩٤٠ - ١٩٤١ : ر

المريض	٣٩ - ١٩٤٠	٤٠ - ١٩٤١	٤١ - ١٩٤٢
أمراض الطحال	—	٠ر٣١	٠ر٣٢
أنيميا	٢ر٧٥	٣ر٠٠	٣ر٣١
روماتزم	٧ر٩٠	٧ر٢٥	٦ر٧٤
سرطان وأورام خبيثة	—	٠ر٠٦	٠ر٠٧
أمراض معدية أخرى	—	١ر٤٨	٠ر٠٨
جمرة	—	١ر١٤	١ر١٥
التهاب الغدة النكفية	٥ر٧٥	١ر٥٨	٠ر٠٨
بلهارسيا	٩ر٦٢	٥ر٨٢	٧ر٢٠
انكلستوما	٠ر٤٧	٠ر٨٧	٢ر١٦
ملاريا	١٤ر١٩	٢٦ر٦٥	١٧ر٢٠
أمراض سرية أخرى	٨ر٩٠	٥ر٧٥	٢ر٤٤
سيلان	١٨ر٠٩	١٩ر٢٣	١٢ر١٧
زهرى	٤ر٣٤	٦ر٩٦	٧ر٣٣
تدرن رئوى	٢ر٦٣	٢ر٠٠	٠ر٠٩
دوسنطاريا	٧ر٠٠	١٢ر٥٢	٨ر٤٠
انفلونزا	٣٣ر١٩	١٨ر٥٦	٢٥ر٧٧
دفتيريا	٠ر١٦	٠ر٠٣	٠ر١٢
تيفنوس	—	١ر٠٦	٠ر٠٨
حمى تيفودية	١ر٦٨	١ر٣٤	١ر٣٤

المرض	٣٩ - ١٩٤٠	٤٠ - ١٩٤١	٤١ - ١٩٤٢
أمراض الجهاز العصبي	—	٣١٤	٣٤٠
أمراض العيون	٣٠٠	٢٠٠٨	١٧٩٨
أمراض الأذن	—	٢٠٨	٢٣٧
أمراض الجهاز الدوري	—	٨٥٢	٦٤٣
نزلة شعبية	١٣٥٩	٩٠٠	١٤٨٣
التهاب رئوي	٤٩١	١٩٥	٤٤٩
التهاب البلعوم	—	٢٠٢	١٣٩

ومن هذا الجدول يتضح أن خمسة عشر مرضاً من مجموع الأمراض في الجدول وعددها ستة وعشرون قد زادت نسب الدخول في الألف فيها ، وأن هذه الأمراض هي التيفوس ، والدفتريا ، والانفلونزا ، والزهرى ، والانكلستوما ، والبلهارسيا ، والتهاب الغدة النكفية ، والجمرة ، والسرطان والاورام الخبيثة ، والانيميا ، وأمراض الطحال ، وأمراض الجهاز العصبي ، وأمراض الأذن ، والنزلة الشعبية ، والالتهاب الرئوي - ومن بين الأمراض ذات الذلّة في هذا الجدول والتي تزايدت نسبتها كانت الأمراض السرية ، والبلهارسيا والانكلستوما وأمراض الطحال والالتهاب الرئوي - وهي أمراض تعنى أن المستوى الصحي للجندى المصرى كان في انهيار متزايد (٣) .

وفي سنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ كانت حالات تقرح اللثة الراجعة الى نقص التغذية كبيرة - كما أظهر الفحص المعملي لـ ١٢٤٠٠ عينة بول وبراز أن ١٨٧١ مصابين بالانكلستوما والاسكاريس و ١٩٤٩ بالبلهارسيا وكانت حالات الزهرى والجرب متزايدة - وكانت أكثر

(٣) المتحف الحربى - التقرير الطبى السنوى ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ملف ١٦١٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٣ .

الامراض انتشارا هي الخراييج والامراض الجلدية والالتهاب الشعبى والانفلونزا والرمم والملاريا والدوسنتاريا الاميبية .

فاذا طابقنا اثر الحالة الصحية للجندى المصرى على الاقتراح للجندية سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ لتبين بصورة عملية اثر الصحة على الجيش .

فقد بلغ عدد الشبان الذين بلغوا سن التكليف سنة ١٩٤٦ ٢٥٤١٠٧
تم نحوهم الآتى :

- ٢٢٧٧٨٧ اقترحوا منهم ١٤٠٦٧ حضوريا ، ٢١٣٧٢٠ غيابيا .
- ١٨١٧ رفضوا من الاقتراح لقصر قامتهم .
- ٦٩ رفضوا من الاقتراح لوجود عاهات لديهم .
- ٣٤٣٥٤ اعفوا من الخدمة لدفع البدل .
- ٦١ استثنوا من الاقتراح لانهم طلبتة بمعافاة لقضريج الضباط بالجيش او البوليس او احد المصالح ذات النظام العسكرى .
- ٤ طلبتة مؤجل تجنيدهم .
- ١٥ صف ضابط وعساكر سبق تطوعهم للبوليس وخفصر السواحل والحدود .

٢٥٤١٠٧

ومن البيانات التى توضحت انفا يتضح ان نسبة الذين حضروا الفرز والاقتراح الى نسبة الذين تم اقتراحهم هي ١٧٪ وهي نتيجة مؤسفة الا ان النتيجة الاشد اسفا هي ان فرز هؤلاء طبيا سنة ١٩٤٧ اوضح ان ٥٤٩٠٥ فردا هم جملة اللائقين طبيا للخدمة و ١٩٧١٥ غير لائقين - واما باقى ال ٢٢٧٧٨٧ فقد استبعدوا لاسباب دفع البدل او المعافاة العائلية او العروبة الخ .

وفى قرعة ١٩٤٧ كان اصل المطلوب للتجنيد ٢٠٩٥١٠ : فبره بلغ مجموع اللائقين طبيا منهم ٥٨٢٨٦ فردا والغير لائقين ٤٠٩١١ : واما باقى

إلى ٢٠٩٥١ فكانوا إما متخلفين عن التجنيد أو دافع للبديلة الخ (٤) .
وتؤكد الوثائق المتوافرة لدينا على أن ٩٠٪ من المجندين الذين كان
يستقبلهم الجيش المصرى فى الفترة موضوع البحث كانوا جهلة تماما عند
الألتحاق - ومن بين هؤلاء يحصل الجيش على القيادات المتوسطة فيه وهى
طبقة « الصف ضباط » .

ومن المعلوم أن طبقة الصف ضباط ، هى العمود الفقرى لأى جيش ،
إذ هم الفئة من الرجال الذين يعتمد عليهم فى قيادة الرجال وتدريبهم
ومعائشتهم - والقيام بالاعمال التخصصية الفنية كاعمال الاشارة والمهندسين
والدبابات والمدفعية الخ - وهى أعمال استلزمت توافر أعداد كبيرة من
هذه الطبقة الضرورية للجيش المصرى فى فترة تطويره التى بدأت بعد
المعاهدة .

ولما كانت شروط الخدمة غير محببة ولا يوجد بها الاغراء الذى يغرى
المجندين أيا كانت رتبته على البقاء فى الجيش بعد انتهاء فترة الخمس سنوات
التي قررها قانون التجنيد - والانخراط فى الجيش متخذاً منه حرفته التى
يعيش منها - فان فرصة الجيش فى الحصول على هذه الطبقة المتمرنة كانت
محدودة للغاية - فالمرتب ٥٤ قرشا فى الشهر ، والحكومة لم تفكر فى
تعديل مرتبات الذين يتطوعون للبقاء فى الخدمة بعد انتهاء المدة الاجبارية -
والجميع سواء كانوا جنودا أو بالنسبة للصف ضباط يسرحون فى نهاية
المدة - ومعنى هذا أن معدل التسريح Turnout للصف ضباط
كان متساويا مع معدل التسريح بالنسبة للجنود - وعندما فكرت الحكومة
فى تقديم شروط خدمة جيدة لترغيب الصف ضباط فى التطوع كان الراتب
الذى منح للأومباشى المتطوع ثلاثة جنيهات ونصف ، ولم يكن من المتوقع
على هذا الأساس أن يتطوع « أومباشى » فى نهاية سنوات الجندية الخمس
مقابل ٣١ جنيه شهريا بينما يستطيع أن يلتحق « بالبوليس » كنفر بأربعة
جنيهات ، أو أن يعمل فى معسكرات السلطات البريطانية « الأورنوص »
براتب مفر .

(٤) - وزارة الحربية والبحرية - رئاسة إدارة الجيش التقرير السنوى
لجيش عام ١٩٤٩ .

ان جيشا مجهزا بأسلحة حديثة كالجيش المصرى ، لم يكن يحتاج فقط الى قوات عالية التدريب من الضباط ، لكن احتياجه كان أيضا لكادر من الصف ضباط الكفاء الذين يعتمد عليهم - وهذا لم يتوافر لعدم توافر الحافز الذى يقدم اليهم .

وفضلا عن الفشل فى توفير الطبقة الواعية من الرجال فى الجيش وهم « الصف ضباط » ، فان مجال الاختيار من جانب الجيش للصف ضباط كان محدودا لدرجة كبيرة ، ذلك انهم من نفس النوعية التى يأتى منها الجنود - وعلى ذلك فان الصف ضباط المجندين كانوا من نوعية سيئة - ولم يكن لديهم القدرة على حمل أمانة التعليم فى الجيش الذى بدء فى التطلع الى التحديث .

وغير خاف أن المستوى المنخفض للصف ضباط فى الجيش المصرى نتج عنه القاء عبء العمل الإضافى على اكتاف الضباط (٥) .

انتهينا اذن الى أن صفوف الجيش كانت تحتوى على أفقر طبقات الشعب وأجهلها وأقلها صحة - وهذه الصفوف هى الافراد الذين كان يتكون منهم الجيش الذى كان قد بدأ يأخذ بأساليب التحديث والتطوير ، واستخدام المعدات الفنية الدقيقة المعقدة التى دخلت الجيش نتيجة تحديثه - ولا اظننى بحاجة الى شرح نتائج هذا ، فانه من التزيد فى الشرح أن أقول أن مستوى التدريب كان حقيق بأن يكون هابطا - ومدة التدريب أطول - واجراء التدريب ذاته متعب لا ستلزامه جهدا مضنيا من المدرب لشرح أساليب وتكتيكات استخدام المعدات المعقدة لافراد مفتقدين لخلفية ثقافية ، اضف الى ذلك أن مصر وقد كانت بلدا زراعيًا ، فان سوق المهارة اليدوية كان محدودا جدا بين المجندين الذين كانوا يأتون فى الغالب من الريف المصرى .

Selection

ومن هذه النوعية من الرجال كان يتم الانتقاء

لوحداث الجيش المختلفة .

ولقد كان النظام المتبع في الجيش في هذا الخصوص هو ضم المجندين ذوي اللياقة الجسمانية العليا الى « سلاح الفرسان » وارسال الباقين يجمعون بين اللياقة الجسمانية الجيدة وبعض القدرة على القراءة والكتابة الى « المدفعية » ، ومن يتلونهم في المرتبة يلحقون بالمهندسين ووحدات الخدمات كالاشغال العسكرية وخدمة الجيش - أما « المشاة » فكانت تحصل على باقى المجندين .

ولم يكن هذا النظام مثاليا - فالانتقاء يعنى دراسة الادوار التى يطلب من الجنود اداؤها على ضوء التطور الحديث فى الفنون الحربية واستخلاص الصفات التى يجب أن يتحلوا بها ، والمطالب والشروط التى يجب توافرها فيهم لحسن ادائهم لواجباتهم وادوارهم المختلفة .

فإذا ما أخذنا « المشاة » كمثال لتطبيق أساليب الانتقاء عليها - فإن المطالب الاساسية فى جندي المشاة هي :

١ - الضبط والربط .

٢ - اللياقة البدنية .

٣ - المهارة الفنية فى استخدام الاسلحة .

٤ - المهارة فى الميدان .

ومن الثابت أن هذه المطالب - وفقا لاسلوب الانتقاء الذى كان معمولاً به فى الجيش المصرى فى الفترة موضوع البحث - لم تكن مراعية نتيجة لقلة التدريب وسرعة تشكيل الوحدات التى استلزمته عمليات تطويع الجيش بعد المعاهدة ، والتغيرات العديدة فى التنظيمات - لكن السبب الرئيسى كان يعزى قبل كل شئ الى الحاجة الى الافراد المناسبين الذين كان سلاح المشاة محروما منهم والذين كانوا يوجهون للاسلحة الاخرى على حساب المشاة .

وقد أكدت الحرب العالمية الثانية الحاجة الى وحدات متنوعة أساسا تدريبها - المشاة - القادرة على العمل تحت جميع الاحوال الجوية والارضية مع استخدام اسلحة معقدة - ولأجمع خبراء فن التنظيم الحربى بعد هذه

الحرب على أن الحاجة للمشاة ستظل ماسة في حروب المستقبل رغم
اختراع أسلحة جديدة .

وعلى هذا الأساس فقد كان المتفق عليه بعد الحرب الثانية - أن
مطالب الحرب الحديثة بالنسبة « للمشاة » هي :

(أ) مستوى عال من اللياقة البدنية .

(ب) مستوى عال من القوى الذهنية للجندى لدرجة تمكنه من
استيعاب التطبيقات الفنية التي ولدها التقدم العلمى والتنظيم العسكرى
الحديث .

(ج) الاهتمام بالقوى النفسية والثبات العصبى والقدرة على
الاحتفاظ برياطه الجأش فى الملمات .

ولقد أدى هذا التصور الى اعطاء اهتمام خاص بالتجنيد لانتخاب
الفرد الصالح بدنيا وذهنيا للخدمة بالجيش ، وأصبحت القاعدتان
الرئيسيتان فى انتقاء الجنود بصفة عامة هي :

(١) الفحص الجسمانى والعقلى والعصبى التفصيلى .

(ب) التحليل النوعى لقدرة الجندى العملية واتجاهه الفنى - هذا
على مستوى الجيوش الأجنبية .

فأين كان هذا من الجندى فى الجيش المصرى ؟

لقد كان الصناع والحرفيون المصريون فى مستوى منخفض جدا -
ولم تكن بالبلاد سوق صناعية ميكانيكية لجلب العمالة الفنية منها ، والمتيسر
من هذه العمالة كان يأتى أساسا من الجراجات الصغيرة التى يسيطر
عليها عمال مهرة من اليونانيين والايطاليين أو المالمطين الغير لائقين
للخدمة فى الجيش المصرى بسبب الجنسيات - وكان الميكانيكى فى سلاح
المهندسين أو صانع الاسلحة فى سلاح المهمات غير موجود بالمرء ولا يوجد
مساو له - وكانت نتيجة ذلك هي - التدهور السريع والاحتى لمعدات الجيش
والمعدات البصرية - بمحصلة مؤداها الافتقار الكامل للكفاءة التكنيكية لكل

الرتب فى الجيش فى شأن الصيانة للعربات أو المعدات (٦) .

لقد أدت الاحوال السيئة للخدمة وظروف المعيشة السيئة التى تحياها عائلات الجنود الى تفشى ظاهرة « السرقة » فى الجيش خلال سنة ١٩٤٤ - واكتشفت حالات كثيرة هاجم فيها جنود مصريون أفراد الجيش البريطانى بدافع السرقة ، وتكونت فى القنال عصابات مسلحة .

وتدل الاحصائيات عن الجريمة فى الجيش على أن عدد حوادث السرقة فى المنطقة الشمالية (الاسكندرية) كانت ١٨٧ عام ١٩٤٣ و ١٤٦ فى الفترة من ١ يناير الى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٤ .

كما أبلغ القنصل البريطانى فى بور سعيد فى ٢٨/٨/١٩٤٤ عن تعرض الرعايا البريطانيين لثلاثة حوادث .

ويقول تقرير عن الجيش المصرى فى منطقة القنال أن الانضباط فى سنة ١٩٤٤ فى الجيش المصرى وخاصة بالنسبة لكتائب الاحتياط منحدر من سوء الى أسوأ - وأن أفراد الجيش المصرى فى هذه المنطقة كانوا مسئولين عن ٢٥٪ على الاقل من الجرائم والجرح - وأنه منذ أبريل سنة ١٩٤٣ تورط ١٦٠ فردا من الجيش المصرى فى أكثر من ١٠٠ حالة اجرامية متضمنة القتل والسرقة والسطو المسلح - وفى عدد من المناسبات قبض البوليس المدنى على الجنود المصريين خارج معسكراتهم دون تصاريح ومرتدين ملابس مدنية .

ويتحقق البعثة العسكرية البريطانية لما ورد بتقرير مكتب أمن الدفاع D.S.O للمقيادة العامة للقوات البريطانية بالشرق الاوسط المشار اليه بعالیه - تبين أن احصائية الحوادث الاجرامية التى ارتكبتها الجيش المصرى فى منطقة القنال سنة ١٩٤٤ كانت كالاتى :

(٦) المتحف الحربى - رسائل الثقافة الحربية « اساليب الانتقاء » ، تطورها وأهمية ادخالها فى الجيش المصرى ، وما يقترح تطبيقه منها وأثر ذلك فى التنظيم والتدريب المتبع حاليا - للصاغ أركان حرب حسين عبد الخالق - يولية ١٩٥٢ .

F. O 371/45948 half yearly report No. 26 on the Egyptian Army "Jan - gune 1945".

الشهر	عدد الحوادث
يناير	١٠
فبراير	١٠
مارس	١٠
أبريل	٧
مايو	٣
يونيو	٦ (١ مشتبه فيه فقط)
يوليو	١ (١ مشتبه فيه فقط)
أغسطس	٥ (١ مشتبه فيه فقط)
سبتمبر	٤ (كلهم مشتبه فيه)
الجملة	٥٦

منها ١٢ جريمة سطوياً بالاكراه ومن بينها الاربعة جرائم المرتكبة في سبتمبر .

أما بالنسبة للقاهرة - فخلال الاثنى عشر شهراً المنتهية في ١٥ يوليو ١٩٤٤ كان رجال الجيش المصرى ضالعين في ٢٦ جريمة من بينها السرقة بالاكراه - و ٨ جرائم مشابهة من ١٥ يوليو ١٩٤٤ حتى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ - وكان عدد المتهمين من رجال الجيش في الفترة الأولى ٢٥٣ - وفي الثانية ٥٦ بمعدل قدره ٢١ في الشهر للفترة الأولى و ١٨ في الشهر بالنسبة للفترة الثانية .

وفي الاسكندرية كان عدد الاعتداءات بقصد السرقة على أفراد الجيش البريطانى في أغسطس ، سبتمبر ، أكتوبر ١٩٤٤ هو ٦ بمعدل حادثتين في كل شهر .

وقد عزى رئيس البعثة العسكرية البريطانية في سنة ١٩٤٤ جرائم السرقة التي ترتكب بمعرفة عساكر الجيش المصرى الى ظروف الخدمة

بصفة عامة وإلى الراتب الضئيل على وجه الخصوص (٥٤ قرشا في الشهر للعسكري) - وارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للجنود الذين يعملون عائلات ، والظروف العامة للحياة المتعلقة بالفقراء من مصر (٧) .

ويوضح الجدول الآتي بيان الحوادث المرتكبة بمعرفة رجال الجيش عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

نوع الجريمة	١٩٤٦	١٩٤٧
القتل أو الشروع فيه	٦	١٠
السرقه من متعلقات الحكومة	٧٥	٦٥
الاعتداء على الاهالى وممتلكاتهم	١٠٠	١٠٧
تهريب واحراز المخدرات	٢٥	١٠٨
الهروب بالاسلحة	٢٤	٧
المجموع	٢٣٠	٢٩٧

ويستخلص من هاتين الاحصائيتين أن مجموع الجرائم في سنة ١٩٤٧ قد زاد بمقدار ٦٧ جريمة عن سنة ١٩٤٦ وأن حوادث الاعتداء على الاهال وممتلكاتهم كانت في تزايد - وأما جريمة تهريب واحراز المخدرات فقد تزايدت الى أكثر من أربعة أضعاف (٨) .

لقد كان أحد العوامل الرئيسة في تخلف الجيش المصري علاوة على العوامل السابقة - علاقة الحندي بضابطه أو ما يسمى في النظام العسكري بإدارة الرجال man management .

ولقد أثبتت الوثائق البريطانية في الفترة موضوع البحث أن هذه

(٧) من سيروالتر سمارت الى الكولونيل ستيفنسون بالبعثة العسكرية البريطانية ٢٦ سبتمبر ١٩٤٤ . F. O 141/1956
(٨) وزارة الحربية البحرية - رئاسة ادارة الجيش - التقرير السنوي عن عام ١٩٤٩ .

لعلاقة مفتقدة تماما - لقد كان صحيحا أن العسكرى المصرى يحتاج الى يد حازمة - لكن فكرة الضباط المصرى عن اليد الحازمة كانت تتلخص فى العقوبات المشددة - وقد ظهرت حالات فى الجيش تسمح فيها لضباط بأن يضربوا رجالهم دون تدخل أو تصحيح - ولقد كان هذا فى حد ذاته الى جانب سوء حالة الرواتب للعساكر ، والتوقف عن انفاق أى أموال للترفيه على العساكر ، أسوأ عوامل معاكسة نحو تحديث الجيش - ذلك أن عدم قدرة الضباط على تغيير نظرتهم الخارجية نحو الصفوف ومشاركة الحكومة فى هذا بعدم انفاق مبالغ من المال لتحسين أحوال العساكر وشروط الخدمة • كل هذا أدى الى افتقاد العساكر للمعنويات والشعور بالولاء والانتماء للسلاح esprit de corps .

ولعل ظاهرة اهتمام الضباط المصريين باداء واجباتهم فى الثكنات فترة النهار ، والاسراع بالذهاب الى منازلهم بعد انتهاء العمل بأسرع ما يمكن - كانت أهم أسباب عدم الاهتمام بأحوال الرجال وانقطاع العلاقة بين الضباط والجندى - ولقد كانت فكرة إنشاء « ميسات messes للضباط على نمط الجيش البريطانى هى العلاج الامثل لتحسين معنويات الرجال فى الجيش - حيث كان يمكن عن طريق ذلك ضمان تواجد الضباط بين رجالهم أطول فترة ممكنة يشاركونهم الالعاب الرياضية والترفيه والطعام ، وبذلك تذوب العلاقات المشددة بين الفرد وضابطه ، ويشعر الأول بأن الثانى يهتم به ويرعى أحواله - لكن الوضع فى الجيش المصرى كان يبيح للضباط دون استثناء بترك الثكنة بعد انتهاء مواعيد العمل والعودة الى المنزل •

وللتدليل على صحة ما أقول - فان معنويات الجنود فى المدفعية كانت ممتازة ، بينما هى فى المشاة غير متواجدة - وكان أسباب الاختلاف هو أن الضباط فى « المدفعية » كانوا قد بكروا بتطبيق نظام « الميس » الذى يسمح للضباط أن يبقى بين جنوده يشاركونهم طعامهم ويشرف على اعداده ، ويتبادل معهم الحديث والترفيه •

وقد علق رئيسة البعثة العسكرية البريطانية فى تقريره عن الجيش المصرى فى الفترة من يوليو الى ديسمبر ١٩٤٥ بالآتى :

« لازل النظام متفاوتا فى الاسلحة المختلفة - والعقوبات لازالت خشنة ومرجع هذا الى النقص فى الاهتمام برعاية الرجال من قبل الضباط ، ان الثقة بين الضباط والعساكر غير موجودة ، هذه الثقة التى يجب توافرها فى جيش حديث - انها مشكلة كبيرة ولا أستطيع أن أرى فى الوقت الحاضر كم سيمر من الوقت لعلاج الاجراءات القاسية التى تجرى الآن فى الجيش المصرى - فى الجيش الحديث لابد للحكومة أن تدفع لتحصل على النوعية الصحيحة للعسكرى ، وحتى الآن لم يعمل أى تحسين فى شأن المرتبات فى الجيش المصرى - لقد كان ممثعا أن يلاحظ فى الامتحان الحالى لكلية أركان حرب فيما يتعلق بإدارة الرجال ، أن يلاحظ أنه فى سؤال وضع يختص برعاية الرجال ، أن أغلبية المرشحين حصلوا على درجات عالية - انهم يفهمون تماما ما الذى يمكن وما الذى يجب عمله للرجال ، لكنهم يفشلون فى وضع هذه المعرفة عمليا - ولا زالت أقول أن مطامح أغلبية الضباط هى الاندماج فى العمل الصباحى والعودة الى منازلهم - ولبقية اليوم ينسون رجالهم ومسئولياتهم فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية - ان هناك بلا شك فى المحطات النائية ، حيث الضباط مضطرون للمعيشة فيها مثل مركز تدريب المشاة فى منقباد فان التقارير فى شأن ادارة الرجال والمعنويات مرضية للغاية أكثر من بقية الجيش - يجب أن يخرج الجيش من عادة قصر المباريات والترفيه على رجال معينين مختارين بهدف الفوز فى المسابقات - يجب أن يلعب الضباط والجنود المباريات معا - ان التعيينات والطعام مناسبين وفقا لمستويات الجيش المصرى لكن هناك تفاوت فى الوجبات ، فالمعدلات مناسبة فى القيمة للطاقة - لكنها غير متوازية ومختلفة فى البروتين والسمن والخضروات والفاكهة ومفتقرة الى الفيتامينات الاساسية الواقية والمقاومة للأمراض ، ان أى تحسين يستلزم مصروفات مالية - وهذا واحد من صعوبات الجيش المصرى ، ان الحكومة لا تشعر بالميل الى الصرف على تحسين حالة الرجال » (٩) .

ولعل خير مثال على نظرة الضابط في الجيش المصرى الى العسكرى - هو ما قاله أحد ضباط الجيش سنة ١٩٤١ فى مقالة منشورة باحدى الصحف حيث قال :

« الجندى المصرى لا يحتاج الى مبان كالتى يحتاج اليها الجندى الاوروبى لأنه لا يعيش فى مثلها قبل تجنيده ولا يعيش فيما يشابهها بعد انتهاء خدمته » (١٠) . أى أنه ما دام الجندى المصرى يؤتى به من بيئة كان لا يستطيع فيها أن يوفر مأوى جيد له ، فلا بأس من ابقاءه على هذه الحالة ما دام سيعود الى حالته الاولى بعد انتهاء خدمته - ولعل هذا يعنى الخشية من أن يعتاد الجندى على حياة مرفهة أثناء مدة خدمته لا يستطيع أن يوفرها بعد انتهاء هذه الخدمة .

لقد كان كل ما فات سبب فى انعدام « الروح المعنوية » لدى العسكرى المصرى - و « الروح المعنوية » تتكون من صفات الاعتماد على النفس ، والصلابة ، والتيقظ ، والولاء - واذكاء الروح المعنوية يصل بالصفات - العسكرى الى مستوى عال ، وهذه الصفات هى الضبط والربط - الولاء - العزم والاصرار - الثقة بالنفس - المبادأة والابتكار - التضحية وعدم ايثار النفس - الصلابة التيقظ (١٠) . فهل كانت الروح المعنوية متوفرة فى الجندى المصرى ليكون حائزا على هذه الصفات العسكرية ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال تثير كثيرا من المجادلة - وقد تثير النعرة الوطنية نفوس الكثيرين من ضباط الجيش الذين يختلفون معى فيها: انتهيت اليه من نتائج ، وهى أن العسكرى المصرى بحالته داخل الجيش لم يكن هو العسكرى الذى يستطيع أن يدخل حرب فلسطين وينتصر على

(١٠) المقتطف - يونيو ١٩٤١ « ما هى السياسة الواجب انتهاجها للنهوض بقوات الدفاع المصرية وزيادتها مراعين مساحة مصر وعدد سكانها وثروتها وموقعها الجغرافى » للصاغ عبد الرحمن زكى مدير الشؤون العامة بوزارة الدفاع الوطنى وأمين المتحف الحربى .
(١٠) المتحف « الحربى » وزارة الحرب والبحرية - رئاسة هيئة أركان حرب الجيش - ادارة العمليات الحربية ، قسم التدريب ، تعليمات التدريب الانفرادى عام ١٩٤٩ ، .

عدو كاليهود - وقد تأخذ البعض منهم العزة - وخاصة أولئك الذين عاصروا الفترة موضوع البحث كضباط فى الجيش المصرى - ويقولون أن الجنود الذين كانوا تحت قيادتهم كانوا ممتازين - وأنا لا أجادل فى هذا - فما ذكرته لابد وأنه كان له استثناءات فى الجيش المصرى - لكن الاستثناء لا يعد قياسا - خاصة إذا كان موضوع البحث يتناول الظاهرة بصفة عامة - والبحث التاريخى لا يعتد بالاستثناءات .

فاذا ما قال قائل - اننى قد اعتمدت فى دراستى على الوثائق البريطانية - فاننى أقول أن الوثائق البريطانية هذه كانت موجهة الى الدوائر البريطانية وليس المصرية - وهذا ما يميزها - فليس هناك ما يدعو رئيس البعثة العسكرية البريطانية لأن يخفى الحقائق عن رئاسته فى وزارة الحرب البريطانية - ذلك أن التقارير الصادرة عن البعثة العسكرية البريطانية الى وزارة الحرب فى بريطانيا كانت فى حكم الاسرار ، ولم يحدث أن اطلعت دوائر مصرية على هذه التقارير حتى اطلعت عليها .

من كل هذا أستبعد أنه كان يمكن للعسكرى المصرى بهذه الظروف المحيطة أن يعى ما يسمى « بالعقيدة القتالية » .

حصرت تقارير البعثة العسكرية البريطانية - خلال فترة وجودها بالجيش المصرى (١٩٣٧ - ١٩٤٧) عوامل التخلف فى الجيش بالنسبة للضباط فى العناصر الآتية :

(١) تطبيق نظام الترقية بالاقدمية المطلقة وفقا لقائمة الجيش Army list وليس وفقا لقائمة السلاح Corps list .

(ب) فقد معظم الضباط العظام فى الجيش المصرى للياقة البدنية والعقلية .

(ج) اكتفاء ضباط الاركان حرب والقادة المصريين بالعلم النظرى للفنون الحربية - وفشلهم التام فى تطبيق المعرفة النظرية على الأرض (التكتيك) .

(د) الاهتمام الزائد بالمظاهر الاحتفالية والعروض العسكرية للجيش واهمال التدريب الجدى على القتال .

(هـ) عدم قدرة القيادات العليا فى الجيش على تطبيق القواعد العسكرية والنظم على الضباط لوجود المحسوبية وتحكم النفوذ العائلى وتفشى الوساطة بين أوساط الضباط .

(و) المظهر العام لعدم تقدير الضباط المصريين لأهمية دراسة حرفتهم وعدم تحملهم المسئولية والاهتمام الشخصى بتحسين كفاءة وحداتهم ومعداتهم .

(ز) المعاملة الغير لائقة من الضباط العظام لرؤسيتهم من الضباط الاصاغر المدربين وتثبيط عزائمهم - واكتشاف الاخيرين لافتقار الضباط العظام للمعرفة الفنية ، وتعيينهم رغم هذا فى المناصب التى يطمح اليها الضباط المؤهلين .

(ح) الكرة الفطرية لضباط الجيش المصرى للعمل الشاق وافتقارهم الكامل الى الاحساس التكتيكى والتخيل .

فبالنسبة للعنصر الأول ، لم يكن الجيش المصرى يتبع أى نظام فيما يتعلق بالتثبيت من اللياقة البدنية والعقلية للرتب العليا فى الجيش - فالضباط العظيم باق فى الجيش حتى نهاية مدة الخدمة - يتولى المناصب العليا ومناصب القيادة - دون الربط بين هذه الوظائف والمناسب وبين مؤهلاته الصحية أو الثقافية .

وقد انتهى هذا الى أن أصبح قادة الجيش فى الغالب جاهلون ومتخلفون عن ملاحقة ركب الثقافة والتعليم العسكرى - وغير خاف أن نظرة الضباط الاحداث الى قائده لا تتسم بالاحترام الداخلى والاقتران بقيادته - الا اذا أحس الضابط الاصغر بأن قائده قدوة له فى العلم والثقافة والخلق والانضباط - والا فمن أين سيحصل الضابط الاحداث على القدوة ليقتندى بها ؟ .

وقد عزت البعثة العسكرية البريطانية هذا النقص الى أن الجيش المصرى كان يطبق نظام الترقية بالأقدمية المطلقة seniority - والأقدمية المطلقة برغم أنها أحد القواعد العسكرية الثابتة - الا أن لها معاييبها وخاصة (م ٣ - الجيش المصرى).

فى الجيوش التى تكون قد شرعت فى تطوير نفسها - فهى على سبيل المثال لا تعتد بالتميز فى المستوى الثقافى - ومهما بلغ الضابط من ثقافة وحصل على دورات علمية وتدريبية أو مؤهلات جامعية عالية ، فلا قيمة لهذا التميز - طالما أن معيار الترقية هى أسبقية الضابط الاقدم عليه فى التخرج من المعهد العسكرى ولو بيوم واحد .

وكان مؤدى هذا أمرين - هو اهمال الضباط الكبار للثقافة والتطور والتعلم طالما أن أقدميتهم تمنحهم التفوق والسيطرة والقيادة دون معاناة الدرس والتحصيل - مقرونا بهذا الفطرسية وتحقير التعلم بل وتشبيط عزائم الضباط الصغار الذين كانوا يشعرون بأن تطور الجيش لا يمكن أن يتحقق الا بادخال العلم والمعرفة اليه .

أما الامر الثانى فكان شعور الضباط الصغار بالظلم والاضطهاد ، نتيجة احساسهم بعدم جدوى ارهاق أنفسهم فى الدرس والتحصيل طالما أن قادتهم الجهلة فوق رؤوسهم حتى نهاية الخدمة - وتعتت هؤلاء القادة فى معاملتهم ورفض تطبيق معلوماتهم الحديثة بل وتسفيه هذه المعلومات فى الغالب من الاحيان .

ولعل هذا الشعور كان أحد الاسباب الرئيسية لانحطاط معنويات ضباط الجيش المصرى فى الفترة موضوع البحث - .وعندى أن هذا شعور له مايبرره - فما أقسى أن يجد الضابط نفسه وقد نقل من مكان عمل يتناسب مع ثقافته ومؤهلاته الى مكان آخر لايسطيع أن يمارس فيه ما تلقاه من درس وتحصيل - أو أن يجد على قمة الوحدة التى يعمل بها أو السلاح ضابطا عظيما جاهلا - يرفض تطبيق نظرياته بل ويحاربه فى محاولاته لتطوير السلاح مستغلا ماخولته له الاقدمية من حق طاعة الضباط الاحداث له دون مناقشة .

ولقد كانت نتيجة هذا ، افتقاد الضباط المثقفين الصغار للباعث

incentive على الابتكار والخلق وانطفاء شعلة الحماس لديهم .

لقد كانت توصيات البعثة العسكرية البريطانية دائما فى هذا الصدد ، الاخذ بنظام أقدمية السلاح corpslist بحيث يكون لكل سلاح أقدميته الخاصة به حتى يكون هناك مجال لترقى الضباط الممتازين - أو الاخذ فى الترقية بمبدأ الجدارة وليس الاقدمية .

وكم نذر الجيش بحالات كان الضباط الصغار فيها يرون الضباط العظام عديمى المعرفة الفنية يأتون من خارج السلاح ليتولوا مناصبه ، وكان سلاح المهمات وسلاح الصيانة مثلين صارخين لذلك - ففي حالة أو اثنين عين مديرين غير فنيين لإدارة هذين السلاحين - بينما عين الضباط الفنيون فى أسلحة أخرى حيث الخبرة الفنية غير ذات قيمة .

والى جانب التخلف العقلى والثقافى للضباط العظام فى الجيش المصرى - فقد كانت لياقتهم البدنية محل كثير من السؤال - فقد نتج عن اهمال اخضاع هؤلاء الضباط لتقارير اللياقة الطبية أن قلت شيئاً فشيئاً هذه اللياقة بحيث لم يعد لهؤلاء الضباط من دور فى الجيش الا المظهر الفخرى فى ارتداء زى الجيش المهيب بعلاماته الحمراء وأزراره ونجومه الذهبية ، وقوايش التشريفية وعلامات التشريف وتأبط عصا القيادة وركوب السيارات المخصصة لهم - فى الوقت الذى كان ضباط الجيش البريطانى المقابلين لهم فى الرتبة يرتدون القميص الكاكي والشورت والجوارب وحذاء الميدان الثقيل ويدربون على قيادة البسكليتات والمتسكلات .

وقد نتج عن هذا أن أصبح من المعتاد انابة القادة لغيرهم فى تولى العمل بينما « يحوم القائد الاصلى بين مكتبه ومنزله وأقرب مستشفى » .

وكان العلاج لدى البعثة العسكرية البريطانية هو الاخذ بنظام لائحة طبية يتقرر بمقتضاها لياقة الضباط العظام - وقد كانت مساوئ سوء اللياقة الطبية ليس فقط انعدام الكفاءة بل سد طريق الترقية للضباط الآخرين اللائقين .

ولقد كان من أظهر عيوب الضباط المصريين ، وخاصة أولئك الذين يتحمسون للدراسة فى كلية أركان الحرب أو الطموح لأعمال القيادة - هى النقص فى خبرة الحرب وفى التدريب الجماعى المناسب - بنتائج مؤداه أنه بينما كان أغلب ضباط أركان الحرب ممتازين فى الورق وفى عمل المشروعات القتالية فانهم كانوا ضعفاء فى ترجمة معرفتهم النظرية على الطبيعة .

ولقد كان المستوى المنخفض للغاية فى تطبيق التكتيكات التى تعلمها هؤلاء الضباط على العمل - الآفة الخفيفة لجهاز الاركان حرب فى الجيش

المصري - أضاف الى هذا أنه لم يخض قائد أو جيش مصرى معركة قبل سنة ١٩٤٨ .

والحق أن مسئولية ذلك كانت ترجع الى ضباط الجيش أنفسهم من ناحية ، والى مسئولية الحكومة من جهة أخرى - فمن جهة الضباط - كان لدى الكثير منهم كره فطرى للعمل الشاق على مستوى الوحدات الصغرى والافتقار الكامل الى الاحساس التكتيكي والتخيل - ولقد كان من أكثر الاشياء كرها لدى الضباط هو تجهيزهم للاشتراك فى تدريب جماعى بالجنود (١١) .

وتحكى « ملاحظات التدريب المشترك » التى كانت تصدر فى شكل كتيبات للتوزيع على قيادات الجيش بهدف تقييم الموقف العام للتدريب وكشف الملاحظات لتجنبها فى المستقبل صورا عديدة لمظاهر نفور الضباط من التدريب الحقيقى على القتال .

أما مسئولية الحكومة - فكانت خطيرة - ذلك أن نظرتها للجيش كانت هى أن هذا الجيش جيش احتفالات ومظاهرات - وبناء على هذه النظرة - فقد أساءت الحكومة استخدام الجيش اساءة بالغة .

تذكر التقارير البريطانية أن الحكومة كانت تعين اعدادا ضخمة من قوات الجيش ونقلياته فى حملات مكافحة الملاريا فى الصعيد سنة ١٩٤٤ - وكانت هذه الحملات تنقسم الى ثلاثة مراحل - هى توزيع الغذاء على السكان المحليين - وملا الحفر والمستنقعات وأى أماكن لتوالد الناموس - ومراقبة أماكن التوالد التى لا يمكن ملؤها .

كما استخدم الجيش فى تلك السنة وخاصة أبريل ومايو سنة ١٩٤٤ فى الحملة ضد الجراد فى أماكن معزولة استهلكت الكثير من العربات ونقليات الجيش - وكانت حملات الجيش لمكافحة الجراد تجرى فى الصعيد وصحراء سيناء - أما حملات مكافحة الملاريا فكانت تجرى فى محافظات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان - كذلك فان حملات سلاح خدمة الجيش كانت تستخدم فى

(١١) F. O 371/23337 - 41313 - 41314 - 45946 - 45948 - 53268 - 53268 - 63074 "half yearly reports No. 11 - 23 - 25 - 26 - 27 - 28 - 29 1939 - 1947. on the Egyptian Army"

العديد من المناسبات بواسطة وزارة التموين للمساعدة فى توزيع المؤن على سكان مدينة القاهرة (١٢) .

وفى النصف الثانى من سنة ١٩٤٤ كان لايزال ٢٥٠٠ ضابط وجندى يعملون فى أعمال مكافحة الجراد والمalaria - واستبعدت الحكومة فى هذه الفترة « التدريب الجماعى » للسواء الرابع المشاة وهو اللواء المختص بالتدريب على مستوى الجيش بأكمله - لمدة أربعة أسابيع ، وشغلت القوات بدلا عن ذلك فى تدريبات الاحتفالات المتصلة بجنازة شاه ايران ، ثم سفر السجادة المقدسة الى « مكة » - وكان تعليق رئيس البعثة العسكرية البريطانية على ذلك هو « ان الاحتفالات لاتزال تعتبر أكثر أهمية من تدريب الميدان فى الجيش المصرى (١٣) » .

وفى هذه الفترة أيضا كان « أكثر من نصف سلاح الفرسان » على وجه التحديد مكلفا بأعمال حراسة الخطوط التليفونية أو واجبات مقاومة الجراد أو مقاومة malaria - ولذلك لم يجر له أى تدريب (١٤) .

وفى النصف الاول من سنة ١٩٤٥ أضيفت الى الجيش أعمال حراسة الكبارى والمنشآت الهامة بسبب النقص فى قوات البوليس - كما استمر الجيش يقدم المساعدة للسلطات المدنية فى مقاومة malaria والجراد - وكان هذا كله على حد قول رئيس البعثة العسكرية البريطانية « يشكل استنزافا ثقيلا على الجيش وعقبة خطيرة للتدريب ولاتجعل هذه الاعمال تدريب الوحدات المعنية صعبا فقط ، بل أن لها أيضا اثر سىء على النظام (١٥) » .

ومع ارتفاع موجة الاضطراب السياسى فى البلاد فى النصف الثانى من سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب وسقوط حكومة الوفد والغاء الاحكام

F. O 371/41314 half yearly report No. 24 on the Egyptian Army "Jan, - June 1944". (١٢)

F. O 371/45946 half yearly report No. 25 on the Egyptian Army "July - December 44". (١٣)

Op. Cit. (١٤)

F. O 371/45948 half yearly report No. 26 on the Egyptian Army "Jan - June 1945". (١٥)

العرفية واطلاق حرية الصحافة - شهدت البلاد موجة عارمة من المظاهرات الشعبية والطلابية والمصادمات الدامية بين المتظاهرين وقوات الامن واستخدمت الحكومة قوات الجيش فى واجبات الامن الداخلى - فكانت القوات توضع تحت الانذار لفترات طويلة - أو تستدعى للنزول الى الشوارع - وفى كلا الحالتين كان التدريب يتعطل لفترات طويلة للغاية *

وقد أدى اهتمام مصر فى ذلك الوقت باظهار أهميتها الحربية فى جامعة الدول العربية - ان أوقفت الحكومة المصرية خلال شهرى ديسمبر ١٩٤٤ ويناير ١٩٤٥ جميع تدريبات الجيش المصرى جماعية أو فردية للمتدربين من اجراء « بروفات » لاتنتهى لعشرة آلاف من القوات نظرا لزيارة الملك عبد العزيز بن سعود للبلاد - وفى هذا يقول رئيس البعثة العسكرية البريطانية « ولأى انسان مهتم بالتدريب فى الميدان فان هذا محطم للقلوب » (١٦) *

وهكذا كانت سنة ١٩٤٥ بأكملها تمثل قمة سوء استخدام الجيش المصرى فى واجبات الامن الداخلى - وحملات مكافحة الجراد والملايا وتوزيع الغذاء - والاغراض الاحتفالية المبالغ فيها لاطهار مركز مصر الحربى أمام الدول العربية *

وقد شهدت سنة ١٩٤٦ تزايد الاضطرابات السياسية فى البلاد - بدءا باغتيال « أمين عثمان » فى يناير - وحادثة « كوبرى عباس » فى ٩ فبراير - واستقالة « مكرم عبيد » وزملائه فى ١٤ فبراير - وسقوط حكومة النقراشى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ - وتطورات محادثات تعديل المعاهدة - شهدت هذه السنة انهيارا تاما فى خطط تدريب الجيش - فقد استدعت الاضطرابات الطلابية والعمالية قيام الجيش بواجبات الامن الداخلى - ومع تزايد الحالة العامة لعدم الاستقرار الداخلى فى فبراير سنة ١٩٤٦ ساء موقف التدريب لدرجة أن كل رجل بالجيش بما فى ذلك أطقم التدريب دفعت للقيام بواجبات الأمن الداخلى - وبلغت هذه الحالة قممها فى أبريل - أما ترتيبات زيارة الملك

عبد العزيز بن سعود فقد أخذت من الجيش شهورا بدءا من باكورة فبراير - توقف خلالها التدريب الميداني للجيش تماما - وقد أثر هذا بصورة أعظم على أسلحة الفرسان نظرا لانقسام السلاح الى أقسام لتزويد الوحدات التي تقوم بأعمال الحرس والامن الداخلى بالعناصر المدرعة - والمدفعية لعدم ثبات أحوالها نظرا لقيام قوات كبيرة منها بهذه الواجبات - والمشاة نظرا لان الدوائر العسكرية كانت تعاملها على قول رئيس البعثة العسكرية على أنها « ستدريلا الجيش المصرى » - وأخدامين الجيش

“Maids of all the work of the Army”.

ويسجل رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى تقريره عن الجيش المصرى فى النصف الاول من سنة ١٩٤٦ أن العاملين الاساسيان اللذان يحدان أى تحسن فى التقدم والتطور فى الجيش المصرى هما « زيارة بن سعود لمصر وانشغال الحكومة باظهار قوتها الحربية عن طريق تخصيص الجيش للتدريب على الاستعراضات العسكرية » و « الحالة العامة لعدم الاستقرار الداخلى وحقيقة أن الجيش المصرى كان مرتبطا بصورة ثقيلة بواجبات الامن الداخلى (١٧) » .

ويمكن القول بصفة عامة ، أن الجيش المصرى قد حظى ببعض التدريب حتى سنة ١٩٣٩ - فلما نشبت الحرب توقف التدريب بسبب استخدام بريطانيا للجيش فى خدماتها المرتبطة بالمجهود الحربى مما أدى الى أن يبقى الجيش « سنوات مضت قضيناها ركودا موزعين على ، الدافع الحيوية » (١٨) - وفى نهاية سنة ١٩٤٣ عاد التدريب الى نشاطه وشارك الجيش المصرى فى مشروع « تاسل » البريطانى فى يناير ١٩٤٤ - ومع بداية الاضطرابات السياسية وتدهور حالة الامن الداخلى انشغل الجيش فى هذه الواجبات - مضافا اليها انشغاله بحملات مكافحة اللاريا والجراد - وفيضان النيل -

(١٧) F. O 371/53268 half yerly report No. 27 on the Egyptian Army “Jan - June 1946”.

(١٨) مقتطفات من مقدمة « ملاحظات عن التدريب المشترك بلواء التدريب عام ١٩٤٣ » للأميرالاي حسن احمد مصطفى مدير العمليات الحربية .

والترتيبات الاحتفالية لتشجيع جنازات الشخصيات الكبيرة كامبراطور ايران -
 - وزيارات الملوك كعبد العزيز بن سعود - والمناسبات الدينية كسفر المحمل
 - موضوعا في الاعتبار ماكانت ترتبه هذه الامور من اعباء ثقيلة - فاذا
 اُضيفنا اليها ماكشفت عنه التقارير المصرية من عدم اعطاء الضباط المصريين
 للتدريبات الجماعية القليلة التي كانت تحدث الاهمية اللازمة لها - فان
 الخروج بنتيجة ان التدريب على القتال بالجيش المصرى كان مجرد « نظرية »
 - لايعد من قبيل التزيد او المبالغة - ولو رافق هذا سوء الامداد بالسلاح
 والمعدات - وشح التدريب فى المملكة المتحدة من جانب بريطانيا - وسوء
 نوعية الجندى المصرى وانحطاط روحه المعنوية وفقره وجهله ومرضه -
 لتبين لنا ان النتيجة التي كان سينتهى اليها الجيش المصرى عند دخوله
 مرحله « التطبيق » - كانت معروفة سلفا - وأن مسئولية ذلك كانت تقع على
 عاتق النظام المصرى بقدر ماهى واقعة على عاتق المستعمر البريطانى - فما
 سقته من اسباب فى هذا التمهيد ، لادخل للبريطانيين فيها ، وانما هى
 مسئولية النظام المصرى - ومع هذا فلندع الفصول التالية تكمل الصورة .

البَاب الاول

الجيش المصرى بين النظرية والتطبيق

الفصل الأول

شكليات الاستعداد

لحرب فلسطين (مسئولية الملك)

- الموقف الشعبى من القضية
- مواقف الأحزاب
- حجم القضية الفلسطينية فى السياسة المصرية الرسمية
- الجامعة العربية وفلسطين
- الملك وزعامة العالم العربى
- البرلمان المصرى ودوره
- الحكومة والموقف الداخلى
- الاستعدادات الشكليات للحرب
- المظاهر العسكرية

شكلية الاستعداد لحرب فلسطين (مسئولية الملك)

عندما شبت الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ لم يكن هناك أى نوع من الانفعال العاطفى تجاه فلسطين داخل صفوف الجيش المصرى - وكان هذا الجيش بصفة عامة لم يزل بعيدا عن التأثير السياسى - ولم يكن يشكل أى ثقل سياسى يعتد به عند التقييم - كما أن « فلسطين » لم تكن تمثل فى ذلك الوقت أى اهتمام لرجال الجيش - وكان التصور وقتئذ أن هذا الجيش لو دعى للتعامل مع أى شغب يتصل بهذه الاحداث فانه سيتعامل معه كما لو كان هذا الشغب عملا حربيا أو تمريفا عسكريا .

غير أنه رغم هذا - فقد كان هناك بعض الحوار بين ضباط الجيش حول قضية فلسطين بحكم عروبتهم - وكان هذا الحوار يؤدى الى نوع من التعاطف الذى لا يتجاوز المشاركة الفكرية والوجدانية دون أن يتعداه الى عمل ايجابى (١) .

وعلى المستوى الشعبى فى مصر فان قضية فلسطين لم تكن تشكل أحد اهتمامات رجل الشارع أو المهتم بالاحداث السياسية - ولم تزد الاتجاهات نحو فلسطين عن مجزء الكتابات السياسية لبعض المصريين الداعية الى وحدة الشرق بحسبانها السبيل لدرء خطر السياسات الاستعمارية - والى التمسك المصرى « بالعروبة » المؤسسة على الجهاد فى سبيل الحرية - والتذكير بما يجمع مصر والبلاد العربية من روابط اللغة والثقافة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الاساسية - وحاجة الوحدة العربية الى التنظيم الذى يهدف الى إيجاد جبهة تناهض لاستعمار

F. O 407/222 Enclosure in No. 73 "General Macready
to sir Miles Lampson" Cairo, November 8th, 1938.

ويبدو أن هذا الموقف - كان راجعا الى انشغال المصريين بقضية البلاد التي كانت ترزح نير الاستعمار - غير أن قضية فلسطين مع ذلك - مثلت بالنسبة لبعض اتجاهات الحركة الوطنية الثائرة على الاستعمار وذات الاتجاهات الثورية مجالا للصراع والتنافس مع القوى الرجعية في الحركة الوطنية في مصر .

فكان لحزب « مصر الفتاة » دور في الدعاية بين الشباب لاعلان الحرب على الصهيونية ، ودعوة الهيئات الاسلامية في مصر والشباب في انحاء العالم العربي للعمل ضد الصهيونية .

وكان لجمعية الشبان المسلمين ورئيسها « عبد الحميد سعيد » دور بارز في تأليف لجنة « قرش فلسطين » لجمع التبرعات لنضحايا وقد اتاحت « ثورة فلسطين » لجماعة « الاخوان المسلمين » الفرصة لممارسة العمل السياسي خارج حدود مصر ولايجاد جسر بين الدعوة الدينية وبين العمل السياسي ، فأيدت الجماعة الثورة الفلسطينية ونشطت في جمع التبرعات لها ، واكتسب « حسن البنا » زعيمها تأييد وعطف الحاج « امين الحسيني » مفتي فلسطين .

كذلك فان هذا النوع من الحركات الوطنية كان يصيب الموقف المصري الرسمي بصيغة تتخطى حدود اظهار التعاطف مع شعب فلسطين - فعندما تولى « حزب الوفد » الوزارة (اول أغسطس ١٩٣٧ - ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) دافع وزير الخارجية الوفدى أمام عصبة الأمم عن حقوق شعب فلسطين وتبنى مطالبة الوطنية - كذلك منعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك ، كذلك فان هذه الحكومة وقفت بحذر من دعوة الملك عبد العزيز آل سعود توحيد الجهود بينه وبين العراق ومصر لحل قضية فلسطين ، وأعلنت أنها تفضل العمل منفردة - وكانت حكومة الوفد تصدر في هذا المسلك عن يقينها بأن السعودية والعراق كانا يمارسان في ذلك الوقت ضغطا على الثورة الفلسطينية لتصفيتها كطلب بريطانيا .

كذلك أقام « محمود بسيونى » سنة ١٩٣٦ جامعة الرابطة العربية .

ولقد أدى موقف حزب الوفد وحكومته - من الثورة العربية في فلسطين - بالأحزاب التي تولت الحكم بعد ذلك الى أن تنهج نفس المنهج الذي سلكه الوفد بالانفتاح المصرى على العالم العربى وتنمية الروابط العربية - فقرر « حزب الاحرار الدستوريين » الذى كان فى الحكم سنة ١٩٢٩ (وزارة محمد محمود الرابعة ٢٤ يونيو ١٩٢٨ - ١٨ أغسطس ١٩٢٩) حضور مؤتمر لندن مع العرب ، واشترط لحضوره أن تفرج السلطات البريطانية عن القادة الفلسطينيين المنفيين وتسمح لهم بحضور المؤتمر .

وهكذا وُحِم دخول القضية الفلسطينية مجال التنافس بين الاحزاب المصرية بتياراتها المختلفة - واتخاذ كل تيار من القضية مادة للهجوم على خصمه وتناول موقفه منها - خرجت فلسطين عن نطاق الاهداف التقليدية للحركة الوطنية المصرية (الجلاء والوحدة مع السودان) وأصبحت تحظى بقدر كبير من الاهمية فى الصراع السياسى لداخلى .

ويمكن الانتهاء بالقول بأنه مع نهاية سنة ١٩٢٩ كانت مصر قد اتخذت وضعها فى العالم العربى وكانت مشكلة فلسطين قد أخذت مكانها المرموق فى السياسة المصرية (٢) .

غير أن المكانة المرموقة للقضية الفلسطينية لم تتجاوز فى السياسة المصرية حدود « الادانة بشدة » و « الشجب » وما الى ذلك من المصطلحات - ذلك أن الحركة الوطنية المصرية وقد كان أسلوب كفاحها هو « الوسائل السلمية المشروعة » لم تكن تستطيع أن تؤدى للقضية الفلسطينية أكثر من « الدعم السياسى » - وهو عمل لم يكن ليظفر بأى نتيجة عملية فى ميدان الحركة العربية الذى لم يكن فيه فى هذا الوقت سوى المصادمة مع القوى المضادة فيه وأعنى بها الصهيونية والاستعمار .

ومائيل المطالب بالتمنى : ولكن تؤخذ الدنيا غلابا .

ولقد أدت سيطرة « حزب الوفد » - بحسبانه المهيمن على الحركة الشعبية فى البلاد ، وفى نفس الوقت صاحب مبدأ « الكفاح بكافة الوسائل

(٢) طارق البشرى - الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٢٤٣ وما بعدها .

السلمية والمشروعة ، - الى استقرار أسلوب الدعم السياسى والمعنوى والدبلوماسى لقضية فلسطين - كنموذج من نماذج المشاركة المصرية فى القضية العربية عامة وفى القضية الفلسطينية بصفة خاصة دون أن يتجاوز الدعم أكثر من ذلك .

لقد كانت القضية الفلسطينية فى حاجة الى حركة ثورية تفوق ثورتها - ولم يكن فى ميسور « الحركات السلمية المشروعة » - أى الحركة الوطنية المصرية أن تفعل لفلسطين شيئاً (٣) .

ولقد كان المأمول مع قيام الجامعة العربية (١٧ أكتوبر ١٩٤٤) أن تعمل الدول العربية - ومن بينها مصر - عملاً ايجابياً يحفظ على فلسطين عروبتها، لكن شيئاً من هذا لم يحدث ، بل أن خضوع وزارات مابعد ٨ أكتوبر ١٩٤٤ لسياسة الملك أدى الى دخول قضية فلسطين فى مزايدات أخرى .

فقد تراكمت الخلافات بين الحكومات العربية الرجعية - تلك الخلافات الناتجة أساساً عن المنافسة بين العائلات الهاشمية فى العراق وشرق الأردن ، والعلوية فى مصر ، والسعودية فى السعودية - كل يسعى لزعامة العالم العربى .

ولقد كان هذا الامر - زعامة العالم العربى - هو المنطلق الجديد الذى اختطه « الملك فاروق » لنفسه ليكسب سمعة وهيبة تمكنانه من التسلط أكثر على مقدرات الحكم فى مصر - ومن هنا فقد كان الملك يعتبر أن « السياسة العربية » أمر يتعلق به هو لا بالحكومة ولا بالشعب - فدعا « الملك عبد العزيز آل سعود » فى بداية سنة ١٩٤٦ لمناقش معه شئون الجامعة العربية وكيفية منافسة الاطماع الهاشمية - وفى لندن تحدث سفيره عن التضامن التام بين الدول العربية باعتباره العامل الحيوى لاستتباب السلام فى الشرق الاوسط ، وخلال حكم « اسماعيل صدقى » (الوزارة الثالثة ١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) دعا فاروق الملوك والرؤساء العرب فى انشاص وصدر عن اجتماعهم مجموعة من القرارات لم يشارك فيها رئيس الوزراء أو وزير الخارجية -

(٢) طارق البشرى - الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . ص

وكانت هذه الدعوة بغير رأى الوزارة « الصديقة » أو عملها - كما دعا الحاج -
« أمين الحسيني » مفتى فلسطين للجوء الى مصر دون علم رئيس
الوزراء (٤) .

وهكذا أصبحت « السراى » هى الوجه الفعلى لسياسة مصر الرسمية
تجاه القضية الفلسطينية والمسائل العربية دون أن يكون للحكومة يد فى
ذلك .

ولعل هيمنة الملك « فاروق » على الشئون العربية - وبالتالى احتضانه
للجامعة العربية - كانت هى السبب وراء تعرض الجامعة العربية للهجوم
العنيف من القوى الوطنية والتقدمية بعد الحرب - تلك القوى التى كانت
تنتهج موقفا معاديا للنظم الرجعية التى تألفت منها تلك الجامعة - أو لعل
إيمان هذه القوى الوطنية فى ذلك الوقت بأولوية الاهداف الوطنية
والديموقراطية على أى اهداف أخرى تصدر عن الفكرة العربية كان هو السبب
فى اتخاذ هذه القوى ذلك الموقف المعادى للجامعة العربية - وخير دليل على
صحة ذلك هو نجاح الجماهير المكافحة سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فى أن تشل
الجامعة العربية عن أن تقوم بتنفيذ سياسة الاستعمار ضد شعوب المنطقة ،
وكان عجز الجامعة أثرا للعجز العام الذى اتسمت به السياسة العربية
الرجعية فى المنطقة (٥) .

ومع تطور أحداث فلسطين سنة ١٩٤٧ لم يتضح أى اتجاه لعمل ايجابى
من جانب الدوائر الرسمية المصرية كما أنه لم يكن هناك أى موقف محدد
تجاه القضية على المستوى الرسمى - ولم يكن متيسرا التأكد من المدى الذى
تكون فيه مصر مهتمة بمساعدة عرب فلسطين - أو احتمالات ارسالها
أو سماحها بمرور رجال مسلحين من اراضيها الى فلسطين .

وكان كل ما حدث من تطورات يمكن رصدها فى هذا الصدد هو تحرك

(٤) د . يوثان لبيب زرق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٤٨١ .
(٥) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ »
ص ٢٥٧ .

قوة مصرية صغيرة من الجيش المصرى الى العريش تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية الصادر بخصوص الاحتياطات العسكرية فى مواجهة انسحاب بريطانيا النهائى من فلسطين - ولكن الحكومة المصرية لم تكن تظهر حماساً للدعم العسكرى الفعلى لعرب فلسطين أكثر من ذلك - حيث كان الجيش المصرى يعانى من نقص فى الاسلحة والمعدات ، ولم يكن من المصلحة كشف هذا الامر بدعوة الجيش لزيادة عدد قواته التى أرسلت الى منطقة الحدود - ولم يكن فى قدرة السلطات العسكرية المصرية فى ذلك الوقت أن تعد المقاتلين فى فلسطين بأكثر من آلاف قليلة من البنادق وكمية مماثلة من الذخيرة الخاصة بالاسلحة الصغيرة وبعض « الهاونات » ومدافع الماكنة بطريقة سرية .

ومع هذا فقد كان هناك حركة مرور للأسلحة المهربة من انصراف الغربية الى فلسطين خلال مصر - وكانت هذه الحركة تتم بشئ من التغاضى من جانب السلطات المصرية .

كان هذا هو التصرف المصرى على المستوى الرسمى - أما العمل الايجابى الحقيقى فقد كان من جانب جماعة الاخوان المسلمين التى افقتحت مكاتب تجنيد للمتطوعين لمساعدة عرب فلسطين - وكانت هذه الجماعة تتوقع امتداداً لمسلك الحكومة فى التغاضى عن حركة مرور الاسلحة المهربة الى فلسطين - أن يسلح هؤلاء المتطوعون ويجهزوا بواسطة الحكومة المصرية - غير أن هذا التوقع كان بعيداً عن تفكير الحكومة التى كانت تخشى أن تنقلب عليها هذه الجماعة فيما لو سلحتها (٦) .

F.O 141/1182 chief secretary's office - Jerusalem, (٦)
palestine - 4th October, 1947 - to the chancery, His Majesty's
Embassy, Cairo.

وتتلخص هذه الوثيقة فى أن السكرتير الاول لحكومة الانتداب بالقدس أرسل فى أكتوبر ١٩٤٧ الى السفارة البريطانية يستفسر عن المدى الذى تكون فيه مصر مهتمة بمساعدة عرب فلسطين واحتمالات ارسال مصر الرجال والسلاح الى هناك الخ - وقد ردت السفارة البريطانية فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتحليل قالت فيه « نحن نخشى أن الاجابات التى نستطيع أن نعطيها لأسئلتك المثارة فى خطابك بتاريخ ٤ أكتوبر عن كمية المساعدة التى يتوقعها

وقد كشفت المصادر البريطانية في تقاريرها عن موقف مصر تجاه فلسطين في نهايات سنة ١٩٤٧ - عن قلة حماس الحكومة المصرية لأي مظهر حقيقي في المساعدة الحربية للعرب بفلسطين ، وأن السلطات المصرية لا تريد الاعلان عن حالة الجيش المصرى السيئة من حيث النقص في المعدات

=

عرب فلسطين من مصر - ستكون بالضرورة غير مؤكده في الظروف الحالية - وفوق هذا ، فبينما نحن مستعدون لتقديم فكرة عن مظاهر معينة أكثر منها عامة في هذا الموضوع ، فاننا نجد من المستحيل أن تكون دقيقين في شأن الاعداد والكميات - وكما تعلم فان قوة صغيرة من ٢٠٠٠ عسكري من الجيش المصرى قد أرسلت الى العريش منذ قرار مجلس الجامعة العربية الصادر بخصوص الاحتياطات العسكرية ضد نهائية انسحابنا من فلسطين - لكن الحكومة المصرية لا تظهر في الوقت الحاضر حماسا متميزا للدعم العسكري الفعلى لعرب فلسطين - ان الجيش المصرى يعاني من نقص في الاسلحة والمعدات ويبدو أنه يرجو أن لا يدعى لزيادة عدد قواته التى أرسلت الى منطقة الحدود - ومع هذا فانه ليس مستحيلا أن السلطات الحربية المصرية اذا دعيت - تستطيع أن تمد المقاتلين في فلسطين بألاف قليلة من البنادق وكمية مماثلة من ذخيرة الاسلحة الصغيرة وربما بعض المورتسار ومدافع الماكينة ، ويمكن أن يفعل هذا بطريق السرية - أظهرت تقارير سرية عديدة خلال الاشهر الماضية أنه كانت هناك حركة مرور للأسلحة المهربة من الصحراء الغربية الى فلسطين خلال مصر ، وأن نقل هذه الاسلحة كان يتم بتواطوء سلطات مصرية معينة ، واما موضوع ما اذا كان أى رجال مسلحين بخلاف الجيش نفسه ، قد يسمح لهم بالتقدم من مصر الى فلسطين ، جهرا أو خفية فان هذا صعب الاجابة عليه بأى قدر من الثقة .

لقد فتح الاخوان المسلمين مكاتب تجنيد للمتطوعين لمساعدة عرب فلسطين ويبدو من غير المحتمل أن تحاول السلطات المصرية أن تمنع ذهابهم الى فلسطين ، لكن الظاهر أن جماعة الاخوان المسلمين تتوقع أن يسلم هؤلاء المتطوعون ويجهزوا بواسطة الحكومة المصرية - ويظن أن الاخوان أنفسهم لا يملكون أسلحة كافية تجعلهم قوة فعالة في حملة مطولة - وتقريبا ليس من المحتمل أن تسلم الحكومة المصرية مثل هؤلاء الناس خشية أن ينقلبوا يوما ضد الحكومة نفسها وفيما عدا هذا فالحماس الحقيقى قليل لدى الشعب المصرى لخدمة فعالة في فلسطين - ومع هذا فمن المحتمل تماما أن ترسل مصر أموالا وطعاما الى فلسطين ، لكن من المستحيل القول كم - وقد يتوقع أن تساعد مصر في استقبال النساء العرب الفلسطينيات والرجال المتقدمين في السن الذين قد يكونون أزعاجا في أى قتال .

والذخيرة - عن طريق تحركات مكثفة لقواته - وانها (أى الحكومة المصرية) تأمل فى أن الاشارة الى تقوية حامية العريش بوحدات قليلة ستكون كافية وأن لا شيء أكثر من ذلك سيكون لازما - كما أن المصادر البريطانية كانت تعرف بأن موضوع ما اذا كان الجيش المصرى قد يأخذ دورا قويا فى أى قتال فى فلسطين يعتمد بدرجة كبيرة على « الملك » الذى اذا أمر الجيش بأن يقاتل فسيفعل » (٧) .

والتحليل البريطانى من وجهة نظرى سليم - واننى أميل الى قبوله .

فمصر وفقا للعرض الذى جاء بالصفحات السابقة لم تكن جادة فى دخول حرب فلسطين ، وان الأمر لم يكن يعدو أن يكون دعاية أرادها الملك استمرارا فى سياسته نحو زعامة العالم العربى التى كان يناغسه فيها ملوك ورؤساء الدول العربية - ولم يكن فى الاعتبار أى سياسة حاسمة تجاه الموقف .

فالجحافة المصرية باعتبارها المرأة التى تعكس المواقف رسمية كانت أو شعبية - لم تتناول فى هذه الفترة قضية فلسطين الا من خلال الانباء التى كانت تصلها من وكالات الانباء - وكانت تقوم بنشر أنباء المعارك بين العرب واليهود (٨) .

والمجلس النيابى كان يرى أن مصلحة البلاد فى تركيز جهودها ضد التهديد البريطانى الذى يطمع فى مصر ويستنزف خيراتها - وأن لا يزوج بجيش مصر خارج حدودها - على أن تكون نصرة فلسطين عن طريق المال والسلاح - ولم تخرج قرارات مجلس الشيوخ فى مصر فى سنة ١٩٤٧ عن

Op. Cit.

(٧)

(٨) المصرى - الاعداد ٣٥٨٦ فى ١٩/٧/١٩٤٧ - ٣٥٩٨ فى ٢/٨/١٩٤٧ - ٣٦٠٩ فى ١٤/٨/١٩٤٧ - ٣٦٤٨ فى ٢٨/٩/١٩٤٧ - ٣٦٦٣ فى ١٨/١٠/١٩٤٧ - ٣٦٦٥ فى ٢٠/١٠/١٩٤٧ - ٣٦٨٢ فى ١٠/١١/١٩٤٧ - ٣٧٠٢ فى ٣/١٢/١٩٤٧ - ٣٧٠٣ فى ١٢/١٢/٤٧ - ٣٧٠٤ فى ٦/١٢/٤٧ - ٣٧١٣ - فى ١٦/١٢/١٩٤٧ - ٣٧٢٠ فى ٢٤/١٢/١٩٤٧ - ٣٧٢٦ فى ٣٠/١٢/١٩٤٧ .

استنكار لقرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين - والموافقة على المساهمة في معاونة فلسطين بما يوازي « على الأقل مكافاة ثلاثة أشهر من حضرات أعضاء مجلس الشيوخ (٩) » .

وعلى المستوى الاقليمي - كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت في أكتوبر ١٩٤٧ تعيين لجنة عسكرية تعمل على تدبير المساعدة الملحة للمقاتلين العرب في فلسطين ، وطلبت اللجنة الى كل دولة عربية أن تقدم جانبا من الاسلحة بحيث يتم ذلك في أسرع وقت مستطاع .

ولم يخرج تنفيذ هذا القرار من جانب الدول العربية عن انكار بعض الدول شرعية هذا القرار ، بينما أرسلت دول أخرى أسلحة بالية غير صالحة للاستعمال .

ولم تزد الاجراءات العربية بعد ذلك عن ملأ الدنيا بالبيانات المبالغ فيها عن رغبة الدول العربية الحمسية لتحرير فلسطين (١٠) .

ولقد كانت سياسة مصر في الاربعينيات سياسة دفاعية - ولا اعتقد أن هذه السياسة قد أصابها أي تغيير مع ظهور الخطر الصهيوني - إذ أن هذا الخطر كان معروفا قبل الحرب بسنوات - ومع هذا فإن أحدا لم ينادى باتخاذ سياسة هجومية - بل أن « الفريق ابراهيم عطالله » ياشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، قال في نوفمبر ١٩٤٥ ما نصه « وقد لا أذيع سرا إذا قلت أن فلسطين ستكون مصدر خطر لمصر - ولا ينبغي أن نستصغر الامور .. فقد اجتمع بفلسطين قوم من شعوب أوروبا وعلمائها وبين أيديهم مال لا ينضب ومن خلفهم ملايين من اخوانهم يشدون أزرهم . ان الموقف أصبح لا يحتمل الامهال والارجاء - نحن لا ننادى بالاستعداد

(٩) مكتبة مجلس الشعب (مجلس الشيوخ - مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين (١٢ نوفمبر ١٩٤٨ - ٦ يوليو ١٩٤٨) .
(١٠) اسرائيل « تاريخ شخصي » - دافيد بن جوريون - الجزء الثاني - اعداد مركز البحوث والمعلومات « هزيمة العرب كما رأتها لجنة تحقيق عراقية من برلمان العراق ص ٢٢٦ وما بعدها » .

الهجومى ، ولم يكن فى نية البلاد فى يوم من الأيام الاعتداء على أحد .
وكل ما نطلبه من مشاريع لزيادة الجيش وتسليحه لا يعدو أن يكون قوة
دفاعية تؤدي واجبها ، نحن لا نفكر فى الاعتداء على أحد . . . ولكننا نريد
أن نستكمل الوسيلة التى نطمئن بها الى حياة تريمة عزيزة - وهذه الوسيلة
هى الجيش « (١١) - لقد كان الرجل متنبها لخطورة اليهود فى فلسطين ،
لكن أحدا لم يلق بالآلة لتحذيراته .

كيف تبدل الموقف اذن - ودخلت مصر الحرب فى ١٥ مايو
سنة ١٩٤٨ .

انتفض الشعب المصرى فى صيف سنة ١٩٤٧ ضد حكومة
« النقراشى » والاستعمار عند عرض قضية مصر على مجلس الامن - ولقد
أدى فشل المجلس فى حل القضية الى زيادة الازمة الداخلية فى البلاد
وتصاعد الحركة الشعبية - ومن هذا التيار الجارف انصرف الانتباه
الشعبى الى موضوع تقسيم فلسطين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومع
تصاعد الازمة الفلسطينية فى أواخر عام ١٩٤٧ ، اجتاحت الجماهير سخط
بالغ ، واكتسحت البلاد المظاهرات تنادى بجلاء الانجليز عن فلسطين والغاء
الانتداب وتوجيه الجهود العربية ضد الصهيونية - وتآلفت هيئة وادى النيل
العليا لانقاذ فلسطين تنظم حملات التبرع وتدعو لانشاء كتائب التحرير -
وتزعمت مصر الفتاة والايخوان المسلمين حركة الكفاح المسلح ضد
الصهيونية ، وصاحب هذه الحركة بعض اعمال العنف ضد اليهود المقيمين
فى مصر تمثلت فى تدمير بعض المتاجر والمحال .

وفى المقابل كانت حكومة « النقراشى » تعاني من الفشل فى التوصل
الى حل للقضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات المباشرة أو من خلال
التحكيم الدولى - وكانت صورة « الملك الصالح » التى كان يتمتع بها
الملك قد أخذت فى الشحوب مع تزايد قوة نفوذ رجال القصر .

(١١) المتحف الحربى - المكتبة ٣٣٣ « مقالة بعنوان : ماذا يؤدي
الجيش للبلاد من خدمات فى السلم والحرب » - للفريق ابراهيم عطالله
رئيس هيئة اركان حرب الجيش وياور جلالة الملك - كوبرى القبة فى
نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

— وكانت قضايا البناء الداخلى ومحاولة الهروب من المشكلة الوطنية تسدان الطريق أمام الحكومة التى تصادمت مع حركة الاضرابات التى انشرت وبالمطالب الاقتصادية للجماهير التى تصاعدت — وهدد هذا كله بتفكك الجهاز الحكومى للدولة .

كان لابد من حدث دار يصم الأذان يخرج بالحكومة والنظام من هذا الطريق المسدود ، وينقل اهتمام الجماهير الى مشكلة أخرى غير القضية الوطنية وغير الصراع الاجتماعى الداخلى .

ولم يكن هناك من منفذ سوى « فلسطين » .

فلسطين ستتنسى الشعب تهاوى الحكومة وانهارها — وفى نفس الوقت كانت فلسطين مجالا لاسترداد الملك بعضا لسمعته التى كانت قد انهارت فى الأعوام السابقة .

فتلاقت ارادات الحكومة والقصر فى محاولة استعادة هيبة الدولة التى هدها الفوران الشعبى من ناحية ، وسعى الملك الحثيث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى أن يمتلك حكم البلاد وان تكون السياسة العربية ملهاه الخاص ، الى جانب حرصه على بناء زعامة عربية لنفسه يناهس فيها العائلة الهاشمية فى العراق وشرق الاردن (١٢) .

غير أن سوء حالة « الجيش » كانت تقف بين الحكومة وبين استغلال هذا الظرف — لكن هذا الحائل لم يستمر طويلا — فقد انصاع « النقراشى » لرغبة الملك — وطلب فى ١٠ مايو ١٩٤٨ من رئيس مجلس الشيوخ عقد البرلمان فى جلسة سرية سريعة للنظر فى مسألة فلسطين .

وفى ١١ مايو تنعقد الجلسة السرية — ثم يصدر فى نفس اليوم مشروع قانون بالاذن للحكومة بأن تصدر قرضا فى حدود ٥٠٠.٠٠٠ ر.٢ جنيه لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمة لقوات الجيش المصرى المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين .

(١٢) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » ص ٢٦٦ وما بعدها .

وكان قرار اللجنة المشكلة بمجلس الشيوخ عقب انتهاء جلسته السرية للنظر في الموضوع الذى طرح عليها هو انها « اجتمعت لبحث ما كلفها به المجلس ، وسمعت بيان دولة رئيس الحكومة عما يرى أنه يجب أن تقوم به مصر نحو فلسطين من ضرورة التدخل مع الجيوش العربية فى الوقت المناسب لاعادة النظام والطمأنينة لذلك القطر ، ومنع المذابح الحاصلة الآن - وهى (اللجنة) واثقة من نتائج هذا التدخل بأذن الله » (١٣) .

لقد كان « النقراشى » مصرا على ألا يلجأ الى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصرى الى حيث تكون القوات البريطانية المربطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره ، وكان هذا موقفه حتى يوم ١١ مايو (١٤) .

وقد أفصح « عبد الرحمن عزام باشا » عن السر وراء هذا التحول عندما سأل « النقراشى » فقال له « ان الحالة الداخلية وحالة الامن وكرامة مصر دفعته الى دخول الحرب ولم تسمح له بالانتظار » (١٥) .

لكن عرض النقراشى لموضوع دخول الجيش المصرى فلسطين - كان عرضا غير أمين - فقد أدلى ببيانات غير دقيقة عن حالة الجيش (١٦) أدت بالمجلس النيابى المصرى الى الموافقة على الزج بالجيش المصرى فى حرب لم يكن مستعدا لها .

ولقد كانت هذه الوصمة الكبرى فى تاريخ « النقراشى » السياسى - فالرجل رحمه الله كان نزيها - لكن عدم قدرته على مناهضة الملك واعتماده كرئيس للوزراء عليه أدى به الى الانصياع لقراره المغرض بدخول الحرب - كما أنه رأى فى دخول الحرب استجابة لمشاعر الجماهير التى

(١٣) مكتبة مجلس الشعب - مجلس الشيوخ - مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين (١٢ نوفمبر ١٩٤٧ - ٦ يوليو ١٩٤٨) .

(١٤) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٢٦٦ .

(١٥) اللواء حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ص ٤٩ .

(١٦) « أما الجيش المصرى فكفايته كاملة واسلحته وافية وذخيرته متوافرة » - راجع اللواء « حسن البدرى » الحرب فى أرض السلام ص ٤٤ .

كانت تطالب بالتدخل المسلح ضد الصهيونية - ومنافسة للجمعيات المتطرفة كالاخوان المسلمين وغيرها التي قد حازت قصب السبق في الجود بالرجال والمال والسلاح لنصرة العرب الفلسطينيين - بهدف سحب السجادة من تحت أقدامها (أى هذه الجمعيات) والاستيلاء على المجد والفضار لحكومته ولولى نعمته « الملك » .

من أجل هذا وغيره (حالة البلاد الداخلية) أغمض « النقراشى » عينيه عن تجاوزات « الملك » الدستورية في إرساله للجيش دون علمه - لأنه رأى أن هناك اعتبارات تتجاوز احترام الدستور - وكانت هذه الاعتبارات هي الأحوال الداخلية للبلاد والتي تطورت الى حد الانهيار - فكانت الحرب هي السبيل لصرف الانظار عن هذه الأحوال التعيسة . (١٧)

كان أول اجراء اتخذته الحكومة المصرية في سبيل التأهب للحرب - هو تحريك قوة سميت « معسكر تدريب العريش » الى العريش في ١٥/١٠/١٩٤٧ بقيادة الاميرالاي « أحمد على المروى بك » - مكونة من مائة وخمسة عشر ضابطا وثلاثة آلاف من الرتب الأخرى - وعناصر مدرعة ومدفعية ميدان ومضادة للدبابات ومدفعية مضادة للطائرات ومشاة ومهندسين وخدمات طبية وخدمة جيش وإشارة وصيانة (١٨) .

ولقد كان أسلوب تشكيل القوة المذكورة وأهداف إرسالها خير دليل على مظهرية العمل العسكري المصرى وشكليته تجاه قضية فلسطين ، فرغم أن القوة أرسلت منتصف أكتوبر ١٩٤٧ ، إلا أن الغرض من وجودها بالعريش لم يكن معروفا حتى لأعلى مستوى في الجيش المصرى (هيئة أركان الحرب) - فلما حدد الغرض من وجودها تبين أنه « تدريب القوة ووضع الخطط اللازمة لحماية الحدود الشرقية المصرية داخل الحدود ضد أى اعتداء مسلح » .

(١٧) طارق البشرى « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » ص ٢٦٦ وما بعدها .

(١٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ محفظة ٣ - ملف ١ - ٢٦/سج/٢٤ جزء أول « مذكرة عن موقف القوة بالعريش » =

وتأسيسا على ذلك ، فان هذه القوة لم يكن مقررا لها أن تتخطى الحدود المصرية - فهي اذن قوة تحركت دون أن يكون لها غرض محدد ودون خطط موضوعة سبق اختيارها للدفاع عن البلاد ضد جميع أنواع الهجوم المنتظرة من الحدود الشرقية .

وقد انبنى على عدم وضوح الغرض - وانعدام خطط الدفاع - أن اتخذ تشكيل القوة طابع « الارتجال » .

فقد كان المفروض في مثل هذا النوع من القوة - وفقا لفن التنظيم الحربى - أن يكون مشتقا من تشكيل أكبر تتبعه قيادة القوة ويشرف على عملياتها ويكون احتياطيا قد تم تعيينه وتحديدته - أما وقد كانت « القوة » بالوضع الذى هى عليه ودون وجود مصدر اشتقاق لها أو قيادة معلومة تابعة لها فقد ترتب على ذلك « حيرة القائد ووضعه الشاذ واضطراره أن يترك قوته فى العريش وأن يحضر الى مصر ليحاول شخصيا طرق باب الرئاسة المختلفة للتغلب على الصعاب التى تلاقيها قوته هناك » (١٩) .

غير أن عدم جدية العمل العسكرى المصرى لا تتكشف عن طريق وصف حال القوة المرسلة الى العريش فقط . وانما يمكن اثبات هذه الشكلية عن

= وقد تكونت هذه القوة من كتيبة سيارات مدرعة (عدا سرية اقتحام) - تراب ٣٧ بوصة (٤ مدافع) - تراب مضاد للدبابات ٦ رطل - تراب مضاد للدبابات ٢ رطل - بطارية خفيفة مضادة للطائرات ٤٠ مم (عدا تراب) - كتيبة البنادق القاسية المشاة - سرية مهندسى ميدان - مستشفى ميدان خفيف - مجموعة نقل وتموين - قسم اشارة لواء مشاة - جماعة صيانة خفيفة - والجدير بالذكر أن البريطانيين قالوا عن قائد القوة المذكورة أنه « اميرالاي عديم الفائدة فى أى عمل يسند اليه » F. O 141/1182. راجع

(١٩) دار الوثائق القومية - مكتب المشير دولا ب ١٠ - محفظة ٣ ملف ١ - ٢٦/سج/٢٤ جزء أول « مذكرة عن موقف القوة بالعريش » وقد جاء بأحد التقارير عن حالة القوة المذكورة ما نصه « نتج عن عدم توفير الخضروات المقدمة للقوات للغذاء أو الفيتامينات اللازمة لصحة الجنود - والتى كانت مقصورة فقط على « السلق والقرع العسلى » أن كثرت حالات الاعشاء الليلى بين الجنود » - المرجع السابق « قيادة معسكر التدريب » .

طريق معرفة موقف البلاد من العوامل المؤثرة في تقرير السياسة العسكرية الخاصة التي كان من المزمع اتخاذها بالنسبة للقضية الفلسطينية . فلقد كانت العوامل المؤثرة في تقرير السياسة العسكرية المصرية تجاه فلسطين في هذه الفترة كالتى : -

(أ) قرب موعد الجلاء البريطانى عن فلسطين .

(ب) توقيع معاهدة التحالف بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المتحدة .

(ج) احتمالات التدخل الاجنبى .

(د) التنافس والتسابق فى الاستعداد .

(هـ) استكمال العدة .

(و) تنسيق الجهود .

فقرب موعد الجلاء البريطانى عن فلسطين كان سيدفع كل من العرب والصهيونيين الى محاولة فرض السيطرة على فلسطين تحقيقا للغاية التي يهدف اليها كل منهم بمجرد اتمام هذا الجلاء - ومؤدى هذا التنافس المسلح كان مضاعفة حدة التصادم بين الطرفين بعد تاريخ الانسحاب البريطانى .

وكان الواجب على الحكومة المصرية تبعا لذلك أن تتعرف على موقف بريطانيا اذاء أى نشاط يحتمل أن تقوم به مصر - فهل فعلت الحكومة شيئا من ذلك ؟

وكان توقيع معاهدة التحالف بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المتحدة على أساس مصالحهما المشتركة من الناحية العسكرية التي تقوم على سياسة الدفاع المشترك بين الدولتين - كان هذا يثير فكرة احتمال قيام الاردن بعمل ايجابى صريح وفقا لسياسة يكون قد تم وضعها على ضوء تلك المعاهدة - كأن تحتل القوات الاردنية على سبيل المثال المناطق التي تخليها القوات البريطانية أولا بأول وخاصة تلك المناطق المتاخمة للحدود الاردنية والتي يعد بعضها متاخما للحدود المصرية فى نفس الوقت ، الأمر

الذى قد يؤثر تأثيرا مباشرا على السياسة التى قد تتخذها باقى الدول العربية .

وكان الواجب على الحكومة المصرية أن تتلمس حقيقة نوايا وأهداف القوات الاردنية ازاء أى تقدم تقوم به القوات المصرية فى فلسطين .
فهل فعلت الحكومة المصرية شيئا من ذلك ؟

وفى شأن احتمالات التدخل الأجنبى وتحول سياسة بعض الدول حيال قضية فلسطين وما يثيره ذلك من التكهنات عن السياسة المقبلة لتلك الدول التى تتنافس فيما بينها على حساب القضية الفلسطينية - ومثال ذلك تأييد قرار التقسيم الصادر فى ٢٩/١١/١٩٤٧ بحجة اقرار الامن ووقف التصادم المسلح بين العرب واليهود - فان مصر لم تخطط لسياسة محددة ولا تحسبت لهذه المتغيرات .

ولقد كان مؤدى المنافسة الدبلوماسية الصريحة بين المعسكرين - تزايد موجة الاستعداد بين العرب والصهيونيين يوما بعد يوم ، أملا فى حشد كل القوى الممكنة تمهيدا لاستغلالها بعد الجلاء البريطانى - وبقدر ما يوفق أحد الطرفين فى سرعة استكمال عدته ، بقدر ما سيتحقق له إحراز عنصر المبادأة والتفوق الذى سينجم على مبدأ المفاجأة وقوة الضربة الهجومية التى سيوجهها للطرف الآخر .

ومعنى هذا أنه اذا كانت الرغبة فى إحراز مثل هذا التفوق للعرب - رغبة حقيقية لا شكلية أو مجرد مظاهرة دعائية عسكرية أو دبلوماسية - فان ذلك كان يتضمن بجانب استكمال تدريب وتسليح المجاهدين المحليين ومن سينضم تحت لوائهم من المتطوعين الوافدين - تكامل استعداد القوات النظامية للدول العربية تمهيدا لقيامها بما سيخصص لها من التبعات كما تمليه سياسة الجامعة العربية .

وفى يقينى أن مسألة تكامل واستعداد القوات النظامية العربية والتنسيق بينها كانت معدومة تماما . ولقد كانت قضية استكمال العدة ، أحد القضايا الرئيسية فى تقرير سياسة مصر العسكرية - ذلك أن الفلسطينيين العرب كانوا يعتمدون أساسا على المعونة القريبية المباشرة التى

كانت تقدمها الدول العربية - وكان الدور الذى تقوم به كل دولة فى هذا المجال يكشف بجلاء عن مدى طاقة كل دولة واستعدادها بصفة عامة - وكان موقف مصر شديد الدقة والحساسية فى هذه الجزئية - فأصرار الملك فاروق على تبوء مصر مركز الزعامة فى العالم العربى ليكسب من وراء ذلك تفوقا على الملوك والرؤساء العرب - وما يترتب على ذلك من صيرورة مصر محط التطلع الملحوظ لدول العالم بصفة عامة وللدول العربية بصفة خاصة - كل هذا وضع البلاد فى موقف لا تحسد عليه ، فقد كان هذا يحتم عليها بذل كل جهد مستطاع لاثبات قدرتها على تحقيق نصيبها المنتظر دون أى تعرض للتجريح بسبب انفضاح أى نقص يمس كرامتها العسكرية - خاصة وقد كان ذلك هاما بعد انتهاء الوجود العسكرى البريطانى فى الجيش المصرى برحيل البعثة العسكرية وتحرر الارادة العسكرية المصرية من أى تدخل أو مشورة .

لقد كانت مصر فى هذا الموقف أشبه بمن تورط فى أمر يفوق طاقته وامكانياته - فقدرات مصر المادية والعسكرية كانت متواضعة للغاية - ومضاعفة البذل والاهتمام ابقاء على كرامة البلاد كان أمرا تنوء به طاقتها - أضف الى هذا الحالة الداخلية للبلاد وفشل الحكومة فى حل المطالب الاقتصادية للجماهير التى تصاعدت وهددت الجهاز الحكومى بالتفكك - والذى كان أبرز مثال له فى ذلك الوقت اضراب رجال البوليس .

فماذا فعلت الحكومة ازاء هذه القضية الهامة ؟

أما تنسيق الجهود بين الهيئات والمنظمات الشعبية العربية التى أعدت للمساهمة فى النضال بما كانت تقوم به من أعمال العصايات والغارات الفدائية وبين جهود القوات النظامية المصرية والعربية ، فقد كان مفقدا - ذلك أنه مع أحقية مصر بالانتفاع بجهود متطوعيهما ليكونوا الى جانب اخوانهم النظاميين - فان مصر الفتاة اتخذت من سوريا مستقرا باعتبارها خط الدفاع الاساسى - وألف الاخوان المسلمون كتائب للجهاد وأقاموا معسكرا للجبهة الجنوبية بفلسطين ونشطوا منذ أواخر ١٩٤٧ فى فتح المعسكرات ودعوة شبابهم لحمل السلاح والاتصال بالمجاهدين العرب لمدهم بالسلاح ، وعندما رفضت حكومة « النقراشى » طلبهم ادخال أفواج منهم

الى الجزء الشمالى من صحراء النقب تسلمت مجموعات منهم الى فلسطين من سيناء وبدعوا القتال الفعلى ومهاجمة المستعمرات اليهودية فى فبراير ١٩٤٨ ، ورابطت أولى قواتهم فى النقب وبدأت معاركها الأولى فى « كفار داروم » فى ١٤ أبريل ، كما ذهبت قوة ثانية الى معسكر « قطنة » بسوريا لتستكمل تدريبها وتنضم الى القوة الأولى ، وتشكلت قوة ثالثة منهم وانضمت تحت لواء الجامعة العربية .

ولقد كان انعدام تنسيق الجهود هذا ، يتضمن علاوة على كثرة نفقاته المادية ، الكثير من التساؤلات والتفسيرات المعنوية المختلفة والتي قد يكون أحدها هو فقد الصلة المشتركة بين سياسة الحكومة ورغبة الشعب - وهو ما لم يكن مرغوبا أن يتكهن به الغير على مصر أو يتخذ البعض وسيلة للدعاية ضد مصر أو ضد العروبة بصفة عامة .

ولا أعتقد أن هناك أوضح من هذه المسائل الستة دليلا على شكلية الاستعدادات العسكرية المصرية تجاه القضية الفلسطينية - وآية ذلك أن عدم الاعتداد بهذه العوامل الستة كان يعنى ضمنا أنه لم تكن توجد لمصر سياسة عسكرية تجاه فلسطين فى ذلك الوقت .

فاذا ما سلمنا بانعدام وجود سياسة عسكرية مصرية - تأسيسا على ما سبق - فكيف ستتيسر الجدية اذن فى الاستعداد العسكرى لحرب مقبلة ؟

لقد كان الواجب اذا كانت مصر جادة فى عملها العسكرى سنة ١٩٤٨ ان تتخذ الخطوات الجادة التالية :

(١) اظهار أقصى طاقة عسكرية يمكن أن تقدمها مصر أمام القوات العربية العسكرية الأخرى من جهة وأمام الرأى العام العربى بصفة خاصة وأمام الرأى العام الغربى من جهة أخرى .

(ب) اغتنام الفرصة الباقية الى ما قبل اتمام الجلاء البريطانى عن فلسطين لتكيف سياستها العربية ازاء العوامل الستة السابقة حتى لا تفاجىء بما قد ينال من موقفها ازاء قيامها بما قد يعهد اليها .

(ج) تحديد الغرض النهائى الذى كانت تستهدفه الخطة المصرية فى أقرب وقت مستطاع ضمانا لكسب الوقت والجهد .

(د) مضاعفة الكفاءة المادية للقوة العسكرية بالعريش (٢٠) .

لكن شيئا من هذا كله لم يحدث .

ومع تمكن « الفكر المظهرى » من الدوائر الرسمية المصرية ، فقد غاب التصور العسكرى الجدى للعمليات الحربية ، وغدت الأمور متصفة بالميوعة وعدم المسئولية - فالمراسلات والوثائق التى لدينا لا تناقش خططا أو مشروعات مستقبلية بقدر ما تطالب بتعزيز وتصليح وصيانة وزيادة مرتبات القوات - ولا تتضمن الوثائق الخاصة بالقوة التى أوفدت الى العريش وحتى ١٩٤٨/٣/٢١ أى عمليات استطلاع للتعرف على القوة المقابلة التى يحتمل أن يصطدم بها الجيش المصرى - ولم أجد تقريراً واحداً صادراً عن جهة رسمية فى الجيش يفيد فى التخطيط للعمليات المنتظرة .

وعلى عكس المسلك المصرى الرسمى تجاه القضية الفلسطينية واتسامه بالشكلية دون الجد - فقد أخذت الهيئات الشعبية التى نظمت بعيداً عن الاشراف الحكومى - جانب الجـد فى إجراءاتها ، واتسمت أعمالها بالمسئولية والاحساس بأهمية العمل المسند اليها .

ففى تقرير مقدم من المرحوم « الشهيد البكباشى أركان حرب أحمد عبد العزيز » - قائد القوات المصرية الليبية الى « عبد الرحمن عزام باشا » الامين العام للجامعة العربية فى ١٩٤٨/٤/٢٢ - يتضح أنه فى الفترة التى مضت بين ابلاغه شفويا فى ١٩٤٨/٤/١٩ بواسطة وزير الدفاع الوطنى بتعيينه قائداً عاما للقوات المصرية والليبية المتطوعة لانقاذ فلسطين - وتاريخ تحرير تقريره ، استطاع الحصول على معلومات عن العدو وعن قواته ومعرفة الغرض وطبيعة العمل التى ستقوم به القوة - وذلك فى مدة أربعة أيام - واتضح له أن العدو مسلح بسيارات مصفحة ولديه طائرات

(٢٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٣ - ملف ١ - ٢٦/سج/٢٤ جزء أول « مذكرة خاصة بتقدير موقف وحاجة القوات المصرية بالعريش » فى ١٩٤٨/٣/٢١ للاميرالاي أحمد على المواوى مدير المشاة - وقائد معسكر تدريب العريش .

ظهر بعضها فى الميدان وهو متحصن فى مستعمراته تحميه دشمن من الخرسانة المسلحة والاسلحة الاتوماتيكية القوية والالغام ومدافع الهاون الثقيلة ، وان لديه مدفعية ميدان يمكنه نقلها أو تهريبها من مكان الى آخر ومن منطقة الى أخرى -وانه يرسل امداداته الى مستعمراته بقوافل محروسة بسيارات مصفحة ويمكنه استخدام طائراته اذا لزم - كما أشار الى أن تحرياته ومعلوماته ومشاهداته قد أثبتت أن القوة المصرية والليبية غير مجهزة وأن تجهيزها يجرى ارتجاليا وبدون أساس .

وفى نهاية تقريره طلب التسليح الذى يعتبره الحد الأدنى للقوة التى تحت قيادته (٢١) .

وعلى الجانب الرسمى فان التقرير الوحيد عن الحالة فى فلسطين والعوامل المختلفة السائدة هناك ذات التأثير المباشر على القوات العسكرية العربية الصهيونية والبريطانية - صدر عن « الاميرالاي المواوى » فى ١٩٤٧/١٢/٢٨ واعتمد فى مصادر معلوماته على ثلاثة شخصيات فلسطينية ولم يقدم التقرير أى معلومات عن العدو سوى أن لديهم كميات وافرة من الاسلحة الثقيلة ومدافع الهاون - وأنصب التقرير كله على طلب تدريب عرب فلسطين فى القطر المصرى بدلا من سوريا نظرا لظهور وباء الكوليرا هناك - واحتياج العرب الى ذخيرة ومدربين - وأسلحة صغيرة وعمال فنيين لإصلاح الاسلحة التى لديهم ولتدريب الأفراد على إجراء مثل هذه الإصلاحات ، واحتياج العرب الى المواد المفرقة لاستعمالها فى التخريب ، وعدم التوصية بارسال متطوعين نظرا لعدم اتمام تنظيم وتنسيق الحالة الاقتصادية والتموين بفلسطين - وقد خلا التقرير من أى مظهر لتقدير الموقف واستطلاع قوة العدو وتوقعات أعماله وحجم قوته الخ هذه المسائل التى تهم الجيش ورغم أن التقرير مرفوع الى « صاحب

(٢١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٣ - ملف ١ - ٢٦/سج/٢٤ جزء أول تقرير من البكباشى ١ . ح أحمد عبد العزيز قائد عام القوات المصرية الليبية الى حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الامين العام للجامعة العربية فى ١٩٤٨/٤/٢٢ وصورة الى حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى .

السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالنيابة « - فقد تأثر عليه من « الفريق حيدر » بما نصه « سرى جدا - لمقابلة سعادة « عزام باشا » شخصيا للتفاهم وان تعذر فترسل لسعادته صورة بصفة سرية للاطلاع والمعلومية ثم للمقابلة للتفاهم « حيدر » (٢٢) ١٩٤٧/١٢/٢٩ - مما يعنى أن تقارير القيادة المصرية فى العريش لم تكن تلقى العناية الكافية من القيادة العامة فى مصر .

وقد أكدت تقارير ادارة العمليات الحربية عن المعلومات عن العدو - بعد قيام الحرب - ان معلومات « الشهيد / أحمد عبد العزيز ، فى إبريل سنة ١٩٤٧ كانت صحيحة ومتسمة بالدقة - فقد أشار تقرير محرر فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ الى المستعمرات اليهودية ومراعاة اليهود فى اختيار هذه المستعمرات للمواقع التكتيكية الهامة - وتوصيل هذه المستعمرات بعضها ببعض بواسطة طرق مرصوفة أو خنادق أو مسالك ممهدة فى الجبال - مما جعل لهم حرية التنقل - وتجهيز هذه المستعمرات بالمعدات والمؤن - وإقامة التحصينات الكافية حول هذه المستعمرات لصد الهجوم إليها - وإقامة الألغام على الطرق الموصلة للمستعمرات لمنع اقتراب أى قوات - واستخدام السيارات المصفحة للانتقال والتموين بالمؤن والذخائر - واستخدام الطائرات فى تموين المستعمرات . الخ (٢٣) .

لقد كان ما فات عرضا للمواقف المصرية من القضية الفلسطينية - وهى مواقف انتهت بمظاهرة عسكرية استهدفت رفع هبة مصر أمام العالم العربى ، وتأكيد زعامة الملك فاروق بين الملوك والرؤساء العرب ، وهروب

(٢٢) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٣ - ملف ١/٢٦ س ج / ٢٤ - « مذكرة مرفوعة لصاحب السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالنيابة ، بمعرفة الاميرالاي أحمد على المواوى مدير المشاة ، قائد معسكر التدريب بالعريش » فى ١٩٤٧/١٢/٢٨ .

(٢٣) دار الوثائق - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ١ - دوسيه ١/٢٦ س ج / ٦ (ملخص أعمال مخابرات الفرقة من ١/٦ الى ١٥/٦) .
تحريرا فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨ .

(م ٥ - الجيش المصرى) .

الحكومة المصرية من مآزق الموقف الداخلى - ولم أتبين من خلالها أغراضا حقيقية لدخول الحرب أو استخدام القوة العسكرية لغرض محدد .

لم تكن القوة المسماة « بمعسكر تدريب العريش » بالتشكيل الذى شكلت به والامكانيات التى شرحتها الصفحات السابقة تؤثر فى أى ميدان للاعتقاد بأن مصر كانت جادة فى دخول الحرب فى فلسطين - وقد تواتر استعمال مصطلحات « المظاهرة العسكرية » والظهور بمظهر القوة ، وتأكيد الهوية ، ومكانة مصر الخ هذه الكلمات التى تعطى الانطباع بأن الأمر لم يكن يتجاوز القيام بعمل سياسى أكثر منه عمل عسكرى .

ولست أقطع بأننى كنت مصيبا فى هذا الاستنتاج - لكن الوثائق التى قدمتها لا تبين غير ذلك ، كما أننى استشهد بما جاء بمذكرات « الملك عبد الله » اذ يقول « ودخلت القضية الفلسطينية فى مراحلها الأخيرة ، فأعلنت الدولة المنتدبة قرارها بالجللاء ثم كان التظاهر العربى العسكرى والقرار المرتجل فى ادخال قوات قرر رؤساؤها أنها كانت غير كافية: (٢٤) . . . »

(٢٤) مذكرات الملك عبد الله - نشر أمين أبو الشعر - الطبعة الرابعة ١٩٦٥ - المطبعة الهاشمية - عمان ص ٢٤١ .

الفصل الثاني

الحرب ونتائجها

- استراتيجية المعركة •
- القوات المتحاربة ودراسة مقارنة بينها •
- جهود التسليح للأطراف المتحاربة •
- البناء العسكري الاسرائيلي •
- الهاجاناه والبالماخ •
- جيش الدفاع الاسرائيلي •
- الجيش المصري في المعركة •
- سير المعارك والهزائم المتتالية •

الحرب ونتائجها

— استراتيجيية المعركة :

تقع فلسطين فى قلب الشرق الأوسط على الشاطئ الشرقى للبحر المتوسط ، وفى أقصى غرب قارة آسيا — وتشترك فى الحدود مع أربع دول عربية — فتحددها سوريا ولبنان شمالا — والاردن شرقا ، ومصر فى الجنوب الغربى .

وقد تنوعت تضاريس فلسطين بين الصحراء والجبال فى الشرق والجنوب ، والسهول والكثبان الرملية فى الغرب ، والهضاب والمستنقعات فى الشمال .

ولأن طبوغرافية الأرض التى تسير عليها المارك هى التى تتحكم فى ديناميكية المارك التى تدور عليها فقد تأثرت هذه الديناميكية بالتضاريس السابق الإشارة إليها — وترتب على ذلك أن تحكمت تضاريس فلسطين وشبه جزيرة سيناء فى الاتجاهات التعبوية والتكتيكية للقوات التى قد أرب فى هذه المنطقة ، فحصرتها فى شريحتين مستطيلتى الشكل بمساحة لا تتجاوز ٢٠ ألف كم مربع — تقع أولاهما فى شمال سيناء ، بينما تقع الثانية فى غرب فلسطين وتمتد كل منهما بحذاء ساحل البحر المتوسط ويرتكز ضلعاهما الخارجى عليه بطول ٢٠٠ كم ويتجه الضلع الآخر الى الداخل نحو ١٠٠ كم .

ويضم هذا الاتجاه الاستراتيجى ثلاثة اتجاهات تعبوية فى سيناء ، وأربعة أخرى فى فلسطين الى جانب بعض الاتجاهات التكتيكية الأخرى — فيمتد الاتجاه التعبوى الأول فى سيناء محاذيا لشاطئ البحر المتوسط ، بينما يخترق الاتجاه التعبوى الثانى الهضبة الداخلية الواقعة بين الاسماعيلية غربا والعوجة شرقا ، أما الاتجاه التعبوى الثالث فيقع على السفوح الشمالية للكتلة الصخرية المسماة بهضبة العجمة فيما بين السويس

والكونقلا • وهناك اتجاهان تكتيكيان يسيران بحذاء ساحلي خليج السويس وخليج العقبة حتى يلتقيان عند رأس محمد على البحر الأحمر •

وبالنسبة لفلسطين فإن الاتجاه التعبوي الأول يقطع سلسلة جبال اليهودية بعد أن يترك الساحل قرب يافا ، وعندما يبلغ القدس يستمر في الاتجاه شرقا نحو أريحا حتى البحر الميت ثم عمان •

ويستلك الاتجاه التعبوي الثاني الطريق ما بين حيفا وجنوب بحيرة طبرية مارا بالعفولة عبر وادي جزريل ، ثم يعبر وادي الأردن ليصعد جبل جلعاد حتى أريد •

ويخرج الاتجاهان التعبويان الثالث والرابع من الجليل الأسفل فيصعد أحدهما هضبة الجولان عند جسر بنات يعقوب ويسير شرقا جبيل الشيخ في اتجاه الشمال الشرقي إلى القنيطرة ودمشق - بينما يتجه الآخر نحو الشمال مارا بالوادي الذي يقع بين جبل الشيخ وجبال لبنان - وهناك اتجاه تكتيكي آخر يمتد بحذاء ساحل البحر من عكا إلى صيدا وبيروت (١) •

ووفقا لما سبق - فقد كان المفروض أن تسير التحركات العسكرية للجيش العربي المشاركة في حرب فلسطين وفقا لتنسيق أو تعاون مشترك بين جبهاتهم المختلفة ، أو وفقا لتنسيق تعبوي في الجبهة الواحدة •

غير أنه من الثابت أن القوات العربية ، لم تكن لها نظرية قتال متفق عليها ، ولا أسلوب عمل موحد بينها يلائم خصائص القتال في فلسطين أو الأحوال السائدة فيها ، فضلا عن أنه لم يكن لهذه القوات هدف واحد - وبالتالي فقد كانت النتيجة المميزة لمعارك فلسطين هي العمل المنفرد لكل جيش على حدة •

وعلى أي حال فإن تتبع المهام الحربية للجيش قد يكشف ولو بصورة

(١) اللواء حسن البدرى « الحرب في أرض السلام » الجولة العربية - الاسرائيلية الأولى ص ٥٥ إلى ٦٤ •

محدودة عن استراتيجيات المعركة التي لم يتفق عليها أى من الأطراف العربية حسب علمى .

فوفقا للمرجع الرسمى العربى عن هذه الحرب ، كان من المقرر أن يحتشد الجيش اللبنانى فى الشمال حول منطقة رأس الناقورة بهدف الاستيلاء على نهاريا وتدمير مستعمرات اليهود قرب الحدود ، وأن يحتشد الجيش السورى حول منطقة « فيق » بهدف الاستيلاء على « سمخ » وأنشاء رأس جسر عبر الاردن ، وأن يحتشد الجيش العراقى حول منطقة أريد ، بهدف انشاء جسر عبر نهر الأردن فى منطقة جسر الجامع بين « جيشر » و « وادى يابس » - وكانت مهمة الجيش الأردنى هى تأمين جسر الشيخ حسين ، والاستيلاء على نابلس ورام الله ، وتنسيق أعماله مع جيش العراق فى اتجاه العقولة بينما يقوم القسم الأكبر منه بالتقدم صوب « جنين » .

وأخيرا كان على الجيش المصرى أن يحتشد حول منطقة غزة ، بهدف الاستيلاء على المجدل وبيير السبع ، بينما تفرض البحرية المصرية الحصار على سواحل فلسطين (٢) .

ورغم أن ما فات لا يفيد فى رسم الخطة العربية للمعركة فى كثير - إلا أن التصور العقلى وفقا لهذه المهام - كان تقدم الجناح الشمالى (سوريا ولبنان) الى الجنوب - وتقدم الجناح الجنوبى (مصر) الى الشمال ، بينما يأتى الجناح الشرقى (الاردن والعراق) ليتلاقى الجميع فى القطاع الأوسط - وتضغط هذه الكماشة على اليهود حتى تلقى بهم فى البحر المتوسط (٣) .

ومع أن الجبهات العربية الشمالية والجنوبية والشرقية كانت تحيط بفلسطين من جميع الاتجاهات - وكان هذا الوضع فى حد ذاته يعطى الجيوش العربية فرصة نادرة للنجاح - إلا أن عدم وضوح الخط

(٢) اللواء حسن البدرى « الحزب فى أرض السلام من ١٢٣ و ١٢٤ » .
(٣) دار الوثائق القومية - مكتب المشير دولا ب ١٠ - محفظة ٦
دوسيه ١/٢٦/سج « مجلة مدقعية الميدان » الصادرة فى واشنطن بتاريخ
يوليو وأغسطس سنة ١٩٤٨ « مترجمة بمعرفة إدارة المخابرات الحربية -
قسم المعلومات » .

الاستراتيجية لإدارة الحرب - ذلك الخط الذي يجمع كل الأمور الاستراتيجية تحت قيادة تنسيق أو قيادة مشتركة وموحدة ومتحالفة - تجميع الطاقات لتحقيق هزيمة العدو - وتنظيم الجهود العسكرية لمجموعات الجيوش المشتركة وتقودها بما يخدم القضية المشتركة ، وتوزع القوات في الاتجاهات التي تحقق الأهداف المطلوبة - أقول أن عدم وضوح هذا الخط أدى إلى عدم توافر خطة مشتركة منسقة تربط بين مهام الجيوش العربية في الوقت الذي كان عليها أن تعمل في مسرح واحد ضد عدو مشترك .

وتنص مراجع العلم العسكري على أن « الخطة » السليمة - لا بد وأن تحدد حجم وأماكن تركز العدو - وحجم واتجاه ضربات الرئيسية الثانوية والخداعية ، وأماكن تلاقعها لتدمير العدو وحسم المواقف ، وأشكال المناورة من اختراق بالمواجهة أو التفاف قريب أو تطويق بعيد أو انقضاض إلى عمق مؤخرة العدو ، مع تحديد المهام المختلفة المباشرة والتالية والمهام النهائية للوحدات والوحدات المؤسسية وأسلحة الدعم والمعداة - أونة من أسلحة المعاونة .

وتكاد تنتهي كافة مصادر المعلومات إلى ما انتهينا إليه في الصفحات السابقة من أنه لم تكن توجد هناك خطة عمل عربية مشتركة في فلسطين (٤) - فقد أنكر الفريق « حورن باجوت جلوب » وجود خطة - وتشكك الضابط الأردني « عبد الله التل » في وجودها وأن كان قد قسم فلسطين إلى مناطق عمل شمالية تولى مسئوليتها الجيشان السوري واللبناني وجيش الانتقاذ واشتملت على كل الأراضي الواقعة بين رأس الناقورة وطبريا حتى حدود المنطقة العراقية جنوبا - وبسطها وتولاها جيشا الأردن والعراق وشملت حدود فلسطين الشمالية حتى طبرية وبسمل وتمتد جنوبا حتى الخليج ل - « منطقة حذرية تولى مسئوليتها الجيش المصري والسعودي وامتدت من الخليج جنوبا حتى ساحل البحر المتوسط غربا ، على أن تلقى جيوش لبنان وسوريا والعراق معا في « حينا » بينما يلتقي جيشا مصر والأردن في « تل أبيب » .

(٤) المرجع السابق « الحرب في أرض السلام » ص ١٢٣ إلى ١٣٠ .

كذلك فقد نفى المؤرخون اليهود والأجانب وجود خطة عربية - ولم يؤكد بوجود هذه الخطة سوى « اللواء الركن خليل سعيد » (العراقي الجنسية) الذى ادعى بوجود خطة كانت تقضى بأن تطبق جيوش سوريا ولبنان والعراق والاردن على « العفولة » ، ثم تواصل زحفها مجتمعة فى مرحلة تالية ، لتعزق تجمعات القوات الاسرائيلية وتصل الى ساحل البحر المتوسط ، فى الوقت الذى يزحف فيه الجيش المصرى نحو عسقلان والمجدل ، ثم يتقدم فى مرحلة تالية للالتقاء بباقى الجيوش العربية الزاحفة من الشمال والشرق .

وتكاد خطة « اللواء الركن سعيد خليل » تتفق مع التصور الذى وضعته مجلة مدفعية الميدان الأمريكية عن خطة عمل القوات العربية (٥) .

والواقع أن الاختلاف حول وجود « خطة » - يرجع - كما يقـ ول « اللواء حسن البدرى » الى الاختلاف بين من أدلوا بدلوهم فى هذا الموضوع حول تعريف المقصود بها فكل من عنى بالخطة ما تقصده الكلمة الانجليزية plan أنكر أو تشكك فى وجودها - أما من كان قصده الفكرة العامة للعملية General concept فقد كان قصده سليما عندما أكد بوجودها - مع التحفظ الشديد فى شأن اختلاف المحتوى ودرجة التفاصيل بين الخطة plan والفكرة العامة General concept واننى اتفق مع « اللواء البدرى » فيما انتهى اليه من تحليل ، وأقول أن ما كان لدى العرب من خطط لم يزد عن مجرد فكرة عامة غامضة سميت « بالعمل على صيانة عروبة فلسطين ، والدفاع عن مصالح عرب فلسطين وصيانة عروبتها » وهى أفكار تتصف بالغموض بالقدر الذى لا يجعل منها أهدافا صالحة لجمع الدول العربية حولها ، ولا توضيح الأسلوب أو المنهج الذى تتبعه الجيوش العربية لرسم الخطط الكفيلة بتحقيق هذا المنهج (٦) .

(٥) المرجع السابق « الحرب فى أرض السلام » ص ١٢٢ الى ١٣٢ .

(٦) المرجع السابق « الحرب فى أرض السلام » ص ١٢٣ و ١٣٢ .

وانتهى الى أن الجيد وش العربية من بينها الجيش المصرى دخلت
 فلسطين بلا خطة مشتركة للعمل المنسق بينها - فضلا عن أن انعدام الثقة
 كان متوفرا بين البلاد العربية وخاصة بين مصر والاردن اللتان كانتا تسعى
 كل منهما الى اكتساب الزعامة العربية - فلم يكن هناك - والحال كذلك -
 ثمة تنسيقا جادا أو تعاونا مشتركا يربط بين الأنشطة الميدانية لهذه الجيوش
 بأى شكل من الأشكال - فالقيادة المتحالفة أو الرئاسة المشتركة معدومة أو
 قل هي صورية - ووحدة الغاية المنشودة أو حافظ الهدف المرتجى غير وارد
 - وأخفقت الحركة الايقاعية المنضبطة لأوجه النشاط - ولم يبق بعد ذلك
 سوى النشاط الفردى الذى أداه كل جيش على حدة بحسبان كل قد قام بعمله
 منفردا عن الآخر (٧) *

ب. القوات المتصاروية :

تشكلت القوة الغازية المصرية من حوالى خمسة آلاف مقاتل انتظموا
 فى مجموعة لواء مشاة من ثلاثة كتائب وأورطة مدرعة وآلى مدفعية ميدان
 ٢٥ رطل غير كاملة التدريب وستة طائرات مقاتلة وخمسة طائرات نقل
 وطائرة استطلاع ، وكاسحة الغام فى العريش وبورسعيد و ٥ زوارق انفال
 تستطيع نقل سريتين مشاة أو ٢٥٠ طن ، وقوات سودانية وسعودية (٨) -
 وكانت هذه القوة بقيادة الاميرالاي « أحمد علي المواوى بك » مدير سلاح
 المشاة المصرى *

وبلغ تعداد « الفيلق العربى » التابع لمملكة شرق الاردن حوالى
 ٤٥٥٠ مقاتل منتظمين فى أربعة كتائب ميكانيكية تشكل لوائين تعدادهما
 ٢٢٥٠٠ و ٢٣٠٠ فرد وبطارتين مدفعية ميدان ٢٥ رطل كل منهما فى ٤ مدافع
 بقيادة « الفريق جون بانجوت جلوب » *

وبلغ تعداد الجيش الواقع ٢٥٠ مقاتل منتظم فى كتيبة مدرعة قوامها
 ٣٦ دبابة خفيفة وفوج مشاة الى (الفوج يماثل كتيبة أو أورطة Battalion

(٧) المرجع السابق « الحرب فى أرض السلام » ص ١٧٧ *

(٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ محفوظات ٦

« ١ - ٢٦ / س ج / ٢٨ » تنظيم المعركة للقوات المصرية *

وهو أكبر وحدة مكثفية ذاتيا - يؤلف من مقر وثلاثة سرايا أو أكثر * وقد يكون جزءا من لواء ويكلف بالواجبات التعبوية فقط ، وقد يكون وحدة مستقلة وفي هذه الحالة قد يكلف بكلا من الواجبات الادارية والتعبوية) - وقوى مشاة (الأول والثاني من اللواء الأول المشاة) وكتيبة مدفعية ميدان ٢٥ رطل تنقص بطارية (١٢ مدفع ميدان) وبطارية مضادة للطائرات وسرب قنابل من ١٢ طائرة وسرب مقاتلات - وكان هذا الجيش تحت قيادة « الزعيم (العميد) محمد الزبيدي » *

وكان الجيش السوري تحت قيادة « العقيد/عبد الوهاب الحكيم » ويتكون من ١٨٧٦ مقاتل يشكلون كتيبتى مشاة تشكلان لواء وكتيبة مدفعية ٧٥ مم فرنسية - وكان جيش لبنان بقيادة « الزعيم فؤاد شهاب » ويبلغ حوالي ١٠٠٠ مقاتل ينتظمون في كتيبة مشاة وبطارية مدفعية ٧٥ مم فرنسية *

وكان اجمالي حجم هذه الجيوش هو ١٤٩٢٦ فردا تشكلوا في ١٢ كتيبة مشاة أو ميكانيكية - وكان كل جيش لا يأتى الا بأوامر دولته ، ولم يكن « الملك عبد الله » الذى قلده الجامعة العربية قيادة هذه الجيوش يوم ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ يملك فعلا اصدار الأوامر الى هذه الجيوش أو حتى حق تفقدتها ، ولم يكن سوى قائد أسمى فقط - وكذلك كان الحال مع اللواء « نوري الدين محمود » وكيل القائد العام و « العميد » ح سعد الدين صبور رئيس مجموعة الاتصال المصرية بهذه القيادة العامة (٩) *

وعن درجة استعداد هذه الجيوش ، فقد أجمعت التقارير على أن

(٩) المرجع السابق « الحرب في أرض السلام » ص ١١١ الى ١١٧ - وقد ذكر القريق جون باجوت جلوب عدد القوات العربية النظامية في ١٥ مايو ١٩٤٨ يجرى الى ٢١.٥٠٠ مقاتل على الشكل الآتى : مصر ١٠.٥٠٠ ، الاردن ٤.٥٠٠ ، سوريا ٣.٠٠٠ العراق ٣.٠٠٠ ، لبنان ١.٠٠٠ وقد عاد جلوب وقرر أن هذه الاعداد لا يمكن الاعتماد على صحتها ليس لان هذه الاعداد لم تكن رسمية مصرحا بها فحسب - بل لان هذه الاعداد كثيرا ما كانت ترتفع وتنخفض وفقا للدعائيات أو تهديئة لخواطر الشعوب العربية » - راجع مذكرات جلوب باشا « جندى مع العرب » ن. اصدار دار النشر الجامعيين - مكتبة النهضة بغداد - الطبعة الثانية يتاير ١٩٦٣ ص ٥١ و ٥٢ - ١٠٥٢

الجيش الأردني لم يكن يملك قوات من الاحتياط وكان ينقصه احتياطي الذخيرة وكان يعتمد على ما يردده من الذخيرة من الجيش البريطاني المربط في فلسطين - ولم يكن لدى الجيش الأردني عند بدء المعارك الذخيرة الكافية للمدافع الثقيلة ومدافع الهاون سوى لموقعة واحدة - كما كان كل ما يمتلكه من المورتار (الهاون) ستة عشر قطعة فقط (١٠) .

وكان الجيش العراقي بشهادة قائديه « اللواء مصطفى راغب » و « الفريق صالح صائب الجبوري » ضعيفا لان الحكومة العراقية كانت تثق في ضعف اليه ود الى حد الظن بأن هزيمتهم لا تحتاج الى جيش كبير (١١) .

وكان سلاح الجيش السوري ورجاله قليلا - وقد نصح « الزعيم عبد الله عطفه » رئيس الاركان السوري حكومته الا تورط جيشها في حرب لقتلة السلاح والرجال مما لا يصح معه خوض حرب حديثة - كما أكد « العقيد عبد الوهاب الحكيم » قائد اللواء الأول السوري في فلسطين أن قواته لم تكن مستعدة للحرب وكان ينقصها الرجال والعتاد والتدريب .

ولم يكن الجيش اللبناني بشهادة « الزعيم فؤاد شهاب » رئيس أركانه قادرا على خوض حرب حديثة وكان غاية ما في استطاعته هو اتخاذ حالة الدفاع قرب الحدود (١٢) .

أما الجيش المصري فقد كان غير متيسر له تدبير أكثر من مجموعة لواء من ثلاثة كتائب لخوض الحرب بالنظر لانشغال باقي قواته في مهام الامن الداخلي وحراسة القاعدة وخطوط المواصلات في أنحاء البلاد - ولم تكن الاسلحة المتوفرة بالجيش تكفي الا لتجهيز مجموعة اللواء السابق الاشارة اليها ، ولم تكن هذه الاسلحة بقادرة على تحقيق الكفاية الذاتية الضرورية في أرض العمليات - وكان المتوفر من الذخائر المختلفة يكفي القتال المستمر لمدة أسبوعين بالنسبة لذخيرة المدفعية ، وأربعة أسابيع

(١٠) الفريق جون باجوت جلوب « جندي مع العرب » ص ٤٩ و ٥٠ .

(١١) « الحرب في أرض السلام » ص ١١٩ .

(١٢) المرجع السابق « الحرب في أرض السلام » ص ١٢٠ .

بالنسبة للبنادق والرشاشات وكانت حالة الحملة (النقل) فى غاية السوء
اذ كانت أكثر من ٦٠٪ من العربات واللوارى غير صالحة للعمل - ولم تكن
القوات الجوية قادرة على تقديم أكثر من المعونة المباشرة لمجموعة اللواء -
المشاة مع قليل من مهام الاستطلاع الجوى - وكانت القوات البحرية لا تزال
فى دور النشأة ولا تستطيع الاشتراك فى القتال المؤثر - كما كان الجيش
يعانى من نقص خطير فى عناصر الخدمة الطبية وأدوات الجراحة الميدانية
مع انعدام وحدات الجراحة الميدانية ووحدات نقل الدم (١٣) .

ولم يكن هذا الجيش قد أجرى أى مناورة منذ سنة ١٩٣١ وحتى سنة
١٩٤٧ ، وكان موزعا بين الاحتفالات كسفر المحمل والمولد النبوى وأعمال
الوزارات المدنية كحراسة المعسكرات ومقاومة الفيضانات ومقاومة الكوليرا
وقمع المظاهرات ، وتحول الى أداة مدنية فاقدا روحه العسكرية .

وعندما كلف « الاميرالاي أحمد على المواوى » بقيادة معسكر تدريب
العريش فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ - واطلع على الحالة السيئة للقوات هناك
بادر بالكتابة عن النقص فى الاسلحة والسيارات والمعدات والذخائر
والضباط وصف الضباط - لكن القيادات العليا فى الجيش كانت تنتقده ،
على صراحته التى كان يكشف فيها الاحوال المتردية للجيش الذى كان على
الاشتراك فى الحرب (١٤) .

-
- (١٣) المرجع السابق « الحرب فى أرض السلام » ص ١١٤ .
(١٤) المرجع السابق « الحرب فى أرض السلام » ص ٤٥ و ٤٦
- ويقول اللواء/المواوى فى شهادته أمام محكمة الثورة (محاكمة
ابراهيم عبد الهادى « جيشنا تنقصه كافة المعدات وأهمها الاسلحة الحديثة
التي يستعملها الجنود فى المعركة ، فالبنادق بحالة سيئة لقدمها وانثناء
البعض وتلف الششخنة ، والرشاشات الخفيفة لا تقل عنها تلقا ،
أما الاسلحة المضادة للدبابات والهاون والجرارات فهى غير ميسورة ،
وأما الذخائر فتكاد تكون معدومة لان الجيش لم يتيسر له أمر تدريب
عساكره على ضرب النار السنوى التدريب الكامل فأجرى تدريبا بعشرة
طلقات بدلا من نحو ٢٠٠ طلقة وكسور ، وبهذا لا يمكن للعسكرى ان يصل
للكفاءة المطلوبة منه فى الميدان ، وأما عن الضباط فنقص ذخيرة الطبينة

حرّمهم من التدريب عليها ، إطلاقاً وأصبح لا يدري كيفية استعمالها في الدفاع عن نفسه بها ، هذا من جهة الأسلحة والذخائر بسلاح المشاة - والامر أشد وأنكى منه في المدفعية والفرسان وباقي الأسلحة ، وأما عن الأسلحة المساعدة كخدمة الجيش فلم يكن لديها وحدات نقل تكفي لتحريك نصف كتيبة ، وأما عن مستشفى الميدان فلم يكن في معداته وتحركاته قادراً على شيء بالمرّة ، فسياراته تالفة وشاهدها رئيس أركان حرب والوزير بالعريش بنفسه وتنقصه كل المعدات الطبية والعساكر المدربين من التومرجية والضباط الأطباء ، وعموماً فسيارات الجيش بالوحدات لم تصل صلاحيتها إلى أكثر من ١٠٠٪ أو ١٥٪ ، وأذكر أنه أرسلت إلينا من محلات أفيدينو ومن السيارات التي أخذت من الشعب بالاستيلاء ٥٠٠ أرسلت أول دفعه ١٥٠ سيارة لوري من مصر إلى العريش فلم يصل منها إلى القيادة أكثر من ٢٥ سيارة والباقي ظل بالخارج واقفاً برسم الطريق من مصر إلى العريش ، ولما عرضنا الـ ٢٥ سيارة على الصيانة لفحصها لم نجد ما يصلح للاستعمال إلا ١٥ سيارة استعمالاً تحت المتوسط - وفي الدفعة الثانية أرسل تقريباً مثل هذا العدد فكان نصيبنا منه في النهاية لا يزيد عن اثنتي عشر سيارة = وكانت للأسف جرارات المدافع والأسلحة المضادة للدبابات عاجزة كل العجز عن السير خارج طريق الأسفلت بل أن الكثير منها توقف عن السير على الأسفلت نفسه ، وشاهد ذلك كل من إبراهيم عطالله ومحمد حيدر عند زيارتهما للعريش - أما العربات المدرعة فكانت حالتها كحالة الجرارات بل أشد وأنكى ، وهذه الحالة أيضاً رآها الوزير ورئيس أركان الحرب - ويؤسفني أن أذكر أنه لم يكن لدى أي وحدة بالجيش ولا بالخدمات الطبية أي فنتاس لنقل المياه إلى الجنود في المعركة - أما عن حالة التدريب في الجيش فاني أقول لك يا دولة الرئيس وأنا أعمل في صميم التدريب بالعمليات الحربية من رتبة صاغ إلى الآن تقريباً ٥٠ أقول بصفة جازمة ، أنه ليس هناك تدريب بالجيش بالمعنى الذي يوصل للكفاءة للدخول في الحرب ، ذلك أن البعثة العسكرية التي اختارتها الحكومة لتدريب الجيش وضعت هدفاً واضحاً لعملياته ، وهو أن هذا الجيش هو فقط للأمن الداخلي وليس للحرب ، وعلى ذلك بنوا تدريباتهم على هذا الهدف الواضح ، وعلى هذه القشور في التدريبات جنوا جناية عظمى على الجيش وشاركهم رجال العهد في ذلك الوقت - وقد كانت تجرى مناورات سنوية للجيش ولكن لم تعمل مناورة للجيش في خلال العشر سنوات التي قضتها البعثة في الجيش - ولم يحضر من ضباط وصف وعساكر الجيش أي مناورة من رتبة بكباشي فما دون وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون مثل هذا الجيش أداة حرب - أذكر أنني

وتوضح الوثائق أن الموقف الإداري للجيش المصري قبل أيام من دخوله فلسطين كان بالغ السوء - فقد كان العجز في النواير ٢٠٢ لوريا وفي الحملات ١٣٧ وفي البيك أب ١١٢ وفي العربات الجيب ٤٥ وفي الموتوسيكلات ١٠٨ ، ولم تتحرك أى وحدات من سلاح خدمة الجيش للنقص الشامل في حملتها - كما أن الوحدات التي تحركت كانت تعاني نقصا متفاوتا .

وكان موقف الاسلحة خطيرا - إذ لم تكن الرشاشات « تومى » تكفى مرتبات القوات المصرية مما اضطرت معه الجهات الى استبدالها بالبنادق ، ولم يكن موقف المدافع يقابل احتياجات مجموعة لواء أخرى أو احتياطي لبد الخسائر ، كما كانت الذخيرة الموجودة بالمخازن قابلة للاستهلاك في بحر شهر واحد ، فضلا عن عدم توافر احتياطي لها (١٥) .

ومع أن تحسن الموقف كان ممكنا بالنسبة لبعض أنواع العربات بصور قرارات الاستيلاء - فان الموارد المحلية لم تكن لتسد احتياجات القوات من العربات الخاصة كالحملات والعربات المدرعة وعربات النجدة - كما أن قيادة الشرق الأوسط البريطانية التزمت موقف الامتناع عن الإمداد بأى معدات حتى ولو كان ثمنها مدفوعا مقدما (١٦) .

أجريت مشروعا المناورة تستغرق ثلاثة أيام وكانت هذه العملية تبعد حوالى ٧٠ كم من العريش وبدأت في الصباح الباكر - فأذهلنى ما رأيت - ذلك أنى وجدت الطريق الاسفلت ملئ بالسيارات الطورى والركوب والجرارات والعربات المدرعة والمدفعية فكانت النتيجة الحتمية أن قائد القوة حين بدأ يعطى تعليماته وأوامره لم يجد فى أرض المعركة لا الفرسان ولا المدفعية ولا الاسلحة المضادة للدبابات حيث أنها كانت وافقة فى الطريق - راجع « محاكمات الثورة » اعداد كمال كيره - صدر عن مكتب شئون محكمة الثورة - المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة - محاكمة ابراهيم عبد الهادى - وزارة الارشاد القومى - الادارة العامة للاستعلامات .

(١٥) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٢٠ - محفظة ١ ملف ١ - ٢٦ / س ج « مذكرة عن الموقف الإداري للقوات المصرية فى ١٩٤٨/٥/٢ »

(١٦) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ١ -

ومع دخول القوات المصرية الحرب في ١٥ مايو ١٩٤٨ - واستكمال مرتبات الوحدات والقوة الاحتياطية تكشف العجز في البنادق والبنادق المضادة للدبابات والرشاشات والهاونات بأنواعها بحيث لم يكن يكفي الكتائب المشتركة في القتال - كما أن الكميات الاحتياطية لم تكن كافية لاستعواض الخسائر من ناحية وتسليح كتائب الاحتياط من ناحية أخرى .

أما موقف الذخيرة فقد كان يستدعي النظر - لأن ما يستهلك لم يكن يستعاض ، مما أدى إلى توارى بعض الاصناف من المخازن كذخيرة المدافع المضادة للدبابات (١٧) .

وخلال الهدنة الأولى لم تستطع مصر أن تحصل على الذخائر اللازمة لقواتها - وكان ما تحصل عليه يحتاج لإصلاح وبكميات لا تتناسب وحالة العجز الشديد في موقف الذخيرة - التي كانت تنذر بوقوع القوات المصرية في مأذق حرج بسبب نفاذ الذخيرة أثناء القتال بعد انتهاء الهدنة (١٨) .

ويبين موقف الهبوط في الذخيرة والمفرقات إلى صباح ١١/٧/١٩٤٨ أن كثيرا من الطلقات بأنواعها المختلفة لمدافع ٣٧ بوصة هاوتزر و ٢ رطل و ٦ رطل و مورتار ٣ بوصة و ٣٧ مم و ٧٩٢ و ٥٠ بوصة كان رصيدها صفر ، وكذلك بعض لوازم المفرقات - أما باقي أنواع الطلقات فكانت قليلة (١٩) .

وكانت الجلول المقترحة في ذلك الوقت للخروج من هذا المأذق تتلخص في : -

ملف ١ - ٢٦ / س ج « تموين القوات المصرية بالحملة والاسلحة والذخيرة »
١٩٤٨/٥/١٣ .

(١٧) المرجع السابق « موقف الاسلحة والذخيرة بالجيش »
١٩٤٨/٥/١٨ .

(١٨) المرجع السابق « بيان الذخيرة التي وردت للمخازن من يوم ٨ يونيو ١٩٤٨ إلى الآن ٣/٧/١٩٤٨ » .

(١٩) المرجع السابق « موقف الهبوط في الذخيرة والمفرقات بالمخازن »
إلى صباح ١١/٧/١٩٤٨ .

(أ) الإلحاح على رئاسة القوات البريطانية بالشرق الأوسط للوقاء
باحتياجات الجيش .

(ب) الاتصال فورا بشركات الاسلحة الأوروبية وإبرام العقود معها
ولو أدى ذلك الى التساهل عن بعض الاعتبارات المتعلقة بشروط العقود .

(ج) استعجال وزارة الداخلية لسرعة توريد ما بمخازنها من
مضبوطات وجرد كمياتها وأنواعها .

(د) الكتابة لوزارة العدل لاستلام ما عندها من أحراز على ثمة
القضايا .

(هـ) ارسال مندوبين عسكريين من كافة الوحدات الى الصحاري
للمبحث عن الذخائر وقنابل الطائرات .

(و) إيفاد لجان بالطائرات للتعاهد على الاسلحة والذخيرة من
الخارج - واعتبار الاسواق الخارجية أهم الابواب المفتوحة .

(ز) فتح الاعتمادات الاضافية لتدبير احتياجات القوات المصرية .

(ح) شراء الاحتياجات المتوفرة بالاسواق المحلية كقطع الغيار
وتعيينات الطوارئ والادوات والمهمات .

(ط) استخدام قرارات الاستيلاء العامة .

(ي) شراء السيارات المتوفرة محليا رغم عدم توافر قطع الغيار لهذا
الامدد قصيرة (٢٠) .

هكذا كان موقف الجيش المصري من حيث التجهيز والاعداد
والتسليح - ويكفي لبيان تدهور احواله من حيث السلاح والذخيرة على

(٢٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٢٠١
ملف ١ - ٢٦/سح « موقف الهبوط في الذخيرة والمفرقات بالمخازن » الى
صباح يوم ١١/٧/١٩٤٨ .

وجه القصد ، أن يطلب الاستعانة بالمضبوطات من الاسلحة من وزارة الداخلية ، وأن تسلم احرار قضايا السلاح للجيش لاستخدامها فى الحرب - ولقد كان هذا منتهى السوء .

لكن الحرب وقد فرضت على الجيش - فانه لم يعد هناك وقت للتبكيث وانما كان الاجدى اتخاذ الحلول التى تنقذ موقف الجيش المحارب .

ولقد تعددت اجراءات حكومة « محمود فهمى النقراشى » الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) فى هذا الشأن ، وكان الاجراء الاسبق فى التاريخ هو اجراء ايجاد منظمة تستطيع أن تلبى طلبات القوات المعاربة فى سرعة ويسر دون التقيد بالاجراءات المالية أو اللوائح الروتينية - فكان أن ظهرت « لجنة احتياجات القوات المسلحة » المنشأة بقرار وزير الحربية والبحرية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، أى قبل دخول القوات المصرية فلسطين بيومين فقط - وقد توحّد فى هذه اللجنة التى تولى رئاستها « الاميرالاي ١ . ح . ابراهيم سعد الدين المسيرى » كافة امسوى التموين التى كانت موكولة الى هيئات مختلفة موزعة بين وزارة الحربية والاسلحة - وشرعت لجانها فى بحث مطالب القوات التى ترد اليها وبحث السياسة العامة للتموين واختيار أنسب الوسائل للحصول على تلك الحاجات سواء من الاسواق المحلية أو الخارج - كما كان من بين فروع هذه اللجنة جهاز بالجمارك لموافاتها ببيانات عن الواردات والصادرات وليكون عوناً للجنة من استقبال ما يرد من معدات ومهمات رغم قرارات الحظر التى فرضت والحرب فى مستهلها .

وكان هناك من العوامل المؤثرة فى أعمال اللجنة ما يمكن أن يحبط جهودها . كعامل الوقت الذى شكلت فيه ، فقد كان هذا التاريخ يعاصر تاريخ قيام الحرب ، ولم تكن مطالب الحملة مدروسة الدراسة الكافية ولم تكن هناك تقارير يسترشد بها - بل كانت غالبية الاحتياجات سريعة طارئة عليها حاجة الميدان - وضاعف من صعوبة مهمة اللجنة دعوة الجيش الاحتياطى ، فكان على اللجنة أن تعمل جامدة لسد المطالب الملحة والمتزايدة من جانب وتكوين احتياطى للمخازن من جانب آخر .

وما أن سارت اللجنة في عملها حتى قُوِّجَتْ بالحظر الذي فرضته هيئة الأمم على تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى الدول المتخارطة والذي كان عقبة كاداء في سبيل الحصول على الحاجات الحربية ، فكان على اللجنة في معاملاتها بالخارج أن تتحايل على هذا القرار والاتجاه إلى التعتل المستور وفي نفس الوقت كان عليها أن تراعى كونها هيئة رسمية وأعمالها ملزمة للحكومة .

وقد تخايلات اللجنة لتعطيم قرار الحظر هذا الذي كاد يشمل جميع الجهود المبذولة لتموين القوات المصرية التي كانت تخوض غمار معركة « فلسطين » ، فنظمت حركة تهريب واسعة المدى لنقل المعدات الحربية من البلدان الأوروبية إلى مصر ، وأعدت وسائل نقل خاصة بها كان من بينها سفينة تحمل العلم البريطاني وتتبع إحدى الشركات المصرية ، وأصدرت أوامر تصدير وهمية من وزارة المالية لتتمكن من اخراج بعض المعدات التي كانت للجيش المصرية في حاجة ماسة إليها من مخازن الجيش البريطاني بالشرق الأوسط بحجة تصديرها إلى الخارج ثم تستولى عليها اللجنة وتستغلها لصالح القوات المصرية .

وكان للجنة مندوبين من الضباط في كثير من الموانئ والمخازن مرتبطين للزى المدني ، يعملون في عمليات التهريب والشحن - ويتم بهذه الوسيلة شحن الكثير من الشحنات باسم دول لم يشملها قرار الحظر بعد تهديدات خاصة - على أن يتم الاستيلاء عليها وانزالها أثناء مرور السفن بالمياه المصرية استنادا إلى ما للدولة من حق السيادة على ما يوجد بأراضيها ومياهها من عتاد ومهمات .

وقد حاول « العدو » عرقلة أعمال اللجنة مستنادا في ذلك إلى التشييل أعوانه في شركات الاخبار ووكالات الأنباء والبرق والبنوك والملاحة - فوضعت اللجنة نظاما دقيقا للاتصال بينها وبين أعوانها يفوت على « العدو » أغراضه ونواياه - كما حاول « العدو » تعطيل أعمال اللجنة بأغراقها في عروض وهمية كثيرة .

وقد كان لقوحيذ الأسلحة المستعملة في الجيش المصري وبخائرها وفي الطراز البريطاني ذو الاعيرة الخاصة الغير مستعملة في البلدان الأوروبية

أحد العوامل المعرقة لعمل اللجنة - لاحتياج ذلك الى جهود أكبر من تنظيم حركة التهريب - فاتفقت اللجنة مع بعض المصانع بايطاليا على انتاج بعض هذه الاعيرة الخاصة من الذخائر بصفة سرية بالنظر لان حقوق الانتاج الاصلية كانت محفوظة لبلد الصنع وهو بريطانيا .

ومن العوامل السياسية المؤثرة فى عمل اللجنة ، تشدد الولايات المتحدة منذ البداية فى تأييد اليهود وحذر الدول التى تدور فى فلك السياسة الامريكية حذوها كأمريكا الجنوبية - وكذلك الدول التى كان للشيوعية واليهود فيها نفوذ ظاهر كفرنسا وبلجيكا وهولندا - وقد حرم هذا الموقف لجنة الاحتياجات من الاستفادة الكلية من هذه الاسواق - ورغم هذا فقد تمكنت اللجنة عن طريق وساطة بعض الشركات المصرية أو بعض المخلصين من المصريين من الحصول على بعض المهمات الفنية كاللاسلكى والرادار ويطاريات الطائرات ومعدات الدبابات .

وقد كان التعامل مع الكتلة الشرقية فى ذلك الوقت غير مأمون العواقب - فلم تأخذ اللجنة بالعروض التى وصلت اليها منها - ولكنها استعملت هذه العروض كورقة رابحة فى الحصول على ماكانت البلاد فى حاجة اليه من بعض الاسلحة والذخائر من المصادر البريطانية .

وكان موقف ايطاليا وحالتها المالية عقب الحرب وحاجتها الى العملات الصعبة ، ميسرا للجنة فى الحصول على الاسلحة والذخائر منها ، ويسرت جهود مندوبى اللجنة من الضباط والمصريين المقيمين بايطاليا الحصول على عتاد حربي بكميات وفيرة ، كما افادت اتفاقية التعويضات الايطالية فى عقد بعض الصفقات بما وفرته من عملات صعبة جعل البلاد فى غنى عن الرقابة التى فرضها « بنك إنجلترا » على التحويلات التى كانت تطلب منه .

أما إنجلترا ٠٠٠٠ فقد تمكنت اللجنة فى بداية الحسرب من اقناع المسئولين بقيادة الشرق الأوسط من حرف مرتبات الاسلحة والذخائر التى طلبت عامى ٤٧ / ٤٨ والتى لم يكن قد صرف منها شئ بعد ، بدعوى أن ثمنها سبق أن دفع - وأمكن بذلك الحصول على قدر كبير من تلك المرتبات قبل فرض الحظر ، فلما صدر هذا القرار وجدت إنجلترا فى ذلك مخرجاً يعفيها عن ارتباطاتها والتزاماتها .

ورغم هذا فإن اللجنة لم تعدم ايجاد بعض اعوان لها فى الجنايب البريطانى وأن تنال منهم بعض التأييد ، وفى ذلك المجال استنفدت اللجنة كل الوسائل التى تيسرت لها - فعلى سبيل المثال تمكنت من الحصول على الادوات الطبية والخيام ومعدات المهندسين المختلفة بحجة مقاومة عودة انتشار الكوليرا أو العناية بشئون اللاجئين وقد قبل البريطانيون ذلك قبولاً حسناً - كما كان فى عرض اللجنة على المسؤولين البريطانيين ما يمكنها الحصول عليه من الاصناف الامريكية والطائرات الايطالية والانجليزية بطرقها الخاصة ، ما حدا بهؤلاء البريطانيين أن يشاركوا من ناحيتهم فى مد القوات المصرية بحاجاتها ، فحصلت اللجنة على الكثير من الاصناف وفى مقدمتها الدبابات .

وكان لتوثيق اللجنة لعلاقتها مع بعض المسؤولين عن المخابرات البريطانية بالشرق الاوسط اكبر الاثر فى الحصول على كثير من الاصناف الهامة والتى كان من المستحيل الحصول عليها من أى مصدر آخر .

ويمكن حصر أعمال لجنة احتياجات القوات المسلحة فى مجال تعيين القوات المصرية خلال الحملة الفلسطينية فى الامدادات الآتية :

- الاسلحة والذخائر .
- الدبابات .
- القطع البحرية .
- الطائرات .
- السيارات .
- وسائل النقل .
- المهمات والملبوسات .
- المواد الغذائية .
- الوقود .
- التشغيلات الصناعية .
- الاستيلاء ومراقبة الصادرات والواردات .

فبالنسبة للأسلحة والذخائر - كانت وزارة الحرب البريطانية قد وعدت فى ديسمبر ١٩٤٧ بصرف جميع الطلبات المتأخرة لمصر - ولكنها كفأتها لم تف بوعدها حتى أبريل ١٩٤٨ - فلما شكلت اللجنة فى مايو ١٩٤٨ أنفكتها اقناع المسؤولين بقيادة الجيش البريطانى بسرعة صرف هذه المتأخرات من مخازنه بالشرق الاوسط - وأمكن الحصول بذلك على عشرة ملايين طلقة

البنادق والرشاشات عيار ٣٠٣ ر - ٢٦ مدفع ٤٠ مم مضاد للطائرات
وتخزيناتها - ٤ مدافع ٣٧ بوصة ثقيل مضاد للطائرات - ستة مدافع ٦ رطل
مضادة للدبابات - ثلاثة آلاف بندقية ٣٠٣ ر .

وأهدت اللجنة إلى وجود كميات كبيرة من الذخائر بالصحراء الغربية
مستفيضة من الحرب / ٢ فعملت على الاتصال بالاعراب وكلفت المتدربين
بالباحث والتفتيش حتى وفقت في ذلك ، وتمكنت مصر بذلك من الحصول على
٢٠٠٠ طن منها - ولم تزد اثمان هذه الذخائر عن تكاليف نقلها وبعض المبالغ
الضئيلة التي كانت تدفع كاتعاب للأعراب بالصحراء .

وبالاساليب التي اتبعتها اللجنة في عمليات جلب الذخيرة والاسلحة
من الخارج - حصلت البلاد على كميات ضخمة من البنادق الرشاشة ٩ مم
- والهاونات ٨١ مم و ٦٠ مم فرنسي و ٣ بوصة و ٢ بوصة - والرشاشات
٧٩٢ مم و ٨ مم و ١٢٧ مم - والبنادق عيار ٧٩٢ مم والطبنجات ٩ مم
- والمدافع ايزوتا ٢٠ ملم - وأورليكن ٢٠ ملم - ١٠٥ ملم - والبنادق ٣٠٣ ر
نحو المدافع البوفورز ٤٠ ملم - والرشاشات ٧٨٢ ر وكذلك الذخائر اللازمة
لهذه الاسلحة والمدافع ٣٧ ملم - والبيات - و ٣٧ بوصة - و ٤٥ رطل
و ٢٥ رطل .

وورد للسلاح البحري الرشاشات ١٣٢ مم - والمدافع ٤٠ ملم -
مزدوج - و ١٠٢ ملم - ١٠٠ ملم - و ٤٠ ملم - ٧٦ مم - و ٣٧ ملم مزدوج
وكذلك الذخيرة اللازمة لها - وورد من ايطاليا عن طريق اللجنة الرشاشات
البرتا ٩ مم والطبنجات للبرتا ٩ مم - والبنادق موزر ايطالي والمدافع
٢٠ ملم ايزوتا بالقاعدة وبدون قاعدة ومدافع ٢٠ ملم بعجل متحرك والهاون
٨١ ملم - والرشاشات بريدا ٧٩٢ و ٨ ملم ١٢٧ ملم - ١٣٢ مم - و
٧٧ مم - ٤٠ ملم - ٧٦ ملم و ١٠٠ ملم - و ٢٥ ملم وذخائرها - كما وردت
تطوير بيديا اللون والمتوسطة والكبيرة وزوراق الطوربيد المتوسط والكبير
والجهاز النادل والبارود الاسود وقنابل ٥٠ رطل والصاج المحرم لفرش
للطائرات وأراضى المطارات .

ومن اسبانيا وردت المدافع ١٠٥ ملم وذخيرتها ومن سويسرا المدافع
٣٧ ملم وأورليكن وذخائرها ومن النشود مواسير المدافع ٤٠ ملم وذخيرة هذه

المدافع - كما وردت كميات من المدافع الرشاشة لدبابات الشيرمان ومواد
النسف .

ومما هو جدير بالذكر أن كميات الذخيرة والأسلحة التي وردتها اللجنة
كانت تعادل ماتسلمه الجيش المصري من الجيش البريطاني في بحر العشرين
سنة الماضية على سنة ١٩٤٨ .

وكانت حقول الألغام في الحرب من الأعمال التي كان لليهود نصيب
السبق فيها - وقد قاموا بتحسين مستعمراتهم بالكثير من الألغام المضادة
للدبابات والأشخاص - ولهذا فإن تقدم القوات المصرية في الأراضي
الفلسطينية كان محفوفًا بمخاطر لم يخفف منها إلا أن استعداد اليهود في
هذه الناحية لم يكن بالغًا حد الكمال .

ولهذا فقد وجهت اللجنة عنايتها لسد الفراغ في هذا المجال - فلتصيا
وفقت إدارة الأبحاث الفنية بالجيش إلى تصميم الغام مضادة للدبابات
والأفراد ، قامت اللجنة بالتغلب على صعوبات الصناعة وعدم توافر المواد
والمعدات اللازمة وأنتجت في الورش الحكومية والأهلية هذه الألغام وعملت
على استيراد الخامات والمفرقات حتى بلغ الإنتاج اليومي من الألغام
المضادة للدبابات ٣٠٠٠ لغم ومن الألغام المضادة للأشخاص ٢٠٠٠ لغم
في أيام الهجوم الأخيرة - وقد كفت هذه الألغام التي بلغت جملتها ٣٣٠٠٠
لغم من جميع الأنواع - القوات المصرية شر كارثة محققة خلال الهجوم
اليهودي في يناير ١٩٤٩ (عمليات الهجوم على رفح ١ - ٧ يناير ١٩٤٩) .

ولا يمكن أن ينسى دور « لجنة احتياجات القوات المسلحة » في تزويد
الجيش المصري بالدبابات - فقد كان هذا الدور وحده كافياً بأن يرفعها إلى
مضاف الهيئات التي قامت على اكتافها عمليات الجيش المصري في حوض
فلسطين .

فقد تبين للجنة أن المحاولات التي تبذل في الحصول على المعدات
الثقيلة من إنجلترا وبلجيكا وإيطاليا هي محاولات غير مجدية نه فكان أن
ركزت جهودها لاستخلاص هذه المعدات من الوجود في حوزة القوات
البريطانية في الشرق الأوسط رغم القيود الشديدة والصعوبات القائمة .

كانت الدبابات والمصفحات فى منطقة « التل الكبير » داخل أسوار قوية من الاسلاك الشائكة والالغام ، وحفرت حولها خنادق عميقة اثر محاولات السرقة - وتراقب مراقبة دقيقة ليلا ونهارا بدوريات ثابتة وأخرى متحركة ، كما كان الموقع مغمورا بالانوار الكاشفة المستمرة .

وقد قضت هذه الحراسة القوية على كل أمل فى اقتحام هذه الاسوار - وازاء ذلك عنيت اللجنة بالاهتمام بدراسة ومعرفة أساليب تصرف الجيوش البريطانية فى معداتها لعلها تجد منفذا تنفذ منه الى غرضها - لكنها اصطدمت بحرص السلطات البريطانية الشديد فى أن ماتعرضه للبيع لا يمكن الانتفاع به الا كخرقة حديد - فلا يعرض من فائض مخلفات الجيش الا مارات القوات البريطانية عدم حاجتها اليه - وتكرر هذه المعـدات بعد ذلك على ورش اختصت بنزع كل مايحول دون استخدام هذه المعدات استخداما عسكريا يقطع مواسير المدافع ونزع القوابيس وفك بعض القطع الأخرى مبالغة فى الحرص على اعدام فائدتها - ويتبع ذلك رقابة ادارة المخلفات البريطانية وممثلى ادارة الامن بقيادة المعسكر على هذه المعدات وهى لدى من رسا عليه شراؤها لتنفيذ التعليمات القاضية بتحطيم دروعها وتقطيعها حسب الاوامر المنصوص عليها - ثم لا يجوز بعد ذلك خروج بقايا هذه المعدات الا بعد تفقيشها بمرورها على نقط خاصة بالمراقبة داخل معسكر « التل الكبير » مبالغة فى الاحتياط .

وقد بذلت لجنة « احتياجات القوات المسلحة » فى مواجهة هذه التعليمات البريطانية الصريحة الكثير من معالجة الامور بالحكمة والسرية التامة والتنظيم الشامل - والحق أن المساعدات التى حصلت عليها اللجنة لم تكن ميسورة الا بربطها بتقدير الجهات المختصة من الجانب البريطانى - وقد اعتمدت اللجنة على الاتصالات الشخصية والتأثير والاقتناع ، والأمر الذى أدى الى اقتناع البريطانيين بعدم التمسك بحرفية تطبيق « تعليمات الأمن » - التى لو طبقت لما أمكن الانتفاع بهذه المخلفات على الإطلاق ولفات « منصر » وجود هذه المعدات الهامة الهائلة بأراضيها وتحت أعينها وهى بعيدة عن متناول يدها رغم الحاجة الشديدة اليها .

وقد شارك فى هذا العمل العظيم بعض الشركات المصرية التى رسا

عليها شراء أغلب المخلفات من المصفحات والدبابات - مذلبة لعقبات وصعاب كثيرة بمرونة كافية وتسهيلات وافرة .

كان من الاعمال الباهرة للجنة في « موضوع الدبابات » - انشاء « كوبرى » خاص وافق عليه الجانب البريطانى ليسمح بمرور العربات المحملة عبره تفاديا للمرور داخل معسكرات « البتل الكبير » - وايفاء عدد من الضباط وعمال سلاح الصيانة بأوراق مزورة للعمل داخل معسكرات الجيش البريطانى والمبيت هناك بمبانى احدى الشركات المصرية المتعاملة فى المخلفات - لدراسة هذه المعدات قبل فكها والاعتناء باجراء عمليات الفك ليسهل بعد ذلك القيام بعمليات التجميع بورش الجيش ولابلاغ لجنة الاحتياجات عما يحتمل مقابلته من صعاب للتبكير بتذليلها بالمشتريات الخارجية لتصل فى الوقت المناسب أو للوصول بالتفاهم اللازم مع صغار المختصين بالجانب البريطانى ممن يشرفون على تنفيذ التعليمات - وان استعصى الامر فالتحايل واستغلال الظروف كانتا الوسائل الحتمية للاستمرار فى العمل - كما استعانت اللجنة بجهود مصلحة السكة الحديد فى سرعة نقل اجسام الدبابات ليلا بأوناش ذات حمولة كبيرة بعد تجميعها فى الامكنة المناسبة لها نهارا بواسطة ضباط أفراد الجيش بمنتهى الحرص والحذر فى أماكن ازدحمت بباقي المخلفات واختلط بنشاطها تجارها .

وقد تيسر بذلك الحصول على الحمالات والجرارات وحمالات قاذفات اللهب والدبابات « لوكاست » والمصفحات التى اشتركت جميعها فى القتال وكان لها من المواقف الحاسمة فى العمليات الحربية ما سجلته تفاصيل المعارك - ويمكن القول ان « قاذفات اللهب » كانت السلاح السرى الجديد الذى اوقع الهزيمة بالعدو فى عمليات استرداد التبة ٨٦ فى ٢٣/٢٣ ديسمبر ١٩٤٨ » .

٢٢٢٠

وقد مكن هذا العمل من تجهيز العدد الاكبر من معدات الفرقة المدرعة التى كانت أحد التنظيمات التى ادخلت بالجيش بعد حرب ١٩٤٨ ان زودت هذه الفرقة بالدبابات « الشيرمان » الكاملة بمدافعها ومعداتنها والعربات المدرعة .

ولقد كان توفيق « لجنة احتياجات القوات المسلحة » فى الحصول على

الدبابات والمصفحات التي اشتركت في القتال - والاخرى التي افتقرت اليها القوات المصرية من عهد طويل توفيقا وفضلا كبيرا يستحق التسجيل في تاريخ حملة « فلسطين » .

ولقد كانت قيمة الدبابة « الشيرمان » الجديدة تزيد على ٢٠٠٠٠ جنيه بالعملة الصعبة - فبلغت تكاليفها بطريقة عمل « اللجنة » أقل من ١٠٠٠ جنيه - وتكلفت الحملات التي تزود بها الجيش بهذه الطريقة ١٠٠ جنيه للحملة الواحدة وبحالة لاتقل عن نسبة ٩٠٪ من الصلاحية .

ولقد كان دور اللجنة في الحصول على الطائرات وقطع غيارها - لا يقل عن روعة دورها في موضوع الدبابات ، فقد تمكنت من الحصول على الطائرات المقاتلة طراز سبتيير « وطائرات » ماكي وفيات « الايطالية - وقاذفات القنابل ذات الاربعة محركات وقاذفات القنابل الثقيلة حمولة سبعة اطنان - والطائرات ذات المحركين - والطائرات البرمائية .

كذلك زودت اللجنة السلاح الجوى بمئات الاطنان من القنابل الثقيلة والمتوسطة والحارقة « الانجليزية والالمانية والايطالية » - عن طريق البحث في الصحراء وبدفع مكافآت بسيطة للمرشدين من الاعراب - الى جانب تزويد هذا السلاح بالحملة الميكانيكية والعربات والاوناش وعربات البنزين لملء الطائرات واجهزة البلاسكى والتصوير والورش واجهزة الرادار .

واستغلت اللجنة طاقة البلاد الصناعية بتشغيل الورش الحكومية والاهلية في انتاج واصلاح ماتحتاجه الحملة الفلسطينية في انتاج القنابل اليدوية - وقطع غيار الاسلحة الصغيرة والمدافع التي انقطع ورود ادواتها بسبب قيود الحظر في الوقت الذي زادت فيه معدلات استهلاكها في الميدان ، وتمكنت بعض الشركات المصرية الاهلية من انتاج الهاون عيار ٢ بوصة - ٦٠ ملليمتر - ٣ بوصة .

وانتفعت اللجنة بأجسام السيارات المتخلفة من الجيوش واستوردت شاسيهات وعربات لتجهيزها بهذه الأجسام بتكلفة ٢٦,٥٠٠ للوزن الواحد .

واستطاعت اللجنة بجهودها أن توفر المرتبات القاتونية من الملابس

٨٠٠٠٠ عسكري في الستة شهور الاولى من الحملة وهو قدر ما كانت تحصل عليه وزارة الحربية في مدة خمسة سنوات .

وتمكنت اللجنة من استصدار قرارات الاستيلاء من توفير السيارات المختلفة مما يملكه الاهالى والشركات - كما تعاقدت على توريد آلاف السيارات التى روى فى شروط توريدها عامل الوقت - فتمكنت من الحصول على آلاف السيارات قبل نهاية اغسطس ١٩٤٨ مما أمكن معه مقابلة احتياجات الوحدات بالميدان - الى جانب اصلاح آلاف العربات وتجهيزها .

وقد أمنت اللجنة خطوط مواصلات الجيش من الجانب الشرقى باعادة انشاء كوبرى الفردان - بجهود مصلحة السكة الحديد وبفضل قرارات الاستيلاء وفرت اللجنة للجيش احتياجاته من الاغذية المحفوظة والوقود والسيارات والطائرات والماكينات والحديد والاسلاك الشائكة والاجهزة اللاسلكية والطبية والادوية والعدد والآلات والغازات الصناعية والجلود ومواسير المياه وقطع الغيار المختلفة وخامات الورش والاولاش واطارات السيارات والمولدات الكهربائية وعواكس الانوار الكاشفة وبعض الاسلحة والذخائر والمفرقات .

وعن طريق مراقبة الواردات وفرت اللجنة للجيش البطاريات السائلة للسيارات والطائرات - واستخدمت قواعد القانون الدولى فى الاستيلاء على الاسلحة والذخائر والمهمات المارة بالاراضى المصرية - كما استفادت من اوامر تفتيش السفن والطائرات فى الحصول على قدر كبير من الرسائل من البضائع المضبوطة بالموانى المصرية المختلفة من بينها الاجهزة اللاسلكية والسيارات المصفحة (٢١) .

كان هذا هو دور لجنة « احتياجات القوات المسلحة » فى قضية تسليح الجيش المصرى خلال حرب فلسطين - ودورها فى الامداد ببعض المعدات اللازمة لاعادة تنظيم الجيش بعد حرب فلسطين - واعنى به تزويد نواة الفرقة المدرعة بالذخايات « الشرماني » .

(٢١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ محفظة ٩٨
تعزيز وتسليح الجيش - لجنة احتياجات القوات المسلحة .

ولقد كان الاجراء الثانى الذى قامت به مصر خلال حرب فلسطين - هو البحث فى الصحراء الغربية عن الاسلحة والمعدات لاستخدامها فى الحرب - وتسجل الوثائق التى لدينا دور القنصلية المصرية فى بنى غازى عام ١٩٤٨ فى هذا العمل .

كانت الدوائر العسكرية المصرية توفد خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٤٨ رجالها للبحث فى الصحراء الغربية عن الذخيرة والقنابل اليدوية وقنابل الهاون وخرائطيش الاشارة للطائرات و ذخيرتها وقنابلها - وكانت تقارير هؤلاء الرجال تفيد بوجود صعوبات بالنسبة لهذه المهمات كحالتها من حيث الجودة - والوقت الذى يحتاج لجمعها - وصعوبات النقل - ومخاطر التعرض للالغام المنتشرة فى المنطقة .

وبمضى الوقت اتسع نطاق عمل رجال الجيش فى المنطقة فامتد الى مناطق خارج حدود الدولة « كبنى غازى » - فرتبت الحكومة ايفاد لجان للبحث فى هذه المناطق عن البنادق الموزر عيار ٧٩٢ ر و الطبنجات عيار ٣٨ ر . والمدافع النظرية للمدافع ٢ رطل والدبابات - وكان « احمد بهجت » القنصل المصرى فى « بنى غازى » - يتولى عن طريق الاهالى فى ليبيا تجميع هذه المهمات بعد التأكد من صلاحيتها وشحنها فى لوارى تابعة للقنصلية الى محطات استلام مصرية فى « السلوم » ومرسى مطروح « تمهيدا لشحنها الى « مصر » .

وكانت هذه العمليات شديدة المخاطر - اذ كثيرا ماكانت هذه الشحنات تتعرض للمصادرة من جانب السلطات البريطانية فى « ليبيا » - كما ان تزايد اعداد السيارات برسم القنصلية المصرية فى « بنى غازى » كان يلفت انظار البريطانيين الى دور القنصلية فى هذه الاعمال - فضلا عن ان وقود السيارات كان شحيحا فى ليبيا وكانت مصر ترسل الوقود الى القنصلية لتموين السيارات - وكانت الاحوال الرديئة للجيش المصرى من جهة التسليح ترغم مصر على الاستفادة بهذه الذخائر والدبابات ايا كانت حالتها - فكثيرا ماكانت اللجان الموقدة الى ليبيا وبنى غازى والصحراء الغربية ، تكتب للجهات التى اوفدتها بعدم صلاحية هذه الذخائر او الاسلحة او الدبابات - لكن الجهات كانت تشدد فى طلب ارسال كل مايوجد باى طريقة

وبأسرع ما يمكن (٢٢) .

ويعلق « العميد ١٠ ح على حسن النكلاوى » ، أحد الذين شاركوا فى عمليات التسليح خلال هذه الفترة ، على نتائج هذه العمليات وجنواها فىقول أن حرب فلسطين أجبرت مصر على البحث عن السلاح فى كل مكان - ومن خردة الجيش الانجليزى كان يحصل على البقايا الصالحة من الدبابات القديمة - وتعالج باجزاء أخرى حتى تصبح شيئاً يسير على الأرض - وكانت الدبابات ماركة «لوكاست» وهى نوع من هذه الانسواع التى استجلبت بالطريقة السالفة الذكر ، دبابة خفيفة مفروضة أن تنقل بالطائرات Air borne - تسليح بمدفع ٣٧ مم مع رشاش طراز « براوننج » مما يستخدم فى الطائرات ويعتمد فى تبريده على الاستخدام فى الجو - ولما كان هذا المدفع يسخن عند الاستخدام الأرضى ، فإن شرائط المدفع كانت تترك فيها عيون دون ملء بالذخيرة من أجل تبريد المدفع - وكانت مدافع الدبابات الخردة تصل وقد خربها البريطانيون بالنسف للتأكد من عدم استعمالها - فكان يجرى قطع المدافع بعد مكان النسف لتصبح مدافع مقروطة - الأمر الذى كان يؤدى الى أن تصبح أطوال مدافع الدبابات غير متساوية ، وبذلك يصبح لكل مدفع جدول مدى مختلف عن الآخر Range Table - وقد تم تكوين كتيبة دبابات « لوكاست » من هذه الخردة بمجموع حوالى ٢٠ دبابة وأرسلت كلها الى « فلسطين » وشاركت فى العمليات هناك فى أوائل ديسمبر ١٩٤٨ وانتهت حياتها أيضاً هناك لسوء حالتها وترقيعها واختلاف مدافعها ورشاشاتها وصغر حجمها .

وكان « العميد النكلاوى » قائداً لمدرسة المدرعات وضابط اتصال سلاح الفرسان فيما يتعلق بالتسليح. سنة ١٩٤٨ - فكان يذهب الى معسكرات

(٢٢) دار الوثائق - مكتب المشير - دولا ب ١٠ محفظة ١ - ملف ١ - ٢٦/ س ح « الموضوع توريد ٢٥ دبابة » ١٩٤٨/٧/٣٠ - مأمورية معاينة المدرعات بصحراء ليبيا ١٩٤٨/٨/١٨ - تشوين كمية من البنزين الابيض بالسلوم فى حدود ٤٠٠٠ جالون ١٩٤٨/٦/٢٢ - مذكرة حضرة صاحب العزة أحمد بك بهجت قنصل مصر العام ببغى غازى عن خدمات القنصلية لوزارة الدفاع ٢١ يونيو ١٩٤٨ - موقف الاسلحة والذخائر بليبيا ٢١ يونيو ١٩٤٨ - موقف الاسلحة والذخائر بليبيا لغاية يوم ١٩٤٨/٦/٥ ، .

الجيش البريطاني للحصول على تلسكوبات واجزاء أخرى للدبابات -
 وتمكن بفضل هذه الاعمال من تكوين تروب (٤ دبابات) قاننتين
 المساوية لدبابات « الكروزر Cruiser tank » وكانت أيضا دبابات خردة
 للغاية - ثم ظهرت بعد ذلك الدبابات ماركة « ميدوز » وكانت خردة أيضا
 وتعذر تجديدها - وأرسلت للميدان للعمل كدشم - ويقول أن الدبابات
 « ألوكاست » كانت هي الدبابات الوحيدة الموحدة Homogeneous
 أما الباقي فكان على حد تعبير سيادته «سلطة» .

ويتحدث بعد ذلك عن موضوع الدبابات « شيرمان » فيقول أنها أحضرت
 من خردة الجيش الانجليزي أيضا - بمدافع مقروطة ولكل مدفع جدول مدى
 Range table مخالف للمدفع الآخر - وتم تكوين أورطة من هذا النوع من
 ٢٠ دبابة ، وكان التروب من أربع دبابات ، والأورطة ٤ تروبات وتروب رياسة -
 وعلى أساس هذا التشكيل جرى التوسع في المدرعات بعد ذلك ، بجلب
 الدبابات الشيرمان من الصحراء الغربية الى سلاح الصيانة ليجرى ترقيعها
 ثم تضم الى الالاي المخصصة له (٢٣) .

كان مافات هو الجهد الحكومي لمداركة الجيش المصري بفلسطين بما
 يلزمه أو ببعض مايلزمه من العتاد والسلاح - وهو جهد وان كان غير خال
 من الملاحظات والتعليقات - فقد كان هذا أقصى مايمكن عمله في وقت سدت
 فيه السبل وانقطعت فيه الموارد وأصبح أمرا واقعا وملحا الحاح الحياة
 أو الموت - أن يسارع بمد هذا الجيش بالسلاح والذخيرة والعتاد حتى يتمكن

(٢٣) مقابلة شخصية مع العميد أ . ح على حسن النكلاوى من
 ضباط الجيش السابقين - تخرج من مدرسة الفرير بالخرنفس سنة ١٩٣٥
 بعد حصوله على البكالوريا الفرنسية - التحق بالكلية الحربية من ١٩٣٥ -
 ١٩٣٧ وتخرج الى سلاح المشاة والحق بالكتيبة الاولى بنادق في أسوان
 - وعند ميكنة الجيش وتحويل السوارى من الخيول الى المدرعات نقل الى
 السوارى - أرسل في بعثة عسكرية الى انجلترا حيث تلقى دورة معلمى
 سواقة وصيانة مركبات القتال بمركز تدريب المدرعات ببوفنجتون Bovington
 camp سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - وأوفد في سنة ١٩٤٩ الى بوفنجتون وأساس
 المدرعات في كاتريك Batterick بانجلترا - واستمر يخدم بالجيش حتى رتبة
 عميد (أميرالاي) ولفترات لاحقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

من الاستمرار فى القتال الذى فرض عليه وزج به فيه دون أن يكون به قدرة على القيام به - وقد أوضحت قبل ذلك أن حالة الجيش تسليحا بلغت من السوء حد الاستعانة بمضبوطات وزارة الداخلية من الأسلحة التى تضبط فى انقضايها ومع الاشقياء - للحرب بها ضد عدو تسليح بأحدث ما فى ترسانات العالم من سلاح وعتاد - بل وبلغ الامر حد فض أحرار القضايا لدى وزارة العدل لاستخدام الأسلحة التى بها للقتال - الى جانب الحفر فى الرمال لاستخراج أسلحة الحرب الثانية واستخلاص الصالح منها - وما أندره - وتوفيق بعضه ببعض لعمل سلاح منه وإرساله الى ميدان القتال مع ما فى ذلك من مخاطر رهيبية .

وإذا كان ما ذكرته من الجهد الحكومى هذا - على المستوى المحلى - فقد كان هناك على المستوى المحلى أيضا جهد غير حكومى قام به البعض من الوطنيين المخلصين - وكانت نتائج هذا الجهد مشرفة ومفيدة .

كان « عبد الحميد صادق » عضواً بلجنة الطلبة العليا سنة ١٩٣٥ ولما تخرج من كلية الحقوق بالقاهرة سنة ١٩٤١ عمل محامياً بالقاهرة ثم انتقل الى الاسماعيلية ليعمل هناك حيث توجد أراضيه وممتلكاته - وعندما شكل « مكرم عبيد باشا » « لجنة الشئون العربية » لمساعدة عرب فلسطين ضد الاعتداءات اليهودية شارك « عبد الحميد صادق » فيها وعمل سكرتيراً لها ، وبهذه الصفة استطاع أن يرتبط بصداقات مع الشخصيات العربية الكبيرة فى ذلك الوقت « كالحاج أمين الحسينى » مفتى فلسطين ، وغيره من العرب البارزين - وكان له دور فى تزويد المجاهدين العرب بالسلاح بدءاً من يناير ١٩٤٨ ، عن طريق الاستيلاء على أسلحة وذخائر المعسكرات الانجليزية التى تجاور الاسماعيلية فى « أبو صوير وأبو سلطان » .

وعندما قامت الحرب العربية الفلسطينية فى مايو ١٩٤٨ - كان قد أصبح معروفاً لدى الدوائر العسكرية المصرية هذه العمليات الجريئة التى يقوم بها « عبد الحميد صادق » لتزويد العرب بالسلاح بواسطة أساليب اعتمدت على فرق من أهالى المنطقة من أعراب الحويطات والهنادى والطرابين وغيرهم .

وما أن نشبت الحرب وتغلغل الجيش المصرى فى فلسطين - حتى

اتصل به في مايو ١٩٤٨ بعض ضباط الجيش المصري بالنيابة عن قيادة الجيش وطلبوا منه مساعدتهم عن طريق تزويد الجيش المصري باحتياجاته العاجلة بنفس الاسلوب الذي كان يزود به عرب فلسطين .

ومع خطورة الاستمرار في مثل هذا العمل الذي كان البريطانيون يبحثون دون جدوى عن فاعليه - فانه لم يتردد ، وشكل أربعة عشر فرقة من أعراب المنطقة قوام كل منها مائه فرد - كانوا على خبرة بمدخل المعسكرات والمخازن البريطانية ومخارجها ومحتويات هذه المخازن على وجه التحديد - وتزودوا بخرائط حديثة للمعسكرات والمخازن للاسترشاد عن المحتويات بالتفصيل - كما ضمت هذه الفرق الكثير من العمال الذين يعملون بورش ومخازن الجيش البريطاني وممن لهم حق دخول هذه الأماكن دون اشارة الربية .

وتكونت من الجيش لجنة يذكر « عبد الحميد صادق » أن أعضائها كانوا « رشاد مهنا » الوصى السابق على العرش ، و « أمين حلمى الثانى » الذى اشتغل بالخارجية فيما بعد ، و « عبد الرحمن عبد العال » وقد توفاه الله ، و « وجيه اباظة » الذى شغل وظيفة محافظ فيما بعد - وتولت هذه اللجنة ابلاغ « عبد الحميد صادق » باحتياجات الجيش المصرى ليقوم هو وفرقه بالتنفيذ - وعن طريق هذا النظام - زود « عبد الحميد صادق » الجيش المصرى خلال الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى مارس ١٩٤٩ بالذخيرة الخارقة للدروع وقذائف المدافع ٢٥ رطل - وقنابل الطائرات حتى ٥٠٠ رطل ، ومواسير المدفع بوفورز ٤٠ ملم - وذخيرة المدافع أورليكن وهسبانو ٢٠ ملم وعشرون طائرة « سبيتفير » كاملة فى صناديقها .

ومن الحوادث الهامة فى عمل « عبد الحميد صادق » ، أن الجيش طلب منه فى احدى المرات أن يوافيه فوراً بأكبر كمية يمكن الحصول عليها من ذخيرة البنادق ٣٠٣ ر - لهبوط موقوفها فى الميدان بصورة خطيرة - ومعروف أن هذه الذخيرة هى التى تستخدم فى البنادق التى يحملها جنود المشاة فى الكتائب المصرية فى ذلك الوقت - وكان معنى هبوطها أن يتوقف الجنود عن القتال - وتصادف لحسن الحظ أن اتصل بعلم « عبد الحميد صادق » أن كميات كبيرة من هذه الذخيرة سيجرى إرسالها الى « بربره » بواسطة

عربات السكة الحديد - فاتفق مع مصلحة السكة الحديد - على أن يكون ركوب الحرس البريطانى فى مقدمة القطار - وعند منطقة مافى الطريق الى الميناء هدىء القطار من سرعته باتفاق مسبق مع مسئولى السكة الحديد - وخلال هذه الفترة تمكن رجال « عبد الحميد صادق » من فصل العربات التى تحمل الذخيرة المطلوبة عن باقى القطار الذى استمر فى سيره الى المحطة التالية - ثم قام الرجال بفتح العربات وتفرغ حمولتها فى عرباتهم وأعادوا ختم العربات المنهوبة بأختام الجيش البريطانى التى كان لدى « عبد الحميد صادق » اختاما مطابقة لها - فلما وصل القطار الى المحطة التالية واكتشف الحراس أن القطار قد فصلت عرباته أعادوا القطار الى الخلف ، وعند مكان وقوف العربات المفصولة نزلوا وفحصوا أختام العربات فلما وجدوها سليمة أعادوا تركيبها فى القطار وأنصرفوا مطمئنين .

وحصل « عبد الحميد صادق » فى هذه العملية على أكثر من نصف مليون طلقة ٣٠٣ ر . تسلمها الجيش واستمر بها قتال الجيش المصرى وبفضل تزويد الجيش المصرى بالذخائر الخارقة للدروع والحارقة والاسلحة ومواسير المدافع والطابات والطلقات والمعلبات والخيام والملابس على مدى الفترة - استطاع الجيش المصرى أن يستمر فى القتال .

وقد بلغت قيمة المهمات والعتاد الذى ورده « عبد الحميد صادق » للجيش المصرى - من معسكرات الجيش البريطانى بمنطقة القنال حوالى ستة ملايين من الجنيهات بأسعار سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ - دون مقابل - ولم تتكلف الحكومة المصرية سوى مبلغ ٣٤٠٠٠ جنيه مصرى قيمة التعويضات والنثرىات التى كانت تدفع لمن يصابون بأصابات أو عاهات ولأسر الذين يستشهدون من رجال « عبد الحميد صادق » أثناء عمليات السطو على مخازن الجيش البريطانى - وماكان يصاحبها فى بعض الاحيان من تبادل اطلاق النيران مع الحراس البريطانيين - ويقرر « عبد الحميد صادق » أن عدد هؤلاء الضحايا بلغوا ٣٦ فردا ما بين قتيل وجريح .

وبالنسبة للدبابات فان « عبد الحميد صادق » يذكر أن الجيش طلب منه دبابات وأنه تمكن من الوصول اليها غير أن محاولة اخراجها من (م ٧ - الجيش المصرى)

المعسكرات فشلت ليس بسبب اجراءات البريطانيين ، ولكن لأن السائقين المصريين لم يستطيعوا قيــادة هذه الدبابات التى كانت من نوع يسمى « تشرشل » - لكنه استطاع أن يحصل للجيش على عربة واحدة مدرعة طراز « همبر » ماركة ٤ ، وكانت هى العربة التى استقلها « الاميرالاي السيد طه » قائد لواء « الفالوجا » فى العرض العسكري الذى شهدته شوارع القاهرة فى مارس ١٩٤٩ (٢٤) .

على أن هذه الجهود المبذولة فى سبيل انقاذ الجيش فى فلسطين من حتمية المتوقف بسبب انعدام مورد السلاح والعتاد الناشئ عن قرار الأمم المتحدة فرض الحظر على الاطراف المتحاربة - ذلك القرار الذى طبق على مصر دون اسرائيل والذى كانت له نتائج السيئة بالنسبة لسير المعارك - أقول أن هذه الجهود لم تزد عن كونها محاولات محلية تتصل بأسلوب « من اليد الى الفم » - بمعنى أن كل هذه الاسلحة التى زود بها الجيش المصرى كانت تستهلك فى اتون المعارك مهما بلغ حجمها - فضلا عن انها لم تكن توصل النتائج الموجودة من استعمالها ، ويكفى فيها ماكانت تحدثه من تأثير فى العمليات القتالية نفسها - فقد كان يعيب الدبابات المصرية أثناء اشتراكها فى القتال (وخاصة فى الفترة من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ الى ١١ يونيو ١٩٤٨) سرعة سخونة ماكيناتها الامر الذى كان يمنعها من الاشتراك مع المشاة فى دخول المستعمرات اليهودية قوية التحصين مما كان يتسبب عنه تكبد المشاة خسائر كبيرة (٢٥) - كما أن نقص الذخيرة كان يدفع الجيش المصرى الى استخدام ذخيرة التدريب ذات المدى القصير التى لاتصلح للمقتال - وقد

(٢٤) مقابلة شخصية مع الاستاذ « عبد الحميد صادق » المحامى بمنزله ١٢ شارع العروبة بمصر الجديدة يوم الاثنين ١٧/٩/١٩٧٩ - وهو من مواليد القاهرة سنة ١٩١٧ - وتخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٤١ وعمل بالمحاماة وفى سنة ١٩٥١ رشح نفسه لانتخابات مجلس النواب فى الاسماعيلية كمستقل أمام العضو الوفدى لكن الاخير تفوق عليه بـ ٢٤٩ صوت فقط - وفى سنوات ١٩٥١ و ١٩٥٢ شارك فى عمليات المقاومة الشعبية ضد الانجليز فى منطقة القنال .

(٢٥) دار الوثائق القومية - مكتب المشير دولا ب ٧ - محفظة ٤ - ١ /سج/ ٢٦ جزء ٥ « نشرات رئاسة أركان الحرب والمخابرات » .

استغل اليهود تلك المعلومات فى الطيران بطائراتهم على ارتفاعات لا ينالها مدى المدافع المصرية المضادة للطائرات - وكانت قاذفات القنابل اليهودية - وفقا لذلك - تستطيع أن تطير فى أمان تام فوق القاهرة على ارتفاع ١٢٠٠٠ قدم لعلمها أن مدى الذخيرة المصرية الخاصة بالتدريب لا تتجاوز ٨٠٠٠ قدم (٢٦) .

لقد كان قرار قادة الجيوش العربية فى اجتماعهم الذى عقد فى نهاية ابريل سنة ١٩٤٨ وقبل نهاية حكم الانتداب البريطانى بخمسة عشر يوما هو أنه « لكى تلحق الهزيمة بالقوات اليهودية يتحتم أعداد خمس فرق مجهزة أكمل تجهيز وكذا ستة أجنحة طيران على الأقل ، وضمانا لاقصى كفاءة بهذه القوات يجب أن تعمل تحت قيادة موحدة على أساس خطة تقدم » .
ولكن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية - التى كانت متجتمعة فى نفس الوقت فى عمان - اعتبرت أن تدريبات قادة الجيوش العربية مبالغ فيها وأن عدد الجنود المطلوبين كبير جدا وطلبت البدء فى العمليات بالقوات الموجودة وبتصديق الحكومات العربية .

ويبدو أن أعضاء اللجنة السياسية كانوا يشعرون أنه اذا ما تجمعت القوات العربية على حدود فلسطين حيث يتصايحون مهددين متوغلين ، فإن ذلك يكفى لاقتناع الدول الكبرى بالتدخل نيابة عن العرب ، واجبار اليهود لقبول المطالب العربية .

ولعل هذا الشعور يفسر بدء العرب لعملياتهم فى فلسطين بأقل من نصف

(٢٦) دافيد بن جوريون « إسرائيل - تاريخ شخصى - الجزء الثانى » أعداد مركز البحوث والمعلومات ص ٥٩ « يفيد تقرير من مصر (من - أو آخر يوليو) أن المصريين تنقصهم الذخيرة - فقد تسلموا آخر شحنة من انجلترا منذ شهرين ، ويقدر ثمنها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات المصرية ، وكانت هذه الشحنة فى الحقيقة ذخيرة للتدريب على المدى القصير - ويفسر هذا السبب فى أن مدى المدافع المصرية ٨٠٠٠ ياردة بدلا من ١٢٠٠٠ ياردة ونفس الشيء صحيح بالنسبة لذخيرة المفعية المضادة للطائرات والمدافع من عيار ٣٧ ملمتر - فتستطيع قاذفات القنابل أن تطير فى أمان تام فوق القاهرة على ارتفاع ١٢٠٠٠ قدم ومنذ نهاية الهدنة الاولى لم تزود انجلترا مصر بقطعة واحدة من قطع المدفعية » .

القوات التي كانوا يحتاجون اليها فعلا (٢٧) . لقد أوفينا القوات العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة حقها في الحديث عن تكوينها وحجمها وتشكيلها وتجهيزها ودرجة استعدادها - وأوضحت الصفحات التي تناولت هذه المواضيع الحالة المفجعة لهذه القوات بصورة تغني عن التعليق ولا بد من عقد مقارنة بين هذه القوات والقوة العسكرية المقابلة لتتضح الصورة تماما .

بدأ البناء العسكري الصهيوني في تكوين نواته عام ١٩٠٧ بإنشاء أول منظمة عسكرية في فلسطين تحت اسم منظمة الحارس « هاشومير » لتقوم بأعمال الحراسة والدفاع عن المستعمرات اليهودية هناك - وكانت مستعمرة « الشجرة » هي أول مستعمرة صهيونية تكون قوة مسلحة كنواة « للهاشومير » .

وقد تأسست المنظمة العسكرية « هاشومير » في البداية من أعضاء حزب « عمال صهيون » وبعض الأعضاء القدامى من وحدات الحراسة بالخارج « دياسبورا » - وكان عددها في البداية متواضعا ولا يتجاوز ثلاثة وعشرون فردا ، ثم انضمت اليها عناصر يسارية من اليهود الروس ، ادخلوا على أساليبها فكرة العمل الايجابي تحت اسم « النضال والكفاح » بدلا من الحراسة والدفاع .

ومع مضي الوقت « بالهاشومير » برزت ملامح أيديولوجيتها سنة ١٩١٢ في ألا يقتصر دورها على توفير الحماية المادية للمستعمرات اليهودية، وإنما يتجاوز ذلك الى غرس الاحساس بواجب الدفاع عن النفس في السكان - وأن توفر النواة العسكرية القادرة على توسيع نطاق الوظائف الدفاعية في المجتمع اليهودي - وأن تحتكر الهاشومير حق الاشراف على الدفاع عن المجتمع اليهودي في فلسطين ، وأخيرا أن تعمل « الهاشومير » « كقوة مسلحة » محترفة ومتخصصة للدفاع .

ووفقا لهذه العناصر أسست « الهاشومير » الاجهزة السرية التنظيمية

(٢٧) دافيد بن جوريون « اسرائيل - تاريخ شخصي » جزء ٢ - اعداد مركز البحوث والمعلومات - « هزيمة العرب كما رأتها لجنة تحقيق عراقية من برلمان العراق » ص ٢٢٦ الى ٢٢٩ .

والتنفيذية لتحقيق الاهداف الصهيونية بتحويل المستعمرات اليهودية الى « مجتمع صهيونى مسلح » - وكان هذا الجهاز هو الطليعة للمؤسسة العسكرية الصهيونية فى فلسطين(٢٨) .

ومع قيام الحرب العالمية الاولى ودخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، وجدت الصهيونية الفرصة السانحة لانشاء قوات مسلحة تشارك فى غزو فلسطين بهدف انشاء الوطن القومى اليهودى فيها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لاكتساب خبرة الحرب التى تخلق نوعا جديدا من الجندى اليهودى .

وبناء على ذلك نشط زعماء اليهود خلال عامى ١٥ - ١٩١٦ فى الحصول على تأييد بريطانيا وحلفائها لاهداف الصهيونية فى فلسطين ، حتى انتهى ذلك بصدور وعد « بلفور » - وفى نفس الوقت تزعم « فلاديمير جابوتنسكى » الدعوة لانشاء قوات يهودية تقاتل مع البريطانيين ، وكان « جابوتنسكى » يعتبر أن الحرب العالمية هى الفرصة المواتية لتحقيق حلم انشاء « جيش يهودى » يساهم فى الاستيلاء على فلسطين تحت ستار تحريرها من ربة الاحتلال التركى .

غير أن آمال « جابوتنسكى » تمخضت فى النهاية عن انشاء « كتيبة نقل بغالى يهودية » تعاون الجيش البريطانى فى حملة « غاليلولى » - تشكلت من ٨٠٠٠ فرد ورحلت الى الدردنيل بقيادة الكولونيل البريطانى « جون هنرى باترسون » .

وفى مايو ١٩١٦ تم تسريح كتيبة البغال اليهودية ، واستبقى من افرادها ١٢٠ رجلا أرسلوا الى « لندن » فى أكتوبر من نفس العام كنواة لكتيبة يهودية يمكن تكوينها فى بريطانيا .

ومع هذا فقد استمرت الجهود الصهيونية لانشاء قوة عسكرية صهيونية - وتمكن « جابوتنسكى » فى ١٩١٦ من الحصول على وعد من

(٢٨) العسكرية الصهيونية - المجلد الاول « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية - النشأة - التطور » - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ .

الحكومة البريطانية بقبول فكرة انشاء كتيبة يهودية فى بريطانيا للعمل
بفلسطين .

وفى أغسطس سنة ١٩١٧ وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل
الكتيبة اليهودية وعينت « الكولونيل جون باترسون » قائدا لها وسميت
« الكتيبة ٢٨ حملة البنادق الملكية » ، وكانت نواة هذه الكتيبة من الافراد
المنتقین من كتيبة النقل البغالى الذين دربوا فى لندن ورقوا الى رتب الضباط
وضباط الصف - وفى فبراير ١٩١٨ كان قد تم تشكيل الكتيبة اليهودية
وأرسلت الى مصر تمهيدا لاشتراكها فى القتال بفلسطين .

وفى يونيو ١٩١٨ كان عدد الكتائب اليهودية ثلاثة هى الكتيبة ٣٩
والكتيبة ٤٠ حملة بنادق الملكية بالاضافة الى الكتيبة الاولى رقم ٣٨ -
وبلغ عدد المتطوعين اليهود فى الكتائب الصهيونية حوالى ٥٥٠٠ فرد
استهدفوا فى الهجوم البريطانى على شمال فلسطين وسوريا ولبنان فى
سبتمبر ١٩١٨ ، فشاركت الكتيبة ٣٨ فى احتلال نابلس ، وعبرت الكتيبة ٣٩
نهر الاردن واشتركت فى الاغارة على « السلط » ، وبقية الكتيبة ٤٠ تقوم
بأعمال الحراسة فى مصر ثم انتقلت الى فلسطين .

وفى أوائل مارس ١٩٢٠ سرحت هذه الكتائب مختمة سجل القوات
اليهودية. النظامية فى الحزب العالمية الاولى دون أن يتحقق غرض الصهيونية
فى انشاء القوة العسكرية اليهودية التى تفرض سيطرتها التدريجية على
فلسطين حتى تتحقق السيطرة الفعلية وتصبح أمرا واقعا يقبله البريطانيون
ويرضخ له العرب (٢٩) .

ومع تسريح الكتائب اليهودية ، وتعارض أفكار القادة اليهود حول
القوة العسكرية الصهيونية - بين مؤيد لفكرة تكوينها من خلال الانخراط فى
الجيش البريطانى ، وبين مؤيد لفكرة القوة العسكرية السرية المستقلة
عن البريطانيين ، تكونت فى فلسطين طبقة من العسكريين المحترفين تدعمها
مجموعات من العسكريين المغامرين من أعضاء منظمة « هاشومير » التى ظهرت

(٢٩) العسكرية الصهيونية - المجلد الاول « المؤسسة العسكرية
الاسرائيلية - النشأة . التطور » - مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالاهرام ص ٦٦ و ٦٨ و ٦٩ .

عام ١٩٠٧ . وفى نفس الوقت نشطت فى فلسطين محاولات لاعادة تنظيم القوى العسكرية الصهيونية وتشكيلها فى منظمات جديدة - وخلال الفترة بين عامى ١٩١٨ - ١٩٢٠ تولت العمل على مسرح العسكرية الصهيونية ثلاثة منظمات هى « الحارس أو هاشومير » ومنظمة قوات الدفاع الذاتى « بقيادة « جابوتنسكى » ، ومنظمة « فرق العمال » بقيادة « ترومبلدور » - وكانت كل منظمة تختلف عن الاخرى باختلاف اتجاهات الفكر العسكرى الصيوني السائد فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٩١٩ تقلص حجم « الهاشومير » بفعل أحداث الحرب العالمية الاولى وما ترتب عليها من توقف الهجرة الى فلسطين وازدياد الهجرة العكسية منها - فحاولت بقاياها أن تتخذ شكلا اجتماعيا سياسيا أسمته « اتحاد الحراس » الذى يعتنق ميولا اشتراكية .

وقد شهد عام ١٩٢٠ محاولات القادة اليهود لتنظيم حركة الدفاع اليهودى بصورة سرية - حتى تكلفت هذه المحاولات فى ٢٥ يونيو ١٩٢١ بالنجاح ، وتم انشاء أول منظمة عسكرية صهيونية سرية فى فلسطين تحت اسم « الهاجاناه » أى الدفاع (٣٠) .

ومنذ سنة ١٩٢٥ كانت « الهاجاناه » هى الجيش الخاص للوكالة اليهودية التى كانت قد أصبحت دولة داخل دولة فلسطين ، لها ميزانيتها ورئاستها وإدارتها - واستمرت الهاجاناه طوال السنوات التالية تنمى من قوتها العسكرية وتحرز السلاح وتجرى التدريبات لأفرادها - كل هذا تحت سمع وبصر سلطات الانتداب التى بدأت منذ عام ١٩٢٢ وحتى انفجار الثورة العربية عام ١٩٣٦ تخرج عن التزاماتها فى فلسطين وتتحيز للجانب الصهيونى ، وتمديد العون لمنظمتهم العسكرية بحجة العمل على استتباب الامن فى فلسطين - فكان أن سمحت لهم بتدعيم قواهم العسكرية ، ووافقت على انشاء مجموعات مسلحة من الشرطة اليهودية سميت « بالشرطة الاضافية الخاصة » ثم سميت بعد ذلك وعلى أثر انتشارها فى كل المستعمرات

(٣٠) العسكرية الصهيونية - المجلد الاول « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النشأة . . التطور » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ٧٣ لى ٧٧ .

اليهودية باسم « شرطة المستعمرات اليهودية » أو « نوتريم » - وقامت السلطات العسكرية البريطانية بتسليح هذه المجموعات - وحولتها الى واجهة شرعية لامداد « الهاجاناه » الغير شرعية بالرجال المدربين على أيدي الضباط البريطانيين والمسلحين بأسلحة بريطانية (٣١) .

وهكذا تحولت وحدات الشرطة اليهودية الى قوة عسكرية شرعية مسلحة بلغ حجمها عام ١٩٣٧ حوالى ٣٨٠٠ رجل يمثلون الجانب الشرعى للقوة السرية اليهودية التى بلغت ٢٠٠٠ رجل يعملون تحت ستار شرطة المستعمرات .

وقد اتخذت مجموعات الشرطة اليهودية اشكالا متعددة ، فكان منها وحدات كاملة مسلحة ومجهزة بواسطة حكومة الانتداب للقيام بأعمال الحراسة المحلية للمستعمرات - ووحدات أخرى احتياطية سمح لها باستخدام الاسلحة البريطانية لاغراض التدريب وفى حالات الطوارئ ، كما كان هناك عناصر متحركة تعمل داخل مناطق محددة لها وتتولى الحكومة مسئولية شئونها للقيام بأعمال الدوريات والكمائن ومهاجمة القوى العربية تحت ستار الدفاع « ومطاردة العصابات العربية » وهذه المجموعات العسكرية ، كانت العمود الفقرى الذى نمت حوله الجيش الصهيونى فيما بعد (٣٢) .

وكان تطور الاحداث فى سنة ١٩٣٨ ونجاح الثورة الفلسطينية فى كثير من المعارك - الذريعة التى تلقفتها السلطات البريطانية فى فلسطين لتخرج عن حيادها بصورة سافرة ، وتتجه مباشرة نحو التعاون العسكرى مع القوات الصهيونية السرية فى فلسطين ، باشتراكها علنا فى الاعمال الهجومية التى كانت تقوم بها القوات البريطانية ضد العرب - وذلك بتشكيل « المفارز الليلية الخاصة » التى كان يقودها الضابط البريطانى « أوردتشارلز وينجت » - والذى أخرج « الهاجاناه » من تكتيكات الثبات الى تكتيكات الحركة - معطيا

(٣١) العسكرية الصهيونية - المجلد الاول « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النشأة . . . التطور » - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ٩٨ .

(٣٢) العسكرية الصهيونية - المجلد الاول « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النشأة . . . التطور » - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ٩٨ .

للعقيدة الهجومية منذ ذلك الوقت مكانها بين العقائد العسكرية الصهيونية - وقد تبلور ذلك فيما بعد فى مبدأ من مبادئ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية وهو « السبق بالهجوم بمجرد الاحساس بالخطر ، ونقل المعركة فورا الى اراضى العدو » والحق أن المفازز الليلية الخاصة ، كانت المدرسة المثالية لتأهيل رجال المستعمرات اليهودية على الاعمال العسكرية .

وقد أحدثت الحرب العالمية الثانية - لدى الصهيونية - فكرة انشاء « القوة المقاتلة اليهودية » بصفة رسمية وبتأييد الحكومة البريطانية لكن الأخيرة كانت ترفض فى بداية الحرب تلك الفكرة .

وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ أعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على انشاء كتائب مشاة يهودية وعربية مستقلة للخدمة بالشرق الاوسط - والتوسع فى انشاء قوة الشرطة اليهودية الخاصة (نوتريم) والتي كانت تمثل الواجهة الشرعية « للهاجاناه » وتجنيد قوة إضافية من ٢٥٠٠ تقدم بريطانيا لها الضباط اللازمين للتدريب فضلا عن الاسلحة والمعدات اللازمة لها - وكانت قوات البالماخ « الرمح » قد انشئت فى أوائل عام ١٩٤١ (٣٣) .

(٣٣) انشئت هذه القوة فى مايو ١٩٤١ كقوة ضاربة للهاجاناه وتحددت مهامها فى العمل ضد القوات الالمانية الغير نظامية - بعد أن أصبحت منطقة الشرق الاوسط مهددة بالقوات الالمانية وخاصة قوات روميل التى كانت تطرق أبواب مصر فكان دور البالماخ هو احتلال المناطق الدفاعية وكسب الوقت لتعبئة الهاجاناه وذلك بالقيام بالاعمال الدفاعية التعطيلية أو العمليات الهجومية الخاطفة القصيرة ومهاجمة قواعد العدو ورئاساته وخطوط مواصلاته - والعمل ضد قوات العدو النظامية بالتعاون مع القوات النظامية الصديقة - وبكلمات أخرى فان الغرض من انشاء البالماخ كان ذا شقين (الاول هو مهاجمة العرب فى قواعدهم على نطاق واسع - والثانى هو الاستعداد بالتعاون مع القوات البريطانية الصديقة للعمل ضد القوات الالمانية التى كانت تهدد مصر فى ذلك الوقت) .

وقد أدى ازدياد التهديد الالمانى الى رسوخ قدم البالماخ - واعتراف القيادة البريطانية بها فى أغسطس سنة ١٩٤١ واستمر التعاون وثيقا بينها وبين القوات البريطانية حتى نهاية الحرب الثانية - كما أدى تزايد التهديد الالمانى بقيادة الهاجاناه والبالماخ الى العمل لمواجهة الاسلوب الحربي الالمانى المتطور وذلك عن طريق تنمية المعرفة العسكرية الحديثة ودراسة أساليب الفكر والتخطيط العسكرى - ووضع الخطط التى تناسب ظروف

فاعتبرت هي القوة الاضافية التي وافق عليها البريطانيون .

وفي ١٩ سبتمبر ١٩٤٤ أعلنت بريطانيا عن موافقتها على إنشاء « لواء يهودى » خالص للاشتراك فى العمليات الحربية - وأصبح هذا اللواء معترفا به رسميا - يرفع العلم اليهودى ويضع أفرادة شريطا من اللونين الابيض والازرق على أكتافهم يتوسطه درع داوود ، وعين « البريجادير ارنست بنيامين » قائد لهذا اللواء وشارك فى القتال على الجبهة الايطالية وفى النمسا وبلجيكا - كما شاركت « البالمخ » المنشأة سنة ١٩٤١ فى العمليات ضد حكومة فيشى فى سوريا ولبنان - كقوات ضاربة نظامية تابعة للهاجاناه .

وخلال ذلك توثق التعاون بين القوات البريطانية والصهيونية فى فلسطين فشمّل المجالات المدنية والعسكرية ، فتولت معامل الجامعة العبرية وغيرها أعمال الابحاث اللازمة للقوات البريطانية ، وأنشأت الورش والمصانع اليهودية للتصنيع والاصلاح ومهدت السلطات البريطانية وأسهمت فى تنمية القوة المسلحة الصهيونية وزيادة عددها وعدتها - كما اقادت لها الفرصة لتطوير وتنمية امكانياتها الحربية فى مجالات الابحاث العلمية والصناعات الكيماوية - وفى نفس الوقت اتسع النشاط الصهيونى فى الحصول على السلاح عن طريق السرقة من القوات البريطانية الى جانب التهريب (٣٤) .

وهكذا كانت القوة العسكرية الصهيونية جاهزة تماما للعمل عند اعلان

البلاد والامكانيات العسكرية الصهيونية المتاحة - وقد اتاح وضع هذه الخطط وهذه الدراسات الى حصول قادة الهاجاناه والبالماخ على دراسات عسكرية ثمينة والتزود بأساليب الفكر العسكرى الاستراتيجى - ودراسة العقلية العسكرية الالمانية واستراتيجيتها وتكتيكاتها - الى جانب تزود الهاجاناه وقوتها الضاربة بالبالماخ باتفاق وأبعاد جديدة للتصور والخبرة العسكرية التى لم تكن متاحة من قبل - وقد أدى هذا كله الى وصول الفكر العسكرى الصهيونى الى مرحلة نضوج هامة مكنته من لعب أبرز دور فى الحروب العربية الاسرائيلية - راجع العسكرية الصهيونية ص ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ .

(٣٤) العسكرية الصهيونية - المجلد الاول « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النشأة ٠٠ التطور » - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ١٢٧ و ١٢٨ .

بريطانيا عن انسحابها من فلسطين بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ - فمن خلال الاتجاهات العسكرية المختلفة الشرعية وغير الشرعية - أمكن للقيادة العسكرية الصهيونية أن توجه نشاطها نحو تطوير قواتها المسلحة (الهاجاناه) - منتبهة الى تشكيل كيان عسكري متناسق قادر على تلبية مطالب القتال عندما ما يحين الوقت المناسب - فتكونت قوة نظامية شرعية تباركها السلطات البريطانية - لأغراض الدفاع عن المستعمرات تحت اسم « الشرطة الاضافية اليهودية الخاصة » - وذلك منذ النصف الاول من سنة ١٩٣٦ - وكانت هذه القوة هي الواجهة الشرعية للهاجاناه .

أما أغراض الاعمال الهجومية فقد انتهزت الهاجاناه الفرصة التي وفرها « أوردوينجت » لإنشاء قوة هجومية يهودية بريطانية مشتركة لمقاومة الثوار العرب منذ منتصف عام ١٩٣٨ - وكانت القوة المسماة « المفارز الليلة الخاصة » مدعومة بالضبط والصف ضباط البريطانيين ، ومزودة بوسائل التدريب والاسلحة البريطانية - أقول انتهزت الهاجاناه هذه الفرصة - فجعلت من هذه القوة النظامية المختلطة حلقة الوصل بين الواجهة الشرعية (قوات الشرطة اليهودية) والقوات الصهيونية السرية (الهاجاناه) (٣٥) .

وكانت قوة « المفارز الليلة » الخاصة التي صنعها « وينجيت » هي الكادر الذي نمت من خلاله القوة العسكرية الاسرائيلية .

ويكفي القول أن هذه القوة أنجبت مشاهير القادة العسكريين الاسرائيليين أمثال « يعقوب دوري » أبيل رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي ، « واسرائيل كارمي » من قادة الهاجاناه ، وايجال آلون قائد البالماخ ، وموشي ديان .

غير أنه لايجب أن ينسى أن « الهاجاناه » - برغم ظهور هذه القوى العسكرية السابقة الاشارة اليها - كانت هي المتحملة للعبء الأساسي في مجال تكوين القوة المسلحة الاسرائيلية وتنظيمها وتدريبها وتسليحها - فقد أقامت هيئة أركان عامة - وأنشئت قيادات عسكرية للمنطقة بفلسطين وقيادات

محلية للسيطرة على النشاط العسكري - ومراكز لتدريب الضباط - ونشرت المؤلفات الفنية العسكرية واقامة شبكات المخابرات - وتولت أمور التسليح وشراء الاسلحة وسرقتها - واقامت الصناعات الحربية فى فلسطين وخلقت نواة البحرية والقوة الجوية - وأنشأت فى مجال التنظيم الدفاعى نظام المستعمرات الدفاعية التى كانت تختار لها الاماكن ذات الاهمية الحيوية والاستراتيجية والتكتيكية ، والمواقع الدفاعية المناسبة لتأمينها ، والاعمال الهندسة الخاصة بانشاء هذه المستعمرات وتحصينها وعمل التدابير الدفاعية لها .

وقد اكتسبت « الهاجاناه » خبرة عسكرية عامة فى مهاجمة الاهداف الحيوية كالسكك الحديدية والكبارى والمركبات العسكرية ومراكز الشرطة - والعمليات الليلية والمهارات التكتيكية - موفرة بذلك للقيادات وخاصة الصغرى فرص زيادة قدراتهم القتالية والتصرف المستقل وتحمل المسئوليات (٣٦) .

وعلى هذا النحو - هيات الحرب العالمية الثانية للصهيونية الفرصة لمضاعفة قدراتها العسكرية فى فلسطين - وذلك بخلق الآلاف من الرجال الذين انخرطوا فى التشكيلات العسكرية المختلفة المدربة المتباينة الخبرة من الذين خدموا تحت الزى البريطانى فى كافة الأفرع والخدمات والذين عادوا بعد الحرب الى « الهاجاناه » مزودين بكافة أنواع المعرفة والخبرة العسكرية - الى جانب اعادة تنظيم الهاجاناد وتدعيمها وتشكيل قوات البالماخ النظامية .

على أنه رغم توفر الحشود العسكرية الضخمة المدربة الصهيونية - فقد كانت المشكلة الرئيسية لليهود بعد الحرب هى الحصول على السلاح - فقد كانت الصناعات الحربية اليهودية فى فلسطين قاصرة على القنابل اليدوية - وذخيرة الاسلحة الصغيرة وقنابل الهاون حتى عيار ٣ بوصة والمفرقات .

(٣٦) العسكرية الصهيونية - المجلد الأول « المؤسسة العسكرية » الاسرائيلية المنشأة ٠٠ التطور - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ١٤١ و ١٤٢ .

ومنذ يونيو ١٩٤٥ بذل قادة اليهود جهودا ضخمة لاقامة الصناعات الحربية الهامة فى فلسطين وعن طريق أمريكا والصهيونيين الأمريكيين تدفقت على فلسطين الآلات والجهزة اللازمة لاقامة صناعة الأسلحة - كما وفرت تشيكسلوفاكيا الاسلحة الثقيلة والدبابات والطائرات والدبابة والرشاشات والذخيرة للقوة العسكرية الاسرائيلية - وقبل بداية الحرب عام ١٩٤٨ كانت كل الاسلحة الموردة من تشيكسلوفاكيا - ما عدا الثقيلة منها - قد شحنت الى فلسطين - أما الاسلحة الثقيلة فقد نقلت بعد اعلان الدولة الاسرائيلية الى فلسطين (٣٧) .

وقبل نهاية سنة ١٩٤٧ ضوعفت ميزانية « الهاجاناه » ، ونمت قوة « البالماخ » - واتسع نطاق المشتريات العسكرية من أوروبا ، وتدفق المتطوعون اليهود ممن سبق اشتراكهم فى قوات المقاومة خلال الحرب الثانية - على فلسطين - وبذلك كان لدى اليهود عندما حان وقت انتهاء الانتداب جيشا معدا للحرب .

وقبل بداية الحرب - وعلى وجه التحديد فى مارس ١٩٤٨ تلقت «الهاجاناه» ٣٠ طائرة غير مقاتلة - كما طورت الصناعات الحربية الى انتاج القوافل المضادة للدبابات والمفرقات .

وفى مايو ١٩٤٨ كان حجم القوات اليهودية حوالى ٥٠٠٠٠ جندي - وانتظمت « البالماخ » فى تسعة كتائب شكلت فى ثلاثة ألوية هى ز هارثيل - يفتاح - النقب - كما كانت هناك ألوية « الهاجاناه » الاقليمية (الكسندرونى - كرميلى - عتصيونى - جفعاتى - جولانى - كرياتى) .

أما القوة الجوية فكانت عند بدء الحرب تتألف من ثلاثة أسراب من الطائرات الخفيفة (سرب الجليل ، سرب تل أبيب ، سرب النقب) وكان عدد الطيارين أربعون طيارا بعضهم كان قد سبق تدريبه فى القوات البريطانية الجوية والبعض فى السرية الجوية « للبالماخ » - كما كان قد تيسر تجهيز طائرات من طراز « أوستر » للعمل كقاذفات قنابل .

(٣٧) العسكرية الصهيونية - المجلد الأول « المؤسسة العسكرية » الاسرائيلية الخشاة ٠٠ التطور - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ١٩٤٧ و ١٤٨ .

وبالنسبة للبحرية فقد أعدت بعض السفن التي كانت مخصصة للهجرة الى سفن حربية وزودت بعد الاستيلاء على ميناء حيفا بالمدافع والابراج (٣٨) .

(٣٨) العسكرية الصهيونية - المجلد الأول « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النشأة ٠٠ التطور » - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ص ١٧٠ ٠٠ وقد طورت اسرائيل قواتها الجوية أثناء انهدام الاولى فزودت المطارات بالتسهيلات الملاحية وورش الصيانة وأدوات الاشارة ، وأنشئ جناح النقل الجوي وتزايدت أعداد المتطوعين الأجانب - وأمكن امداد القوة الجوية الاسرائيلية بقاذفات القنابل الثقيلة من طرازب ١٧ المسماة بالقلاع الطائرة من المكسيك عن طريق تشيكسلوفاكيا - وقد قامت هذه القلاع بضرب القاهرة ودمشق وهي في طريقها الى اسرائيل يوم ١٥ يوليو ١٩٤٨ والايام التالية - راجع دافيد بن جوريون « اسرائيل تاريخ شخصى ص ١٨ و ٢٣ .

The israeli Army Edward luttwak/Dan Horowitz pp. 34.

ويقسم المؤلفان في هذا الكتاب الجيش الاسرائيلي تقسيما عدديا الى الآتى :

(أ) ألوية هاجانة :

٠ ٣٥٨٨ رجل	- السكندرونى
٠ ٢٢٣٨ رجل	- كرميلنى
٠ ٣١٦٦ رجل	- عتصيونى
٠ ٤٠٩٥ رجل	- جولاننى
٠ ٢٥٠٤ رجل	- كيرياتنى
٠ ٣٢٢٩ رجل	- جفعاتنى

(ب) ألوية بالماخ :

٠ ٦٠٠٠ رجل	[- يفتاح
	- هارئيل
	- النقيب
٠ ٣٩٨ رجل	(ج) تحت التدريب
٠ ٦٧٥ رجل	(د) القوة الجوية
٠ ٦٥٠ رجل	(هـ) المدفعية
٠ ١٥٠ رجل	(و) المهندسون
٠ ١٦٨ رجل	(ز) الشرطة العسكرية
٠ ١٠٩٧ رجل	(ح) وحدات النقل
٠ ١٧١٩ رجل	(ط) مجندون تحت التدريب
٠ ٢٩٦٧٧ رجل	الاجمالى العام

ولقد كان للمستعمرات الاسرائيلية دور هام فى تكوين القوة العسكرية الاسرائيلية - فقد كان عليها أن تعمل كنقط ارتكاز للالوية اليهودية السابق ذكرها - وقواعد وثوب على جانبى ومؤخرة القوات الغازية - كما كان دورها امتصاص الصدمة لاي هجوم واجبار القوات المهاجمة على التورط فى عمليات حصار طويلة ومكلفة - ووفقا لذلك الأسلوب فان هذه المستعمرات كانت مجهزة لتحمل الحصار الطويل والدفاع المستميت - ولهذا فقد زودت بمواد الاعاشة وأدوات القتال والمعدات للعمل منعزلة لمدة طويلة .

وكانت قوة الحرس بكل مستعمرة تتراوح بين الفصيلة والسرية - وعلى هذا الاساس فانه لو أخذ بالعدد الاقل وهو الفصيلة التى يقترض أن يكون ٣٠ فردا فان مجموع فصائل حرس المستعمرات البالغ عددها ٢٩٧ مستعمرة يمكن له أن يكون عشرة ألوية موضوعا فى الاعتبار أن كل ثلاثة فصائل تكون سرية - وكل ثلاثة سرايا تشكل كتيبة - وكل ثلاث كتائب تشكل لواء (٢٩) . وفى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ انضم الى ألوية « الهاجاناه » الستة لواء سابع جديد - كما أنشئ لواء آخر سمي (عوديت) - كذلك وضعت أسس انشاء لواء مدرع سمي اللواء الثامن - وبذلك وصل عدد الالوية اليهودية الى اثني عشر لواء - واستمر الوضع كذلك حتى نهاية الحرب مع ادخال بعض التعديلات فى تنظيم هذه الالوية وتدعيمها ، وانشاء الاسلحة المعاونة والخدمات اللازمة (٤٠) .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٤٨ صدر الأمر رقم « ٤ » بانشاء « قوات الدفاع الاسرائيلية » « تسهال » - التى حلت محل محل « الهاجاناه » « والبالاخ » وكافة التنظيمات العسكرية الاخرى التى انصهرت جميعا فى هذا الجيش (٤١) .

-
- (٣٩) الحرب فى أرض السلام ص ١٤٣ .
 (٤٠) العسكرية الصهيونية ص ١٧٢ وقد سمي اللواء عوديت اللواء التاسع هاجاناه - راجع الحرب فى أرض السلام ص ١٥٢ .
 (٤١) المرجع السابق = العسكرية الصهيونية ص ١٧٠ - وقد أعيد تعديل وتنظيم القوات المسلحة الاسرائيلية خلال الفترة من يوليو ١٩٤٨ الى يناير ١٩٤٩ وشملت هذه التعديلات القيادات العليا - فأعيد تنظيم رئاسة

لقد ارتفع عدد القوة البشرية لقوات الدفاع الاسرائيلية فى نهاية الهدنة الى ٦٠ ألف جندي - وكان الدعم البشرى للقوات الاسرائيلية المسلحة يأتى من ثلاثة مصادر رئيسية هى :

- المتطوعين من الخارج (متندبى حوتص لارتص) واختصارها « محل » ، وقد بلغ عددهم أثناء الحرب ٢٤٠٠ (٥٠٠ من كل من انجلترا وفرنسا - ٣٠٠ من كل من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة ، واعداد أقل من أمريكا اللاتينية وكندا واسكنديناو ودول غيرها) - وقد تميز هؤلاء المتطوعين بالخبرة القتالية العالية التى اكتسبوها خلال عملهم فى الجيوش الأوربية - فكان منهم الطيارين والملاحين والمدفعيين وأطقم الدبابات - كما كانوا رؤساء أركان البحرية وقادة السفن ورؤساء الافرع - وفى الجيش كان عدد هؤلاء « المحل » ٣٠٠ فرد خدموا فى اللواء المدرع وكان أغلب أفراد « المحل » فى هذا اللواء من الكنديين والأمريكيين والبريطانيين ، جمعوا فى كتيبة واحدة سميت « كتيبة الانجلو ساكسون » .

الاركان العامة وتبعت الاسلحة والخدمات التى بلغ عددها ٢٨ فرعاً الى شعب الاركان العامة كالاتى :

(أ) شعبة العمليات : ويتبعها أسلحة المدفعية والمهندسين والمخابرات والاشارة والمساحة والدفاع المدنى .

(ب) شعبة القوى البشرية : وتبعتها ادارات التعبئة والتجنيد والتعليم والقضاء العسكرى والشرطة العسكرية والخدمات الطبية والخدمات الدينية .

(ج) شعبة الامداد والتموين : وتبعتها خدمات الامداد والمهمات والاسلحة والوقود والنقل وغيرها من الخدمات الادارية .

(د) شعبة التدريب : وتبعتها التربية البدنية .

(هـ) شعبة الشؤون المالية : واختصت بكافة الشؤون المالية ، وتبعت القوات الجوية والبحرية رئيس الاركان العامة - كذلك استكمل انشاء قيادات للمناطق العسكرية الاربعة وهى :

١ - القيادات الشمالية .

٢ - القيادة الوسطى .

٣ - قيادة حامية القدس .

٤ - القيادة الجنوبية .

لتتولى كل قيادة ادارة القتال فى منطقتها وقيادة الألوية المشاة المدرعة المتمركزة فى مناطقها .

– المهاجرون والجدد الذين جاؤوا فى النصف الثانى من سنة ١٩٤٨ (جدوى حلوتعيم لو حميم) واختصارها « جحل » – وجاء هؤلاء من شمال أفريقيا وأوريا الشرقية ومعسكرات الاعتقال الالمانية ومعسكرات الحجز التى أنشأها البريطانيون فى قبرص لجمع المهاجرون الغير شرعيين الذين تدفقتوا على فلسطين ما بين أغسطس ١٩٤٦ وأوائل عام ١٩٤٩ – وقد بلغ عدد هؤلاء حوالى ٥٠٠٠٠ شخص أغلبهم من الشباب اللائق للخدمة العسكرية – كما كان من بينهم محاربون قدماء من الجيش الروسى والبولندى .

– المحاربين المرتزقة المستأجرين من أماكن مختلفة طبقا لعقود خاصة .
وخلال الهدنة الثانية التى بدأت ١٩ يوليو سنة ١٩٤٨ تدفقت على القوة الاسرائيلية المسلحة أنواع شتى من الاسلحة اشتملت على الطائرات ودبابات « الشيرمان » والمدافع – كما وحصلت شاحنات كبيرة من عربات الجيب المزودة بالرشاشات (٤١) .

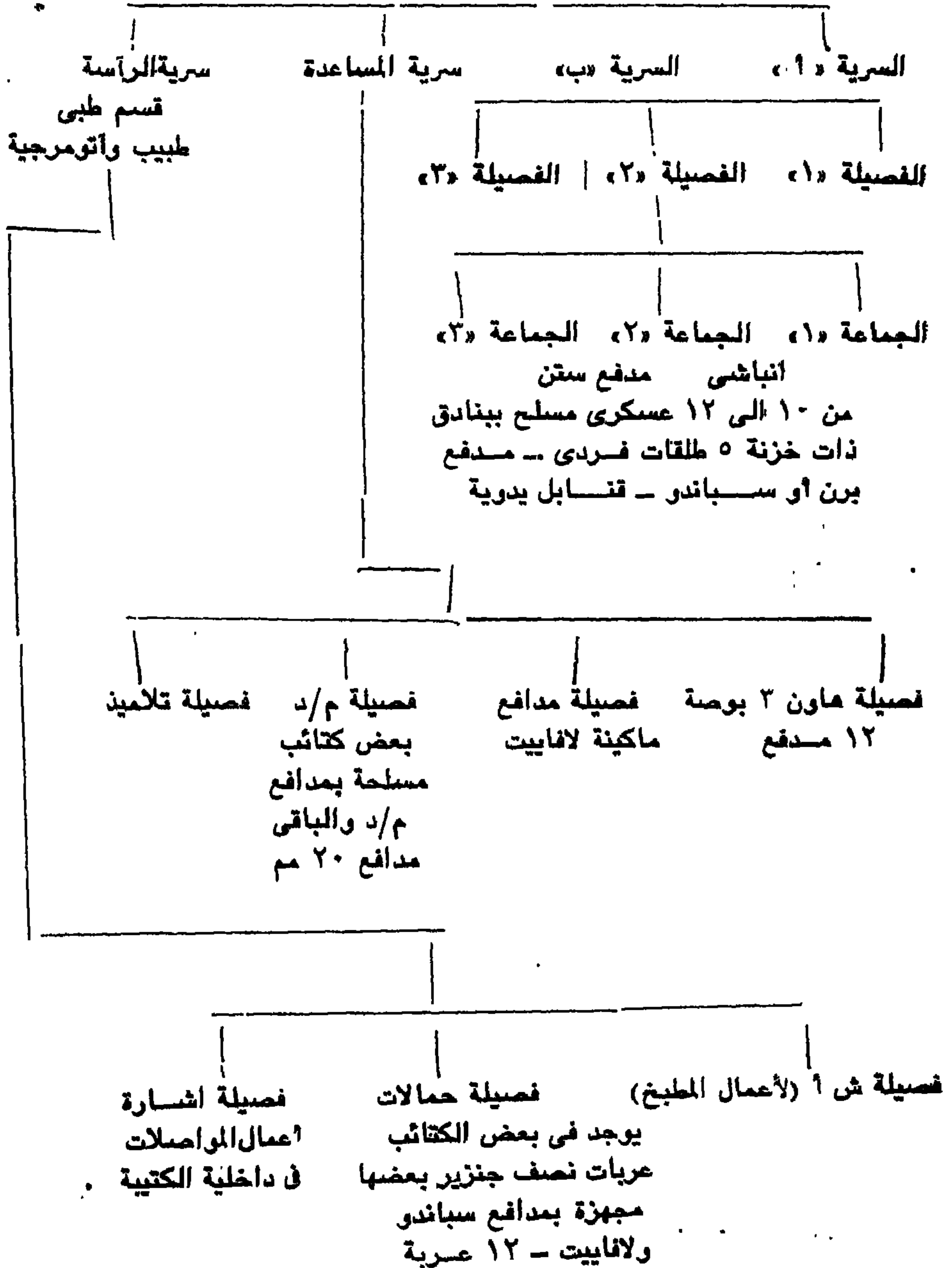
وفى شأن التشكيل القتالى للجيش الاسرائيلى – فقد اختير تشكيل اللواء Brigade المشابه لتشكيل اللواء فى الجيش البريطانى ، وبقوة تبلغ ستة آلاف – ونظمت الكتيبة المشاة الاسرائيلية فى الهيكل التنظيمى الآتى :

(٤١) دافيد بن جوريون « اسرائيل تاريخ شخصي » ص ١١٤ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ .

قائد بكباشي

قائد ثان صاغ

أركان حرب ملازم



ويتضح من هذا الهيكل أن الكتيبة المشاة الاسرائيلية كانت تتكون من أربعة سرايا - اثنان منها سرايا بنادق تنقسم كل منها الى ثلاثة فصائل ، وتنقسم الفصيلة الى ثلاثة جماعات وتكون الجماعة من صف ضابط ومن ١٠ الى ١٢ عسكري مسلح بالبنادق التشيكية والمدافع « البرن » أو « سباندو » والقنابل اليدوية وتتكون سرية المساعدة من فصيلة هاون ٢ بوصة مكونة من ١٢ مدفع وفصيلة مدافع ماكينة طراز لافاييت وفصيلة تلاميذ للتدريب وفصيلة مضادة للدبابات بها مدافع مضادة للدبابات ومدافع ٢٠ ملمتر - وتتكون سرية الرئاسة من القسم الطبي وفصيلة الشؤون الادارية وفصيلة الحملات التي تحوى عربات نصف جنزير مجهزة بمدافع سباندو « ومدافع لافاييت بمجموع حوالى ١٢ عربة - وفصيلة اشارة - ويبلغ مجموع قوة الكتيبة الاسرائيلية ٥٠٠ صف ضابط وعسكري (٤٢) .

ويتضح من العرض السابق الذى تضمن المقارنة بين القوات العربية والقوات الاسرائيلية أن الدول العربية لم تجهز قواتها بما كان واجباً أن تجهزها به عدداً وعدة ليناسب التجهيز الاسرائيلى الذى لم يترك شيئاً للظروف فى مرحلة الصراع الحاسمة .

ولقد كانت قدرات الدول العربية أكبر بكثير من هذا الكم الهزيل من القوات الذى قدمته لاستعادة فلسطين .

لقد جندت اسرائيل كل قواها للحرب ، فبلغ مجموع جيش اسرائيل ١٥٪ من تعداد السكان اليهود - وفرض نظام البطاقات فى التموين - واستولت على ٧٥٪ من الدخول ، وفرضت الضرائب الاضافية .

أما الدول العربية ، فلم تفعل شيئاً فى المقابل - فقد تواكلت فى كل شئ - ولم تكن الاستعدادات الحربية العربية استعدادات لقوم عزموا على استرداد فلسطين العربية - لقد راجه العرب يهوداً أوروبين وأمريكيين متأثرين بفكرة تكوين دولة يهودية فى أرض الميعاد - فحاربوا وقاتلوا قتال المستमित من أجل فكرتهم .

(٤٢) مجلة الجيش المصرى - مجلد ١٦ - عدد ٥٨ يوليو ١٩٥٢
« جائزة فاروق الاول للموضوعات العسكرية » مقالة للصاغ ١ ح محمد رفعت حسنين من سلاح الاشارة الملكى « طبيعة وتسليح وتكتيكات العدو » .

كانت اذن - والحالة كذلك - السياسة العربية هي التي املت قرار دخول القوات العسكرية فلسطين - دون تحسب لاستعداد حقيقى يزن الامور بموازينها ويقدر الظروف والمتغيرات قبل الاقدام على العمل .

لقد كانت الجيوش العربية تعاني من ضعف عام نتيجة لتدخل الاستعمار فى امور هذه الجيوش وفى السياسة الداخلية للدول العربية - كما أن الدول العربية تعتمد فى مواردها الحربية على الاستيراد من الدول المستعمرة - التي كانت تهدف الى اضعاف الدول العربية لضمان استمرار سيطرتها عليها - وكان أوضح مثل لذلك جيش مصر الذى لم تتح لقواته أى فرص للتدريب المشترك تحت قيادة موحدة ، ولم يتجاوز فى تدريباته لأكثر من مستوى السرية فى كتيبة واحدة ، وإلى مستوى الفصيلة فى الكتائب الأخرى - وأهمته خدمات الامن الداخلى والطوارئ والخدمات العامة حتى أن كثيرا من الجنود لم يكن قد سبق لهم التدريب على أنواع من الأسلحة (٤٣) - ومع هذا فقد سيق هذا الجيش بحالته هذه الى ميدان القتال اشباعا لأطماع سياسية وارضاء لغرور الجهاز الحاكم .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد حاز الاسرائيليون ميزة التفوق العددي رغم ميل تعداد السكان الى جانب الدول العربية (٤٤) - فقد كانت الكتائب العربية الى الكتائب الاسرائيلية فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ تبلغ ١ الى ٢٣ حيث كان عدد الكتائب العربية ١٤ كتيبة مقابل ٣٢ كتيبة اسرائيلية - أما تعداد الافراد فكان ١ الى ٤٠٠ حيث كانت القوات العربية تبلغ ١٤٩٢٦ فردا مقابل ٦٧٠٠٠ فرد اسرائيلي - وفى ٩ يوليو ١٩٤٨ تاريخ انتهاء الهدنة الأولى كان عدد الكتائب العربية الى الاسرائيلية ١ الى ١٧ حيث بلغ عدد الكتائب العربية ٢٤ كتيبة مقابل ٤٢ كتيبة اسرائيلية - وكان مجموع القوات العربية يوازى ١ الى ٣٠٠ حيث بلغ عدد القوات الغربية ٣١٠٠٠ مقابل ١٠٦٠٠٠ اسرائيلي .

(٤٣) الحرب فى أرض السلام ص ١٦٨ الى ١٧١ .

(٤٤) الحرب فى أرض السلام ص ١٧٢ .

الجيش المصرى فى المعركة :

بدأت العمليات فى الساعة السادسة من صباح يوم السبت ١٥ مايو ١٩٤٨ باجتياز قسمين من القوات المصرية خفيفة الحركة والمشاة والمدفعية والحدود - الحدود الدولية - حيث دخل أحد القسمين خان يونس وتخطاها فى طريقة الى غزة فوصلها دون مقاومة من العدو - وفى طريقة هاجم بعض المستعمرات اليهودية بالمدافع والسيارات المصفحة والرشاشات ، لكن شدة تحصين هذه المستعمرات أفشل الهجوم المصرى فتركها القوات المصرية لتستمر فى تقدمها نحو غزة تاركة بعض القوات لتثبيت هذه المستعمرات - وكذلك فعل القسم الثانى مع المستعمرات التى فى طريقه - وبهذا استبان من أول وهلة أن المستعمرات الاسرائيلية التى فى طريق القوات المصرية (كالدنجلور) و (كفر داروم) كانت العائق الاول أمام هذه القوات - صحيح أنها لم تكن عائقا لها فى التقدم ، لكن القوات المصرية بتجاوزها وتركها خلفها مع ترك قوات لتثبيتها - كانت قد نفذت مخططة الاسرائيليين فى القتال وماقصده من هذه المستعمرات - فقد كانت هذه المستعمرات تقوم بدور الدفاع وكسر حدة الهجوم المصرى وتهديد أجنابه وخطوط مواصلاته وتوريط القوات المهاجمة فى عمليات حصار مرهقة ومكلفة .

واستمرارا فى عمليات التقدم هاجمت القوات المصرية مستعمرة (يدمردخاي) أو « دير سنيد » فى الفترة من ١٩ - ٢٤ مايو ١٩٤٨ وقد حظيت هذه المستعمرة باهتمام القوات المصرية الشديد حيث كانت المركز الرئيسى لتموين مستعمرات (النقب) البالغ عددها ٢٧ مستعمرة كما كانت تمثل عائقا ضد أى تقدم للشمال أو الجنوب على امتداد السهل الساحلى المحاذى لشاطئ البحر المتوسط فضلا عن تحكمها فى الطريق المار الى الشرق منها والذي يصل غزة بحيفا (٤٥) .

وقد استغرقت عمليات الهجوم على « يد مردخاي » المدة من ١٩ الى ٢٤ مايو ١٩٤٨ وتكلف أربعة هجمات استخدمت فيها كل أنواع أسلحة الهجوم البرى والجوى ، حتى سقطت فى يد القوات المصرية مع أول ضوء صباح يوم ٢٤ مايو - وبذلك أصبح طريق القوات المصرية الى « المجدل » مفتوحا

— وفعلًا استطاعت القوات المصرية أن تحتلها خلال القتال في « يدمردخاي »
دون مقاومة .

وفي ذلك الوقت كانت القيادة الاسرائيلية تحشد قواتها شرق المجدل وعراق سويدان — مما لفت النظر الى ضرورة تأمين الداخل قبل استمرار الاندفاع على الاتجاه الساحلي — فكان أن هاجمت القوات المصرية في ٢٤ مايو عراق سويدان مسيطرة بذلك على كافة الطرق المؤدية الى المستعمرات الاسرائيلية في « النقب » ، وقد ساعد على عزلة هذه المستعمرات نجاح القوات الخفيفة — التي كان يقودها « البكباشي احمد عبد العزيز » والتي كانت قد اندفعت على المحور الداخلي فوصلت الخليل يوم ٢١ مايو ثم بيت لحم ٢٤ مايو — في قطع مواصلات هذه المستعمرات بالقدس اليهودية عند بير سبع والخليل وبيت لحم .

وفي ٣٠ مايو كانت القوات المصرية قد احتلت « أسدود » بعد مقاومة عنيفة من جانب القوات الاسرائيلية — ومع مطلع شهر يونيو كان خط الجبهة المصرية قد وصل الى أسدود — المجدل — عراق سويدان ، وأصبح المحور الرئيسي لتحرك وامداد القوات المصرية (أي خط المواصلات) يعتمد على طريق رفح — المجدل واستمرت في نفس الوقت مستعمرات (الدنجلور) المقابلة لرفح وكفار داروم المقاومة لدير الدلح ، وبئر بن اسحق ونير عام المقابلتين لغزة ونيسانيم الواقعة بين أسدود والمجدل — تمثل تهديدًا لمحور التحرك الرئيسي سالف الذكر (رفح — المجدل) .

ويمكن القول أن عمليات القوات المصرية بعد وصولها الى أسدود وتشكيلها لخط الجبهة المصرية — تركزت في تلاشي خطر المستعمرات اليهودية — ومن هذا المفهوم دارت أغلب المعارك في ذلك الوقت .

فكانت معركة نجبا الاولى في ٢ يونيو ١٩٤٨ — راجعة الى تهديد هذه المستعمرة التي تقع بالقرب من المجدل على جانب الطريق الذي يصلها ببيت جبرين لخطوط مواصلات القوات المصرية الموحدة في المجدل وأسدود — غلاوة على تهديدها للتحركات بين المجدل غربًا وبيت جبرين والقدس شرقًا (٤٦) .

ورغم فشل هذا الهجوم لشدة تحصين المستعمرة وغزارة نيران العدو التي كانت تجبر القوات المصرية المهاجمة على الارتداد - فقد كان مطلب القيادة المصرية العامة في القاهرة لقيادة القوات المصرية في فلسطين باحتلال خط المجدل - المفالوجا - بيت جبريسن ، علاوة على خط أسدود قسطينة - يهدف أيضا الى عزل مستعمرات النقب وارغامها على التسليم قبل يوم ٣ يونيو - وكان هذا كله يصدر من منطلق الاحساس بخطورة هذه المستعمرات القوية التحصين على القوات المصرية التي توغلت في عمق فلسطين حتى وصلت الى أسدود (٤٧) .

وكان آخر المعارك من هذا النوع وحتى ١١ يونيو ١٩٤٨ هي معركة « نيتسانيم » - تلك المستعمرة التي تقع على مسافة ثلاثة كيلو مترات جنوب غربي أسدود ، وتسعة كيلو مترات شمال المجدل - وتبعد عن البحر المتوسط شرقا بحوالي ٢ كم - فقد كانت هذه المستعمرة بحكم موقعها أحد القلاع الهامة لليهود في الجنوب - كما كانت نقطة ارتكاز جيدة لدفع الاغارات الاسرائيلية ضد القوات المصرية في أسدود الى جانب تهديد خطوط المواصلات .

وكانت مهاجمة نيتسانيم ضرورة حربية ملحة لتأمين قوات أسدود وتطهير نقط الارتكاز اليهودية صوبها - وقد تم الاستيلاء عليها يوم ٧ يونيو ١٩٤٨ - وتم بذلك تأمين منطقة « أسدود وخطوط مواصلاتها مع مؤخرة القوات المصرية » .

وفي يوم ١١ يونيو وقبل الهدنة الاولى مباشرة كان الرقف العام يتلخص في وقوف الجيش العراقي على مسافة ١٦ كيلو مترا شرقي تل ابيب - والجيش المصري على مسافة ثلاثين كيلو مترا جنوبها - وكانت الالوية الاسرائيلية كارميلي واسكندرني والنقب وجفعاتي وعصيون والهارئيل ويفتاح قد وصلت الى درجة خطيرة من الانهك وكانت القوة العسكرية الاسرائيلية على شفا الانهيار .

ولم ينقذ الجيش الاسرائيلي الا الهدنة التي فرضت الساعة الثامنة صباح يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ .

وهكذا انتهت المرحلة الاولى من القتال والتي يمكن تحديد بدئها —
بالخامس عشر من مايو ١٩٤٨ الى الحادى عشر من يونيو ١٩٤٨ — بتغلغل
القوات المصرية الى اسدود واحتلالها مناطق عديدة فى الجبهة الجنوبية
وانتظامها فى القطاعات الآتية :

— قطاع اسدود ونيتسانيم وبه اللواء الثانى المشاة المكون من الكتائب
٤ و ٥ و ٦ وقسم من الآلاى ١ و ٣ مدفعية الميدان .

— قطاع المجدل وبه اللواء الرابع المشاة وسرية من الكتيبة ٨ احتياط
وأربع سرايا متطوعين سودانيين وسريقتان من الجيش السعودى وقسم من
الآلاى ١ و ٣ مدفعية الميدان .

— قطاع عراق سويدان — الفالوجا — عراق المنشية وبه الكتائب ١
٢ ، ٦ ، ٩ المشاة والتاسعة احتياط والثانية مرابط والسرية الخامسة
السودانية وقسم من الآلاى ٣ مدفعية الميدان .

— قطاع غزة ومنطقة خطوط المواصلات وبه الكتيبة ٣ المشاة ،
والكتيبتين ٢ و ٨ احتياط و ٣ سرية سعودية وقسم من الآلاى ٢ مدفعية
الميدان (٤٨) .

ويمكن القول أنه اذا كانت القوات المصرية قد استطاعت أن تصل فى
زحفها الى هذا العمق فى فلسطين — فان القوات الاسرائيلية — أو بمعنى
أصبح شبكة المستعمرات التى كانت فى طريق تقدم القوات المصرية — قد
نجحت فى تحقيق المستهدف فى انشائها — وذلك بتنفيذ المهام التعطيلية للقوات
المصرية ، واستنزاف ذخائرها التى استهلكت فى ضرب التحصينات القوية
لهذه المستعمرات ، وتوريط هذه القوات فى عمليات حصار منهكة ومكلفة —
وأخيرا فإن هذه الشبكة من المستعمرات قد نجحت فى الصمود واجبار القوات
المصرية على تركها خلفها والزحف الى الامام ، لتعود هذه المستعمرات فى
مرحلة لاحقة لتؤدى دورا هاما فى العمليات التى سيأتى ذكرها فى صفحات
لاحقة .

تميزت فترة الهدنة الاولى ١١ يونيو ١٩٤٨ — ٨ يوليو ١٩٤٨ بثلاث
سمات بارزة نوجزها فى الآتى : —

فبالنسبة للقوات المصرية لم يتوفر لها أى احتياطي استراتيجي أو موارد كافية لبناء قوات جديدة أو مخزون فني أو إداري لسد مطالب الاستعواض والاعاشة في الميدان فضلا عن انهاك القوات الجوية المصرية نتيجة لتحميلها مهام كثيرة وتزايد ضغط العدو عليها جوا لإخراجها من مسرح العمليات واستمرار تدمير المطارات المصرية الأمامية (٤٩) .

وبالنسبة للقوات الاسرائيلية فقد استجاب العالم لندائها وتوالت عليها السفن المحملة بأدوات الحرب وذخائر القتال والقوى البشرية التي تكفي لتسليح وإعادة تنظيم أربعين كتيبة من الخط الأمامي بالإضافة الى الخط الثاني وحرس المستعمرات - وزادت مهماتها في الكم والنوع وارتفع مستوى التدريب وشكلت لواءات جديدة - وعززت البحرية الاسرائيلية (٥٠) - واستعاد جيش اسرائيل نشاطه وحيويته وأمكن تشكيله من جديد - وفي ايجاز فقد كان الجيش الاسرائيلي جاهزا للمرحلة التالية للقتال وهو أقوى عزيمة .

أما السمة الثالثة البارزة فكانت استغلال القوات الاسرائيلية لفترة الهدنة لتحسين وتعديل أوضاعها القتالية في الميدان أمام القوات المصرية وذلك عن طريق خرق الهدنة دون اعتداد بالمواثيق الدولية - واحتلال أماكن وثوب وهيئات حاكمة تساعد في تغيير الأوضاع القتالية مع بداية القتال .

فدفعت بقواتها لتحتل العسلوج في النقب والمحاسير شرق الفالوجة ، وهاجمت « عبيدس » و « بيت عفسه » و « وجوليس » و « كوكبة » و « قسطينة » و « عراق سيويدان » و « تبة الفناطيس » - وجهزت خطا دفاعيا أمام الجبهة المصرية يمتد من المجدل غربا الى الخليل شرقا .

وكان الهدف من كل هذه الاعمال أن تجهز القوات الاسرائيلية قاعدتين قويتين تستأنف منهما الهجوم مع انتهاء أجل الهدنة الموقوتة .

(٤٩) الحرب في أرض السلام ص ٢٩٨ و ٢٩٩ .

(٥٠) المرجع السابق ص ٢٨٤ - ودافيد بن جوريون « اسرائيل -

تاريخ شخصى ص ١٤ و ١٥ و ١٦ .

وقبل بداية المرحلة الثانية من القتال التى بدأت مع انتهاء الهدنة يوم ٨ يوليو سنة ١٩٤٨ - كان قد تمركز للعمل فى الجبهة الجنوبية التى يعمل بها الجيش المصرى ثلاثة ألوية اسرائيلية هى « اللواء جفعاتى » و « اللواء هارثيل » و « اللواء النقب » تحت قيادة « ايجال ألون » .

لقد كانت خطط القيادة المصرية بعد انتهاء أجل الهدنة الاولى صباح الخميس ٨ يوليو ١٩٤٨ هى تأمين خطوط المواصلات عن طريق تطهير المستعمرات الاسرائيلية الواقعة قرب الطريق الساحلى الممتد من رفح الى أسدود - ومد جبهة القتال شرقا عبر المصدراوير الشرقية وجوليس وكوكبة والحليقات والبرير حتى يتوفر للقوات المصرية فى الامام طريقان تبادليان للامداد والمناورة الطولية (٥١) .

ولأجل هذا فقد هاجمت القوات المصرية يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ بلدة بيت داراس الواقعة جنوب شرقى أسدود والتى كانت تهدد خطوط المواصلات المصرية - لكن شدة المقاومة الاسرائيلية وغزارة نيرانها حالت بين القوات المصرية واحتلال هذه البلدة - وقد فشل هذا الهجوم . وكانت القوات الاسرائيلية قد احتلت قرية « كوكبة » اثناء الهدنة - فهاجمتها القوات المصرية يوم ٩ يوليو واقتحمتها ونجحت فى احتلالها ثم طورت هجومها لاحتلال التباب المشرفة على الحليقات - وقد نجح الهجوم المصرى فى الاستيلاء على « كوكبة والحليقات » .

وكانت تبة الخيش عند تقاطع الطرق المجاورة لعراق سويدان تسيطر على التحركات بين أسدود والغالوجا - وكذلك بين المجدل والغالوجا - وكان الاستيلاء عليها ضروريا للاستيلاء بعد ذلك على مستعمرة « نجبا » التى فشل الهجوم المصرى عليها يوم ٢ يونيو - وقد نجحت القوات المصرية فى احتلال تبة الجيش يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ .

أما كفار داروم فقد كانت تحت الحصار المصرى منذ صباح ١٦ مايو ١٩٤٨ فى بداية العمليات - ولم تنجح القوات المصرية فى احتلالها فى المرحلة الاولى من القتال ، واكتفت بتضييق الخناق عليها وحصارها .

وفى ٩ يوليو هاجمت القوات المصرية المستعمرة بعد تمهيد مدفعى مكثف - لكن تبين أن القوات اليهودية كانت قد أخذتها منذ ٧ يوليو ١٩٤٨ - ولكن احتلال هذه المستعمرة مكن للقوات المصرية من تأمين الطريق بين رفح وغزة .

وفى ١٠/١١ يوليو كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت بيت عفة التى كانت تمثل شوكة فى جنب القوات المصرية المتمركزة فى عراق سويدان ، كما أن هذه القرية كانت تتحكم فى التحركات على طريق المجدل - الفالوجا ، وفى الهجوم المصرى المعاكس أمكن طرد القوات الاسرائيلية من بيت عفة يوم ١١ يوليو ١٩٤٨ - لكنها فشلت فى احتلال قرية عبيدس . وقد حاولت القوات المصرية أيام ١١ و ١٢ الاستيلاء على عبيدس لكنها فشلت فى المحاولة .

وكانت القوات المصرية قد فشلت فى احتلال نجبا منذ ٢ يونيو ١٩٤٨ - وبعد تقدم القوات المصرية خلال المرحلة الاولى من العمليات - شعرت بأهمية هذه المستعمرة لتأمين طريق المجدل - عراق سويدان ، فحاولت يوم ١٢ يوليو احتلالها الا أن حقول الالفام حول المستعمرة والنيران الاسرائيلية الكاسحة أجبرتها على الارتداد للمرة الثانية - ولم ينجح القوات المصرية فى الاستيلاء على هذه المستعمرة .

وفى محاولة لتحسين اجراءات الدفاع عن خط المجدل - الخليل الذى لم يكن حجم القوات المصرية المتيسرة فى المنطقة الامامية من الجبهة يسمح بتخصيص وحدات كافية لتأمينه تأميناً تاماً - قامت القوات المصرية بمهاجمة مستعمرة جلزون الواقعة شمال غرب بيت جبرين وتتحكم فيما يجاورها من اراضى فى جميع الاتجاهات - وذلك يوم ١٤ يوليو ١٩٤٨ ولكن حظ هذا الهجوم لم يكن أسعد من حظ الهجوم السابق على نجبا ففشل مع تكبد القوات المصرية خسائر فادحة .

أما العمليات المصرية ضد مستعمرة بئروت اسحق التى تقع جنوب شرق غزة وتسيطر على التحركات المصرية الى المجدل وتهدد مطار غزة وميناءها - وضد « الدنجر » المشرفة على منطقة رفح والمسيطر على الطريق الممتد عبرها - والعسلوج - فلم تكسب القوات من وراءها شيئاً بل

تكبدت الكثير من الخسائر فى محاولات احتلال هذه المستعمرات أيام ١٥ و ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٤٨ .

والحقيقة أن القوات الاسرائيلية لم تلتزم فى العمليات ما بين ٨ يوليو ١٩٤٨ تاريخ استئناف القتال وحتى ١٨ يوليو - جانب الدفاع فقط - ففى الملاحظات التى أحست فيها هذه القوات بتكرار فشل الهجوم المصرى على المواقع الاسرائيلية مثلما حدث أيام « بيت داراس » و « عديس » و « نجبا » و « الدنجور » و « جلؤون » و « وبثيروت اسحق » و « العسلوج » - قامت بهجوم مضاد عام بلوائى جفعاتى والنقب يوم ١٤ يوليو فى عملية سميت أن فار (وهى مختصر للجملة الانجليزية Anti farouk) مستهدفة هزيمة القوات المصرية أمام اللواء جفعاتى ، وفى نفس الوقت يقوم اللواء النقب بالاغارة على كفار داروم واحتلالها حيث كانت القوات الاسرائيلية قد أخذتها كما هو معروف ليلة ٧ يوليو ١٩٤٨ - وعندما ينجح لواء النقب فى ذلك يستغل نجاحه فيحتل قلعة عراق المشية ، ثم يقتحم اللواء جفعاتى بعض القرى العربية المجاورة - مع ضرورة احتلال « بيت عفة » التى نجح المصريون فى الاستيلاء عليها فى ١١ يوليو ١٩٤٨ .

ورغم فشل الهجوم الاسرائيلى يوم ١٤ يوليو على « بيت عفة » - فانه عاود هجومه يوم ١٧ يوليو عليها مستخدما - لأول مرة فى الحرب - قاذفات اللهب - لكنه رغم هذا فشل فى احتلالها وأحبط هجومه عليها يوم ١٨ يوليو ١٩٤٨ .

وقد كررت القوات الاسرائيلية بالعملية « مافيت لابوليش » (الموت للغازى) - محاولتها لتنفيذ عملية هجومية حاسمة ضد القوات المصرية بهدف هزيمتها واستعادة كافة المواقع التى استولت عليها شمال طريق المجدل - بيت جبرين ، ودق اسفين عميق فى الجبهة المصرية عند كراتيا - لفتح الطريق الى مستعمرات النقب السبعة والعشرين التى كانت تحت الحصار المصرى منذ ٣ يونيو عندما وصلت القوات المصرية الى خط المجدل - عراق سويدان - الفالوجا (٥٢) بيت جبرين .

قود بدأت هذه العملية ليلة ١٧ / ١٨ يوليو ١٩٤٨ بقوة تتألف من
الاولية جفعاتى وهارثيل والنقب لدق اسفين فى الجبهة المصرية يتوجه رأسه
الى « كراتيا » ويحتل ضلعه الشرقى قرية « حتا » والغربى « بيت عفة » -
وفى سبيل تغطية أغراض الهجوم - كان على القوات الاسرائيلية أن تقوم
بمظاهرة خداعية على محور عرطوف - بيت جبرين على أقصى الجناح
الشرقى للجبهة ، وعلى محور الفالوجا - عراق المنشية - بير أبو جابر فى
يمين الوسط ، ومظاهرة خداعية أخرى على محور المجدل - أسدود على
أقصى الجناح الغربى للجبهة .

وقد نجحت القوات الاسرائيلية فى يومى ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٤٨ فى
احتلال « كراتيا » الواقعة على تل يشرف على الطريق الرئيسى المار بين المجدل
والخليل بالقرب من الفالوجا (٥٣) - كما نجحت فى صد جميع الهجمات المصرية
المضادة لاستردادها حتى تفتح الطريق بين المجدل والفالوجا .

وباحتلال كراتيا استطاعت اسرائيل فتح ممر فى الجبهة المصرية لقموين
المستعمرات السبعة والعشرين المحاصرة فى النقب نتيجة لاحتلال القوات
المصرية خط المجدل - عراق سويدان - الفالوجا - بيت جبرين - الا أن
القوات المصرية أعادت احتلال سلسلة التباب جنوب كراتيا والتي تمتد من
جنوب عراق سويدان حتى مسافة كيلو متر واحد غرب الفالوجا واستطاعت
بذلك غلق الممر فى وجه القوافل اليهودية الى مستعمرات للنقب مرة أخرى .
٥٣

وكان هذا العمل هو آخر عمل فى مرحلة القتال المبتدئة من ٨ يوليو
الى ١٨ يوليو ١٩٤٨ حيث بدأت الهدنة الثانية .

ويلاحظ فى القتال الدائر خلال العشرة ايام التالية للهدنة الاولى أن
كفة القوات المصرية لم تكن راجحة بصورة واضحة مثلما كان الامر فى
المرحلة الاولى (١٥ مايو - ١١ يونيو ١٩٤٨) - فقد تبادلقت القوات النصر
والهزيمة - وتأرجحت المبادءة بين الطرفين تبعاً لانتقال العمل التعرضى من
يد أحد الطرفين الى الطرف الآخر .

كما يلاحظ أن غالبية عمليات القوات الاسرائيلية على الجبهة المصرية كانت محاولة فتح طريق الى النقب لفك الحصار عن مستعمراتها السبع والعشرين - وفي المقابل كانت الخطط المصرية تدور حول تأمين خطوط المواصلات بين القوات المصرية المتقدمة وقواعدها واستمرار قفل أى فتحة يفتحها الاسرائيليون فى الجبهة للوصول الى المستعمرات المحاصرة .

ولقد كان لاسرائيل علاوة على سبعة وعشرين مستعمرة محاصرة فى النقب - عدد من وحدات الجيش على الجانب الاخر من خط المجدل - بيت جبرين الذى تحتله مصر - وكان مطلوبا تزويد كل هؤلاء بالطعام .

وكان لواء مصرى يعسكر بين المجدل والمنطقة الواقعة شمال أسدود - وآخر كان بين المجدل وبيت جبرين - وثالث بين المجدل والعريش - والى جانب متطوعين سودانيين وليبيين شرق بيت جبرين والطريق الى القدس .

وفى مقابل هذه القوة المصرية كان لاسرائيل فى الجنوب حيث الجبهة المصرية ثلاث ألوية الى جانب لواء الحرس الوطنى وكان قائد الجبهة الجنوبية الاسرائيلى يطالب بلواء اضافى ليستطيع أن يدمر القوات المصرية فى ظرف اسبوع بشرط انحصار القتال فى هذه الجبهة وعدم تدخل العراقيين والسوريين والاردنيين فى القتال .

وخلال الفترة من ٢٦ يوليو ١٩٤٨ وحتى ١٥ أكتوبر ١٩٤٨ بذلت اسرائيل عدة محاولات لفتح الطريق الى النقب الجنوبى حيث المستعمرات المعزولة لامدادها بالموثون والذخائر واستخدمت فى ذلك أساليب التسلل بالقوافل والجسور الجوية - وانتهت هذه المحاولات بنجاح الاسرائيليون فى نقل فيض من الاسلحة والذخائر الى المستعمرات المحاصرة الى جانب استبدال لواء النقب المنهك الذى كان خارج الجيب المحاصر بلواء يفتاح .

لكن حالة حصار المستعمرات استمرت قائمة - ومع مضي الوقت كان « المواوى » قائد القوات المصرية يحاول تحسين أوضاع قواته فى الجبهة ويدعمها استعدادا وتحسبا للمواقف التالية - ويهدف الى احكام قبضته على الموقف وتقوية حلقة الحصار المضروب حول المستعمرات لاسرائيلية فى النقب الجنوبى وزيادة سيطرته على كافة الطرق المؤدية اليها .

وفى سبيل تحقيق هذه الاهداف اتخذ « المواوى » التدابير الآتية : -

١ - اعادة تقسيم الجبهة المصرية الى مناطق وقطاعات فرعية ، مع تخصيص القوات التى تتمركز فيها وتعمل منها .

٢ - تعزيز الوحدات النظامية بكتائب الاحتياط والمرابط لرفع القدرات القتالية والمعنوية للقوات الأولى .

٣ - اعادة تنظيم وتسليح الوحدات المقاتلة لدعم امكانياتها النيرانية وتحسين مستوى مرونتها التكتيكية (٥٤) .

واذا كان « المواوى » قد رتب جبهته ونظمها تمهيدا للعمليات المقبلة - فقد عمد « ايجال ألون » القائد الاسرائيلى للقوات الاسرائيلية فى الجبهة المصرية الى ترتيب قواته أمام المناطق المصرية على الوجه الآتى :

بالنسبة لقطاع أسدود المجدل ٠٠ كان اليهود يحتلون مجموعة قرى ومواقع دفاعية الى الشمال والشرق (عند بينا وجان يافينه وبرقا والبطانى الغربية وبيت داراس وجوليس - ومن هذه المواقع كان اليهود يراقبون القوة المصرية الحامية لهذه المنطقة ويعدون للهجوم عليها من الشمال والشرق - كما وصل اليهود بين هذه المستعمرات والقرى بطرق مستورة عن مراقبة القوات المصرية خلف التباب وحفروا فيها خنادق مواصلات خفية - كما احتلوا خطا دفاعيا أمام هذه القرى سيطروا منه بالنيران على كافة طرق الاقتراب - وتمركزت احتياطياتهم فى بير طوفيا وتكونت من كتيبتين مشاة - واقاموا خطا دفاعيا آخر على امتداد جوليس - معسكر جوليس - الصوافير - قسطينا وتمركزت احتياطيات هذا الخط حول جوليس - وكانت مستعمرة رحوبوت تعمل كمركز امداد رئيسى لهذه القوات وبلغت قوة العدو الاجمالية فى هذا القطاع ثلاثة كتائب .

وبالنسبة لقطاع المجدل - بيت جبرين ٠٠ كان العدو يحتل عدة هيئات

(٥٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفوظة

١ - ٢٦ ٪ ٩ « تقارير قائد القوات المصرية لرئاسة الجيش » المجلد « فى

١٧/٩/١٩٤٨ .

حاكمة فى مواجهته تشمل جوليس ونجبا وعبدیس وحتا وكراتيا وجات والجواسير وجلوون - ويلاحظ أن هذه القرى هى التى فشلت القوات المصرية منذ بدء القتال فى احتلالها رغم محاولاتها للاستيلاء عليها .

وفى شأن قطاع جبرين - بيت لحم فقد كان اليهود يحتلون عدة قرى وهيئات حاكمة فى مواجهته كتل الصافى والقرى الواقعة غرب طريق الخليل - بيت لحم والزيتا وبرقوسيا وملبس وقزازه ويستخدمها جميعا كخط دفاعى فى الشرق معززا بحقول الالغام وكانت احتياطات اليهود فى هذا القطاع تتمركز فى كفر مناحم - أما القوة الاساسية فكانت تتمركز فى منطقة القدس وكانت مكونة من اللواء عتصيونى وحرس الحدود (١٠٠٠ فرد) (٥٥) .

لكن وقع الحصار على مستعمرات النقب كان يسبب الجزع لاسرائيل - رغم نجاح عملياتها لتخفيفه فى الفترة من ٢٦ يوليو الى ١٥ أكتوبر - اذ كانت حالة الانهك النفسى التى تفشت فى سكان المستعمرات هى الشغل الشاغل لاسرائيل - فضلا عن مرور خمسة أشهر على هذا الحصار الى جانب الخشية من ارتفاع كفاءة المواقع المصرية نتيجة لتعديل أوضاعها فى التنظيم الجديد الذى أتينا على ذكره .

من أجل هذا كان « ايجال ألون » يتعجل رئاسته فى شن هجوم كبير على الجبهة المصرية لكسر حصار المستعمرات وتدمير الجيش المصرى .

وأخيرا تحركت اسرائيل فى كبرى عملياتها ضد الجيش المصرى فيما سمي بالعملية (يؤاب) وهو الاسم الحركى لاسحاق دوفتو قائد معركة نجبا التى سقط فيها قتيلا « ليلة ١٥/١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ - فنسفت السكك الحديدية على الحدود المصرية قرب رفح - وبثت الالغام على طريق رفح - خان يونس كمرحلة تمهيدية لتخريب خطوط المواصلات المصرية - وقد قام بهذه العمليات عناصر من اللواء يفتاح ولواء النقب - ثم هاجمت عناصر من اللواء جفعاتى المواقع المصرية بين الفالوفا وبيت جبرين - وفى فجر ١٦ أكتوبر اندفع اللواء يفتاح فدى اسفيننا فى مواجهة بيت حانون فوصل الى مسافة ٦٠٠ متر من الطريق الاسفلت المجاور لها كما احتل عدة هيئات

شمال القرية وجنوبا مهددا بذلك طريق المواصلات الرئيسى والوحيد للجيش المصرى بحذاء ساحل البحر .

وفى الطريق العرضى بين عراق المنشية - وبيت جبرين كان اللواء جفعاتى يدق اسفيننا آخر - ويحتل خربة مسارة وخربة الراعى شمال وجنوب الطريق عازلا بذلك « عراق المنشية » عن « بيت جبرين » .

ثم حل دور مهاجمة عراق المنشية وكان هذا هو اتجاه الهجوم الاسرائيلى الرئيسى ضد الجبهة المصرية - وقد تولى هذا العمل اللواء جفعاتى بكل كتائبه الخمسة وكتيبة مدرعة من اللواء الثامن المدرع وخمسة بطاريات مدفعية - الا أن عنف واحكام تصويب الكتائب المصرية فى الفلوجا وعراق المنشية لنيرانهما سبب خسائر ضخمة للقوات المهاجمة ودباباتها ففشل الهجوم الاسرائيلى (٥٦) .

الا أن أسوأ ضربة للجيش المصرى فى العملية « يؤاب » كانت نجاح عناصر اللواء جفعاتى فى اقتحام عراق سويدان واحتلال « تبة الخيش » يوم ١٧ أكتوبر ١٩٤٨ وموقعا آخر جنوب تقاطع الطرق معرضا للاتزان التكتيكى للدفاعات المصرية للاهتزاز .

وبذلك كانت عمليتا مهاجمة المواقع المصرية بين « الفالوجا » « وبيت جبرين » فجر ١٦ أكتوبر والناجح عنها دق اسفين فى مواجهة « بيت حانون » وتهديد طريق المواصلات الرئيسى للجيش المصرى بحذاء البحر ثم احتلال تبة الخيش يوم ١٧ أكتوبر هما أسوأ مامر بالقوات المصرية حتى ذلك الوقت وبداية الهزائم على الجبهة المصرية .

ذلك أن استمرار سيطرة القوات الاسرائيلية على « تبة الخيش » أدى الى عزل القوة المصرية فى « عراق سويدان » عن « المجدل » - فانقسمت هذه الجبهة الى قسمين منفصلين مسببة أسوأ النتائج على الموقف .

وبالنسبة « لعراق المنشية » - فإن الفشل عندها حدا بالقوات

(٥٦) - الحرب فى أرض السلام ص ٣٦٩ الى ٣٧٣ .

الاسرائيلية الى تغيير خطتها بنقل ثقل الهجوم نحو الغرب عند تقاطع طريق
الفالوجا - فى محاولة لدق أسفين - وقد قاومت القوات المصرية هذه المحاولة
عدة مرات على امتداد يوم ١٧ أكتوبر ١٩٤٨ - وفى جنوب الفالوجا فشل
اللواء يفتاح فى احتلال الحليقات - واستطاعت القوات المصرية بين « كراتيا
وكوكبة » أن تفوت على القوات الاسرائيلية طى الخط الدفاعى من أحد
أجنابه الى الجانب الآخر .

.. الا أن صفوف القوات المصرية كان مؤقتا ففى صباح ٢٠ أكتوبر نجح
اللواء يفتاح ، وعناصر « من اللواء جفعاتى » فى احتلال قرية « الحليقات »
مخترقا بذلك الخط المصرى ومحدثا ثغرة واسعة بين « تبة الخيش »
« شمالا » والحليقات جنوبا ومعرضا كافة القوات المصرية المتمركزة الى
الشرق منها لخطر الوقوع فى الحصار - وظهر نتيجة لذلك ما سمي بجيب
« الفالوجا » لأول مرة - وكانت هذه ثالث هزيمة مؤثرة فى الجبهة المصرية .

فقد شجع النجاح الاسرائيلى فى الحليقات - اسرائيل على المضى فى
تنفيذ العملية يؤاب - فدفعت ليلة ١٨/١٩ أكتوبر باللواء « عوديد » لتعزيز
الهجوم واستغلال النجاح وشق الطريق الى النقب - واندفع « اللواء
عوديد » من قرية « كراتيا » فى اتجاه الجنوب لكن الدفاعات المصرية أوقفت
هجومه .

وفى ليلة ١٩/٢٠ أكتوبر قام « اللواء جفعاتى » بمحاولة نهائية لفتح
الطريق الى « النقب » واستكمال عزل وتطويق « الفالوجا » - ومع فجر ٢٠
أكتوبر سنة ١٩٤٨ كانت كل « منطقة الحليقات » قد سقطت فى يد « اللواء
جفعاتى » - وتم بذلك فتح الطريق الى « النقب » - وتمزيق الجبهة المصرية
الى جيوب منعزلة - وكان هذا رابع هزيمة للقوات المصرية .

وقد أمضت العناصر الأخرى فى « اللواء جفعاتى » أيام ٢٠ و ٢١
أكتوبر فى محاولات مستميتة لاحتلال قلعة شرطة « عراق سويدان » الا أن
المحاولات السبعة لاحتلالها باءت كلها بالفشل .

وعلى الساحل - نجحت القوات المصرية - التى كانت قد تعرضت
للحصار الاسرائيلى عند « بيت حانون » يوم ٢٢ أكتوبر نتيجة للأسفين الذى

دقه اللواء « يفتاح » هناك - فى أبعاد هذا الخطر - ثم أقيم طريق تبادلى عند ساحل البحر المتوسط أمكن بواسطته إخلاء اللواء المشاة الذى كان يتولى حماية منطقة « أسدود - المجدل » الى غزة - أما أسدود والمجدل فقد سقطتا فى يد القوات الاسرائيلية يوم ٢٧ أكتوبر و ٥ نوفمبر وتهافت الجبهة المصرية سريعاً ، فسقطت نيتسانيم ويدير دخاى (دير سنيد) (٥٧) .

ان فجر ٢٠ أكتوبر - وأعنى به اكمال سقوط « الحليقات » وفتح الطريق الى « النقب » يسجل نقطة التحول فى مسار الحرب الفلسطينية كلها - فقد نتج عن ذلك تمزق الخط الدفاعى المصرى - وفتح الطريق الى النقب والمستعمرات الاسرائيلية المعزولة هناك - وقطع المواصلات المصرية بين المجدل وغزة - وتعريض باقى خطوط المواصلات المصرية البرية والحديدية لخطر القطع والتعطيل عن طريق زرع الألغام - كما أن اسرائيل أحرزت السيطرة الجوية والبحرية فى مسرح العمليات - وقد استلزم هذا الموقف اتخاذ اجراء لتعديل الخطوط الدفاعية - قضى بسحب القوات الموجودة بين « غراق سويدان - بيت جبرين » الى « منطقة بير سبع » وسحب قوات المتطوعين « بيت لحم » الى « الخليل » - وسحب القوات الموجودة ما بين شمال « غزة » « وأسدود » الى « غزة » - والتمركز فى جبهة جديدة تتكون من خط « الخليل - بير سبع - غزة » على أن يكون هذا الخط هو الخط النهائى والاخير (٥٨) .

غير أن ماكانت تخطط له القيادة المصرية كان شيئاً - وما أتت به الاحداث على مسرح العمليات كان شيئاً آخر - فقد اضطر اللواء المشاة الذى كان يحمى المجدل - أسدود الى الانسحاب السريع الى غزة نتيجة للأسفين الذى دقه الاسرائيليون عند « بيت حانون » .

وفى يوم ٢١ أكتوبر اندفع « اللواء النقب » الى « بير السبع » فى الشرق والغرب والجنوب - وانفتح الطريق على مصراعيه أمام القوات

(٥٧) الحرب فى أرض السلام ص ٣٧٤ الى ٣٨٠ .
(٥٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٤ - ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ جزء ٥ نشرات رئاسة أركان الحرب والمخابرات العامة .

الاسرائيلية لتتوغل فى النقب (٥٩) - كما أصبح الطريق الى الحدود المصرية مفتوحا .

وتزايد النشاط البحرى والجوى للعدو ، فضرب المجدل بحرا ، وهاجمت قواته « بيت لحم » - وأغارت طائراته على « المجدل » ثلاث وعشرون مرة - وغطت غاراته الجوية طول الجبهة - واستطاع فى الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ اغراق أكبر قطعة بحرية مصرية وهى السفينة « فاروق » بطوربيد بشرى وهى على بعد ميلين شمال « غزة » ، رغم أن مجلس الامن كان قد أصدر قراره بإيقاف إطلاق النار فى الساعة الثانية من مساء ذلك اليوم .

وباحتلال « بير سبع » يوم ٢١ أكتوبر - واتجاه القوات الاسرائيلية شمالا نحو « المظاهرية والخليل » وجنوبا نحو « العسلوج » - انتهت العملية « يؤاب » . لتنتهى معها المرحلة الثالثة من القتال والتي يمكن تحديدها بدءا بالخامس عشر من أكتوبر وحتى الثامن والعشرين منه - والتي يمكن تسميتها المرحلة الفاصلة فى القتال فى فلسطين ففها هزم الجيش المصرى شر هزيمة وخضع للحصار وهوانه .

فبنجاح العملية « يؤاب » انقطع طريق اتصال الفالوجا بالشرق والغرب وسيطرت اسرائيل على الطريق الساحلى الموصل بين أسدود وغزة - وبمرور الايام كان العدو يشد من قبضة حصاره حول « الفالوجا » - مثلما فعل عندما قفل طريق « بيت جبرين » - « عراق المنشية » .

ولم يكن الموقف القتالى فقط على هذه الدرجة من السوء - بل أن حالة القوات المصرية من حيث الاعداد والتجهيز كانت أسوء - فمعدات الفرسان بالية ومعدات مدفعية الميدان غير كافية وذخيرة المدافع نفدت والمدافع تلفت - وكانت المدفعية المضادة للطائرات والمدفعية المضادة للدبابات تعاني من النقص فى الاعداد اللازمة - ونقصت القوى البشرية كثيرا لدرجة انه لم يعد يوجد بالميدان من كتائب الجيش العامل سوى ثمانية فقط تحملت وحدها عبء القتال منذ بدايته وعانت خسائر كثيرة وكانت كتائب الاحتياط رديئة التسليح والتدريب وروحها المعنوية منخفضة - ولم يكن هناك من الدعم الجوى

للقوات سوى مطار واحد غير مجهز للطيران ليلاً - وقد تعرض هذا المطار لتركيز غارات العدو عليه فتلفت أرضه ودمرت الطائرات وهى جاثمة عليه فانعدمت السيطرة الجوية - كما كان السلاح البحرى وخاصة بعد فقدة لأكبر قطعة فيه يوم ٢٢/١٠/١٩٤٨ غير قادر على العمل دون حماية جوية - وكان موقف الذخيرة بمختلف أنواعها يدعو للقلق - وبدأت فى الافق ملامح انعدام القدرة المصرية على استئناف القتال (٦٠) .

وقد اثير - ازاء ذلك الموقف الميئوس منه - خلال شهر نوفمبر ١٩٤٨ موضوع سحب الجيش المصرى من فلسطين برمتها انقازا للموقف - وخاصة بعد عزل مجموعة لواء كاملة فى منطقة « الفالوجا » وانتقال التفوق البرى والجوى الى ايدي العدو - واستمرار هذا التفوق خاصة بعد أن تبين استحالة فك الحصار عن لواء « الفالوجا » بإمكانيات القوات المصرية فى فلسطين (٦١) .

كما جرى تبادل هذا الامر بين وزير الدفاع المصرى و « الملك عبدالله » - حيث اقترح الاول على الثانى أن يتشاور مع الملك « فاروق » لانهاء حالة الحرب فى فلسطين - كذلك جرى اتصال بين « مصر » وحكومة اسرائيل حول هذا الموضوع (٦٢) .

(٦٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفة ٥ - دوسيه ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ « موقف القوات المحاربة وقسطيحتها ومعداتھا يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٤٨ » .

(٦١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٥ - دوسيه ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ « تقدير موقف عمل بواسطة ادارة العمليات الحربية وذلك بناء على امر صاحب السعادة رئيس هيئة اركان حرب الجيش بالنيابة ٢ نوفمبر ١٩٤٨ » .

(٦٢) جلوب باشا « جندى مع العرب ص ١١١ - وقد اشار بن جوريون فى « اسرائيل تاريخ شخصى » الى ذلك عندما قال « أن الضربة الشديدة التى لحقت بالمصريين فى الجنوب دون أن يحصلوا على أى مساعدة من الجيوش العربية الاخرى حفزتهم لان يبعثوا بصفة غير رسمية من يجس النبض بشأن احتمالات التسوية ، ففى اجتماع للحكومة المؤقتة يوم ٤ من نوفمبر وهو اجتماع لم يشهده رئيس الوزراء بسبب وعكة صحية اشار وزير الخارجية الى اولئك الذين عهد اليهم جس النبض ، ولم يكن واضحا

غير أنه يبدو أن هذا الموضوع طرح جانباً - ربما لتعثر المفاوضات
أو لأسباب أخرى - كما أن القيادة العسكرية المصرية كانت ترى بقاء الجيش
المصري في فلسطين محتفظاً ببعض المواقع حتى ولو أدى ذلك إلى بعض
التضحية من الناحية العسكرية .

ولم يكن هذا الرأي - سوى صورة مقنعة للتراجع المصري الكبير إلى

في أول الأمر ما إذا كان هؤلاء يعملون بعلم رئيس الوزراء المصري النقراشي
باشا أو الملك ، أو ما إذا كانوا يعملون بصفة غير رسمية ، وتدعو المعلومات
التي وصلت أخيراً وزير الخارجية للظن بأن المقترحات كانت رسمية -
ويتضح من المناقشات التي دارت في مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم
٤ نوفمبر أن الاقتراح كان التقاء الاسرائيليين بمندوب مصري يوافق
المصريون على إرساله مما يعنى أن النقراشي كان موافقاً على ذلك - وكانت
الشروط المصرية لذلك هي :

١ - أن تنسحب اسرائيل من جميع المناطق التي استولت عليها في
الجنوب مما يدخل في حدود دولة اسرائيل .

٢ - أن توافق اسرائيل مقدماً على أن القطاع الساحلي بأكمله من
أسدود إلى رفح بما في ذلك غزة بالإضافة إلى القطاع الممتد من رفح جنوباً
بشرق على امتداد الحدود سيبقيان في أيدي مصر - وقد انتهت مناقشات
مجلس الوزراء الاسرائيلي إلى الموافقة على مقابلة ممثلي الحكومة المصرية
بهدف التفاوض مع وضع الشروط الآتية :

١ - وجوب التمييز بين الجزء الشمالي الشرقي من جنوب اسرائيل
(بير سبع والقالوجا وبيت جبرين » وبين الجزء الجنوبي الغربي (أسدود
وغزة ورفح) وأن الجزء الشمالي الشرقي ليس موضوع مفاوضات مع مصر ،
٢ - لاتحيز حكومة اسرائيل ضم قطاع غزة إلى مصر لخشيته من
التوسع المصري وتعتقد أن مستقبل غزة ينبغي ألا يتخذ قرار بشأنها إلى أن
يبت في مستقبل الجانب العربي من فلسطين .

٣ - استعداد حكومة اسرائيل لأن يمارس المصريون السيطرة على
المنطقة الصحراوية الممتدة جنوباً بشرق رفح والتي تعتبر جزءاً من الدولة
العربية بمقتضى قرار نوفمبر ١٩٤٧ .

٤ - مطالبة حكومة اسرائيل بموافقة مصر على حدود اسرائيل وفقاً
لقرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ .

٥ - إيضاح مسألة انسحاب المصريين من القدس وماجاورها - وجيب
القالوجا وأن لا سبيل لمحاولة البت عند هذه المرحلة فيما إذا كان سيسمح
للمصريين أن ينسحبوا بأسلحتهم - راجع دافيد بن جوريون - اسرائيل تاريخ
شخصي جزء ٢ أعداد مركز البحوث والمعلومات ص ١٦٩ إلى ١٧٦ .

الحدود المصرية - ذلك التراجع الذى بدأ يوم ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ -
والذى قصد به تقصير خطوط المواصلات المصرية تقليلا لفرض قطع القوات
وحصارها وعزلها - وتركيز الدفاعات المصرية بحيث تتناسب مع حجم
القوات فى مواقع تضمن سلامتها .

وهكذا انسحبت القوات المصرية فى فلسطين الى خط « غزة - العوجة »
وقد صاحب هذا التعديل الجذرى فى حرب فلسطين تغيير القيادة المصرية
فى ١١ نوفمبر ١٩٤٨ - فقد عين « اللواء / احمد فؤاد صادق » قائدا للقوات
المصرية فى فلسطين بدلا من « اللواء احمد على الواوى » .

ومع حلول شهر ديسمبر كانت اسرائيل تخطط لعملية حربية نهائية
ضد الجيش المصرى لطرده نهائيا من فلسطين - وقد استهلكت خططها بعدة
عمليات صغيرة كاحتلال مواقع تحمى الطرق المصرية - او حشد قوات أمام
أماكن تمرکز القوات المصرية - او القيام بعمليات تعمية لتحويل انظار
القوات المصرية عن الهدف الذى كان يخطط له - او استكشاف المواقع وعجم
عودها واحتلال نقط جديدة للمراقبة الخ هذه العمليات .

وقد بدأت العملية الاسرائيلية الكبرى ضد القوات المصرية فى فلسطين
يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ - بهدف القضاء النهائى على جيش مصر بـ
وكانت تسمية هذه العملية هذه المرة هى (حوريب) أى العين .

وكانت الخطة الاسرائيلية تقضى بتطويق القوات المصرية من الشرق
الى الغرب حتى تصل الى ساحل البحر بين « رفح » و « العريش » لعزل
القوات المصرية الرئيسية فى « غزة » ، وبعثرتها فى جيوب ضعيفة توطئة
للقضاء عليها جزءا بعد جزء .

ولتنفيذ ذلك قامت القوات الاسرائيلية يوم ٢٢ ديسمبر بهجوم مخادع
على دير البلح وما جاورها من مواقع كالتبة ٨٦ - شغل القوات المصرية
تماما عن التفكير فى أى شىء غيره - ورصدت قيادتها له الخطط للهجوم
المخادع الذى قامت به صباح ٢٣ ديسمبر - وليستمر هذا القتال ثلاثة ايام .

وقد نجح الاسرائيليون تماما فى جذب انتباه القوات المصرية
واحتياطات رئاسة القوات الى القتال فى منطقة دير البلح .

ثم انطلق الهجوم الاسرائيلى الحقيقى الرئيسى ليلة ٢٥/٢٦ ديسمبر فى حركة التطويق الواسعة صوب « العسلوج والعوجة » ، وفى قتال مرير استغرق أيام ٢٥ و ٢٦ انهارت الدفاعات المصرية فى « العسلوج » والعوجة « أمام حركة الالتفاف الاسرائيلية ، ولم تتضح للقيادة المصرية حقيقة الهجوم الاسرائيلى الا يوم ٢٧ ديسمبر عندما ما تبين لها أن هذا الهجوم يتجه من « العوجة » الى « العريش » بهدف القضاء على الجيش المصرى تماما .

ويسجل هذا اليوم انتقال القتال الى مصر - عندما عبرت مدرعات لواء النقب الاسرائيلى حدود مصر الشرقية متجهة الى أبو عويقيلة - مهددة قوات الجيش المصرى المنتشرة بحداء ساحل البحر المتوسط من شمال غزة حتى غرب العريش .

وكان أخطر ما فى هذه العملية - احتمالات اندفاع القوات الاسرائيلية فى حركة تطويق واسعة لتقطع القوات المصرية المتمركزة فى سيناء وفلسطين عن قواعد الخلفية فى الدلتا ثم إبادتها - أو اندفاع الاسرائيليون من « العوجة » الى « رفح » لعزل الجيش المصرى فى فلسطين عن باقى قواته فى سيناء - أو توجيه عدة هجمات قصيرة وسريعة ضد الدفاعات المصرية على امتداد جانبيها الداخلى ، لتجزئها الى جيوب مبعثرة .

وإزاء هذه الاحتمالات التى كانت كلها توصل الى طريق الفناء والابادة للجيش المصرى لم يكن هناك بد من اختيار الحل مر المذاق وأعنى به الانسحاب العام .

ولم ينقذ القوات المصرية فى الايام التالية من خطر القطع والانعزال فى قطاع غزة وشرق العريش - سوى المبادرة التى قام بها سلاح الطيران المصرى يوم ٢٩ ديسمبر عندما هاجم قوات التطويق الاسرائيلية الاساسية المتوجهة نحو بير لحفن ومطار العريش - فتمكن من إيقاف التقدم الاسرائيلى جنوب العريش .

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر مجلس الامن قراره بوقف القتال :

واستمرت المناوشات بين القوات الاسرائيلية والمصرية أيام ٣٠ و ٣١ ديسمبر لتحسين الاوضاع النهائية لكل من الجيشين .

ومع بدء العام الجديد وحتى السابع من يناير ١٩٤٩ بذلت القوات الاسرائيلية جهودا مكثفة لاستكمال حركة التطويق من الجنوب الى الشمال على امتداد طريق رفح - خان يونس - وقطع طريق العريش - غزة في تقاطعه مع طريق العوجه - رفح - لكن الطيران المصرى نشط في هذه الآونة وأمكنه طرد القوات الاسرائيلية قرب « رفح » - كما شاركت المدفعية المصرية والمدرمعات فى صد ثقل الهجوم الاسرائيلى الذى كان موجها طوال الفترة من أول يناير وحتى السابع منه على بلدة « رفح » .

وفى السابع من يناير أوقفت العمليات تماما احتراماً للهدنة - ثم دخلت مصر واسرائيل اعتباراً من ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ مفاوضات الهدنة فى جزيرة رودس (٦٣) .

هكذا انتهت الجولة العربية - الاسرائيلية الاولى وقد أوضحت الصفحات السابقة سير القتال ومراحله خطوة بخطوة - وبسان من هذا الايضاح كيف كان الجيش المصرى متفوقا فى الايام الاولى للقتال ، ثم بدء دوره يتقلص شيئاً فشيئاً حتى انتهى الى هزيمة ماحقة نقلت القتال الى الاراضى المصرية .

لكن لكل شىء سبب - ولايمكن أن تكون النتائج التى انتهت اليها الحرب اسباب ، والفصل التالى يأتي على ذكر هذه الاسباب .

الفصل الثالث

أسباب الفشل

- القوة الكمية .
- العقيدة الحربية الاسرائيلية ونوعية المقاتل الاسرائيلي .
- التفوق الكيفي الاسرائيلي .
- مواقف الدول العربية .
- آراء المحللين الأجانب .
- الاستراتيجية الأكاديمية والفشل في فلسطين (مبادئ الحرب) .

أسباب الفشل

عندما يحاول المرء التصدى لمعالجة موضوع يتصل بأسباب فشل الجيش المصرى فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ - فانه يصطدم بوجهات نظر متباينة - فالحرب وقد أتينا على تفاصيلها فى الفصل السابق - كشفت جوانب كثيرة من أوجه القصور - وجوانب القصور هذه منها ما هو عسكرى بحت ، ومنها ما هو سياسى - وكلا النوعين مصادره عديدة ، فهناك الآراء المصرية فى كل منها ، كما أن هناك الآراء الاجنبية أيضا - وأمام هذه وتلك يقف المرء فى حيرة ليتعرف على أى الاسباب الصحيحة لينحاز اليها .

وأمام هذا الموقف - فقد وجدت من الاصوب أن أقدم هذه الآراء جميعا ، وبعد استعراضها انتهى الى الرأى القريب من الصحة - مع التسليم مقدما بأن هذا الاختيار من الصعوبة بمكان .

لقد المَح البعض الى تفوق القوة الاسرائيلية فى هذه الحرب كسبب للانتصار .

ولقد اُشرت فى موضع سابق الى القوة الكمية لكلا من الطرفين المتحاربين - وأثبت أن التفوق العددي كان فى جانب الاسرائيليين الى جانب نجاحهم فى الحصول على الامدادات الضخمة من السلاح من الترسانات العالمية - حتى وصل مخزونهم الاستراتيجى الى حد التشبع واستطاعوا من خلال ذلك احراز المفاجأة بالتزود بأسلحة جديدة لم يكن العرب يعلمون بحيازة اسرائيل لها . .

وعلى الطرف المقابل دخل العرب الحرب بالنذر اليسير من السلاح - ولم يستطيعوا استغلال فترات الهدنة أو الوقفات الاستراتيجية - فاستهلكوا ما كان لديهم من السلاح والعتاد والرجال - ولم يستطيعوا تعويض خسائريهم أو يتكافئوا مع ما كان يحصل عليه العدو من معدات وأفراد ، فكان أن تحول ميزان القوى الى صالح العدو .

لكن التفوق الكمي - وان كان محل اعتبار في موازين القوى - الا انه من وجهة نظري ليس كل الاعتبارات - فتاريخ الحروب في أى زمان ومكان يعول على همة الرجال أكثر مما يعتمد على السلاح . وان وجود أحدث سلاح ليس بكاف لخلق جيش قوى - فالنظام والاخلاق والمعنويات والاخلاص والشجاعة ، كل هذا فى نظر العارفين بشئون الحرب أهم من التدريب والتسلح .

وكل هذا يتبلور فيما يسمى بالعقيدة الحربية للدولة - وهى التعبير الامين لوجهات نظرها الرسمية ، فى كل مايتعلق بأمور الصراع المسلح ، وطرق التحضير له وإدارته ، وجنى ثمار النصر الذى يحققه .

واذا طبقنا هذا على اسرائيل نجد أن « القوة » « والغزو » هما جوهر العقيدة الحربية الاسرائيلية - وهناك عوامل مؤثرة على العقيدة الحربية الاسرائيلية هذه كالعوامل السياسية والعوامل الجغرافية - والعوامل الاقتصادية - والعوامل الاجتماعية .

وما يعنينا هنا هو العوامل الاجتماعية المتمثلة فى نقص القوى البشرية لاسرائيل مع ازدياد حاجتها الى هذه القوى لاعمالها التوسعية والعذوانية التى تتطابق وركيزتى « القوة والغزو » جوهر العقيدة الحربية الاسرائيلية - كانت هذه هى مشكلة اسرائيل - ولهذا فقد كان اهتمامها مركزا على مسألة « النوعية » ، وهى جوهر ما تهدف اليه هذه الصفحات - فاهتمام اسرائيل بنوعية الرجال يستهدف خلق مجتمع عسكري متميز يستطيع أن يعالج النقص فى القوى البشرية ويقدم البديل عن هذا النقص .

وقد كشف « دافيد بن جوريون » النقاب عن اتجاهات اسرائيل فى شأن نوعية الرجال عندما قال فى مؤتمر صهيونى فى ٦ أبريل سنة ١٩٤٨ « إن قلة اليشوف (المجتمع الاسرائيلى) وتعذر سد الدياسبورا (اليهود المهاجرين الى فلسطين) لحاجتنا من القوة البشرية يحدان من النمو المضطرد لقواتنا المقاتلة . غير أن القوة البشرية ليست كل شيء ، فمقومات النصر تعتمد على الأمداد والاموال والوعى والروح المعنوية وعلى ذلك دعونا نستغل نوعيتنا الى أقصى حد . دعونا نسخر كل قواتنا البشرية للمعركة والانتاج بقدر ماتسمح الطاقة ، لالشىء سوى لاحتياجات الأمن المنتظرة . .

دعونا نعد وننتج ونحصل على المعدات والمركبات والطائرات والسفن اللازمة وفقاً لخططنا . . دعونا ننظم الصناعة والزراعة والعمل والتجارة الخارجية ونوزع الاغذية والمواد الخام وكل ماتطلبه حالة الطوارئ، حتى يمكن المحافظة على جيشنا وتنميته» (١) .

وهكذا يتضح أن « النوعية » هي سمة المجتمع الاسرائيلي الذي كان « بن جوريون » يرمى - وفقاً لرؤى المستقبل - الى تحويله الى شعب مسلح برمته ذو معنويات عالية مشبعة بروح القتال والعدوان مستخدماً الحافز الدينى - والحافز الايديولوجى - والحافز العاطفى - وحافز حب البقاء .

ومن هذا المنطلق كانت « النوعية » هي الحل الامثل لمجابهة النقص فى القوى البشرية فى مجالات القيادة والتنظيم والقتال - كما كانت التنشئة والتربية العسكرية هي دعامة المجتمع المسلح المتصف بصفات الريادة والقيادة وروح المخاطرة - ولم يفت الاسرائيليون فى هذا الصدد أن يشحنوا وجدان النشأ والشبيبة بالحوافز الصهيونية المستمدة من الدين والتاريخ . وملء أذهانهم بالمفاهيم الايديولوجية والعاطفية وتحريك حافز حب البقاء فى قلوبهم بالدرجة التى تدفعهم الى اعتناق المبادء للدفاع عن التراث ، وغرس الايمان العميق بأنه لا بديل عن الحرب لتأمين الوجود اليهودى فى فلسطين ، وإن الهزيمة تعنى زوال هذا الوجود ودماره .

ومن هذا العرض - يتضح أن نوعية الرجال هي العامل المؤثر فى نتائج القتال وليس عددهم - بمعنى أن الكيف هو العامل الحيوى وليس الكم .

فأين كانت مصر من هذا النوع من المعايير . .

يجيب الماجور « ادجار او بالانس » على هذا السؤال فى سياق حديثه عن أسباب الهزيمة المصرية عندما قال « فقد حارب الفلاحون جيداً عندما لازمهم ضباطهم ، لكنهم لم يكونوا أندادا للاسرائيليين عندما كانوا يتركون

وحدهم « (٢) .

ويفهم من هذا أن أوبالانس « كان يقصد » إدارة الرجال والمعنويات Man management and morales - وفي هذا الصدد فقد عثر في أوراق أحد القتلى من جنود العدو خلال الحرب على مذكرات له تشمل الفترة من الجمعة ١٤/٥/١٩٤٨ الى ٣/٨/١٩٤٨ بعنوان « دوروت أيام الحرب - يوميات وفصول من التاريخ » - يذكر فيها هذا الجندي يوم السبت ٢٢/٥/١٩٤٨ مانصه « وفي الهجمات الاخيرة بجنود المشاة كان المصريون يتقدمون في صفوف متراصة بينما يقف الضابط المصري من خلفهم يحمسهم وفي يده السوط وهو يصيح « ياللا » فكان رجال « يدمر دُخْـساي » « دير سنيد » ينتظرون حتى يقتربون فيقتحمون عليهم نيرانا مركزة فكان المصريون يسقطون بكثرة « (٣) .

ومن الصعب على المرء - أن يصدق أن الضباط المصريين كانوا يسوقون الجنود في المعركة بالسياط - فالجندي المصري شجاع - وقد أبدى الرجال المصريون من أوصاف الشجاعة في هذه الحرب ما لا يحصى - لكنني سقت هذه الوثيقة للربط بينهما وبين مايعنيه « أوبالانس » اذا كان ماانتهيت اليه فيما يتعلق بمقصده صحيحا - وفي نفس الوقت فان العثور على الوثيقة تؤكد أنها وثيقة صحيحة وغير مزورة - فهي أوراق عثر عليها مع قتيل - دون فيها خواطره ويومياته - وهو لم يكن يدري بالطبع أنه سيموت وأن هذه المذكرات ستقع في حوزة المصريين .

وأخلص من هذا كله - أن صح ما جاء بمذكرات الجندي الاسرائيلي المقتول - الى أن نوعية جنود مصريين كهذه ، لم تكن لتحقق نصرا - فهم .

(٢) Imperial war museum - Journal of the Royal united services institution - vol. 103 - 1958 "The palestinian war" Major Edgar o'ballance.

(٣) المتحف الحربي - ملف عن حالة اليهود في حرب فلسطين رقم ٣٠٣٣ « دوروت أيام الحرب - يوميات وفصول من التاريخ » - وهي مذكرات عثرت عليها القوات المصرية مع أحد القتلى اليهود أثناء الحرب = وفيها يصف أحد الافراد تطورات الحرب من يوم ١٤/٥/١٩٤٨ الى ٣/٨/١٩٤٨ وهي مترجمة الى اللغة العربية .

بهذا الوصف كانوا مفتقدين للعقيدة البتائية - معنوياتهم منحلة - وهم بالمقارنة بالجنود الاسرائيليين فى ذلك الوقت فانهم كانوا يتركون الكثير ليقال فى شأنهم .

فالتفوق الاسرائيلى اذن - يقبل كسبب من اسباب الهزيمة المصرية - اذا كان المعنى به التفوق الكيفى وليس الكمى « وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله » (٤) .

أما عن موقف الدول العربية كسبب للهزيمة - فقد دخلت هذه الدول الحرب وهى تتظاهر جميعها بأن هدفها تحرير فلسطين والعمل على استقلالها - لكن الواقع كان غير هذا .

« فعبد الله » كان يريد فلسطين كلها والقدس بصفة خاصة - والعراق كان يريد منفذا على البحر الابيض والى عن طريق شرق الاردن ولهذا كان يظهر تضامنه مع « عبد الله » - وكانت سوريا متلهفة على « الجليل » كما كانت تريد الوصول الى البحر المتوسط عن طريقه - وكانت لبنان تتطلع برغبة وشغف الى الجليل الاوسط .

ومصر التى لم يكن لها مطالب اقليمية - كانت تسيطر عليها فكرة الزعامة والاعتراف بها كدولة عربية كبرى - وفوق هذه الاسباب الخاصة بكل دولة فقد كان هناك الاغراء المشترك بتحقيق انتصار سريع على اسرائيل (٥) .

(٤) يقول اللواء حسن البدرى فى ص ١٨٠ من كتابه « الحرب فى أرض السلام » الجولة العربية الاسرائيلية الاولى « وفى مواجهة التسليح الحديث للصهيونية - كان العرب يتسلحون ببنادق عتيقة - محدودة العدد - وذخائر شحيحة ، الا أنهم نجحوا فى الحفاظ على كل مدنها وقراها ، وفشل الصهاينة طوال الفترة الاولى للحرب غير المعلنة فى الاستيلاء على قرية عربية واحدة رغم اغاراتهم الدموية التى استمروا فى شنها على القرى والاحياء العربية طبقا للخطة (ج) فيما بين نوفمبر ومارس ١٩٤٨ » .

(٥) ايجال ألون « درع داود » - القسم الثانى - ترجم بمعرفة المخابرات العامة - ص ٢٤٣ .

كانت هناك تقلبات شديدة الحساسيات والتقدير المتبادلة للنوايا بين العرب وبعضهم البعض - « فالك عبد الله » على سبيل المثال عندما دخل بقواته فلسطين تنفيذا لقرارات الجامعة العربية - واصل اتصالاته السرية المستترة مع الجانب اليهودي بغرض تدبير حصول الفيلق العربى على المناطق التى خصصت للعرب بمقتضى مشروع التقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

« والملك فاروق » عندما اتخذ قراره المفاجيء بإرسال قواته الى فلسطين - فوت على « الملك عبد الله » هذا المشروع - وقد أدى هذا الاجراء الذى اتخذه « ملك فاروق » الى تشجيع الحكومات العربية على أن تحذو حذو مصر وترسل قواتها (٦) .

وهكذا دخلت الجيوش العربية « فلسطين » - وكل ينوى للأخضر ما ينتويه .

وخلال الحزب ذاتها - انفجر الصراع الكامن داخل الصف العربى - فقد أعلن مفتى فلسطين « الحاج أمين الحسينى » عن قيام حكومة عموم فلسطين فى « غزة » يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ - بتأييد مصر - نكاية فى « الملك عبد الله » ولقطع الطريق عليه فى ضم « فلسطين » الى ملكه - وعمد الحسينى الى الاصرار على تسمية حكومته « بعموم فلسطين » ليؤكد امتداد سلطانها على الضفة الغربية التى كانت قوات الملك عبد الله تحتلها - وكان رد فعل « الملك عبد الله » هو ضم الضفة الغربية فى أبريل ١٩٤٩ الى شرق الاردن ليتمكن - زاعما - من مواجهة اسرائيل (٧) .

وبالتطبيق لهذا النزاع وتلك النوايا كان مسلك الجيوش العربية أثناء الحرب .

فبينما كان الجيش المصرى يتعرض لهجمات كاسرة فى النقب لم تحرك

(٦) ناداف سافران « من حرب الى حرب » - المواجهة العربية الاسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٦٧ - القسم الاول اعداد مركز البحوث والمعلومات ص ١٤ و ١٥ .

(٧) الحرب فى أرض السلام ص ٣٥٤ .

الجيش العربية الاخرى ساكنا - واتخذت الاردن ومعها العراق موقفا سلبيا اثناء قيام اسرائيل بشن هجومها على القوات المصرية - وفي المرحلة الاخيرة من الحرب (٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩) لم تحرك الجيوش العربية ساكنا بينما كان الاسرائيليون يحشدون قواتهم المتفوقة ويضربون بها الجبهة المصرية محطمين خطوطها ومندفعين الى الاراضى المصرية ذاتها فى حركة تطويق تستهدف القضاء على الجيش المصرى (٨) .

بل أن العملية « دمشق » التى رتبّت فى نوفمبر ١٩٤٨ بمعرفة الحكومة الاردنية لانقاذ قوات « الفالوجا » - والتى قام الفريق « جلوب » « والرائد لوكيت » من الجيش الاردنى بوضعها - أرسلت بحذافيرها الى اليهود - ووضع « ايجال يادين » رئيس العمليات الاسرائيلى خطة مضادة لتقديم قوات « الفالوجا » لحظة تسليها من الحصار وفقا لخطة لاردن - ولم ينفذ الفالوجا - الا رفض القيادة المصرية لهذه الخطة المشبوهة (٩) .

وقد شجع مسلك الجيوش العربية ازاء الهجوم الاسرائيلى على الجبهة المصرية فى العملية « يؤاب » (١٥ أكتوبر - ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨) - وموقف اللامبالاة من الذى يتعرض له الجيش المصرى - شجع هذا القوات الاسرائيلية على شن الهجوم الكبير على الجبهة المصرية فى العملية « حوريب » (٢٢ ديسمبر - ٧ يناير ١٩٤٩) - وقد سمح هذا الموقف لليهود أن يحشدوا لهجومهم خمسة ألوية هى « جفعاتى ويفتاح وعوديت والنقب وهارثيل واللواء ٨ المدرع » - وما هذا الا لثقتهم التامة بأحجام الجيوش العربية عن مد يد المساعدة للجيش المصرى .

وفى هذا المقام يقول « اللواء أ . ح أحمد فوزاد صادق » قائد عام القوات المصرية بفلسطين فى تقريره عن بداية العملية « حوريب » « لقد كان لموقف اخواننا العرب منا ما عاون العدو كثيرا فقد وجد مع القتل من ضباط اليهود خرائط ميادين المناطق الشمالية والوسطى فقط كما كانت

(٨) ناداف سافران « من حرب الى حرب » ص ١٩ و ٢٠ .

(٩) الحرب فى أرض السلام ص ٤٠٩ الى ٤١٢ - وأسرار ١٩٤٨

لمحمد فيصل عبد المنعم ص ٥٤٤ و ٥٤٥ .

أوراقهم تفيد أنهم جنود روس أو دول أخرى واستحضروا على عجل من الشمال الى الجنوب للدخول في هذه المعركة (١٠) .

ولاستطيع المرء انكار قيمة تكتل الجهد العسكرى الاسرائيلى أمام الجيش المصرى فى حصول الجيش الاسرائيلى على نتائج جيدة - لم يكن ليتسنى له الحصول عليها لو كان جهده موزعا بين عدة جبهات . يعزو الماجور « أدجار أوبالانس » الهزيمة المصرية فى حرب فلسطين الى أسباب خمسة هى :

- القيادة الفاشلة Poor leader ship
- اخطاء أعمال أركان الحرب Faulty staff tactics
- التكتيكات السيئة Bad tactics
- التخطيط الرديء Bad planning

- وينتهى فى نقده للجيش المصرى فى هذه الحرب فيقول :

The fact that the conduct and training of the officers left much to be desired.

أى أن سلوك وتدريب الضباط كان شيئا جدا (١١) .

ولو أننى لست فى موقف يتيح لى مناقشة أسباب « أوبالانس » - الا أن التقييم الذى أجرى لهذه الحرب - فى الدورة رقم ١٣ بكلية أركان الحرب المصرية سنة ١٩٥٢ كنوع من الدراسات التى وضعها الخبراء الالمان الذين استعانتم بهم مصر لتدريب الجيش فى هذه الفترة - هذا التقييم قد يرد على بعض من أسباب « أوبالانس » .

ينتقد القيم الذى كان على شكل محاضرة بعنوان «استراتيجية القرار» - تطبيقات مقترحة فى حرب فلسطين - الطريقة التى أديرت بها العمليات

(١٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٣ ملف ١ - ٢٦/سج / ٢٤ جزء أول « صورة المذكرة الوارة من رئاسة القوات المصرية بفلسطين عن العمليات التى دارت يوم ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١١) Imperial war Museum "Journal of the royal united services institution vol. 103 "The palestinian war" Major Edgar o'ballance.

ويبين أن الخطأ الرئيسى فى هذه الحرب كان اعتناق استراتيجية الأرض - بدلا من استراتيجية القرار - وأنه تبعا لذلك فقد تجنبت القوات المصرية كل مراكز مقاومة العدو - وقد دمت تاركة المستعمرات اليهودية على أجناب القوات وفى مؤخرتها - ومضطرة فى النهاية الى اجراء واجبات دفاعية كانت تحت كل الظروف بعيدة عن أى هدف مدرك ، وأن النتيجة كانت أنه فى الوقت الذى وصلت فيه القوات المصرية أوج قوتها فى أكتوبر ١٩٤٨ كانت هذه القوات هى الاضعف ، وكان العدو قادرا على فعل ما يراه .

وتصف المحاضرة تصورا لخطّة معركة وفقا لمبادئ « استراتيجية القرار » فتقول أنه وفقا لأفكار « كلاوزفتر » (١٢) فإن الواجب اقتفاء وزن قوى العدو بالمقارنة بما يمكن عمله ازاءها - فقد شهدت الأيام الأخيرة للاحتلال البريطانى فى فلسطين ارتفاعا سريعا فى الارهاب اليهودى بنتيجة مؤدية الى فقد لسلطة الحكومة المركزية ، وعندما أكمل البريطانيون انسحابهم فى ١٥ مايو - وقعت « فلسطين » فى حالة من الاضطراب السياسى الكامل ، وكانت القوة السياسية الوحيدة الباقية فى ذلك الوقت متمثلة فى « الوكالة اليهودية » التى مارست سلطتها معنويا من « اورشليم » وواقعيا من « تل أبيب » وفى هاتين المدينتين العاصمتين عاشت أكبر أجزاء الشعب اليهودى ولهذا فإن سقوط هاتين المدينتين الرئيسيتين فى أيدي الدول العربية كان يؤدى الى انتهاء النزاع وكان يساعد مصر على اعلان الشكل السياسى الذى ارادته لفلسطين الى العالم .

وكان يمكن تكليف الفرقة العربية التابعة لشرق الاردن الى جانب الجيش العراقى بواجب أخذ « اورشليم » - وتكليف المصريين باحتلال « تل أبيب » ، بينما تتولى القوات السورية واللبنانية تثبيت أكبر ما يمكن تثبيته من القوات اليهودية وحاجزة اياهم عن المسرح الرئيسى .

(١٢) كارل فون كلاوزفتر Charles de Clausewitz جنرال وكاتب عسكري بروسى - ولد فى بوج وتوفى فى برسلو (١٧٨٠ - ١٨٣١) - تخرج من برلين - له عدة كتب ذائعة الصيت أهمها « فى الحرب vom kriege - الذى توفى قبل أن ينتهى منه سنة ١٨٣١ - فقامت أرملته فى السنوات اللاحقة بنشره - راجع Larousse universel - nouveau Dictionnaire encyclopédique.

وتسطرده المحاضرة فنقول أنه لم يكن هناك شك في أن القوات المصرية
فنى مايو ١٩٤٨ لم تكن جاهزة على الأقل لأداء مثل هذا الواجب ومع هذا
فإن أخذ هذا الموضوع مع خلفية المتغيرات السياسية وضغط الرأى العام
الاسلامى قد حتم التدخل العسكرى فى « فلسطين » .

فإذا كان الزحف المباشر على « تل أبيب » مستحيلا ، فإن تقدما محدودا
الى الخط العام « غزة - بير سبع » كان يمكن عمله حيث يترتب على ذلك
قفل القسم الجنوبى من « النقب » تماما - وهذا الاجراء ذو قيمتين احدهما
سياسية والاخرى حربية - فمن الناحية السياسية كان هذا الاجراء يرضى
الطبقة الحاكمة والرأى العام - وأما من الناحية الحربية فإن أهمية هذا
الاجراء تأتي من حيث أنه يمكن من تجميع القوة الحربية المصرية واستكمال
تدريبها خلف هذا الخط « غزة - بير سبع » حتى التقدم العام نحو « تل
أبيب » - على أن تكون خطة بناء القوة العسكرية المصرية خلف هذا الخط
مستهدفة تشكيل قوة مدرعة قوية مدعمة بقوة جوية تكتيكية - وليس هذا
بأمر غير مقبول فقد تم عمل هذا فى فبراير ١٩٤٩ .

وكان الواجب أن تكون العمليات الحربية المصرية خلال فترة بناء القوة
المصرية المذكورة مقصورة تماما على تخفيض المستعمرات اليهودية جنوب
الخط « غزة - بير سبع » واحدة فواحدة وبالتنسيق التام مع نمو القوة
المصرية التى يجرى بناءها . وفى اللحظة التى يتم فيها بناء هذه القوة
بصورة كافية ، فإن القوة الضاربة مدرعة وجوية تؤمر فوراً بالزحف مباشرة
على « تل أبيب » . على أن يكون هدفها على وجه التحديد هو « احتلال
مدينة تل أبيب » وتخريب أى قوات ميدانية للمعدو .

وهذا يجب أن يتوقع حدوث معركة كبرى جنوب هذه المدينة ، ويحتمل
فيما يجاور « روحابوت » ضد القوة الميدانية اليهودية التى كان اليهود
مشغولين ببناءها شمال عاصمتهم السياسية .

ولما كان التقدم مباشرة نحو « تل أبيب » يعنى تجاوز المستعمرات
اليهودية فى الطريق ، فإن الواجب كان يقضى بأن تكون القوات المصرية
كبيرة لدرجة تكفى لتخمين قوات مخصصة للملاحظة والاحتراق بأى
مستعمرة عند الضرورة .

وتعلق المحاضرة بأنه اذا ما اعترض أحد بالقول بأن هذا هو ما حدث عندما كانت القوات المصرية تتقدم نحو « أسدود » فإن الرد هو : عندما كانت القوات المصرية تتقدم نحو « أسدود » ، فإنه لم يخطط لقرار ، وعلى ذلك فإن المستعمرات اليهودية كانت عرضة لأن تصبح الخطر المحتمل والحقيقى وهذا ما ثبت فيما بعد .

.. وميزة الخطة التى وضعتها كلية أركان الحرب - وهى الزحف الى « تل أبيب » بعد بناء قوة ضاربة مدرعة وجوية خلف خط « غزة - بير سبع » - هى انها كما تقول المحاضرة - تمكن فى حالة فشل الزحف على « تل أبيب » من الانسحاب الى القاعدة القوية التى أسست خلف خط « غزة - بير سبع » - وهذا يكفل فى أسوأ الاحوال البقاء فى حالة سيطرة تامة على منطقة « النقب » - ويحول دون حدوث الموقف الخطير الذى ووجهت به القوات المصرية مؤخرا فى ديسمبر ١٩٤٨ ومبكرا فى يناير ١٩٤٩ .

وتتساءل المحاضرة عما اذا كانت هذه الخطة بالهجوم على « تل أبيب » مباشرة طموحة أكثر من اللازم .. وتجيب فتقول أنها خطة طموحة بالفعل لكنها فى نفس الوقت تقرر أن استراتيجية القرار تكتنفها دائما أخطار جسيمة وان هذه الاستراتيجية دائما ذات طبيعة طموحة - وأشارت المحاضرة الى احتمال أن يثور اعتراض آخر على الخطة وهو أن ينتج سباق مع العدو فى بناء القوات مما يقلل من فرص النجاح - وتورد المداخلة فتقول أنه اذا وجد فى أى وقت أن القوات المصرية وفقا لهذه الحالة أضعف من أن تضمن النجاح اللازم فى المعركة الرئيسية ، فإن هذا يكفل تمتنع القوات المصرية بدورية عدم التقدم الى « تل أبيب » واستمرار البقاء فى أمان فى القاعدة الحصينة فى « النقب » - وكان هذا فى حد ذاته يمكن أن يكون كارثا ناجحا فى يد مصر لتلعب به فى مباحثات السلام - كما أنه كان يكفل تحسين الأوضاع الاستراتيجية للحدود المصرية الشرقية - وتنتهى المحاضرة لتقول « أنه أيا كانت الانتقادات التى توجه للخطة المقترحة ، فإن هذا النقد سيبين فقط كيف كانت مصر غير جاهزة لمثل هذا العمل وكيف كان غير حكيم أن يزج

بمصر فى مثل هذه المغامرة « (١٣) .

وفى هذا الامر أقول أن الحملة المصرية بفلسطين تقدمت الى « غزة » ثم « المجدل » « قأسدود » « فالخليل » « فبيت لحم » ثم واصلت واحتلت خطا من « المجدل » الى « الخليل » تاركة خلفها عددا كبيرا من المستعمرات دون تصفية - ومواقع قوية خلف خطوط المواصلات المصرية الامر الذى سبب تهديدا لهذه الخطوط - وكانت السياسة المصرية تقضى باستمرار الاحتفاظ بالارض بأى ثمن - فى الوقت الذى لم تتوفر فيه تعزيزات بشرية أو حربية للتمكن من الاحتفاظ بهذه الأراضى - ووصل الامر الى حد أن الجبهة المصرية امتدت طولا الى أكثر من ٤٠٠ كيلو متر - ومع استمرار هذا الوضع ، وتزايد قوة العدو فى العدد والعدة تمكن من تهديد القوات المصرية فى المناطق التى تحتلها .

كانت القوات المصرية محتلة لنقط متفرقة على خط استراتيجى هام - وتحتل أمامه خطا آخر دون أن يكون لديها القدرة على المحافظة عليه والدفاع عنه ضد هجوم العدو ، فلما توفرت للعدو أسباب القوة قطعت خط « المجدل - الخليل » فى موضعين - وتمكن من شطر القوات المصرية الى ثلاثة قطاعات ومنع الاتصال بينها - ثم استولى على « بير سبع » حارما القوات المصرية من الخط الهام « غزة - بير سبع » .

لقد كانت المناطق التى تحتلها القوات المصرية أكبر بكثير من امكانية هذه القوات - لذلك فإن دفاعاتها تميزت بالرقعة والتباعد وعدم التماسك - ولم يتوفر الاحتياطى اللازم للتدخل فى حالات هجوم العدو أو تهديده للمواصلات - وقد ترتب على ذلك أن سهل على العدو الهجوم على النقاط الضعيفة فى الدفاعات المصرية واختراقها - كل هذا والسياسة المصرية

(١٣) الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٦ - محفظة ١٥٤ -
الدورة ١٣ لكلية ١ ح الملكية - المرجع محاضرات الخبراء الالمان لشتاء ١٩٥٢ / ١٩٥٣ بخصوص التنظيم وتقييم الاستطلاع فى إطار الفرقة المشاة فى الدفاع فى الجبهة الممتدة - المحاضرة « استراتيجية القرار - تطبيقات مقترحة فى فلسطين ١٩٤٨ باللغة الانجليزية - البكباشى عثمان حافظ -
ابريل ١٩٥٣ .

متمسكة بارتباط القوات بالارض - مما دفع القوات الى الاضطراب الى الدفاع عن الارض بالتالى - فاقدة كنتيجة لذلك ميزة المبادأة وخفة الحركة .

ولهذا فاننى اتفق مع ما جاء بمحاضرة كلية أركان الحرب من أن الخطأ العسكرية كانت غير سليمة - وهذا يتفق مع آراء الماجور « ادجار أوبالانس » فى مسئولية « أخطاء أعمال أركان الحرب » والتكتيكات السيئة والتخطيط الردىء عن الهزيمة .

أما « القيادة الفاشلة » التى أوردها « أوبالانس » كأحد أسباب الهزيمة - فاننى لاأتفق معه فيها من الناحية العسكرية - « فالماوى » و « احمد فؤاد صادق » قائدين مرموقين - واننى وان كنت فى موقف لايسمح لى بتقييمها ، فضلا عن ان « أوبالانس » لم يتعرض لشرح أسبابه فى هذا الصدد ليتسنى التعرف منها على مبررات اتهامه هذه القيادة بالفشل - الا انى أميل الى القول بأن « القيادة الفاشلة » هنا - من وجهة نظرى كانت « القيادة السياسية المصرية » .

فمن الثابت أن التدخل فى « فلسطين » كان قرارا سياسيا بالدرجة الاولى - والحكومة حسبما هو ثابت فى بداية الاحداث لم توضح لرئاسة هيئة أركان الحرب الغرض من هذه الحملة - وكانت الاغراض بعد سير القتال تبلغ لقيادة القوات المصرية فى الميدان من الدوائر العسكرية والسياسية فى القاهرة - وهذه الاغراض كانت دائما الارتباط بالارض التى احتلتها القوات - ونتج عن ذلك دخول القوات فى عمليات لاتستهدف الا المحافظة على الارض - لقد كان الواجب أن يكون الغرض السياسى من الحملة واضحا قبل البدء بوقت كاف حتى يمكن للعسكريين تقدير الموقف وتقديم جميع طلباتهم من تعبئة وحشد وتجهيز واعداد .

أما أن تتقرر السياسة دون التنسيق مع القيادة العسكرية فهذا فى نظرى دليل على فشل القيادة السياسية .

ان للحرب مبادئ عشرة متعارف عليها - ولقد نتج عن التدخل السياسى فى الحملة - الخروج على مبادئ الحرب هذه وعدم تطبيقها .

فقد كانت القيادة السياسية المصرية تتدخل بصورة مستمرة فى

العمليات مما أدى الى عدم وضوح الغرض الاستراتيجى لهذه الحملة - ففى البداية لم تبين الحكومة المصرية لرئاسة هيئة أركان حرب الجيش الغرض بوضوح من الحملة - وكانت الاغراض المؤقتة للحملة تعطى لقيادة القوات فى فلسطين تليفونيا أولا بأول - وبذلك لم يعد أمام القائد من غرض واضح أمامه « سوى الأرض » فارتبط بالأراضى التى اكتسبها وبذلك اضطر الى الاشتباك فى عمليات كان فى غنى عنها لولا أنه اضطر للمحافظة على الاراضى التى احتلها - ولقد أثر الجهل بالغرض من الحملة على الروح المعنوية للقوات وخفض من القدرة على القتال .

لقد كان ما فات هو ما اتخذته مصر ازاء المبدأ الأول من مبادئ الحرب وهو « مبدأ المحافظة على الغرض » - وكان الواجب أن توضح القيادة السياسية الغرض من الحملة بجلاء وتفصيل وفى وقت مبكر - على أن يترك التنفيذ بعد ذلك للعسكريين دون تدخل من جهة أخرى .

وكان المبدأ الثانى هو « مبدأ الحشد » .

لقد أوضحنا من قبل أن الحكومة المصرية لم تكن لها سياسة قاطعة حيال القضية الفلسطينية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ - وكان تشكيل وتجهيز القوة التى أرسلت فى أكتوبر عام ١٩٤٧ باسم « معسكر تدريب العريش » قمة المهازل - وعندما طلبت رئاسة أركان حرب فى مارس ١٩٤٨ بعض الطلبات لتتمكن من تجهيز قوة مجموعة لواء كاملة التدريب تمهيدا للتدخل العسكرى فى ١٥ مايو - لم تجب هذه المطالب - وكان سبب ذلك انعدام تقرير خطة سياسية ثابتة للحكومة حتى ذلك الوقت .

ولم تتقرر سياسة الحكومة المصرية نحو المشكلة الفلسطينية الا قبل أربعة أيام فقط من التدخل العسكرى - وبهذا لم يتسع الوقت للقيادة العسكرية لاجراء الحشد اللازم للقوات الا مجموعة لواء ناقصة التسليح والتدريب جمعت على عجل من مناطق مختلفة ثم أمرت بالدخول فى فلسطين - ولعل أقسى ما فى أمر هذه القوة أن قائدها لم يجد لها ما يفيدها سوى القرع العسلى والسلق حتى أصيب الجنود بالعشا الليلى .

ولم تحدث تعبئة للجيش العامل واستكمال حملاته ومهامه وأسلحته واستدعاء احتياطياته وتدريبه الخ هذه الاعمال التى يتطلبها تطبيق « مبدأ

الحشد « والتي يفترض أن تتم قبل الدخول فى العمليات - أقول لم تحدث هذه الاجراءات الا بعد دخول الجيش فعلا أرض فلسطين واشتباكه بالفعل مع العدو - ومع هذا فان هذه الاجراءات كانت قاصرة عن الوفاء بالغرض - ولقد طلب قائد القوات بعد وصوله الى المجدل يوم ١٩٤٨/٥/٢١ كتيبتين من الجيش العامل لحراسة خط مواصلاته الذى كان قد بلغ فى ذلك الوقت ٧٢ كم فلم تجبه القيادة العامة فى مصر الى طلبه بحجة أن هذه الكتائب مكلفة بالعمل على حفظ الامن العام داخل القطر .

وقد كان مقتضى « مبدأ الحشد » أن تحدد الحكومة غرضها السياسى من الحملة بوضوح وقبل بدئها بوقت كاف لقيادة الجيش - حتى تستطيع هذه القيادة اجراء تقدير الموقف وتقدم بطلباتها كاملة لاستكمال تعبئة الجيش وحشده قبل الدخول فى العمليات الحربية بوقت كاف - وذلك حتى يكون الجيش جاهزا للقيام بالدور المطلوب منه وحتى يقوم بهذا الدور بالنجاح المطلوب - فاذا لم يتوافر هذا الوقت للاستعداد فلا مناص من تأجيل العمليات حتى يتم الاستعداد أو يحدد الغرض الذى يتناسب والقوة المجهزة فى ذلك الوقت .

وبالنسبة للمبدأ الثالث من مبادئ الحرب وهو « مبدأ خفة الحركة » ، فقد عجزت القوات المصرية عن تطبيقه وخاصة فى المراحل الاخيرة من العمليات - وبالتالي فقدت ميزة المبادأة التى انتقلت للعدو وأصبح الجيش يعمل على خطرط مواصلات طويلة مهددة لاتمكنه من خفة الحركة - فى الوقت الذى كان العدو يعمل فيه على مواصلات داخلية قصيرة آمنة تمكنه من تطبيق هذا المبدأ .

ومرجع هذا العجز من جانب القوات المصرية - كان قصر المدة التى جرى فيها التجهيز ومانتج عنه من دخول القوات المعركة دون أن تكون لديها وسائل الحملة الميكانيكية الكافية أو وحدات الاستطلاع والوحدات المدرعة .

ولقد تعارضت السياسة التى فرضت على قائد القوات فى فلسطين مع المبدأ الرابع من مبادئ الحرب وهو « مبدأ الأمن » - فقد فرضت عليه هذه السياسة التقدم السريع الى « غزة » « فالمجدل » « فأسدود » « فالخليل » و- « بيت لحم » ثم احتلال خط من المجدل الى الخليل وقد سببت له هذه السرعة

التغاضى عن عدد كبير من المستعمرات الاسرائيلية تركها ورائه وخلف خطوط مواصلاته فكانت محل تهديد دائم لهذه الخطوط - وفرضت هذه السياسة أيضا استمرار احتلال المناطق التي تم الاستيلاء عليها بأى ثمن - ولم يتوفر مع هذا احضار أسلحة أو عتاد جديد فى الوقت الذى تمكن العدو فيه من زيادة قواته واكمال تسليحها وتدريبها - وبمضى الوقت تغيرت الموازين وأصبحت القوات المصرية المتقدمة مهددة فى المناطق التى كانت تحتلها بدلا من تهديدها لمواقع العدو .

وكمثال على ما فات فان القوات المصرية احتلت « غزة وبيير سبع » فى المراحل الاولى للعمليات - ومع استمرار الطلبات السياسية بالتقدم - واضطرار القيادة المصرية فى فلسطين الى تنفيذ هذه الطلبات فانها لم تتمكن من تأمين هذا الخط الاستراتيجى وتعزيزه واتخاذها أساسا وقاعدة لوثبة أخرى نحو خط متقدم عنه .

والذى حدث أن القوات المصرية كمحصلة لما فات أصبحت محتلة لنقط متفرقة على خط استراتيجى هام ومحتلة خط آخر أمامه دون مستوى القوة المطلوبة - ولا تتوفر له القوات التى تسمح له بالسيطرة عليه أو الدفاع عنه ضد هجوم العدو .

والنتيجة الحتمية لهذا الموقف - هى أنه عندما ما شعر العدو بقدرته على الهجوم - لم يتوان عن كسر خط المجدل - الخليل فى موضعين - شاطرا بذلك القوة المصرية الى ثلاثة قطاعات فقد الاتصال بينها تماما - وبعد ذلك استولى على « بير سبع » حارما القوات المصرية من خط غزة - بير سبع الاستراتيجى - وكان هذا أكبر أخطاء السياسة المصرية ونتائج تدخلها فى العمل العسكرى .

ولقد تعارض احتلال مناطق واسعة أكبر بكثير من حجم القوات المصرية مع « مبدأ الاقتصاد فى القوة » - لكن السياسة العليا حتمت ذلك - فكان أن اضطرت القيادة المصرية فى فلسطين الى احتلال هذه المناطق بقوات لا تتكافى مع هذه المناطق - الامر الذى أدى الى صيرورة دفاعاتها رقيقة ومتباعدة غير متماسكة - فتمكن العدو نتيجة لذلك من الهجوم بقوات صغيرة على النقاط الضعيفة فى هذه الدفاعات جاعلا القوات المصرية فى

حالة تيقظ واستعداد مستمر - ولما توفرت للمعزو القوة اللازمة اخترق هذه الدفاعات .

ولقد ترتب على ارغام المطالب السياسية للقوات المصرية احتلال الاراضى الواسعة والدفاع عنها والارتباط بالارض أن فقدت هذه القوات القدرة على تطبيق « مبدأ العمل الهجومي والتعرضي » وانتقلت ميزة المبادء الى العدو الذى قصرت خطوط مواصلاته وزال التهديد عن مستعمراته المنعزلة التى لم تكن لدى القوات المصرية القوات الكافية لمحاصرتها أو الاستيلاء عليها - ولقد زاد من خطورة هذا الوضع تخلى الجيوش العربية الاخرى عن القتال التعرضي أو الهجومي واقتصارها على الدفاع واتخاذها موقفا سلبيا امكن العدو من حرية العمل بكامل قواته واعطاء المبادء التامة بالعمليات ضد القوات المصرية .

وقس على ما فات أيضا عدم التمكن من تطبيق « مبدأ المفاجأة » و « مبدأ التعاون » - كذلك افتقد الجيش مبدأ الشؤون الادارية فلم يكن لديه الذخيرة والادوات الدفاعية وكافة المخازن الميدانية والمستشفيات وأدوات تحليل المياه - ومهمات النجدة والصيانة واصلاح المعدات - كما أن عملية الامداد بالرجال كانت بدائية للغاية وكان الافراد يرحلون من مراكز تدريب الاسلحة الى الوحدات فى الميدان مباشرة .

ناهيك عن افتقاد الجيش للروح المعنوية وهو ما سبق أن تحدثنا عنه فى الصفحات السابقة (١٤) .

لقد نتج عن التدخل السياسى فى العمليات الحربية أن انعدم الالتزام بمبادئ الحرب وبالتالي عدم تطبيقها - وهذا يؤكد ما انتهيت اليه من قبل فى أن القيادة الفاشلة فى حرب فلسطين - كانت القيادة السياسية المصرية .

وهناك رأى آخر يقول أن أسباب الفشل فى حرب فلسطين ترجع الى النظام السياسى والاجتماعى الداخلى « وان النصر الذى حققته الصهيونية

(١٤) العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨ - الجزء الثانى - ص

لا يرجع الى تفوق شعب على آخر ، وانما الى تفوق نظام على آخر - أنه ناجم عن حقيقة أن الصهيونية تمتد جذورها عميقة فى الحياة المتحضرة ، بينما نبعد نحن ، فى أغلب الاحوال عن هذه الحياة ولا نشارك فيها ، وانهم يعيشون الحاضر والمستقبل بينما لانزال نحن مستغرقين فى أحلام الماضى ، مكتفين بالتباهى بآثار العصور القديمة » .

ويفتى صاحب هذا الرأى - وهى المؤرخ والمفكر اللبنانى «قسطنطين زريق» الى أن حياة العرب تحتاج الى اصلاحات داخلية جذرية تتضمن بين ما تتضمن « العمل الثورى التقدمى » و « الزعامة المخلصة » .

واننى أميل الى اعتناق رأى «قسطنطين زريق» هذا - مع شموله - على أنه سبب وجيه للفشل (١٥) .

لقد حاولت الدول العربية قهر الصهيونية واسرائيل عن طريق الدعاية أو الدبلوماسية أو تكتيكات حرب العصابات والمقاومة الشعبية - ولقد اثبتت نتائج الحرب فشل هذا الاسلوب .

٠٠ على أننى - لأعتقد أن فشل الحملة المصرية فى فلسطين سنة ١٩٤٨ يرجع الى سبب واحد فقط من الاسباب التى وردت فى هذا الفصل - وعندى أن الفشل يرجع الى عوامل كثيرة - لعل أهمها تعارض الخط السياسى مع القدرات العسكرية والتفوق النوعى للقوة العسكرية الاسرائيلية - وسوء التخطيط المصرى للعمليات - وخيانة الدول العربية - والحالة المعنوية لافراد الجيش المصرى - واختلال النظام الداخلى .

ولست فى موقف يسمح لى بتفضيل عامل من هذه العوامل على عامل آخر - فهى أسباب لكل منها أهـيته فى الفشل ولعل هناك أسبابا أخرى أهم من تلك - قد تتضح مع الايام فتكشف لنا عن ظروف الهزيمة المصرية فى الجولة الأولى .

(١٥) قسطنطين زريق فى « معنى النكبة » ، بيروت ١٩٤٨ ص ٤٢ - وهى واردة فى كتاب اليزر بنيرى « الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى » - القسم الاول - اعداد مركز البحوث والمعلومات ص ٦١ و ٦٢ .

ولقد انتهى الامر بالجيش المصرى الى أن أصبحت أحواله من حيث القوى البشرية والتجهيز والاعداد والتسليح والتطوير فى أمس الحاجة الى اعادة نظر - خاصة بعد هذه الحرب التى أنهكت الكثير من قواه - واستنفذت الكثير من عتاده .

.. والفصول التالية تحاول أستجلاء ما حدث للجيش المصرى بعد تجربة فلسطين .

الباب الثاني

المحاولات المصرية
للنهوض بالجيش المصري

(م ١١ - الجيش المصري)

الفصل الرابع

اعادة التنظيم

- نتائج حرب فلسطين وتأثيرها على السياسة العسكرية المصرية .
 - التدريب .
 - التعليم .
 - تنظيم القيادات .
- الفكر العسكري الألماني في الجيش المصري .
- التنظيمات الحربية الجديدة وصلتها بالأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية الخ للبلاد .
 - مجموعة اللواء المشاة المستقلة .
 - مجموعة اللواء المدرع .
 - الفرقة المشاة .
- مشـروع الفيلق (٢ فرقة مشاة + فرقة مدرعة) .

اعادة التنظيم

أظهرت العمليات التي قام بها الجيش المصري في فلسطين حالة الجيش تماما ، وكانت أشبه بحالة غمامة رفعت عن الأعين فإذا الحقيقة جلية لاحتاج لتبيان - واتضح أن البون بين هذا الجيش وبين الأمل في كسب المعارك وإجراز النصر شاسع - وكان للتجارب العملية التي مرت بالجيش والأخطاء التي حدثت أثناء الحملة أكبر الفضل في التعرف على أوجه النقص وتلمس كل الحلول الممكنة لتلافيها - وأوضحت أن مصر كانت تعيش في وهم جيش قادر على الحرب - بينما الحقيقة تخالف ذلك كل المخالفة .

ويمكن القول دون تزييد - أن حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ كانت صفحة جديدة في تاريخ الجيش المصري ، وعلامة بارزة من علامات التحول - وكان أحد عناصر هذا التحول أن كل الجهود التي بذلت لاعادة احياء هذا الجيش - تميزت في هذه المرحلة بأنها محاولات مصرية خالصة ، لا دخل فيها لاشراف بريطانيا - وبمعنى آخر كانت عمليات تطوير وتحديث الجيش المصري بعد ١٩٤٨ ، هي أول مرة يتاح فيها لمصر وخدها أن تقوم بها بعيدا عن الوصاية البريطانية .

حقيقة أن الاستعمار البريطاني كان موجودا في البلاد - واستمر في سياسته في تعويق نهوض هذا الجيش ، لكن المحاولات المصرية تميزت بسمات فوقت . . . ولو إلى حد ما على المستعمر أغراضه .

وفي هذا الفصل والفصول القادمة - دراسة لدور مصر في محاولات احياء الجيش بعد حرب سنة ١٩٤٨ .

لقد أثبتت الحرب العربية - الاسرائيلية من بين ما أثبتت أن القيادة والجنود لم يكن لديهم سوى فكرة واهية عن اليهود في فلسطين - وعن تنظيماتهم ومنجزاتهم والمثل التي يسترشدون بها وأمانهم وقوتهم .

ولم تكن مصر - وغيرها من الدول العربية - حين دخلت هذه الحرب تتوقع أن تتورط في هذه العملية بالصورة التي انتهت اليها - فقد بلغ الجهل بالقيادة المصرية مبلغا جعلتها تثق في تفوقها العسكري - وبالتالي لم تكلف نفسها عناء جمع أى معلومات عن العدو سوى بعض المعلومات الروتينية - وفي اللحظة الأخيرة قبل بدء العمليات العسكرية .

ولقد أدى هذا التهوين المخزن بقدر القوات اليهودية الناتج عن المفهوم الخاطيء والجامد عن القوة الاسرائيلية - الى الاعتقاد بأن القوات اليهودية التي كانت في فلسطين وقت الغزو تشكل كل القوات التي ستواجهها مصر عند الحرب .

لكن من السخرية المؤلمة أن هؤلاء اليهود الذين كانوا يقلون عن ٧٠٠ ألف نسمة في بداية الحرب ، تمكنوا من تعبئة عدد من الرجال والنساء يفوق ماعبأته الدول العربية التي كان عدد سكانها يساوى أربعين مرة عدد اليهود . ولقد كان لهذه الحرب نتائج واسعة النطاق أثرت على السياسة البعيدة المدى للمنطقة بأسرها أيضا تأثير - ولعل أحد هذه النتائج هو المنطق الذي سارت عليه السياسة المصرية آنذاك والذي كان مقتضاه أنه طالما لم توقع اتفاقية سلام مع اسرائيل فان هذه القضية لم تنته بعد - والحرب قائمة . إن عاجلا أو آجلا - وكان هذا في حد ذاته وسيلة لحماية الكرامة التي جرحتها الهزيمة ووسيلة للبقاء سياسيا (١) بعد الهزيمة التي أثبتت سوء الإدارة الحكومية للحرب .

ولقد نتج عن هذا الموقف - (عدم الانتهاء الى سلام خشية التسليم بالهزيمة والاعتراف بها) - أن برزت مشكلة الأمن القومي والتفكير في الوسائل الكفيلة بالوقاية ضد التوسع الاسرائيلي المتمثل في المستقبل - بعد أن انتجت الحرب عدوا قويا على حدود مصر الشرقية - كما كان هذا الموقف يحمل في ثناياه احتمالات شن عمليات هجومية مستقبلية بغير من نتيجة حرب عام ١٩٤٨ والانتقام ومسح ذل الهزيمة - الى جانب اقرار العدل الذي أُهدر على رجال فلسطين .

(١) ناداف سفران « من حرب الى حرب » ص ٢٦ .

ولم يكن هذا كله يؤدي في النهاية الا الى طريق التخطيط الافضل والاستعداد الاطيب المتزايد المغلف بقضية جديدة هي قضية الصراع العربي - الاسرائيلي .

والواقع ان هذا الموقف كان يخدم من بين ما يخدم - قضية مسايرة التيار الشعبى من الرغبة فى امتلاك جيش حديث يفخر به - وهى رغبة كانت تجيش فى صدور المواطنين ذواما - بالتلويح باقتراب يوم الانتقام والاعلان عن المخططات التنفيذية لذلك (٢) .

لهذا فان اعادة تنظيم الجيش المصرى على أسس حديثة كانت قضية ترتبط بالدرجة الاولى بما حدث فى فلسطين - سنة ١٩٤٨ - وبالتسائج المباشرة لهذه الحرب .

٠٠ كان أول الدروس المستفادة من حـسـرب فلسطين ، هو « تخلف المستوى التدريبى للجيش ، تخلفا خطيرا فى مجالات التعاون بين الجيش والطيران والبحرية ، والتعاون بين أسلحة الجيش المختلفة ، والتدريب الليلى الذى كان من أظهر مواطن الضعف فى القوات - وهو نقص استغله العدو استغلالا جيدا وتدريب عليه وسبب للقوات المصرية متاعب كثيرة ، كذلك كان انخفاض مستوى التدريب لدى ضباط الصف وجهلهم بواجباتهم كقيادة وحدات صغرى وتعذر الاعتماد عليهم فى قيادة الفصائل فى حالة غياب ضباطهم أو فقدهم عاملا خطيرا فى الحرب - قد استغل العدو نقطة الضعف هذه أيضا ، وحصرهم فى اصابة الضباط لضمان انهيار المقاومة فى الوحدات - وتبين كذلك أن نسبة اصابة الأهداف بالأسلحة ضعيفة للغاية - كما ظهر بجلاء أن افتقاد الجيش المصرى لعمال القناصة كان له اثر كبير فى سير الحرب - وقد استهلكت الذخيرة الثمينة بكثرة فى الوقت الذى كانت القوات فيه فى أشد الحاجة اليها نتيجة لعدم تدريب الجنود على « ضبط وربط النيران » ، كما كان ذلك الضعف سببا فى كشف الكثير من مواقع القوات المصرية قبل الألوان - وكشفت الحرب كذلك عن ضعف المستوى المصرى فى بث ورفع الالغام واكتشافها وازالتها واكتشاف ووضع العلامات على الشراك

الخداعية ، وهى عمليات استعمالها العدو بمهارة خلال الحرب - وكان الاهمال فى توخى السرية فى المحادثات السلوكية واللاسلكية أحد أسباب افادة العدو فى الحصول على كثير من المعلومات نتيجة تسمعه على الأجهزة المصرية اللاسلكية أو تدخله فى الخطوط التليفونية ، الى جانب جهل الكثيرين بطرق التخاطب باللاسلكى - ولقد تكبدت القوات المصرية الخسائر الكثيرة فى الارواح والعتاد نتيجة الجهل واهمال تعليمات الاخفاء والتمويه .

ولهذه الأسباب كانت « سياسة التدريب » فى الجيش بعد هذه الحرب مغنية بتلقى هذه الاخطاء ، مهمته بالدروس المستفادة من هذه الحرب .

فعلى مستوى التعليم الاساسى للضباط - ادخلت فى يوليو ١٩٥٢ تعديلات على المنهج الدراسى للكلية الحربية ، فكانت المواد الدراسية التى تدرس بها آنذاك هى :

فن القتال (التكتيك) - الهندسة العسكرية - الطبوغرافية العسكرية - تعليم الاسلحة الصغيرة - الشئون الادارية وتشمل التنظيم والادارة والشئون الصحية - قانون الاحكام العسكرية - هندسة السيارات - الفروسية - التربية البدنية - تعليم المشاة - التاريخ العسكرى ويشمل التاريخ القومى - الجغرافيا العسكرية - القانون العام - اقتصاديات الحرب - علم النفس العسكرى - اللغات الأجنبية (الانجليزية - الفرنسية - العبرية - الايطالية - والالمانية) .

ويلاحظ ان الارصاد الجوية واقتصاديات الحرب واللغة العبرية كانت من المواد الجديدة التى تدرس بالكلية .

وفى سبتمبر ١٩٥٢ ادخلت مادة تعليم الاشارة على منهج الدراسة واصبحت مدة الدراسة ثلاث سنوات (٣) .

(٣) محفوظات مجلس الوزراء - بوسية ١٤٧ - ٢٤ القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٤ يوليو ١٩٥٢ بنظام الدراسة فى الكلية الحربية الملكية - والقانون ١٩٤ لسنة الصادر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ بنظام الدراسة فى الكلية الحربية .

ويلاحظ فى سياسة البعثات التعليمية للضباط فى الخارج أن انجلترا لم تعد هى المنهل الوحيد لهذا النوع من التعليم ، فمنذ سنة ١٩٤٨ كانت « أمريكا » تشارك فى هذا المجال - وكان المنتظر فى عام ١٩٤٨ ايفاد بعثات لكل من البلدين لتلقى دورات دراسية فى العربيات المدرعة - وتربية الخيول والحيوانات - والمواصلات - وقواد الأطقم - والفرقة التكتيكية للعربات المدرعة - والحملة الميكانيكية - والمخابرات والمساحة - والرادار - ومدفعية الميدان - والملاحظة الجوية - ومدفعية السواحل - والقناصة وقادة الفصائل - وقادة سرايا البنادق وقادة سرايا المعاونة - والنقل بالجو والمهندسين - والمهمات الميكانيكية - وإزالة القنابل والألغام البحرية - والكبارى - والنقل - والوقود - والورش - والأسلحة - والعربات - والآلات الدقيقة - وصيانة العربات المدرعة - والمعدات الساحلية (٤) .

وفى سنة ١٩٤٩ كان « لأمريكا » نصيب فى البعثات التعليمية فى المخابرات ومساحة المدفعية Artillery Intelligence & survey والسيارات والمعدات الميكانيكية والتدريب الرياضى (٥) - بينما استمر ايفاد الضباط لانجلترا لدراسة الدبابات والسيارات المدرعة واللاسلكى والمدفعية وأعمال أركان الحرب الفنيين والتكتيك (٦) - والتصوير وقراءة الصور وإدارة عمليات الحملات الميكانيكية وعربات الاستكشاف وجارات مدفعية الميدان ومبادئ المساعدة الجوية الهجومية وأعمال أركان الحرب الخاصة بها والنقل الجوى وضباط الاتصال وأركان حرب المدفعية الميدان والمضادة للطائرات والرادار والانوار الكاشفة والسواحل - وقادة السرايا والفصائل وطرق التعليم وأسلحة الفصيلة والتدريب بالأسلحة والقناصة والرشاشات المتوسطة والهاون ٣ بوصة - والأسلحة الخاصة - والحرب الكيماوية - والغاز والدخان والدفاع المدنى - وكبار المعلمين والضباط العظام لأعمال الميدان والمواصلات الداخلية - وإشارة التشكيلات - وخدمة

-
- (٤) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية رقم ٩٤ فى ١٩٤٨/٣/٢٤ - « ويلاحظ أن الأمر أشار الى أنه ينتظر ايفاد هذه البعثات » .
 (٥) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية رقم ٤١٤ فى ١٩٤٩/١١/٩ .
 (٦) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ٢٥٧ فى ١٩٤٩/٧/٦ .

الجيش - والاعاشة والتموين بطريق الجو - والادارة الصناعية -
والمخابرات الحربية - والامن فى الميدان (٧) - والتعاون الجوى (٨) •

ويلاحظ فى هذه البعثات أنها أصبحت تشمل مسائل حربية لم تكن تدرس من قبل - كما أن البعثات العسكرية الى انجلترا فى سنة ١٩٥٠ كانت تشمل التدريب على أسلحة ومعدات حديثة لم تكن موجودة بالجيش من قبل الى جانب الدراسات الحديثة كقيادة وصيانة الدبابات « السنتوريون » - والمدفعية ١٧ و ٢٠ رطل - و ٢ رطل - و ٧٥ رطل - وتكنولوجيا الدبابات - والتكتيك لقواد الاورط والعمليات المشتركة - والهاون ٣ بوصة و ٢ بوصة والرشاشات المتوسطة والمدافع ٦ رطل المضادة للدبابات والطرق والمطارات وأنشائها - ونقل المياه - والحريق (٩) •

وقد شمل التطوير فى البعثات العلمية فى الخارج دراسة مواد غير عسكرية كالأحصاء والاقتصاد السياسى (١٠) - وأدخل نظام البعثات الداخلية بالجيش للدراسة بالجامعات المصرية والحصول على دراسات فى الاحصاء (١١) •

كما كان يشترط فى الضباط الموفدين الى الخارج فى دورات دراسية معينة أن يكونوا حاصلين على دراسات أخرى غير دراساتهم العسكرية - فبالنسبة لدراسة الاحصاء كان يشترط أن يكون الضابط حاصلًا على بكالوريوس التجارة أو الهندسة أو العلوم أو أن يكون ضابطًا أركان حرب - وفى الاقتصاد السياسى كان الحصول على بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق شرطًا أساسيًا لايفاد الضابط لهذه البعثة - وفى هندسة الاليكترونيات كان يشترط أن يكون الضابط مهندسًا كهربائيًا من الجامعة - وفى دورة الضباط الفنيين كان يشترط أن يكون الضابط مهندسًا أو خريج كلية

-
- (٧) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ٢٩٣ فى ١٥/٦/١٩٤٩
 - (٨) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ١٥٩ فى ١٥/٥/١٩٥٠
 - (٩) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ١٥٢ فى ١٩/٥/١٩٥٠
 - (١٠) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ١٧١ فى ٢٧/٦/١٩٥١
 - (١١) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ٢٨٣ فى ٥/١١/١٩٥٢

العلوم (١٢) .

وخلال عام ١٩٥٢ عاد الضباط الذين كانوا قد أوفدوا الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد دراسة فرق بطاريات الميدان - والمدفعية - ولاسلكى المدرعات - وكتائب الوحدات المدرعة (١٣) .

ونلاحظ آثار تجربة حرب فلسطين في قواعد القبول بكلية أركان الحرب ومنهج امتحان القبول بها عام ١٩٥١ - فقد كان المنهج يشمل القوانين العسكرية والادارة الداخلية والقانون الدولى العام بهدف الالماس التام بالقوانين والتعليمات العسكرية والمعرفة القامة بقواعد الادارة الداخلية وما تفرضه حالة الحرب والحياد من حقوق وواجبات - ومعرفة القانون الدولى العام والصفة القانونية لقواعده ووسائل الدول لضمان احترام هذه القواعد - والمحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة كبار مجرمى الحرب - والدولة وتعريفها وعناصر وجودها وأقسامها - وحقوق الدول وواجباتها والمسؤولية الدولية - والحرب وتعريفها وعناصرها ومداهما الزمنى - وصفة العداء الكاملة وأثارها القانونية ومن تلصق بهم فى الحروب البرية والبحرية والجوية - ومنطقة الحرب وميدان القتال - وصفة العداء الناقصة .

كما احتوى المنهج على دراسة أسلحة الحرب ووسائلها - والاسلحة ووسائل العنف غير المشروعة - والخدع الحربية المشروعة وغير المشروعة - والجاسوسية - ومعاملة أسرى وجرحى الحروب - ومركز المحاربين فى أراضى الاعداء - والاحتلال والغزو والفتح - وآثار ذلك من الناحية القانونية - وحقوق والتزامات قوات الاحتلال ومدى تعاونها مع السلطات المحلية والحياد ومبدأ الأثانية الدولية ومبدأ التضامن الدولى - وحقوق والتزامات المحايدين - والمهريات الحربية - والحصار البحرى - ومجلس الغنائم فى مصر - والمنظمات الدولية - وميثاق الامم المتحدة - والخطوات التالية له -

(١٢) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ١٥٢ فى ١٩٥٠/٥/٩ و ١٧١ فى ١٩٥١/٦/٢٧ .
 (١٣٣) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ٢٩٤ فى ١٩٥٢/١١/١٢ و ٢٢٦ فى ١٩٥٢/١٠/١ .

وعرض للنظام وهيئاته - ومقارنة بين الميثاق وعهد عصبة الأمم -
والقزمات مصر العسكرية بصفتها عضوا في الميثاق - وميثاق جامعة الدول
العربية - ووسائل المنظمات الدولية لتفادي الحروب - والمسئولية الفردية
عن الجرائم التي ترتكب ضد السلم (١٤) .

كان هذا نصيب التدريب بعد حرب فلسطين .

ويلاحظ أن رفع مستوى التدريب قد شمل أفرع الجيش المختلفة ، وكان
لنتائج حرب فلسطين دور كبير في تغيير النظرة إلى أسلوب التدريب والتعليم
- بصورة شملت كافة الجوانب التي تستلزمها الحرب الحديثة واعداد جيش
على مستوى هذه الحرب .

وفي مجال النهوض بالفرد في الجيش ، ألغى الأمر العالي الصادر
في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وتعديلاته الخاص بالقرعة العسكرية وما كان
يشمله من الاعفاء منها بالبدل النقدي ، وصدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧
الخاص بالخدمة العسكرية الذي فرض الخدمة العسكرية على كل مصري أتم
الثامنة عشرة من عمره ملغيا نظام البدل ، ومحددا مدة الخدمة في الجيش
بثلاث سنوات مع تخفيضها إلى سنة واحدة بالنسبة لطلبة الكليات في
الجامعات المصرية وكليات الجامع الأزهر وطلبة المدارس العليا والمدارس
الأخرى التي تعتبرها وزارة المعارف العمومية معادلة لها (١٥) .

ويلاحظ تأثير الحرب في تنوع الأسلحة بالجيش - بعد أن كانت
مقصورة على الوارد من بريطانيا - فقد أدت الحرب في فلسطين وما ترتب
عليها من حظر الأمم المتحدة إرسال الأسلحة للدول المتحاربة - أن لجأ الجيش
إلى مصادر مختلفة للحصول على السلاح - وستوضح ذلك في الفصل
القادم - فاحتوى بعد الحرب على البنادق الإيطالية والرشاشات « البرتا »
و « الاستن » و « الهاون ٨١ مم و ١٢٠ مم » و « الدبابات الأمريكية شيرمان »

(١٤) المتحف الحربي - الأوامر العسكرية رقم ٢٨ في ١٩٥٢/٢/٦
« قواعد القبول بكلية ١ ح ومنهج امتحان القبول بها عام ١٩٥١ » .
(١٥) القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية
والقرارات الوزارية المنفذة له الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ .

و « البريطانية سستيورات » و « لوكاست » الى جانب الدبابات القديمة الانجليزية « ميدوز » والعربات المدرعة « همبر ماركة ٢ » وماركة « ٤ » - واستخدمت العربات الأمريكية F.W.D واللوارى انترناشيونال - والمدافع السويدية أورليكن ٢٠ مم مزدوجة الماسورة - وفرديتها - ودخلت الجيش عربات الجيب وليز ٤ × ٤ والجيب لاندروفر ٤ × ٤ وسيارات الركوب التشيكية « سكودا والاسعاف الفرنسية « رينو » واللوارى الايطالية فيات - والرشاشات البلجيكية براوننج ٧٩٢ مم - والبنادق النصف آلية ٧٩ والقنابل الايطالية « انيرجا » المضادة للدبابات طراز ٤٨ - والبنادق ذاتية التعمير ٧٩ مم البلجيكية - والمدافع ٧٥ مم - ورشاش البراوننج ٢٠ مم من البوصة (١٦) ذو الماسورة أو الماسورتين - والمدافع الهسبانو - وقاذفات اللهب - والدبابات التي استخدمت لقذف اللهب كالدبابة ماركة تشرشل بعد نزع مدفعها طراز « بيزا » ووضع القاذف محله ليقذف اللهب من ٨٠ الى ١٠٠ دفعة كل منها مدته ثانية واحدة - والطرزة الأخرى من الدبابات قاذفات اللهب كالافعى الشيرمان والحمالة الديور (١٧) .

وقد مس التنظيم الجديد للجيش كيان القيادة العليا به ، فأحدث تغييرات جذرية بها تتمشى مع تجارب الحرب والخبرات المكتسبة من الاطلاع على الفكر العسكري الذى جلبته البعثات الدراسية فى بلاد غير المملكة المتحدة كأمريكا - كما كان للاستعانة بعدد حرب ١٩٤٨ وبعد خروج البعثة العسكرية البريطانية من الجيش المصرى بالخبرات الألمانية التى توفرت بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية - أثر فى التعديلات التى مست الجيش وقيادته .

فقد أنشئت بوزارة الحربية والبحرية وظيفة قائد عام للقوات المسلحة

(١٦) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية ٦٠ فى ١٩/٢/٩ - ٣١ فى ١٩٥٠/١/٢٥ و ٣٨ فى ١٩٥٠/٢/١ - ٧٠ فى ١٩٥٠/٣/١ - ٨٠ فى ١٩٥٠/٣/٨ - ٣٢٧ فى ١٩٥٠/١١/٢٩ - ١١٧ فى ١٩٥١/٥/٢ - ٢٢٧ فى ١٩٥١/٩/٥ - ٣١٢ فى ١٩٥١/١٢/٢٦ .

(١٧) المتحف الحربى - كراسة التدريب العسكرية رقم ٢٤ تكتيكات ضرب النار بالدبابات سنة ١٩٤٨ - الاستخدام التكتيكي لقاذفات اللهب ١٩٤٨ .

تضم هيئة أركان حرب الجيش والقوات البرية البحرية والجوية والقوات
المرابطة والمصالح العسكرية التابعة لهذه الوزارة وإدارة الشئون العامة -
وكان من اختصاص شاغل هذه الوظيفة إصدار الأوامر والنشرات العسكرية
بعد إقرارها من الوزير - كما كانت تعرض عليه قرارات لجنة الضباط قبل
اعتمادها من الوزير .

كما قسمت الدولة لأغراض الدفاع المحلى والرقابة وحماية المرافق
الحيوية والأمن العام الى ستة مناطق عسكرية .

وكان أخطر التنظيمات التى أصابت القيادة العليا للجيش المصرى فى
هذه المرحلة - هى إعادة تنظيم هيئة أركان حرب الجيش - التى كانت قد
أنشئت سنة ١٩٣٧ على أسس بريطانية بحثة .

ولعل أهم تطوير أدخل فى هيئة أركان حرب الجيش فى التنظيم الجديد
هو انشاء إدارة البحوث والتطورات الحربية - التى تختص بتنسيق سياسة
هيئة أركان الحرب المتعلقة بتطور الأسلحة والذخائر والمعدات ولها حق
الاتصال بأى هيئة حكومية أو أهلية لها علاقة بهذه الأبحاث - وهى المسئولة
عن تنسيق سياسة المعدات والأسلحة والذخائر مع القوات البحرية والجوية -
وهى المختصة بالإشراف على الأعمال الفنية بأقسام أبحاث الأسلحة
المختلفة بما فيها قسم أبحاث المدرعات بسلاح الفرسان .

كما كان واجبها الأساسى بحث ودراسة كل ما يعرض على وزارة
الحربية من اختراعات وابتكارات حديثة وتجهيز جداول أسبقية الأبحاث
والتطورات وتنسيق سياسة هيئة العمليات الخاصة بالمعلومات عن الأسلحة
والمعدات الحربية من حيث التحفظ عليها أو نشرها أو اطلاع الدول الحليفة
عليها بالتعاون مع إدارة المخابرات الحربية .

وقد تكونت هذه الإدارة من :

- قسم التطورات .
- قسم البحوث .
- قسم الاختبارات والتجارب .
- قسم الإشراف على الإنتاج الحربى .

ويمثل انشاء هذه الادارة شكل الوجود الأجنبي الجديد فى الجيش المصرى والذى ملأ الفراغ الذى نشأ بعد رحيل البعثة العسكرية البريطانية - لكن هذا الوجود الجديد اختلف عن الوجود البريطانى فى تقديمه للجيش المصرى الخبرات الأوروبية المتطورة فى مجال تطور الاسلحة والذخائر والمعدات واجراء الابحاث المختلفة فى هذا الصدد - وتقديم الاختراعات والابتكارات الحديثة الخ هذا النوع من الفنون الذى حازت أوروبا عامة والمانيا خاصة قصب السبق فيه - لذلك فان مصر عندما فكرت فى استيراد هذه الخبرات لجأت الى الخبرات الألمانية الفائزة بعد هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الثانية وعلى اكتاف هؤلاء بالمشاركة مع النابيين من الضباط المصريين العلماء - قامت ادارة البحوث والتطورات الحربية .

وكانت حركة جلب الخبراء الألمان فى الشئون الحربية الى مصر قد نشطت فى عام ١٩٥٠ - وجرت الاتصالات مع الشخصيات الألمانية الرئيسية فى هذا الصدد - أمثال الدكتور « ويلهلم فوس » المدير السابق لمصانع « سكودا » ومدير عام مصنع « هيرمان جورنج » ، والمدير العام لمصانع « برينر فافن » وأحد المؤسسين للخطة الرباعية الألمانية للتسليح خلال الحرب الثانية .

وتوضح الوثائق التى لدينا فى هذا الصدد أن الاتصالات التى كانت تجرى مع أمثال هؤلاء الخبراء كانت تتم من خلال السراى الملكية - وتشير هذ الوثائق الى أن أمداد مصر بالخبراء الألمان فى التسليح وأبحاث التطوير فى القوات المسلحة المصرية - كانت موضع تعاطف الحكومة الألمانية (١٨) .

(١٨) دار الوثائق القومية - محفظة الجيش رقم ٥ « مذكرات من السكرتارية الخاصة لجلالة الملك » - حضر صباح اليوم « المسيو هانسن » ، وقدم المذكرة المرفوعة مع هذا الى السدة العلية عن نتيجة اتصاله « بالدكتور فوس » - الخبير الألمانى بصناعة الاسلحة - وهى تفيد استعداداه للحضور قبل منتصف الشهر الحالى ويرجو اعطاء التعليمات اللازمة الى قنصليتنا « بفرنكفورت » أو المفوضية فى « برن » لمنحة تأشيرة على جواز سفر أو تذكرة مرور مصرية وتزويده بتذاكر السفر ومبلغ من العملة الصعبة - فى حالة سفره عن طريق « برن » - ولضيق الوقت يرجى ارسال التعليمات تلغرافيا - وتشير

لقد كانت الاستفادة بالخبرات العسكرية الألمانية في مجال التطوير والتسليح والتنظيم هي العلامة البارزة في التنظيم الذي مس الجيش المصري بعد حرب فلسطين - وكان هذا العمل يعني

=

المذكرة إلى أن « الدكتور فوس » قد استطاع الحصول على تأكيدات من أكبر السلطات الألمانية بأن تبذل أقصى المساعدات لمصر لتحقيق مشروعاتها على أن يبقى ذلك طى الكتمان - وقد سلم « المسيو هانسن » صورة من هذه المذكرة إلى « نصرت بك وزير الحربية - وبعد الاتصال به أرسل الخطاب المرفوع مع هذا إلى المقام السامى للإفادة بأنه سيقوم باتخاذ اللازم لحضور = « الدكتور فوس » للقاءهم معه والانتفاع بخبرته - ٣٠ يناير ١٩٥١ .

أما الخطاب الصادر من « هانسن » فيقول :

« هيرمان هانسن » - هليوبوليس - ٤ شارع المترو - تليفون ٦٥١٤٧ - ٢ يناير ١٩٥١ - سرى للغاية :

تلقيت أمس رسالة من « دكتور فوس » بموافقته على الحضور إلى مصر وهو يأمل الحصول على الباسبور خلال الأيام المقبلة ويعتقد أن أوراقه الشخصية ستكون جاهزة خلال ١٠ إلى ١٥ يناير ، وسيكون عندئذ جاهزا للطيران إلى القاهرة .

ويسألكم « الدكتور فوس » أن تكلفوا الآن قنصليتكم في « فرانكفورت » أن تضع تحت تصرفه تذاكر السكة الحديد لرحلته إلى « برن » وكمية من النقد الأجنبي كافية لتغطية نفقاته في الطريق إلى هنا . وبمجرد أن يجهز الباسبور الخاص به فسيسافر إلى « فرانكفورت » إلى القنصلية المصرية ويرحل عندئذ إلى « برن » حيث يتصل بقنصلكم العام ، الذي يرتب لرحلته الجوية وأن يعطيه إما الفيزا المطلوبة أو « تصريح المرور » لدخوله إلى مصر . وربما يمكن أيضا ترتيب رحلة جوية مباشرة من « فرانكفورت » إلى « القاهرة » .

وحيث أن الوقت يمر فأننى أكون ممثنا إذا نقلت تأكيداتك بالتلغراف إلى « فرانكفورت » و « برن » .

وبمجرد أن أتلقى تأكيدك بأن إجراءات الرحلة قد رتب فسأبرق أيضا من جانبى إلى « دكتور فوس » .

= واننى سعيد لأن أقرر أن فى الوقت الحالى قد تم التوصل إلى

نجاح هام بواسطة « دكتور فوس » - فقد أعطيت تأكيدات سرية بواسطة المستويات العليا فى الحكومة الألمانية ، بأن تحقيق رغباتكم ومشروعاتكم سيلقى أقصى قدر من المساعدة من جانبهم ولكم أن تثقوا فى كل المساعدة المطلوبة . وقد أعطيت هذه المعلومات بالطبع بأقصى قدر من السرية « ه . هانسن » .

=

أن الفكر العسكرى الذى تأثر به الجيش المصرى بعد الحرب كان هو الفكر الالمانى - كما كان هذا هو تانى مذهب أجنبى يغزو الجيش المصرى بحسبان أن المذهب الأول كان الفكر العسكرى البريطانى .

ويلحظ أن الفكر العسكرى بالالمانى - قد ركز خلال فترة تواجده بالجيش المصرى على مجالات البحوث والتطورات الحربية - وقد تمثل ذلك فى انشاء إدارة البحوث والتطورات الحربية على المستوى المركزى - بينما قابلها على مستوى أسلحة الجيش المختلفة أقسام للبحوث .

ففيما يختص باختبار الاسلحة والمعدات التى يقترح استعمالها فى الجيش لأول مرة كان التنظيم الجديد يقضى بأن تشترك لجان أبحاث أسلحة الجيش مع إدارة البحوث والتطورات الحربية فى اختبار الاسلحة والمعدات التى يراد ادخالها ضمن تسليح الجيش - على هيئة لجنة مشتركة لتقرير صلاحية ومناسبة السلاح من عدمه لاستعماله فى الجيش ثم ترفع اجراءات هذه اللجنة المشتركة بعد ذلك الى إدارة التنظيم والتسليح .

أما فيما يختص بالاسلحة والمعدات المستعملة فعلا فى الجيش فقد اختصت أقسام أبحاث أسلحة الجيش باقتراح التحسينات التى ترى ادخالها على الاسلحة المستعملة فعلا نتيجة لخبرة الوحدات فى الاستعمال - وتتقدم هذه الاقسام باقتراحاتها عن طريق رئاسات أسلحتها الى إدارة التنظيم والتسليح للتصديق عليها من حين المبدأ ثم ترسل الى إدارة البحوث والتطورات الحربية لدراستها مع أقسام أبحاث أسلحة الجيش لتقدير أنسب الخطط لادخال تلك التحسينات على الاسلحة والمعدات المستعملة فعلا - ثم ترسل هذه الاقتراحات بعدئذ الى إدارة التنظيم والتسليح بواسطة إدارة

=

- ويحدد ناداف سافران فى كتابه من حرب الى حرب المواجهة العربية الاسرائيلية - ١٩٤٨ - القسم الأول عدد الضباط السابقين فى الجيش الالمانى. الذين استعانبت بهم الحكومة المصرية لاعادة تدريب وتنظيم القوات المسلحة بثمانين ضابطا .

(م ١٢ - الجيش المصرى)

البحوث والتطورات لاتخاذ اللازم للتصديق عليها نهائيا حتى يمكن تعميمها
فى وحدات الجيش • (١٩)

كان هذا هو التغيير الذى اصاب الجيش بعد حرب فلسطين •

ولعل أهم ما يلاحظ فى هذا التغيير أنه اتخذ طابعا حضاريا يتفق مع
حركة التطوير والتحديث التى أصابت فنون الحرب بعد الحرب العالمية
الثانية - تلك الفنون التى كان نصيب الجيش المصرى منها النذر اليسير
كنتيجة لقيام البريطانيين بدور التحديث وفقا لشروط معاهدة ١٩٢٦ - كما
يلاحظ أيضا أن حرب فلسطين والدروس المستفادة منها - كانوا أحد الأسباب
التى دعت الى التغيير واعادة التنظيم •

أما وقد أنتهينا من حصر مظاهر التنظيم فى الجيش المصرى بعد حرب
فلسطين - وحددنا المؤثرات التى لونت هذه المظاهر ، فاننا ننتقل الآن الى
جانب هام من جوانب التنظيم أيضا ، وأعنى به تطوير الجيش وادخاله فى
الشكل الملائم من أشكال فن التنظيم الحربى •

رغم أنه من الحقيقى أن الصراع العربى - الاسرائيلى الذى استجد فى
منطقة الشرق الأوسط كنتيجة لحرب فلسطين ، كان أحد العوامل الحاسمة فى
عملية تطوير الجيوش وتنظيمها فى المنطقة وما يترتب عليها من سياسة
ترتكز على التهديد والردع فان هذا العامل لم يكن هو الوحيد •

ذلك أن تطور المنافسة بين الدول الكبرى فى الشرق الأوسط كان عاملا
هاما بدوره الى جانب العامل السابق •

ولا يمكن طرق هذا الموضوع دون الاشارة الى دور الدول الكبرى فى
زيادة كميات الاسلحة التى فى حوزة أحد طرفى الصراع العربى -
الاسرائيلى - وبالتالي فان هذه الدول كان لها - وفقا لذلك - دخل فى انتهاج
سياسة التهديد والردع التى ألت بالمنطقة •

(١٩) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية رقم ٣٠ فى ١٩٥٢/٢/٦
« تنظيم العلاقة بين إدارة البحوث والتطورات الحربية وأقسام البحوث فى
أسلحة الجيش المختلفة » •

لقد عملت الدول الأجنبية على تقوية الرغبة فى الحصول على السلاح وتطوير الجيوش فى المنطقة - عن طريق التدخل فى الصراعات والمنازعات بتأييد هذا الطرف أو ذاك - بل لقد ذهبت الى حد تأييد قوى معينة فى الصراعات الداخلية فى المنطقة ، مما ادى الى زيادة عدم الاستقرار والتوتر وعزز الرغبة فى الحصول على الاسلحة والتلف عليها - كما ساعد على زيادة حدة الصراع العربى - الاسرائيلى .

ولم يكن هذا العمل من جانب الدول الكبرى - نابعا من فراغ - بل أنه كان سعيا من جانب هذه الدول لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الخاصة فى الشرق الأوسط - تلك المصالح التى تشمل البلدان المتاخمة لروسيا كإيران وتركيا - وبلدان المنطقة الداخلية كالعراق وسوريا ومصر ولبنان والأردن وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية - ومما لا شك فيه أن مصالح الدول الكبرى فى هذه المنطقة متعددة ومتنوعة - ويتصل تطور هذه المصالح بالتطور فى تكنولوجيا الاسلحة ووسائل الاتصال ، وما يصاحبها من أفكار استراتيجية والانخراط فى مجموعات - الى جانب اتصاله بالمواقف المتغيرة فى المنطقة ذاتها .

كانت الملامح العامة للظروف اندولية فى منطقة الشرق الأوسط خلال الأربعينيات تتمثل فى تدخل الولايات المتحدة فى المنطقة بشكل حاسم نتيجة للتطور الهام الذى لحق المناطق الشمالية للشرق الأوسط عندما مارس الاتحاد السوفيتى سياسة مقتضاها الضغط على الايرانيين والاتراك وإدخال الشيوعية فى اليونان .

وفى المنطقة الوسطى التى تشمل الدول العربية وإسرائيل كانت بريطانيا هى الدولة العظمى الوحيدة ومع وجود الولايات المتحدة كقوة جديدة فى الشرق الأوسط - فقد سعت دول المنطقة الى اجتذابها اليها - برغم الشعور بالاستياء الذى سببه التأييد الأمريكى للصهيونيين - للحصول على تأييدها ضد بريطانيا .

أما الاتحاد السوفيتى فقد كان موضع شك وريبة نتيجة الخوف من البلشفية والخوف من الاتحاد الشيوعى بالإضافة الى ما كانت تمارسه روسيا من ضغوط على جيرانها .

• ولظروف بريطانيا السيئة بعد الحرب - فانها منحت الاستقلال للهند وتخلت عن الدفاع عن اليونان وتركيا - وبدأت مصر تعترض على معاهدة ١٩٣٦ - وكانت مصالحها في المنطقة هي البترول - وخطوط المواصلات والدفاع عن الامبراطورية - وكان التصور المنطقي للتوفيق بين ظروف بريطانيا من جانب وحماية مصالحها من جانب آخر هو ابعاد الدول المنافسة عن المنطقة - وتحقيق المطالب الاساسية لاستقلال الدول في المنطقة - وتوافر قاعدة عسكرية لها •

لهذا نرى ان بريطانيا دخلت في هذه المرحلة في مفاوضات مع مصر من أجل تعديل المعاهدة - ومع العراق - ومع الاردن - لكنها فشلت في سياستها التي كانت تهدف الى تنظيم المنطقة - وبعد انقضاء خمس سنوات على الحرب العالمية الثانية تبسدت أحلامها في استقرار هادئ لها في الشرق الأوسط •

ولقد ترتب على انهيار السياسة البريطانية في الشرق الأوسط - دخول الولايات المتحدة التي كانت قد دخلت بالفعل في صراع شامل مع روسيا - في المنطقة للقضاء على عدم الاستقرار والتوتر فيها ولجعلها بمثابة جزء من الكتلة الغربية الجديدة - وهكذا ومع وصول الاستراتيجية الأمريكية الشاملة الى الشرق الأوسط - ومعها الاستراتيجية السوفيتية الشاملة أيضا دخل الشرق الأوسط في جحيم الحرب الباردة - وتشابكت صراعات المنطقة مع الصراع بين الشرق والغرب •

وكان مقتضى « سياسة الاحتواء » التي ابتدعتها الولايات المتحدة ردًا على أسباب التوتر بينها وبين الاتحاد السوفيتي (٢٠) - هو المحافظة على الهدوء في الشرق الأوسط باعتباره ذا أهمية حيوية لاعادة بناء أوروبا وللبترول الذي يتدفق منه - ولمرور التجارة الأوروبية عبره - وحيث أن

(٢٠) نادان سافران « من حرب الى حرب ص ٨٦ الى ١٠٤ » وتقوم سياسة الاحتواء على استخدام القوة المضادة بشكل فعال ويقظ في سلسلة من الأماكن الجغرافية التي تتغير باستمرار طبقا لتغيرات ومناورات السياسة السوفيتية •

الشرق الأوسط كان ينظر اليه على أنه منطقة يسهل للشيوعية (٢١) اختراقها فانه ولاهميته الحيوية - بشكل تهديدا خطيرا اذا اصابه الاضطراب .

وحيث كان الصراع العربى - لاسرائيلى أحد الأسباب الهامة فى خلق جو من الاضطراب فى المنطقة - فقد رأت الالات المتصدة ضرورة السطرة على هذا الصراع .

وهكذا ، فى مايو سنة ١٩٥٠ - أصدرت الولايات المتحدة مع كل من بريطانيا وفرنسا « الاعلان الثلاثى » الذى تعهدت فيه الدول الثلاث بمعارضة أى محاولة لتعديل خطوط الهدنة بالقوة كما تعهدت بفرض قيود على الاسلحة الى المنطقة الا ما يخص منها الحقوق المشروعة لدول المنطقة فى الدفاع عن نفسها - وبالتالي فقد كان مسموحا بارسال الاسلحة التى تسمح لدول المنطقة بالقيام بدورها فى الدفاع عن المنطقة ككل .

ولقد مثل هذا الاعلان قمة التعاون التام بين الولايات المتحدة وباقى الدول الكبرى - كما مثل سياستها الأساسية فى المنطقة بضمان الوضع القائم فيها بين العرب واسرائيل .

وفسرت الدول العربية هذا الاعلان على أنه يستهدف أساسا مصلحة اسرائيل وافتئاتا على الحقوق العربية .

كانت الدول الغربية فى سياستها تجاه الشرق الأوسط - تحاول جره الى خضم الصراع بين الكتلتين - وكان التركيز البريطانى الأمريكى ، على مصر قلب المنطقة - وفى المقابل كانت مصر منذ سنة ١٩٤٦ ترفض الدخول فى أى تحالفات عسكرية لمواجهة الخطر الروسى الداهم الذى كان يسيطر على أفكار الدول الغربية .

(٢١) طبقا لما صدر من مؤتمر لندن للحزب الشيوعية عام ١٩٤٧ فقد كان هناك ٢٤٠٠٠ شيعى مسجل فى الشرق الأوسط - كما قدرتهم دوائر المخابرات الأمريكية هم ومؤيديهم بـ ١٢٦٠٠٠ - دون أن يتضمن هذا التقدير العمال والمستخدمين المنتمين لنقابات العمال التى = تخضع كليا أو جزئيا للتوجيه الشيوعى وكان فى مصر وحدها ٤٦٥ من هذه النقابات بلغ عدد أعضائها ١٥٠٠٠٠ عضو - راجع د . فؤاد الرسنى « العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ ص ٧١ .

... كان هذا هو الموقف الدولي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط عندما كانت مصر تسعى لإعادة تنظيم وتطوير جيشها .

من القواعد المتعارف عليها في الفن العسكري بصفة عامة - أن الظروف الخاصة التي تحيط بكل جيش هي التي تتحكم في كيفية تنظيمه وتسليحه - وأن هذه الأحداث والعوامل تتفاوت من جيش إلى آخر ، فما ينطبق على جيش لا ينطبق بالضرورة على جيش بلد آخر .

ولقد كانت الأحداث والعوامل المؤثرة على تنظيم الجيش المصري بعد حرب فلسطين عديدة - كان من بينها الموضع الجغرافي والاستراتيجي للبلاد - العلاقات الخارجية لمصر - موارد الدولة - طبيعة الجندي المصري والظروف المحيطة به - مسارح العمليات المنتظرة - مدى التصنيع الحربي للدولة - مشاكل الاستيراد الحربي - طبيعة وتسليح وتكتيكات العدو - مدى الكفاءة الإدارية .

ولم يكن من المتيسر - إذا أريد الأخذ بتنظيم ملائم للجيش المصري - الشروع في اختيار تنظيم لجيش مصر - إلا بعد بحث هذه العوامل ومناقشة تأثيرها على التنظيم المقترح .

ولقد كان السؤال الذي يثور دائما خلال مراحل تطور تنظيم الجيش - هو :

أى التشكيلات أنسب للجيش المصري ، أهي تجربة مجموعة اللواء المستقلة ، أم تجربة الفرقة المشاة والمدركة ؟

وخلال تاريخ الجيش المصري بعد معاهدة ١٩٣٦ ، لم يتح لهذا السؤال أن يلقي الأسلوب العلمى في المناقشة والبحث - حتى انتهت تجربة حرب فلسطين الى ما انتهت اليه وبدىء في التفكير في طرح هذا الموضوع كأسلوب عمل علمى لتنظيم الجيش في هذه المرحلة الجديدة .

كانت مصر بالنسبة « للموضع الجغرافي والاستراتيجي » تقع في الزاوية الشمالية الشرقية من قارة أفريقيا وتمتد جنوبا في البحر المتوسط الى خط عرض ١٢ شمالا وتمتد شرقا في خط الزوال ٢٥ الى صحراء سيناء والبحر الاحمر - وتحد من الشمال بالبحر الأبيض بساحل يصل طوله

٩٥٠ كم ومن الجنوب بالسودان ومن الشرق بفلسطين بحدود يبلغ طولها ١٧٠ كم ومن الغرب بليبيا بحدود طولها ٥٠٠ كم .

وكانت النظرة الاستراتيجية لمصر - فى ذلك الوقت - بحكم وضعها الجغرافى السابق - هو انها تسيطر على الركن الجنوبى من عرض شرق البحر المتوسط ، وتتحكم فى خطوط المواصلات المارة به ، وتسيطر على اقصر طريق بحرى بين الشرق والغرب - قناة السويس - وبذلك تتحكم فى مرور السفن والقوات عبر ذلك الطريق - الى جانب مزايا استراتيجية اخرى كتوفر مواد الاعاشة والتموين والتسهيلات الجوية للطيران والتدريب وتكوينها مع دول شمال افريقيا خطا ثابتا وتكوينها عمقا استراتيجيا مع السودان - مشكلة بذلك خطا دفاعيا ثانيا فى حالة انهيار الخط الأول المواجه للخطر الشيوعى المار بايران - تركيا - البلقان - ايطاليا - بما يعنى ان مصر كانت بالنسبة لمجموعة الكتلة الشرقية طريقا يمكن بواسطته تطويق الخط الدفاعى السابق الاشارة اليه من الخلف نظرا لقربها من مناطق نفوذ الكتلة الغربية الممتدة من شرق افريقيا فى اريتريا والصومال وكينيا وأوغنده حتى الكونغو البلجيكي الفرنسى .

ووفقا لهذا الوضع « الجغرافى والاستراتيجى » فقد كان الجيش الذى تحتاجه مصر - هو تشكيلات قوية يغلب عليها طابع خفة الحركة وحرية المناورة مع ضرورة توافر الكفاية الذاتية لتلك التشكيلات والاحتياط القريب الذى يمكن توجيهه بسرعة الى مناطق الخطر ومواطن الضعف - كما ان هذا الوضع كان يتطلب تقسيم البلاد الى مناطق عسكرية ثابتة لها « تشكيلاتها المستقلة » التى تكون السيطرة فيها مركزة الى حد يضمن سهولة توجيه القوات وتحويلها من مكان الى آخر - نظرا لقبايين الوحدات الجغرافية التى تشتملها مصر كالصحارى المتسعة - والحدود الطويلة فى الشرق والغرب .

وفى شأن عامل « العلاقات الخارجية » فقد كان مركز مصر الاستراتيجى الممتاز يجعلها محط انظار الكتلتين الشرقية والغربية - وكان هذا المركز أحد دواعى تمسك انجلترا بمركزها الذى كفلته معاهدة ١٩٣٦ - وكانت احتمالات تعديل المعاهدة تثير احتمالات عقد معاهدة دفاع مشترك أو دخول مصر فى حلف يضم دول شرق البحر المتوسط وما يتبع ذلك من توثيق

العلاقات مع الكتلة الغربية - وإلى جانب ذلك كان هناك ارتباط مصر بميثاق « الضمان الجماعي » بين دول الجامعة العربية - واقتضاء ذلك كله توحيد الأساليب والنظم ضمانا للتعاون - وأخيرا فقد أدت الحرب العربية - الإسرائيلية إلى توتر العلاقات بين مصر وبعض الدول التي أيدت « إسرائيل » خلال هذه الحرب كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وتركيا - كما أن العلاقات المصرية السوفيتية (٢٢) كانت في ذلك الوقت معطلة نظرا لاختلاف قواعد الدين ونظم الحكم بين البلدين .

وكان هذا يعنى عدم التعويل على توافر عون خارجى قوى ذو أثر فعال لمصر - الأمر الذى يحتم أن تتوافر فى تنظيم الجيش الجديد قدرات الاعتماد التام والاكتفاء الذاتى وقوة النيران والاحتياط الوفير المؤدى إلى نتائج حاسمة فى أقصر وقت ممكن .

أما بالنسبة لعامل « موارد الدولة » - واعتماد مصر على إيرادات الجمارك وعدم القدرة فى ذلك الوقت على فرض ضرائب جديدة علاوة على المشكلات الاجتماعية والتعليمية والصحية التى كانت تواجهها مصر والمشروعات العمرانية المختلفة التى كانت تدعو إلى جانب ما سبق إلى تخصيص جزء كبير من الموارد للنهوض بالحالة العامة ومعالجة تلك المشكلات - فإن هذا كله كان يتحكم فى إمكانية رفع مخصصات القوات المسلحة - وعلى ذلك فإن هذا العامل كان يوجب الاقتصاد التام عند تنظيم الجيش وخاصة فى تعدد الرئاسات وزيادة الأفراد وفى النواحي الأخرى التى لا تتعارض مع قوة النيران وكفاءة الوحدات - وتوافر المرونة فى التشكيلات التى ينظم عليها الجيش لأداء عدة واجبات .

وفى عامل « مسارح العمليات المنتظرة » - فإن حقيقة أن الجزء المنزوع من الأراضى فى مصر كان $\frac{1}{3}$ من مجموع مساحة البلاد - وأن باقى المساحة

٢٢) اعترفت مصر باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣ - ورغم مواقف الاتحاد السوفيتى المؤيدة لمصر خلال منازعاتها بعد ذلك مع بريطانيا أثناء محاولات الأخيرة جر مصر إلى أحلاف دفاعية - فإن الحكومة المصرية ظلت حذرة من توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى - راجع العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ للدكتور فؤاد المرسى ص ١١٩ .

أراضي صحراوية جرداء شاسعة الاتساع فقيرة فى الهيئات الصالحة كمواقع دفاعية ، مع قلة الموانع والسواقر وندرة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية - كل هذا كان يؤدى الى اتساع المواجهات التى تعمل عليها القوات المقاتلة ، وزيادة مدى عملها وقدرتها على المناورة وتعرض أجنابها لخطر التطويق وكثرة المشاكل الادارية وتعقدها .

وفى مقابل ذلك فان ميادين القتال التى كان ينتظر أن يعمل فيها الجيش المصرى - كانت هى الميادين الصحراوية فى الغالب كـفلسطين وصحراء سيناء الغربية - ولم يكن وادى النيل كميدان قتال محتملا الا فى حالة الاشتراك فى حرب عالمية .

وعلى ذلك فقد كان لازما للجيش الذى يعمل فى مثل هذه الميادين أن تتوفر فيه الحرية التامة من جميع ما يعوق خفة الحركة ، والدفاع بشكل دائرى لعدم امكانية الحرب على خط واحد فى الحرب الصحراوية - وتحديد مدى عمل الوحدات Radius of action نظرا لصعوبة الاعاشة المترتبة على قلة الطرق والسكك الحديدية ، والعناية بمشاكل الاختفاء من الارض والجو - وكانت هذه الشروط تستلزم الاعتماد على تشكيلات يتوفر فى كل منها قوة النيران وخفة الحركة مع قلة عدد الأفراد بقدر الامكان ، وأن تكون القوات المحاربة قوات ميكانيكية لها من عناصر المواصلات الجيدة ما يسهل معه قيامها بمناورات واسعة وحتى يمكن توجيهها بسرعة الى أى مكان تفيد عمليات الاستطلاع بوجود العدو فيه ، كما كان يشترط توافر الكفاية الذاتية وامكانية حمل ما يلزم للاعاشة لاطول مدة ممكنة لمثل هذه التشكيلات وأن تكون أسلحتها ذات مدى بعيد يتناسب وحرب الصحراء .

ولم يكن حال « التصنيع الحربى للدولة » يتيح توافر صناعة المعدات الثقيلة كالمدافع والجرارات وعتاد المهندسين . كما أن « مشاكل الاستيراد الحربى » الذى كان لابد من اتباعه لحرمان البلاد من العنصر السابق - كانت محفوفة بمخاطر تعنت البلاد الموردة « كائجلترا » للمواقف السياسية بينها وبين مصر من ناحية - ولايقاف استيراد الاسلحة بقرارات من مجلس الامن - والتوريد بشروط صعبة وعلى فترات طويلة وبأثمان باهظة من ناحية ثالثة -

واضطراب الجو السياسى وسوء الموقف الدولى بين الكتل الكبرى المتصارعة مما يؤدى الى تفاقم مشكلة الاستيراد .

ولهذا كله - فان تأثير عامل التصنيع الحربى للدولة « و » مشاكل الاستيراد الحربى « كان يوجب العناية التامة بالاسلحة والمعدات الحربى والمحافظة عليها ، واختيار التنظيم الملائم على أساس استخدام أكبر عدد ممكن من الاسلحة والمعدات الصالحة من الأنواع المختلفة التى كان يشتمل عليها الجيش قبل التنظيم ، بهدف تقليل النفقات واستخدام المتوفر دور الوقوع فى مشاكل الاستيراد أو فى الأقل الحد منها .

ولقد ناقشت فى الفصل التمهيدى فى هذا الكتاب « طبيعة الجنود المصرى والظروف المحيطة به » تحت عنوان « الاحوال الداخلية للجيش المصرى » ، كما ناقشت فى الفصل الثالث « طبيعة وتسليح وتكتيكات العدو المنتظر » تحت عنوان « أسباب الفشل » .

فبالنسبة لتأثير العامل الأول كان لازما مراعاة ضروريات البساطة والسهولة فى التسليح علاوة على توفر واجبات الصيانة حتى يمكن الوصول الى درجة عالية من التدريب وصيانة المعدات خاصة وأن مدة الخدمة العسكرية فى ذلك الوقت لم تكن تتيح الزمن الكافى للتدريب الذى كان يضيع جزء منه فى استكمال علاج الجنود من الأمراض المتوطنة المتفشية فيهم ، كما أن صعوبة ايجاد « ضباط صف » يعتمد عليهم كانت تلزم بعدم التوسع فى اللامركزية فى أى تنظيم جديد مقترح للجيش .

وبالنسبة لتأثير العامل الثانى ، فان مقابلة العدو المنتظر كانت تحتاج الى تنظيم يتوفر فيه اشتراك عنصر المدرعات مع المشاة فى تشكيل واحد لتحطيم مستعمرات ودشم العدو الاسرائيلى المنتظرة فى كل مكان - واحتواء هذا التنظيم على عناصر مفاجئة ذات أثر معنوى فعال كقاذفات اللهب مع العناية التامة بالدفاع المضاد للدبابات - وتوفير عناصر الاستطلاع على جميع المستويات للحصول على معلومات باقية فى الصحارى الشاسعة التى يتفوق فيها العدو ، مع خفة مثالية فى الحركة وقوة نيران كافية واحتياط قريب ومرونة تمكن من تشكيل القوة المناسبة للموقف دون التقيد بحد معين أو تنظيم محدود .

أما العامل المؤثر الأخير على تنظيم الجيش المصرى وأعنى به « مدى الكفاءة الادارية » فقد كان يحتم مراعاة جميع الوحدات الادارية حتى يمكن تنظيم استغلالها ، ووجود كفاية ذاتية واحتياط كاف فى مواد الاعاشة لجميع الوحدات وانقراض مرتبات الأفراد فى القوات فى خفيفة الحركة بما لا يتعارض مع الاستخدام ، فى التنظيم الملائم لقوات الجيش .

ويمكن أن ننتبين من هذه العوامل التسعة المؤثرة فى اختيار التنظيم الملائم للجيش المصرى - أن التوفيق بينها جميعا لم يكن أمرا سهلا على الإطلاق - فكل منها يستلزم توافر صفات ومواصفات معينة فى هذا التنظيم يختلف كل منها عن الآخر فى الأسباب والمبررات - غير أن كل هذه العوامل مجتمعة كانت تتطلب أن يراعى فى التنظيم الملائم للجيش المصرى أن يتوفر فيه ما يلى : -

(أ) الاقتصاد فى التنظيم والتسليح بالقدر الذى لا يتعارض مع الكفاءة العامة للوحدات ويتفق مع وضع مصر وحالتها .

(ب) المرونة لتحقيق أكثر من واجب فى أكثر من ميدان .

(ج) تركيز المعدات الفنية والاسلحة الدقيقة التى تحتاج الى مهارة خاصة بالنظر لتعذر الانتاج الوافر وسهولة الاستيراد .

(د) قوة النيران والجمع بين خفة الحركة ووفرة الاحتياط والاكتفاء الذاتى فى الاحتياجات الادارية .

(هـ) الجمع بين عنصرى المشاة والمدرعات مع الافادة بالاسلحة التى تحقق المفاجأة كقاذفات اللهب .

(و) تجميع الوحدات الادارية للافادة من تجمعها فى توفير الجهود والحملة اللازمة لخدمة القوات .

(ز) وجود قوات استطلاع على جميع المستويات مع تركيز السيطرة عليها لتنسيق مراحل الاستطلاع وتأكيد المعلومات .

(ح) الكفاية التامة فى الدفاع المضاد للدبابات .

ومن الأمور المسلم بها أيضا - بالرغم من وضع العوامل السابقة فى

الاعتبار عند تنظيم الجيش المصرى - أن العبرة ليست فى شكل التنظيم أو تكوينه وإنما فى قدرته على تأدية وظيفته وعمله - فقد يشكل تنظيم تتوافر فيه كل مقومات قوة النيران وكفاية الأفراد ، لكن خفة الحركة وحرية المناورة وتسهيلات الوقاية تنقصه - والعكس صحيح بالنسبة لتنظيم يتميز بخفة الحركة والقدرة الفائقة على المناورة وتتوافر سبل الوقاية ومع هذا فإن وحداته تفتقر الى قوة النيران .

فتنسيق أجزاء التنظيم اذن ، له أكبر الأثر فى الكفاءة والقدرة .

ولقد عرفت مصر تجربة « مجموعة اللواء المشاة المستقلة » عندما طبقت سنة ١٩٤٤ فى شكل مجموعة لواء مشاة مستقلة خصصت للتدريب وسميت فى ذلك الوقت « مجموعة لواء التدريب » - فلما تخرجت الاحوال فى فلسطين تحركت هذه المجموعة تحت اسم « قوات معسكر التدريب » الى العريش فى أكتوبر ١٩٤٧ ، وكان يطلق عليها أحيانا « مجموعة اللواء الرابع المشاة المستقلة » - على أن نشوب القتال بعد ذلك أظهر حاجة هذه المجموعة الى التعزيز السريع - فتوالت الامدادات اليها حتى قاربت تنظيم الفرقة المشاة - كما عرفت مصر الكثير عن مجموعة اللواء المدرع المستقلة أيضا .

كذلك عرف الجيش المصرى فى عهده الحديث نظام « الفرقة المشاة » منذ أن تعددت لوائاته ووحداته - وفى سنة ١٩٤٤ كانت مرتبات الحرب فى الجيش المصرى تعمل ؛ وفقا لهذا النظام - ومع قيام الحرب الفلسطينية تم تجميع وحدات الفرق وأقسامها لتتخذ « الفرقة الأولى المشاة » وضعها الرسمى فى نهايات سنة ١٩٤٨ .

وتعتبر « الفرقة المشاة » التشكيل القياسى الذى تبنى على أساسه الجيوش الحديثة ، وهى منظمة بطريقة تجعلها قائمة بذاتها ومستقلة بنفسها تكتيكيا وإداريا - إذ أن من بين وحداتها أسلحة معاونة من المشاة والمدفعية والمهندسين وقوات لاستطلاع المدرعة ، والإشارة - وهذا كله يمكنها من القيام بأى عملية تكتيكية دون الاحتياج الى معاونة خارجية عدا العمليات الكبرى - كما يتوفر بالفرقة المشاة أسلحة ومصالح وخدمات تمكنها من اعاشة قواتها وتموين نفسها بكل ما تحتاج اليه - والفرقة لها قيادة موحدة فى يد

تأئدها تعاونه هيئة أركان حرب كاملة لجميع الأفرع ومن المستشارين فى الاسلحة المعاونة .

وتتكون الفرقة المشاة من أقسام كبيرة وتصل قوتها الى ما يقرب من ٨٧٠ ضابطا و ١٧٠٠٠ رتب أخرى و ٢٨٠٠ عربية مختلفة وموتوسيكلات .

وتتوفر فى الفرقة المشاة العناصر الرئيسية لآى تنظيم كالاتى : -

١ - عنصر الاستطلاع : ويمثله آلاى استطلاع الفرقة أو بعض وحدات آلاى السيارات المدرعة للفيلق .

٢ - عنصر القتال : ويمثله ثلاثة لواءات مشاة كقوة ضاربة .

٣ - عنصر المعاونة : وتمثله كتيبة مدافع الماكينة والمدفعية والمهندسين .

٤ - عنصر الشئون الادارية : وتمثله وحدات خدمة الجيش والمهمات والصيانة والخدمات الطبية .

٥ - عنصر المواصلات : وتمثله آلاى اشارة الفرقة .

وبذلك فان الفرقة المشاة هى التشكيل الصالح لعدة اغراض ، ويمكنها الاشتراك فى عدة واجبات ولا يقتصر عملها على خدمات محدودة كحالة «مجموعة اللواء المشاة المستقلة» أو «مجموعة اللواء المدرع المستقلة» .

وقد نظمت الفرقة المدرعة على أساس لواء مشاة ولواء مدرع الى جانب العدد الكافى من الاسلحة والخدمات والمصالح ، وهى منظمة تنظيميا مرنا يسمح بتكوين مجموعات منفصلة تعتمد على نفسها من جميع الاسلحة للقيام بأى عملية (٢٣) .

كان نظام الفرق المشاة والمدرعة هو النظام الأقرب لتحقيق المطالب الواجب مراعاتها عند تنظيم الجيش المصرى وفقا للعوامل المؤثرة التسعة السابق الاشارة اليها .

(٢٣) مجلة الجيش المصرى .. مجلد ١٦ - عدد ٥٨ يوليو ١٩٥٢ -
« جائزة فاروق الأول للموضوعات » ص ١٠ ح محمد رفعت حنين «
سلاح الاشارة الملكى « أى التشكيلات أنسب للجيش المصرى » .

ولقد كان ما سبق - هو الفكر العسكرى الذى انتجته قرائح الضباط النابهين المثقفين بالجيش المصرى - ممن تخرجوا من كليات أركان الحرب ، واطلعوا على كتابات الميجور جنرال « ج . ف فولر » أحد أساطين فن التكتيك والحرب ، واللواء « سعد الدين صبور » أستاذ فن الدروع والقائمقام « عبد الرحمن زكى » أستاذ التاريخ العسكرى ، والبكباشى « ح . محمد حافظ اسماعيل » وغيرهم من أئمة العلوم العسكرية ، الى جانب اطلاعهم على مراجع الجغرافيا السياسية والتاريخ - ككتب محمد رفعت بك وغيره .

لقد جاء التنظيم الجديد للجيش المصرى - والذى شرع فى التفكير فيه فى ديسمبر ١٩٤٨ - متفقا مع ما انتهت اليه الأفكار العسكرية فى ذلك الوقت بملائمة تنظيم الفرقة المشاة والفرقة المدرعة للجيش المصرى - فكان مشروع تعزيز الجيش الجديد على أساس « فيلق » مكون من فرقتين من المشاة وفرقة مدرعة وما يتبع ذلك من اعادة تنظيم الرئاسات ووحدات القاعدة وخطوط المواصلات - ومبنيا على تجربة حملة « فلسطين » ، وما كانت تمليه الظروف الدولية الجديدة المحيطة بمصر ، وافتراب الخطر الكامن نحو الحدود الشرقية للبلاد .

الا أن الظروف الاقتصادية للبلاد فى ذلك الوقت - ألحت على أن يكون المشروع غير واف - وسيلاحظ أن بصمات الضائقة المالية قد تركت آثارها بوضوح على المشروع .

فقد كان المقترح تنفيذ المشروع على أربعة مراحل - يكتفى فى الثلاث الأولى منها بتشكيل الوحدات الضرورية للتدريب المشترك وتنفيذ المرحلة الرابعة عند التعبئة فقط مراعاة للاقتصاد فى المعدات والأفراد .

وكانت التكاليف الانشائية للمشروع كله ٧٨٤٦١ . و ٤٤ جنيه الى جانب خمسة ملايين من الجنيهات لاعادة ترميم الفرقة المشاة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت - والتى كان ينقصها الكثير من المعدات نظرا لاشتراكها فى حرب فلسطين وتجهيزها أثناء الحملة بأسلحة ومعدات مختلفة الأنواع الى جانب اصابة معداتها بالتلف والضياع .

وكانت مصر قد خرجت من حرب فلسطين منهوكة الاقتصاد ، وكان

المال لازما « للتسليح » ذلك العائق الذى كانت تتحطم أمامه دائما مشروعات تطوير وتنظيم الجيش المصرى •

كان « التسليح » هو الحسرة التى تتحطم عليها آمال مصر فى الحصول على جيش قوى - ولقد حطم « التسليح » امكانية الحصول على جيش قوى خلال سنوات ما قبل الحرب الفلسطينية (٢٤) •

كما ان « التسليح » لعب دوره أيضا فى مصير مشروعات التطوير والتعزيز فيما بعد حرب فلسطين - والفصل التالى يكشف ويسلط الأضواء على قضية التسليح بعد الحرب الفلسطينية •

(٢٤) راجع فى هذا الشأن كتابنا « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٤٧ - دار المعارف بمصر ١٩٨١ •

الفصل الخامس

قضية التسليح

- - الأحوال الدولية وقت بحث مصر عن السلاح
- - نظم وأساليب التسليح
- - الجهود التالية لحرب فلسطين
- - حكومة الوفد وتنويع مصادر السلاح
- - مواقف الدول من تسليح مصر
- - نتائج الجهود المصرية لتسليح الجيش

قضية التسليح

بالنظر للسياسة التي اتبعتها بريطانيا في شأن تسليح الجيش المصرى خلال فترة تواجدها فيه ، وتعطلها باستغراق مصر فى الديون ، وعدم قدرتها على الوفاء بديونها لاثمان الاسلحة التى كانت تشتريها - ثم بقيام الحرب واحتياج جبهات القتال للسلاح - ثم بعدم قدرة المصريين على استيعاب السلاح بسبب الحالة المتأخرة للجيش المصرى واحتياجه الى وقت طويل لاستيعاب هذه الاسلحة - وأخيرا التعطل بوضع بعض الاسلحة فى القائمة السرية - وأقول كان لهذه السياسة وتلك التعطلات أكبر الأثر فى حرمان الجيش المصرى من السلاح والعناد لدرجة جعلته غير قادر على القيام بمهامه القتالية .

فلما بدت بوادر اشتراك مصر فى النزاع المسلح بفلسطين توقفت بريطانيا تماما عن امداد مصر بحجة عدم رغبتها فى الزج بنفسها فى هذا النزاع .

ثم جاء قرار مجلس الامن خلال الحرب الفلسطينية بحظر تصدير السلاح الى منطقة الشرق الأوسط - وتلاه التصريح الثلاثى فى مايو ١٩٥٠ ليضيف الى مصاعب مصر فى الحصول على السلاح صعوبات أخرى .

وخلال ذلك كان ظهور الصراع العربى - الاسرائيلى سببا جوهريا فى تسابق مصر فى الحصول على السلاح لتقوية جيشها تحسبا لـجولات تالية فى ذلك الصراع الذى لم يكن قد انتهى بعد .

وفى المنافسة المحدودة للحصول على السلاح ، والتي جرت بين مصر واسرائيل بين ١٩٥٠ - ١٩٥٥ كانت الدول الموردة للسلاح تميل الى تبني وجهة نظر اسرائيل القائلة بضرورة ايجاد توازن بينها من ناحية وبين الدول العربية مجتمعة من ناحية أخرى - وكانت مصر ترى أن هذا الموقف فيه خطورة على وضعها العسكرى .

ومن هنا كان حصولها على السلاح قضية حيوية للغاية .

ويجدر الإشارة الى قضية هامة تتصل بالتسلح فى مصر - وهى أن الدفاع الخارجى لم يكن منفصلا عن الامن الداخلى - إذ أن الفصل بين البوليس والقوات المسلحة كان أمرا شكليا الى حد كبير - وغير خاف أن الجيش المصرى كان يستخدم لأغراض حفظ النظام الداخلى بشكل دائم خلال السنوات ما بين ١٩٤٠ - ١٩٥٢ - أو لمواجهة الطوارئ كالفيلضانات والأوبئة - وكثيرا ما كان الدفاع والامن والعدالة يوضع تحت عنوان واحد فى الميزانيات المصرية (١) .

ولقد ظهرت قضية التسليح كحقيقة رهيبة أمام الحكومة المصرية - عندما دخل الجيش المصرى حرب فلسطين بسلاح قليل وذخيرة أقل - ووجدت مصر نفسها فى موقف لا تحسد عليه - فاضطرت الى بذل الجهود المحلية لتزويد هذا الجيش بما تيسر من السلاح والعتاد والذخيرة - وهو ما شرحناه فى الفصل الخاص بالحرب ونتائجها .

وكان لابد من النظر - بعد حرب فلسطين الى قضية التسليح نظرة جديدة - حضارية ومتطورة - فقضية تسليح الجيش المصرى - تسليحا حقيقيا لم تكن لتتم على الصورة التى حدثت خلال حرب فلسطين خاصة وإن عدم التوصل الى اتفاقية سلام بعد الهدنة التى انتهت القتال أدى الى تحديد هدف ثان للقوات المصرية المسلحة - وهو مواجهة اسرائيل - بالإضافة الى الهدف الأول وهو حماية الامن الداخلى .

لهذا كان لابد - كما قلت من النظر الى قضية التسليح نظرة أخرى تتمشى مع تطور العصر والمتغيرات التى تعيشها المنطقة .

ووفقا لنظم التسليح المتعارف عليها فان الجيش يسلم تبعا لتنظيم حربي يوضع له أولا « كمجموعة اللواء المشاة المستقلة » - أو « مجموعة اللواء المدرع » - أو « الفرقة المشاة » - أو « الفرقة المدرعة » - وتحسب مرتباته من السلاح وفقا لهذه المعايير - ثم توضع نسب احتياطي الحرب للأسلحة والمدافع الخ - كاحتياطي مسرح العمليات Theatre Reserve

(١) ناداف سافران « من حرب الى حرب » ص ١٦٢ و ١٦٣ .

وفقا لمعدل استهلاك وقت الحسرب - واحتياطي الصيانة
 maintenance Reserve وفقا لمعدل استهلاك وقت السلم - واحتياطي
 التصليح والصيانة Repair Pool واحتياطي المخازن بنسب في المائة
 من المرتبات الموضوعة وفقا للتنظيم الحربي الموضوع .

ثم يوضع هذا كله في جداول تبين أنواع الاسلحة المطلوبة وفقا للنسب
 المشار اليها بعاليه ، ويبين في الجداول الموجود فعلا بالحوزة سواء
 بالوحدات أو بالمخازن - والمرتبطة عليه والجملة ثم اخيرا ببيان النقص ثم
 الملاحظات (٢) .

ومن الواضح أن أسلوب تسليح الجيش كان بعيدا كل البعد عن هذه
 الاسس العلمية - سواء عند قيام حرب فلسطين - أو عندما كانت بريطانيا
 تتولى هذا الدور .

فبالنسبة لبريطانيا التي كان الجيش المصري يعتمد عليها اعتمادا كليا
 في تسليحه منذ انشائه في عهد « توفيق » سنة ١٨٨٢ وحتى سنة ١٩٤٨
 كانت أنواع المعدات اللازمة وكمياتها سواء المعدات الكاملة كالاسلحة
 والعربات والدبابات والاجهزة اللاسلكية والمعدات التكميلية التي تلزم لتشغيل
 المعدات السابقة كالات تقدير المسافات وزوايا البصر وأدوات ادارة النيران
 - والذخيرة وما يلزمها وقطع الغيار - ترد للجيش من خلال قواده
 البريطانيين المباشرين للوحدات المصرية ثم بواسطة البعثة العسكرية
 البريطانية .

وبهذا الأسلوب كانت بريطانيا تسيطر على تموين الجيش المصري
 تماما :

فلما انتهى عمل البعثة سنة ١٩٤٧ وتسلم الجيش أمر تموينه بنفسه -
 بدأت مرحلة الصعوبات في الحصول على احتياجات الجيش من وزارة الحرب

(٢) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ -
 دوسيه ١١/٥/ج ١ « مذكرة بخصوص حساب احتياجات الجيش من الاسلحة
 والمدافع على أساس تكوين الجيش من ٢ فرقة مشاة وفرقة واحدة مدرعة »
 ١٩٥٠/٣/١٨ .

البريطانية ونشأت مشكلة الاصناف المتأخرة فى ذمة وزارة الحرب البريطانية
out standing demands علاوة على اتخاذ بريطانيا لموقف يتسم
بالميوعة فى شأن التسليح بصفة عامة والوفاء بالتزاماتها التعاقدية بصفة
خاصة .

ومع هذا - فان سوء حالة الجيش المصرى من حيث التسليح وقلة
حيلة مصر فى هذا الشأن - كانت تدفع الحكومات المصرية الى التمسك
بأهداب الامل مع بريطانيا لعلها توافق على تسليح الجيش المصرى - ف وقعت
حكومة « النقراشى » فى نهايات سنة ١٩٤٧ عقدا مع وزارة الحرب
البريطانية لامداد مصر بمواد حربية قيمتها ١٥ مليون جنيه - سددت منها
وفقا لشروط بريطانيا ٨٠٠.٠٠٠ جنيه مقدما - لكن بريطانيا اتخذت
من قرار هيئة الامم المتحدة فى سنة ١٩٤٨ بحظر ارسال الاسلحة الى الدول
المتحاربة - علة فتوقفت عن الوفاء بعهدا (٣) .

وعندما تولى « حسين سرى » الوزارة « ٢٥ يوليو ١٩٤٩ - ٣ نوفمبر
١٩٤٩ » و ٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠ « - سار على نفس الطريق ،
فاوفد لجنة سميت « لجنة الوكلاء » تشكلت من وكلاء وزارة الحربية ويراسها
الفريق « محمد جيدر » - الى انجلترا للتعاقد على صفقة اسلحة كبيرة (٤) .
استهدف منها تنفيذ ما سبق تقريره من تطوير للجيش على اساس فيلق .

(٣) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولار ١٠ - دوسنيه
٢٦/١ س ج - وكانت المهمات المطلوبة فى ذلك العقد هى ٢٠٠٠ لورى -
١٠٠٠٠ قنبلة طائرات زنة ٥٠٠ رطل - ٣٠ مدفع عيار ٢٥ رطل - ٣٠٠.٠٠٠
طلقة ذخيرة للمدافع المذكورة - قطع غيار لطائرات سبيتفير - ١٢ مدفع
٣٧ مضاد للطائرات - ٥٠ عربة مدرعة - ٥٠ دبابة متوسطة .

(٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولار ٧ - محفظة ٩٧ -
دوسنيه ٥ - ١١ ج « كشف بيان المعدات التى تم التعاقد عليها مع الحكومة
البريطانية بمعرفة لجنة الوكلاء وما تورد منها والباقي الذى لم يورد بعد
١٩٥٠/٥/٢٢ . وكانت الاسلحة والعقاد المتعاقد عليه ٧٣ دبابة سنتوريون
- ٢١٣ حمالة يونيفرسال - ٩٨ حمالة هاون - ٥٩ عربة مدرعة - ١٨١
عربة استكشاف - ٧٢ مدفع ٦ رطل - ٧٢ مدفع ١٧ رطل مقطور - ٩٦ مدفع
٢٥ رطل مقطور - ٦٤٧ طبنجة اشارة - ١٨٦ ماسورة مدفع ٧٥ مليمترا -

ومرة أخرى راوغت بريطانيا فلم تنفذ من الصفقة الا قدرا ضئيلا
وتذرعت بذرائع قانون الاعارة والتأجير للتملص من تبريد بعض العتاد -
ووعدت بتوريد باقى العتاد على مراحل (٥) برغم ان مصر كانت - وفقا
لشروط بريطانيا أيضا قد دفعت ٨٠٪ من اثمان المعدات المتعاقد عليها .

وهكذا - تعطل السير فى مشروع اعادة تنظيم الجيش على اساس
« فيلق » - نتيجة لموقف بريطانيا من تسليح البلاد .

وتولت حكومة الوفد الوزارة « ١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢ »
- وموقف اعادة تنظيم الجيش على ما هو عليه - وحملت هذه الحكومة
بتركة تسليح الجيش (٦) .

٦٠ ماسورة مدفع ٣٧ مليمتر - ١٩٢ مقطورة - ذخيرة لمدفع ٢٥ رطل -
٣٣ جهاز استقبال ماركة ١٠٩ - ٢١ محطة لاسلكى نمرة ١٨ - ٦ أجهزة
لاسلكية نمرة ١٨ - ٥٤ محطة لاسلكية نمرة ٣٨ .
(٥) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ١ -
دوسيه ١/٢٦/س ك - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ دوسيه ٥ - ١١ ج ١ « كشف
بيان المعدات التى تم التعاقد عليها مع الحكومة البريطانية بمعرفة لجنة
الوكلاء وما تورد منها والباقي الذى لم يورد بعد » ١٩٥٠/٥/٢٢ - وكان
كل الذى وردته بريطانيا من من هذه الصفقة حتى ١٩٥٠/٥/٢٢ هو
٩ دبابات سنتوريون ماركة ١ للتدريب - ٧٥ حمالة يونيفرسال - ٣٦ مدفع
٦ رطل - ٢١ مدفع ١٧ رطل مقطور - ٤٨ مدفع ٢٥ رطل مقطور - واعتذرت
عن عدم توريد المدافع ٧٥ مليمتر للدبابات وذخيرتها بحجة انها من معدات
« الاعارة والتأجير » وأن طلباته أرسلت الى واشنطن للحصول على تصديق
الحكومة الأمريكية وفقا لما تقضى به قواعد « الاعارة والتأجير » - كما
وعدت بتوريد ١٦ دبابة سنتوريون فى سنة ١٩٥٠ - المرجع السابق « مذكرة
باللغة الانجليزية مسلمة من المستر تشابمان اندروز السفير البريطانى الى
صاحب المعالي وزير الخربة فى ١٩٥٠/٤/٢٤ » .

(٦) وفقا لجداول التسليح الموضوعة فى ١٩٥٠/١٩٥١ كانت
احتياجات الجيش المصرى تشمل البنادق - القواذف المضادة للدبابات -
المدافع ٦ رطل المضادة للدبابات - المدافع ١٧ رطل ذاتية الحركة - المدافع
٢٥ رطل المقطورة وذاتية الحركة - و ٥٥ المتوسطة - و ٤٠ مليمتر المقطورة
المضادة للطائرات وذاتية الحركة - و ٧٥ مليمتر لتسليح الدبابات -
و ٣٧ مليمتر للعربات المدرعة - و ٣٧ المضاد للطائرات - والطبقات

... ومنع دخول حكومة الوفد في المفاوضات المصرية - البريطانية في يونيو سنة ١٩٥٠ وما بعده من الأشهر - انتعشت آمال هذه الحكومة في حل قضية التسليح عندما أبدى الفيلدمارشال سير ويليام سليم « رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية استعداد بلاده لتوريد السلاح الى مصر »

- ورغم السوابق على سوء نية بريطانيا - فقد تقدمت حكومة الوفد أيضا بقائمة الى السفير البريطاني مثلت بعض احتياجات الجيش المصري من المعدات الثقيلة والخفيفة - كدبابات الشيرمان وعربات القتال المدرعة وعربات الاستطلاع والحمالات والجرارات والمقطورات والمدافع باعيرتها المختلفة ومواسيرها - ومدافع الماكينة الثقيلة والمتوسطة أملا في أن يكون موقف بريطانيا قد تغير (٧) .

ومرة ثالثة تعتذر بريطانيا عن التوريد بحجة قيام الحرب الكورية

عيار ٣٨ ر - وطبنجات الاشارة عيار ١ بوصة - والرشاشات القصيرة عيار ٩ ملمتر - والخفيفة برن او براوننج - والمتوسطة للدبابات عيار ٣٠٣ ر - والمتوسطة الأرضية فيكرز ٣٠٣ ر - وقواذف المشاة ضد الدبابات بيات وأنيزجا وبازوكا - والهاونات الخفيفة ٦٠ ملمتر و ٢ بوصة والمتوسطة ٨١ ملمتر - والثقيلة ١٢٠ ملمتر و ٢ ر ٤ بوصة - والدبابات سننتوريون - وحمالات يونيفرسال - وحمالات الهاون - وعربات الاستكشاف - وأسلحة المهندسين - والأجهزة اللاسلكية - والذخائر اللازمة لمثل هذه المعدات .

- راجع دار الوثائق القومية - مكتب المشير دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ - دوسيه ٥ / ١١ / ج ١ « مذكرة بخصوص حساب احتياجات الجيش من الاسلحة والمدافع على اساس تكوين الجيش من ٢ فرقة مشاة و ١ فرقة مدرعة » ١٩٥٠ / ٣ / ٢٨ .

(٧) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ - دوسيه ٥ - ١١ / ج ١ List No. 3 (to supersede list No. 2)

وتضمنت هذه القائمة الدبابات الشيرمان - عربات القتال المدرعة - عربات الاستطلاع - الحمالات - الجرارات - المقطورات - مواسير المدافع ٧٥ ملمتر - المدفع ٣٧ ملمتر ولوازمها - مدافع الماكينة الثقيلة براوننج وبيزا ٩٢ ر - مولدات الدخان - مدافع ٢٥ رطل مقطورة وغيارها - مدافع متوسطة ٥٥ رة بوصة - مدافع ٦ رطل م / د وغيارها - مدافع ١٧ رطل مضادة للدبابات مقطورة وغيارها - مدافع ٤٠ ملمتر مقطورة - ذخائر المدافع ٢٥ رطل و ٥٥ رة بوصة و ٦ رطل و ١٧ رطل .

وانشغال بريطانيا ببرنامج دفاعى ضخيم - وعرضت فى نفس الوقت بعض المعدات التى يمكن لها أن تقدمها لمصر - اتضح من فحصها بمعرفة الفنيين المصريين أنها مدافع بدون أدواتها أو الاجزاء اللازمة لها - وحملات قديمة تحتاج لاصلاح ونذخيرة عفا عليها الزمن - ومدافع ميدان ومضادة للدبابات بطل استعمالها - كما لم يكن بين ما وعدت بتوريده أى دروع على الاطلاق ، وهو اتجاه بريطانى قديم فى خصوص تسليح مصر قصد به حرمان مصر من السلاح المدرع (٨) تماما .

الى جانب ما اتضح من أن ما تسمح بريطانيا بتوريده الى مصر لم يكن يتعبى تلك الاسلحة القديمة التى لم تعد تصلح للاستخدام أو التى بطول استعمالها - وحتى هذه المعدات فانها كانت تعرض دون قطع غيار أو أدوات تكميلية - وفوق هذا كله فقد كانت بريطانيا لا تعرض الذخيرة اللازمة لما تعرضه من مدافع (٩) .

كان هذا الموقف من بريطانيا لا يهيء لمصر الفرصة لتسليح جيشها وفقا لأسس ومعايير علمية - أو غير علمية . وكان هذا الموقف يضطر مصر الى العودة الى أسلوب التسليح الذى كان يجرى وقت حرب فلسطين - بالاعتماد على « لجنة احتياجات القوات المسلحة » المؤلفة سنة ١٩٤٨ - لتوفير المعدات اللازمة لاعادة تنيم الجيش المصرى وفقا للأسس التى انتهى اليها المتخصصين فى التنظيم الحربى - مع ما فى هذا من مخاطر تتصل بكفاءة السلاح المورد من هذا المصدر - وقلته (١٠) .

(٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ - دوسيه ٥ - ١١ ج ١ .

British Embassy 4th November 1950 to Nosrat bey minister of Egyptian war & Marine.

واجراءات اللجنة المنعقدة بإدارة التنظيم والتسليح بتاريخ ٥ فبراير ١٩٥١ (٩) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ -

دوسيه ٥ - ١١ ك ١ « مذكرة مقدمة الى اللجنة المنعقدة بإدارة التنظيم والتسليح يوم ١٩٥١/٢/٥ لبحث الاصناف المعروضة من قبل وزارة الحرب البريطانية » ١٩٥١/٢/٦ .

(١٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ -

كان اللجوء الى « الاستيراد » هو الحل الوحيد أمام مصر لتسليح جيشها - حيث لم يكن في قدرتها صناعة السلاح - وكان صبر مصر قد نفذ - وانتهت حكومة الوفد الى أن موقف الحكومة البريطانية من مطلب التسليح الأخير في يونيو سنة ١٩٥١ هو آخر المطاف معها (١١) .

ويبدأ نضال مصر في سبيل الحصول على السلاح من الخارج - وكسر

=

دوس - به ٥ - ١/١/٣ « مذكرة خاصة بموقف الدبابات الشيرمان في ١٥/٦/١٩٥٠ للواء أمين رفعت رئيس الامدادات والتموين - وقد كان كل ما قدمته لجنة احتياجات القوات المسلحة لتسليح الجيش وفقا « لفيلق » في سنة ١٩٥٠ هو ١٠٢ دبابة لا تصل درجة صلاحيتها للقتال الى المستوى الكامل - وكان المطلوب لتشكيل الفرقة المدرعة وهي أحد عناصر الفيلق ٢٥٧ دبابة شيرمان - يقابلها ١٧٩ دبابة هي كل رصيد الجيش من دبابات حتى منتصف سنة ١٩٥٠ - علاوة على عدم صلاحية هذه الدبابات للقتال واحتياجها الى قطع غيار وذخيرة - وكان كل ما أمكن للجنة الاحتياجات أن تورده من ذخيرة للدبابات هو ذخيرة واردة من إيطاليا - ثبت عدم صلاحيتها في أربعة تجارب - ومع شدة الحاجة اليها قررت الحكومة المصرية قبولها بنصف الثمن لأغراض التدريب .

وجدير بالذكر أن لجنة احتياجات القوات المسلحة نقل اختصاصها الى رئاسة الامدادات والتموين في ١٨/٣/١٩٥٠ .

(١١) سبقت حكومة الوفد ١٩٥٠ الى التنبه الى ضرورة فصل عربة تسليح مصر عن جواد بريطانيا عدة حكومات - وكانت الحكومة الرائدة في هذا المجال هي حكومة « على ماهر » باشا الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) عندما سعت في الحصول على الاسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٩ - كما حاولت الحصول من تشيكوسلوفاكيا على المدافع التشيكية طراز « برن » التي كانت تنتجها شركة « برنو Brno » وذلك من خلال دولة محايدة - كذلك حاولت حكومة « النقراشي » بعد زيارة الفريق « ابراهيم عطا الله » رئيس أركان حرب الجيش المصري لأمريكا سنة ١٩٤٧ أن تعتمد على أمريكا في الحصول على السلاح وتطوير الجيش - ونشطت حكومة « النقراشي » أيضا في سبتمبر سنة ١٩٤٧ في الافادة من النشاط الروسي - التشيكوسلوفاكي لامداد مصر بالاسلحة وأجرى اتصالا مع شركة « برنو » في هذا الشأن - ولبناء مصنع أسلحة وأجرى اتصالا مع شركة « برنو » في هذا الشأن - ولبناء مصنع أسلحة لانتاج المدافع « برن » - كما اتصلت مع شركة « زبريوفكا » وشركة « سوكودا » - وكان القطن هو

=

احتكار بريطانيا له فى منتصف سنة ١٩٥١ عندما أوفدت « حكومة الوفد » لجنة عليا برئاسة « مصطفى نصرت » وزير حريتها الى الخارج للبحث عن السلاح - دون علم انجلترا أو غيرها .

ولقد كانت مأمورية اللجنة فى غاية الصعوبة - فهناك التصريح الثلاثى الأمريكى - الفرنسى - البريطانى الصادر فى مايو سنة ١٩٥٠ بالاتفاق على حظر تصدير السلاح الى دول منطقة الشرق الأوسط - وهناك عملاء اسرائيل وجواسيسها المتربصين لاحباط كل محاولات مصر للحصول على السلاح - فضلا عن انجلترا التى كانت بالمرصاد لجهود مصر فى هذا السبيل .

ومع هذا فقد شددت اللجنة التى تكونت من وكيل وزارة الحربية لشئون

وسيلة المقايضة فى هذا الاتفاق الروسى - التشيكى - ويعد هذا العمل من جانب حكومة النقراشى أول اتصال مصرى بالكتلة الشرقية من أجل الحصول على السلاح . راجع

F.O 371/23337 Quarterly report No. 11 on the Egyptian Army
October 1949.

والمتحف الحربى « تقرير البعثة العسكرية المصرية برئاسة الفريق ابراهيم عطالله باشا رئيس أركان حرب الجيش وياور حضرة صاحب الجلالة =
= الملك عن زيارتها الى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٧ .

ودار الوثائق القومية - محفظة ادارة سيادية « مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش والطيران والبحرية » الفريق ابراهيم عطالله باشا
رئيس هيئة أركان حرب الجيش ٥ أبريل سنة ١٩٤٧ .

F.O 371/63077 British Embassy to the Right honorable Ernest
Bevin 27 th September 1947 - from Cairo to foreign office 14th
October 1947.

Op. Cit memorandum "Russo - czechoslovak activities in
Egypt 24th October, 1947.

Op. Cit 28th October 1947.

Op. Cit from major - General R.K Arbuthnott - to Major - General H.E pyman chief of staff, G. H. Q. M. E. L. F 1st November
1947.

Op. Cit British military mission - Kubri - el - Qubbeh - to
British Embassy, Cairo GHQ MELF - HQBTE 19th November,
1947.

الطيران ومندوبين أحدهما عن الجيش والآخر عن السلاح الجوى وآخرين -
رحالها الى أوروبا للبحث عن السلاح .

وكما كان متوقعا فقد صادفت اللجنة فى أعمالها صعابا كثيرة تمثلت
فى الآتى : -

١ - حلف الاطلنطي :

- شمل هذا الحلف الدول الأوروبية فيما عدا أسبانيا والسويد - وكان
معنى هذا ارتباط دول هذا الحلف بالسياسة التى تنتهجها كل من أمريكا
وانجلترا فى شأن تصدير السلاح الى مصر - نظرا لما يلزم به الحلف الدول
المشاركة فيه من توحيد لاسلحتها ومعداتاتها الحربية تبعا لمواصفات واحدة
ونتيجة للتجارب التى أتت بها الدرب العالمية الثانية - فكان من الصعب على
دولة كمصر خارجة عن هذا الحلف أن تتعامل مع دوله المرتبطة فيما بينها
بمعاملات تتصل بالسلاح والعقاد - فضلا عن قدرة الحلف على منع تصدير
ما تتعاقد عليه اللجنة فيما لو نجحت فى التعاقد مع إحدى الدول الأعضاء فيه .

٢ - سرعة تطور الاسلحة وخضوعها لقرارات الحلف :

بالنظر لتطور مواصفات معظم الاسلحة والمعدات كمحصلة لتجارب
الحرب العالمية الثانية وحرب كوريا فقد كانت هذه المواصفات لم تزل - عند
بداية عمل اللجنة المصرية - تحت البحث والدراسة تمهيدا للبدء فى
صناعتها بعد اتمام رسوماتها التفصيلية وتوزيعها على الدول التى تقوم
بصناعتها . - وكان مؤدى هذا أنه حتى مع نجاح اللجنة مع إحدى الدول فى
إمداد مصر بهذه الاسلحة - فقد كان من المستحيل الحصول على الاسلحة
المتفق عليها - لان هذه الدول لم تكن قد بدأت بعد فى صناعة هذه الاسلحة
والمعدات التى لم تنته مراحل تصميمها وفقا للتصميمات الحديثة بعد .

٣ - مواقف الدول :

تأثر موقف الدول التى اتصلت بها لجنة التسليح المصرية - بحالتها
الاقتصادية من ناحية - وبموقفها السياسى تجاه مصر من جهة أخرى .

فعلى سبيل المثال كانت ايطاليا - التى خرجت من الحرب العالمية
الثانية مطحونة - ومصانعها فى أمس الحاجة للعمل وتشغيل العمال بالنظر
لتهديد الشيوعية بغزوها عند تعطل هؤلاء العمال - أقول كانت ايطاليا

مستعدة لمنح مصر كافة التسهيلات الممكنة لتصريف الاسلحة ولو بطرق غير مشروعة .

الا أن أصناف الاسلحة التي كانت تعرضها ايطاليا - كانت من طراز قديم وغير مستوفاة للشروط - فضلا عن أن تجربة الاستيراد من ايطاليا خلال بعد حرب فلسطين وما صاحبها من فضائح كانت ماثلة في الأذهان .
وبالنسبة لسويسرا - فقد خضعت لضغط بريطانيا - إذ أنها بعد أن تعاقدت مع اللجنة على توريد صواريخ وذخيرة للسلاح الجوى المصرى - أمرت بإيقاف فتشغيل وتصدير هذه المعدات بحجة الحالة القائمة وقتئذ في منطقة القنال .

وأدى تدخل بريطانيا الى تعذر اتمام الاتفاق مع فرنسا التي كانت تأمل اللجنة في الحصول منها على مدافع وذخيرة ودبابات خفيفة ١٢ طن من طراز حلف الاطلنطى .

وكانت بلجيكا التي تنتج بعض أنواع الاسلحة الصغيرة ، وهولندا التي تنتج أجهزة الرادار والاجهزة اللاسلكية - واقعتان كلية تحت ضغط حلف الاطلنطى والنفوذ البريطانى .

كما اعتذرت السويد عن توريد المدافع الثقيلة « بوفورز » المضادة للطائرات بسبب قرار الحكومة السويدية فى ذلك الوقت تخصيص انتاجها الحرى للجيش السويدى أولا ، ومنع تصديره الى أن يستوفى جيشها حاجته ، فضلا عن أنها كانت متأثرة الى حد ما بالسياسة البريطانية .

أما ألمانيا فقد كانت استعداداتها لمساعدة مصر عالية - وكانت امكانياتها كبيرة وشهرتها فى الصناعة والسرعة فى التوريد بهدف كسب السوق العالمية عند انتعاش أحوالها الاقتصادية جيدة جدا - وكانت أهم منتجاتها هى المصانع الحربية بمختلف أنواعها والخامات اللازمة لها ومعدات المهندسين العسكريين والعربات .

كذلك فان موقف اسبانيا كان وديا - وكانت الاسلحة التي تنتجها والتي تهم اللجنة هى مدافع الميدان عيار ١٠٥ ملميمتر موديل سنة ١٩٥٠ - الا أن هذه المدافع كانت لا تزال فى دور التجربة ولم تستكمل ادوات تنشيتها بعد .

وكان لتشابه موقف البرتغال في السياسة الخارجية مع موقف بريطانيا بالنظر لكونهما دولتين استعمارتين - أكبر الأثر في عدم وضوح موقفها إزاء مصر - فقد كانت اللجنة المصرية ترغب في الحصول على بعض من الأسلحة الألمانية الموجودة بها والتي كانت معتبرة في حكم الجديدة .
 ورغم عقد معاهدة تجارية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في ذلك الوقت وإبداءها الاستعداد لمصر ببعض منتجاتها الحربية - إلا أنها عادت وسوقت في إعطاء قرارها النهائي في شأن الإمداد بالأسلحة والدبابات والطائرات - وتذرعت ببحث الطلبات المصرية - لكنها في الواقع كانت تنتظر حتى ينجلي موقف مصر السياسي بالنسبة للمعسكر الغربي .

ومن سقط القول - العود إلى الحديث عن بريطانيا وموقفها العدائي من مصر - فهي كانت قد منعت تصدير المعدات الحربية التي سبق أن تعاقدت مصر عليها فعلا معها كما سبق القول - فلما أعلنت مصر في ١٥/١٠/١٩٥١ إلغاء المعاهدة الانجلو - مصرية ، أصدرت بريطانيا في ٢٢/١٠/١٩٥١ ، وبعد أسبوع من إعلان مصر هذا - قرارا بحظر تصدير السلاح إلى مصر - على أن هذا المنع لم يأت بجديد ، فقد كان ساريا بطريقة مستترة في أول الأمر فأصبح بعد ذلك سافرا - كما عملت إنجلترا جاهدة بكافة الطرق على إساءة علاقات مصر مع الدول الأخرى فنجحت في بعضها وفشلت في البعض الآخر .

. ويتضح من الشرح السابق أمران . .

أولهما أن السياسة الدولية كانت هي المسئولة إلى درجة كبيرة عن حرمان مصر من السلاح الذي تصنع به جيشها . . أما ثانيهما فهو أن سوء الحظ لازم مصر في محاولاتها هذه للحصول على السلاح .
 إلا أنه رغم هذا كله - فقد نجحت اللجنة في التعاقد على بعض مهمات لإسلاح المشاة والإشارة والمهندسين والطيران والمصانع - لكنها لم تنجح في التعاقد على الطائرات والدبابات (١٢) .

(١٢) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٧ - دوسيه ١١/٥ ج ١ « كشوفات الأسلحة والذخيرة اللازمة للجيش والفرقة المدرعة (المرحلة الأولى) وكذا الفيلق (٢ فرقة مشاة +

وقد حفز هذا النجاح الجزئى الذى حققته مصر لأول مرة فى تاريخها ، بالحصول على السلاح من الخارج - وتنويع مصادر السلاح لأول مرة أيضا - حفز هذا النجاح مصر - الى التوسع فى عمليات شراء الاسلحة والمعدات من كافة الجهات وبكافة الطرق .

الا أن هذه العمليات كانت تلقى التوفيق فى بعض الاحوال والفشل فى احوال أخرى - فانجلترا كانت مستمرة فى عرقلتها للجهد المصرى للتسليح - وكانت حكومة اسرائيل تحاول شراء كل ما يمكن الحصول عليه

—————
=

١ فرقة مدرعة) .

ودوسيه ١١/٥ ج ٢ « كتاب وزير الحربية مصطفى نصرت الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٥١/٧/٨ - و ١٩٥١/٧/٢٨ ودولاب ٦ محفظة ١٤٧ - ملف بدون رقم .
المشاة :

الهاونات ١٢٠ مليمترا - الرشاشات القصيرة - البازوكا ٣٥ بوصة - مدافع الماكينة MG 42 - الذخيرة ١٢٠ مليمترا - الهاونات ٨١ مم - طلقات البازوكا - و ٧٩٢ر - ٣٠٣ز ، ٩ مليمترا .
الاشارة :

الاجهزة اللاسلكية - مقويات الصوت - الصمامات - التحويلات - تليفونات الميدان - اجهزة تعديل الموجات - اجهزة الاستقبال - البطاريات .
المهندسين :

مجموعات توليد الكهرباء - آلات الحفر والرفع الميكانيكية - مجموعات ضغط الهواء - الجرارات - المقطورات - طلمبات الاعماق الكهربائية .
السلاح الجوى :

محطات الانذار طويل المدى - محطات توجيه المقاتلات فى الجو - معدات الرادار - الانذار المحلى - مدافع خفيفة مضادة للطائرات عيار ٣٠ مليمترا - صواريخ ٨ سم - صواريخ ٥ سم - قذائف .
المصانع :

خامات مصنع للطائرات - تعديلات مصنع للذخيرة الثقيلة - مصنع ذخيرة ٢٠ مليمترا - خام الومنيوم لمصنع صواريخ - مصنع لبحامض النترك والنفثادر - عدد آلات لمصنع الذخيرة ٢٠ مليمترا .
وكانت جملة العقود التى أبرمتها اللجنة ٣٥ عقدا بما تساوى قيمته ٧٩٧ر٧٤٢ر١٥ جنيه .

من السلاح والذخيرة بهدف منع مصر من الاستفادة بهذه المعدات (١٣) .

وكان من مسائء الأسلوب الغير مخطط الذى لم يكن أمام مصر غيره - نتيجة لظروف الاستيراد المرتبطة بالمواقف السياسية الدولية التى ألت بقضية التسليح - أن أتيح للوسطاء التدخل فى صفقات السلاح - وبالتالى زيادة أسعار السلاح عن المعدل المناسب - ففرقت سوق السلاح المصرية بالكثير من الموردين الأجانب والمصريين الذين شاركوا فى العمليات المحسومة للاثراء عن طريق توريد السلاح - كجورج خورى وحسين عنان وحسين أبو الفتح وشفيق توما والدكتور المنقبادى وزوجته وحسن سيد كامل وروى أبو رجيلة ومحمد شفيق جبر .

كما كان لتلؤ وزارات ما بعد ٢٦ يناير ١٩٥٢ (على ماهر ٢٧ يناير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢ - أحمد نجيب الهللى أول مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢) فى البت فى العروض التى ترسل الى مصر وعدم الاهتمام بقيمتها - والروتين الحكومى وعدم اتباع خطة سليمة للتزود بالسلاح - آثار كبيرة فى عدم ثقة البيوتات الصناعية والتجارية فى جدية الطلبات المصرية لشراء السلاح - وتفضيل عروض الدول الأخرى بالتالى فضلا عن اضااعة فرص كثيرة وصفقات أسلحة كان يمكن الاستفادة منها فى وقت تسابقت فيه الدول على التسليح - بل وكانت كل دولة تحاول جهدها الحصول على الاسبقية فى صنع أو شراء ما تحتاج اليه لدى المصانع المختلفة - كما أن أسعار العروض التى كانت مصر تتلکؤ فى البت فيها كانت فى ارتفاع مستمر - وقد أدى هذا كله الى بيع كثير من الصفقات التى تعاقدت عليها مصر الى دول وحكومات أخرى (١٤) .

(١٣) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٦ - دوسيه ٥ - ١/٨/٢ - فقد تلقت الحكومة الفرنسية بعد حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ تعليمات من السفير البريطانى فى باريس بعدم ارسال أى معدات حربية الى مصر - ووافقت الحكومة الفرنسية على ذلك .

(١٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٦ - دوسيه ٥ - ١/٨/٢ « مذكرة بشأن تأخر البت فى عروض الأسلحة وادخال وسطاء فى صفقات الأسلحة ١٩٥٢/٤/٩ - وقد كان من بين هذه الصفقات عرض عن شراء دبابات شيرمان كانت مصر فى أمس الحاجة اليها - فباعتها الجهة البائعة الى الباكستان .

كان هذا - عرضاً تفصيلياً لجهود مصر في سبيل تسليح جيشها بعد حرب ١٩٤٨ - وهي جهود لازمتها في الكثير من الاحوال سوء الحظ - نتيجة لظروف وعوامل عديدة كسياسة بريطانية في تعقب الجهود واجهاضها - أو للمتغيرات الدولية وظروف الدول الموردة للسلاح - أو لجهود إسرائيل في سبيل منع وصول السلاح إلينا . . . الخ هذه الأسباب . . .

وأيا كان الأمر - فقد كان هذا قدر مصر - وكان هذا القدر سبباً في عدم استطاعة - وحتى نهاية الفترة موضوع هذه الدراسة - أن تكفي الجيش حاجته من السلاح والعتاد . . . وبالتالي عدم القدرة على تنظيم الجيش وفقاً للمعايير الحديثة ولم تستطع مصر أن تسليح جيشها بالصورة التي يمكن معها القول أنه قد استوفى حاجته من السلاح - إلا بعقد صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥ - والتي كان السبب الرئيسى فيها سياسة بريطانيا وأمريكا وفرنسا الغير عادلة - عندما أعلنوا الثلاثى في مايو سنة ١٩٥٠ بعدم توريد الأسلحة الى الشرق الأوسط في محاولة - ظاهرها منع سباق التسلح في المنطقة - وباطنها الانحياز الى إسرائيل ومدها بكل ما تحتاجه من سلاح لحفظ التوازن في المنطقة من وجهة النظر الخاصة بهذه الدول والتي كان جوهرها حيازة إسرائيل لأسلحة توازى الأسلحة التي تحوزها كل الدول العربية مجتمعة .

فقد أدى الفشل في الحصول على السلاح من الغرب الى دفع مصر في سنة ١٩٥٥ الى الاستدارة الى الكتلة الشرفية حيث أبرمت مع تشيكوسلوفاكيا صفقة للأسلحة بلغت قيمتها ٣٦٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار - بدأت بعدها الدبابات السوفيتية الصنع والعربات والأسلحة والمعدات الأخرى تصب في مصر (١٥) - ولتبدأ دورة جديدة في تاريخ الجيش المصرى .

(١٥) Imperial War museum - Journal of the Royal united services institution - "The palestinian War" by major Edgar O'ballance.

على أن قضية التسليح في الجيش المصرى لا تتم فصولا دون الاشارة الى قضية الاسلحة الفاسدة - فهي ابنة التسليح في الجيش المصرى - وثمره مباشرة ونتيجة له .

والقضية - من وجهة نظرى - لا يصح أن تناقش قبل أن تكون قضية التسليح بصفة عامة قد طرقت ليتبين الظروف والمناخ الذى ظهرت فيه هذه القضية .

أما وقد انتهينا من قضية التسليح في الصفحات السابقة - فان الصفحات التالية تعرض لقضية الاسلحة الفاسدة .

الفصل السادس

قضية الأسلحة الفاسدة

- الصفقات التي عقدت .
- صفقات الأسلحة واستخدامها
في ميدان القتال .
- انعدام الصلة بين الأسلحة
الفاسدة وبين القتال في
فلسطين .
- الأسلحة الفاسدة بعيدة عن
الصفقات المبرمة .
- التعليل السياسى للقضية .

قضية الأسلحة الفاسدة

فى التاسع والعشرين من مايو سنة ١٩٥٠ تقدم « مصطفى مرعى » عضو مجلس الشيوخ باستجواب الى « النحاس باشا » رئيس الحكومة عن وقائع تتصل بلجنة احتياجات القوات المسلحة والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بالترخيص لهذه اللجنة بعدم الالتزام بالقيود المالية المعتادة وتخويلها سلطة إبرام الصفقات ثم تدرج الى تفاصيل هذه الصفقات وما شابها من فساد - صاحبه فساد الذخيرة المقدمة من الموردين المتعاقدين - واستمر يقدم الأمثلة على الخلل فى صفقات الأسلحة والذخيرة - كاشفا بذلك عما اصطلح على تسميته منذ ذلك الوقت « بقضية الأسلحة الفاسدة » .

ولقد تلقفت الصحافة المصرية هذا الاستجواب - وشرعت فى شن الحملة ضخمة تزعمها « الاستاذ / احسان عبد القدوس » صاحب مجلة « روز اليوسف » - وشاركت فيها صحف « الاشتراكية » و « الجمهورى المصرى » و « الاهرام » و « صوت الأمة » . الخ .

وكان لهذه الحملة اثر كبير فى تنبيه الرأى العام الى هذه المسألة بحيث باتت هذه القضية حديث الجماهير صباح مساء . وكانت « روز اليوسف » هى أبرز الصحف فى هذه الحملة حيث تولى الاستاذ / احسان عبد القدوس « فى سلسلة مقالاته نشر أوضاع الجيش الفاسدة وصفات الأسلحة - رابطا بين هذا كله وبين ما أصاب الجيش المصرى من هزائم فى « فلسطين » ومستندا الى عدم تكافؤ الصراع نظرا لوقوع الجيش ضحية للغدر والخيانة (١) .

(١) روز اليوسف = الاعداد ١١٤٧ فى ١٩٥٠/٦/٦ - ١١٤٨ فى ١٩٥٠/٦/١٣ - ١١٤٩ فى ١٩٥٠/٦/٢٠ - ١١٥٠ فى ١٩٥٠/٦/٢٧ .

وما يعنى هذا البحث عند التعرض لقضية الاسلحة الفاسدة - هو هذه الجزئية التى جعل منها الاستاذ « عبد القدوس » قنبلة الموسم فى سنة ١٩٥٠ - واعنى بها تبرير هزيمة حرب فلسطين واسنادها الى الاسلحة الفاسدة .

وبتلخص قضية الاسلحة الفاسدة فى أن الصفقات التى تولت لجنة احتياجات القوات المسلحة عقدها خلال سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ومابعده ذلك قد شابها بعض المعايير والمآخذ الخطيرة والتى تستجوب المساءلة .

وتنقسم هذه الصفقات الى ثلاثة - كانت احداها ماتعاقدت به هذه اللجنة مع احدى الشركات السويسرية على توريد مدافع عيار ١٠٥ ملميمتر وذخيرتها - وبنادق عيار ٣٠٣ ر - وذخيرتها - وما تبين عند التوريد من فساد هذه المدافع وقدمها وسوء صناعتها ورداءتها وارتفاع اسعارها ووجوه عيوب فنية بها تؤدي الى تعريض اطقمها للخطر فضلا عن عدم اداء الغرض المطلوب منها وذخيرة الضرب بها على القوات المحاربة - وكانت ذخيرة هذه المدافع ذات تعبئة رديئة وتترك أثرا بعد الاحتراق نتيجة عيوب فنية ينتج عنها مخاطر للمدافع والأفراد - وكان وضوح الغش والمبالغة فى الثمن هنا أهم تعليق على هذه الصفقة .

أما البنادق وذخيرتها عيار ٣٠٣ ر - فقد تبين أنها صناعة سنة ١٩١٦ ومابعدها ومعبأة بطريقة غير صحيحة وبها بعض الطلقات التالفة والصدء يغطى نسبة كبيرة منها - وكانت هذه الذخيرة غير صالحة للاستعمال وتنفجر من الخلف . ولم تستخدم هذه الصفقة فى القتال بفلسطين (٢) .

وكانت الصفقة الثانية هى صفقة القنابل اليدوية الايطالية - والتى أسىء صنعها بصورة جعلت منها - وفقا لاتهام النيابة غير صالحة لأن

(٢) المتحف القضائى = الجناية ٥٨١ لسنة ١٩٥١ الوائلى - المقيدة بجدول محكمة النقض برقم ٢٣ سنة ١٩٥١ - وقد اتهم فى هذا الجزء من القضية كلا من « محمود توفيق » وكيل وزارة الحربية سابقا - و « اللواء ابراهيم المسيرى » مدير سلاح المهندسين ورئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة و « البكباشى مصطفى شديد » سلاح الاسلحة والمهمات - و « النبيل عباس حليم » .

ينتفع بها فضلا عن تعريضها للخطر حياة الأشخاص الذين ينط بهم استعمالها - الى جانب أن هذه الصناعة قللت من قوة هذه القنابل وأضعفت من تأثيرها - مع صاحب هذا العمل من غش وتزوير الخ .

وقد أرسلت هذه القنابل الى ميدان القتال بفلسطين في ١٩/١٠/١٩٤٨ - ووزعت على الوحدات لتستخدم كسلاح قتال في المعارك الى جانب مثيلاتها من القنابل المجمة من الصحراء والقنابل الانجليزية عيار ٣٦ ميلز » .

وباستعمال القنابل المجمة من الصحراء ضج الضباط والجنود من استعمالها وخطرهما على حياتهم لتفجيرها المبكر ، وارتداء شظاياها وتكديب الكثير منها (التكديب هو اصطلاح فنى يقصد به أن القذيفة لاتنطلق) وضعف تأثيرها - فتم سحبها وصرفت القنابل الجديدة موضوع الصفقة .

غير أن حظ هذه القنابل لم يكن أسعد من القنابل المجمة من الصحراء - إذ استفاضت الشكوى منها وانتشر القذم بين الجنود - وبأجراء التجارب عليها في ميدان القتال خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ لم تثبت صلاحية - فأوقف استخدامها .

ومايهم في القضية هو ماشهد به بعض الضباط من أن هذه القنابل تسببت خلال معارك ديسمبر سنة ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩ في احتلال اليهود لمواقع مصرية واصابة بعض الضباط والجنود المصريين بجراح نتيجة انفجارها في أيديهم (٣) .

وقد أجريت على هذه القنابل عدة تجارب خلال عام ١٩٥٠ تقاوت نتائج بعضها فبينما انتهت بعض التجارب الى أن نسبة صلاحية هذه القنابل كانت ٨٥٪ - أتت نتائج تجارب أخرى بنسبة لم تصل الى أكثر من ٦٠٪ -

(٣) المتحف القضائى = الجناية ٥٨١ لسنة ١٩٥١ الوائلى « شهادة اليوزباشى « محمد فؤاد تركى » واليوزباشى يوسف توفيق سيدهم ، « واليوزباشى عبد الفراج فهمى » ، واليوزباشى مختار دسوقي ، « واليوزباشى محمد امام » .

وخلصت نتائج التجارب - الى وجود عيوب فنية فى هذه القنابل والمواد المستخدمة فيها والعبوات التى استعملت بها - غير أن أهم ما انتهت اليه إحدى اللجان التى أجرت التجارب على هذه القنابل هو ترجيحها أن سبب إصابات بعض الضباط فى الميدان عند استعمال القنابل الإيطالية كان راجعا إلى وجود أنواع مختلفة من القنابل خلافا للتنوع المستورد من إيطاليا مباشرة .

وهكذا - فإنه رغم عدم الصلاحية التامة للقنابل الإيطالية - فإنه لم يثبت على وجه اليقين أن هذه القنابل هى التى تسببت فى إصابة بعض الضباط - وكان الذى ثبت هو اختلاط القنابل اليدوية المجمة من الصحرَاء والقنابل الانجليزية والقنابل الإيطالية (٤) بعضها ببعض .

أما الصفقة الثالثة فكانت ذخيرة المدافع ٧٥ ملليمتر .

كان قد تيسر للجيش المصرى خلال عام ١٩٤٨ وإثناء الحرب - أن يحصل عن طريق لجنة احتياجات القوات المسلحة على عدد من دبابات « الشيرمان » دون ذخيرة لمدافعها عيار ٧٥ ملليمتر .

وحاولت الحكومة المصرية أن تحصل على هذه الذخيرة من بريطانيا فلم يتيسر لها أن تحصل على أكثر من ٢٠٠٠ طلقة - كما أنها فشلت فى الحصول على هذه الذخيرة من الحكومة الأمريكية نظرا لتطبيق الأخيرة لقرار « الحظر » الذى فرضته هيئة الأمم المتحدة فى ذلك الوقت على توريد الأسلحة والذخائر للدول المشتركة فى صراع فلسطين .

وقد اتجه نظر المسئولين الى محاولة الحصول على بعض هذه الذخيرة من مخلفات الصالحة للاستعمال - فاستوردت كميات منها - لكن ثبوت تلفها جعلها غير صالحة للاستعمال .

(٤) المرجع السابق = وكان المتهم فى هذا الجزء من القضية هو القائمقام عبد الغفار عثمان كبير مفتشى المفرقعات بالجيش المصرى - والصاغ قسود غاطف مفتش المفرقعات برفح - وخدير بالذکر أن ضابطا واحدا فقط هو الذى أصيب فى يده نتيجة انفجار القنبلة وهو الصاغ مختار دسوقي أثناء قتاله القوات الاسرائيلية فى معركة بين العوجة - ورفح فى ١٤/١/١٩٤٩ و ١٥/١/١٩٤٩ .

وأخيرا استطاع مندوبى لجنة الاحتياجات أن يعثروا على مصنع فى «إيطاليا» قبل أن يصنع هذه الذخيرة اذا قدمت له نماذج منها - وخلال مباحثات لجنة الاحتياجات مع هذا المصنع فطنت بريطانيــــــــــــــــا الى ذلك - فاضطرت مصر الى اللجوء الى الوسطاء لاتمام الصفقة (٥) غير أن الاحداث

(٥) استخدمت لجنة احتياجات القوات المسلحة «عبد اللطيف راضى أبو رجيلة» كعميل لها فى ايطاليا لاتمام هذه الصفقة ولينوب عن الحكومة المصرية فى توقيع العقد واستصدار رخص الشحن نظير مولة معينة - بمعنى أن الحكومة المصرية كانت هى المتعاقدة الحقيقية فى الواقع ولم يكن «عبد اللطيف أبو رجيلة» سوى ستارا اتخذته الحكومة لتحتجب وراءه وتتخلص مما عساه يوجه اليها من مخالفة لقرار الحظر .

ولم يكن «عبد اللطيف أبو رجيلة» فقط هو الذى يقوم بهذه العمليات لصالح الحكومة المصرية - بل أن الحكومة استعانت بمصريين وأجانب آخرين لتسليح نفسها من وراء قرار الحظر - وتبين مذكرة بشأن عروض الأسلحة المقدمة من شحن يدعى «فرانسوا كلافل» أساليب التحاليل التى لجأت اليها مصر من أجل التسليح - فتقول المذكرة «تقدم المدعو فرانسوا كلافل» للجيش المصرى بعروض توريد أسلحة (مدافع وذخيرة) - وبعرض هذه العروض على رئاسة الامدادات والتموين وادارة التنظيم والتسليح تقدمت كل منهما بطلب مواصفات ورسومات للأسلحة المعروضة - بناء عليه قابل المدعو «فرانسوا كلافل» الملحق العسكرى بباريس وكان معه «المسيو» ليوبولد بيلص» المندوب الرسمى لجميع شركات انتاج المعدات الحربية بدول السويد والدانمارك وفنلندا الذى يقوم «فرانسوا كلافل» بعرض هذه الأصناف نيابة عنه - وقد طلب المندوب الرسمى المشار اليه الى الملحق العسكرى ابقاء اسمه طى الكتمان لصالح الجميع وأورى بنفس الوقت أن الظروف قد تغيرت منذ تقديم العروض للجيش المصرى إذ أنه صدرت تعليمات مشددة من «انجلترا» لجميع مصانع الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربى بوجه عام بهذه الدول بعدم توريد أى صنف منها لمصر - وقد وصل الامر الى درجة دعت الشركة الى شطب اسم مصر من سجلاتها واستبداله باسم مستعار هو «اليوت برمه» - وأما العقود التى تمت قبل وصول هذه التعليمات فستنفذ - وبالرغم من هذه التعليمات فقد أبدى المندوب استعداده لتوريد ما تطلبه الحكومة المصرية بعد الاتفاق معه مباشرة ضمن حدود انتاج المصانع التى يمثلها على أن يتم التوريد عن طريق أو باسم اخدى الدول الصديقة كسوريا أو الباكستان - وقد أورى أيضا أن هناك تعليمات من انجلترا - لفرنسا بعدم تقديم أى مصنعة من هذا النوع لمصر .

... - راجع دار الوثائق - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٦ /دوسية

اثبتت بعد ذلك أن هذا المصنع لم يخرج عن كونه شركة « مخلفات » - وقد انتج الذخيرة المطلوبة على صورة تخالف النماذج المقدمة اليه - وكانت هذه المخالفة تؤثر على صلاحية الطلقات - فقد ثبت من التجارب التي أجريت عليها أنها لاتصل لمنتصف الهدف - ويتخلف عنها بماسورة المدفع بقايا تجعل من المستحيل استمرار إطلاقه قبل تنظيفه - وأن لها خلفيا ينبعث عند فتح ماسورة المدفع للتفريغ - وأن هذه الذخيرة - لا تصلح بتساقا للاستعمال - وكان أخطر ما في هذه الذخيرة - التي تستخدم في مدافع الدبابات هو « تخلف دخان كثيف بعد الإطلاق يملأ برج الدبابة ويسبب اختناقاً للطاقم إذا استمر في الإطلاق والبرج مغلق (٦) » .

- ولم تستخدم هذه الذخيرة أيضاً في حرب فلسطين .

١٠٠ أما باقى الاتهامات فكانت عن استغلال نفوذه واثراء وما الى ذلك من مسائل .

ومن هذا العرض يتضح أن قضية الاسلحة الفاسدة أو « قضية الجيش » كما سميت فيما بعد - لم يكن لها دخل في هزيمة الجيش - فكل الصفقات التي تناولتها هذه القضية لم تستعمل في القتال في حرب فلسطين - باستثناء القنابل الايطالية - وحتى هذه لم يثبت أنها المسئولة عن اصابة احد الضباط اثناء احدى المعارك أو الهزيمة التي جرت .

أما ماثير خلال الحرب عن انفجار المدافع وارتدادها الى صدور الجنود المصريين - فان حقيقته لاتمت بقضية الاسلحة الفاسدة من قريب أو بعيه .

فقد تعرضت أربعة مدافع عيار ٢٥ رطل أيام ٧ يونيو سنة ١٩٤٨ و ١٢

٥ - ١/٨/٢ - إدارة المخابرات الحربية - قسم المحققين - رقم القيد م ٥٥٥/٥/٣/ التاريخ ١٩٥٢/٧/٢٧ - س.ج. جدا « مذكرة بشأن عروض الاسلحة المقدمة من المدعو فرانسوا كلافل » .

(٦) المتحف القضائي = الجناية ٥٨١ لسنة ١٩٥١ الوايلى - وكان المتهمون في هذه الصفقة هم القائمون عبد الغفار عثمان والبكباشى حسين مصطفى منصور والصاغ فؤاد بقطر من ضباط الفرقعات .

يولية سنة ١٩٤٨ لانفجار فى مواسيرها اثناء المعارك - وأسفر عن ذلك تلف هذه المدافع ووفاة جنديين واصابة ثمانية بجراح مختلفة - وكان احد هذه المدافع قد أطلق يوم انفجاره ٤٩ قذيفة والثانى ١٤ قذيفة - أما الثالث والرابع فكانت الطلقة التى تسببت فى انفجارهما هى الاولى فى ذلك اليوم .

وقد اتفقت مجالس التحقيق التى اجتمعت لكشف ظروف هذه الحوادث أن سبب الانفجارات هو عيوب فى الذخيرة وليس فى المدافع ذاتها - وكان مايستخلص من ذلك أن مرد هذه العيوب أما الى فساد فى الذخيرة بأكملها - أو تلف فى الطلقات التى أدت الى الانفجار - أو أن يدا ائمة دست هذه هذه الطلقات بين القذائف لتصل الى مرماها وهو احداث الذعر بين القوات - وكل سبب من هذه الاسباب وارد - لكن ما انتهى اليه التحقيق من عدم ترجيح أى من هذه الاسباب أدى الى عدم مساءلة أى فرد عن الحادث وبالتالي الى حفظه (٧) .

ومايهم اثباته هنا - هو أن الذخيرة والمدافع ٢٥ رطل لم تكونا ضمن أى صفقات من صفقات الاسلحة الفاسدة على الاطلاق .

كذلك فان الدبابات المصرية « طراز لوكاست » التى تسببت فى حرق وموت الكثير من ضباطها وجنودها اثناء العمليات العسكرية بعد نوفمبر ١٩٤٨ لم تكن ضمن صفقة الاسلحة الفاسدة - فقد كانت هذه الدبابات تسير حتى قرب مواقع العدو ، فاذا أوقفها السائق تعذر تسييرها ثانية مع تعطل مدفعها وجهاز ارسالها اللاسلكى ، فيضربها اليهود على المسافات القريبة فى خزانات الوقود برصاص خارق حارق يأتى عليها وعلى من يحاول الهرب من رصاص الاسلحة الصغيرة (٨) .

(٧) المتحف القضائى = صورة طبق الاصل من اقوال اللواء / احمد محمد المواوى بك - والقائمقام عبد الغفار عثمان من محضر حضره عبد الحميد بك لطفى رئيس النيابة - فى ١٩٥٠/١/٩ - واقوال الصاغ محسن شاكر فهمى فى المحضر الخاص بالقنابل اليدوية - ومذكورة عن حادث انفجار اربعة مدافع ٢٥ رطل بميدان فلسطين .

(٨) المتحف القضائى - صورة طبق الاصل من اقوال سعادة اللواء / احمد فؤاد صادق باشا فى محضر حضره عبد الحميد لطفى بك .

ونفس الامر ينسحب على ماكان يرد للقوات المصرية من الالغام ارضية مصنوعة محاية دون فتيل اشعال - الامر الذى أفقدها فاعليتها فى ايقاف اقتحام اليهود للمواقع المصرية وتحذير القوات المصرية عند تسللهم (٩) .
ومرة أخرى فان الالغام الارضية لم تكن ضمن صفقات الاسلحة الفاسدة .

من الثابت أن الذخيرة والاسلحة التى جلبت فى قضية الجيش أو « قضية الاسلحة الفاسدة » لم يستعمل منها فى الحرب سوى بعض القنابل اليدوية الايطالية - وحتى هذه القنابل كان استعمالها فى الفترة ما بين ١٩٤٨/١٠/١٩ و ١٩٤٨/١٢/٢٦ - ولم يثر شئ بخصوصها الا فى يوم ١٩٤٩/١/٤ أى قبل ثلاثة أيام فقط من انتهاء المعارك فى فلسطين تماما عندما كانت القوات المصرية تقاتل فى الاراضى المصرية اثر انسحابها العام من الاراضى الفلسطينية - أعنى أنها (أى هذه القنابل) لم تكن ذات اثر حاسم فى سير القتال كذلك فانه من الثابت أن أحدا لم يقتل من جراء استعمال هذه القنابل - والحالة الوحيدة لاصابة « الصاغ مختار دسوقي » فى يده أثناء استخدام القنابل اليدوية يوم ١٩٤٩/١/٤ - حالة لم يثبت على وجه القطع انها ناتجة عن استخدام هذا النوع من القنابل - بل لقد ثبت تعدد أنواع القنابل المستخدمة (قنابل مجمعة من الصحراء - قنابل ايطالية مستوردة - قنابل انجليزية) .

ولم يصدر منذ انتهاء حرب فلسطين وحتى الآن كتاب رسمى أو وثيقة - من أى جهة رسمية تقول أن الاسلحة الفاسدة كانت السبب فى هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين .

ويمكن القطع بأن الاسلحة الفاسدة لم تكن هى المسؤولة عن الهزائم فى حرب فلسطين - اسبب بسيط - هو انها لم تستعمل فى هذه الحرب باستثناء بعض القنابل اليدوية الايطالية التى استخدمت فى المراحل الاخيرة للحرب - بعد ماكان مصير هذه الحرب قد تقرر بقطع القوات الاسرائيلية من خلال العملية « يؤاب » ١٥ - ٢٢ أكتوبر لخطوط اتصال القوات المصرية

وطرق مواصلاتها الرئيسية عندما نجحت فى اقتحام « عراق سويدان »
 « واحتلال » تبة الخيش « وعدة مواقع أخرى معرضة الاتزان التكتيكي
 للدفاعات المصرية للاهتزاز - وعازلة القوات المصرية فى « عراق سويدان »
 عن « المجدل » - وعندما اخترفت القوات الاسرائيلية الخط المصرى عند
 « الحليقات » موقعة بذلك قوات الفالوجا التى كانت تقدر بثلاث الجيش المصرى
 كله فى فلسطين للحصار .

وعلى فرض استخدام « القنابل اليدوية الايطالية » فى العمليات -
 فان أحد لا يستطيع القول بأن الحرب تكسب بالقنابل اليدوية فقط - هناك
 مبادئ الحرب الاساسية وتطبيقها (المحافظة على الغرض - الحشد - خفة
 الحركة - الامن - الاقتصاد فى القوة - العمل الهجومى التعرضى -
 المفاجأة - التعاون - الشئون الادارية - الروح المعنوية) - هناك الدبابات
 والعربات المدرعة والأسلحة المضادة للدبابات ومدفعية الميدان والمدفعية
 المضادة للطائرات والهاونات وقاذفات الملقح .

هناك عمليات المهندسين والاشارة والتعينات والوقود والنقل والمهمات
 والخدمات الطبية .

هناك كتائب المشاة وكتائب مدافع الماكينة ومجموعات الترميم والنقل
 ومجموعات نقل الجنود - وطائرات القتال وطائرات الاستكشاف وسفن
 الانزال وحراسة الشواطىء وكتائب الدبابات بأنواعها . . . ولاعتقد
 أن هذا كله كان فاسدا .

ان أحدا لا ينكر حدوث غش - واستغلال ومحاولات اثراء - بل واثراء
 صاحبة توريد نفايات السلاح الاوروبى ونتاج « وكالات البلج » فى ايطاليا
 - وان كان القضاء قد سجل رغم هذا وفى درجات التقاضى المختلفة براءة
 ساحة المتهمين الثلاثة عشر فى هذه القضية - وعندما قدمت هذه القضية
 لمحكمة النقص أيدت أحكام البراءة - وعدلت احكامها بالنسبة لاثنتين من
 المتهمين بتفريم كل منهما مائة جنيه فقط باعتبار أن ماصدر من كل منهما يعد
 « جنحة » (١٠) . . .

(١٠) طلبت النيابة العامة من قاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية

لكن الذى أركز عليه - هو أنه لم يكن هناك علاقة سببية أبداً - بين
الإسـلـحـة الفاسـدة وبين هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين .

ويقودنا هذا الى البحث عن تعليل لحملة الاستاذ « احسان عبد
القدوس » الصحيفة ٠٠٠ انا أقول أن القضية لم تزد عن كونها ورقة رابحة
أحسن معارضو النظام الملكى (ومن بينهم الاستاذ احسان عبد القدوس)
استغلالها للنيل من خصومهم (القصر والنظام الفاسد) - وطرقوا فى ذلك
المقام الجانب العاطفى للتأثير على الجماهير وتصوير المهزومين بأنهم شهداء
وضحايا الخيانة المثلثة فى الاسلحة الفاسدة - وما هذا بصحيح .

وقد راق هذا للمهزومين- الذين وجدوا فيه فرصة لتبرير هزيمتهم -

=

احالة المتهمين (محمود توفيق احمد - اللواء ابراهيم المسيرى - البكباشى
مصطفى شديد - النبيل عباس حليم - القائمقام عبد الغفار عثمان - الصاغ
فؤاد محمد عاطف - البكباشى حسين مصطفى منصور - الصاغ فؤاد بقطر
أمير البحر أحمد بدر - محمود فهمى - البكباشى جورج ابراهيم سعد -
عبد الصمد محمد عبد الصمد - جوزيف كلوكوترونيس) الى محكمة
جنايات مصر فى ١٥/١/١٩٥١ فى قضية الجنائية ٥٨١ سنة ١٩٥١ الوايلى
- ٣٣ كلى سنة ١٩٥١ ، وفى ٢١/٣/١٩٥٢ قضت محكمة جذايات القاهرة
ببراءة المتهمين .

- وفى ١٠/٦/١٩٥٣ نظرت محكمة النقض الدعوى وقضت ببراءة
المتهمين فيما عدا القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشى حسين مصطفى
منصور حيث قضت باعتبار التهمة المسندة الى كل منهما جنحة وبتغريم كل
منهما ١٠٠ جنيه وببراءتهما من باقى التهم المنسوبة اليها - وفى طعون
أخرج قضت المحكمة المذكورة فى ٢٤/١/١٩٥٥ بمثل ماقضت به من قبل .
- راجع المتحف القضائى = مرافعات النيابة العامة فى القضية ٥٨١
لسنة ١٩٥١ الوايلى (قضية الجيش) - وتقرر الاتهام المقدم من النيابة
العامة الى حضرة قاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية فى قضية الجنائية
٥٨١ لسنة ١٩٥١ الوايلى - ٣٣ كلى لسنة ١٩٥١ - وحكم محكمة النقض
فى الطعن المقدم من الاستاذ / أمين صفوت ضد متهمى قضية الجيش - ومن
النيابة العامة ضد القائمقام عبد الغفار عثمان - ومن القائمقام عبد الغفار
عثمان والبكباشى حسين مصطفى منصور ضد النيابة العامة فى دعاواها
رقم ٤٣٨ سنة ١٩٥٤ للمقيدة بجدول المحكمة برقم ١١٥ سنة ٢٤ القضائية .

والتحول من مذنبين الى ضحايا وأبطال - يحق لهم أن يتخذوا من سقطة النظام وفساده تعلقة يتكثرون عليها للقيام بالتغيير عن طريق استخدام القوة (١١) .

(١١) رغم براءة المتهم القائمقام عبد الغفار عثمان أمام محاكم الجنايات والنقض عند نظر قضية الاسلحة الفاسدة - فانه قدم الى محكمة الثورة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ - رغم أن الامر الصادر بتشكيلها كان ينص على أن الدعاوى التي تنظر أمامها هي كل الدعاوى ماعدا تلك التي صدر فيها حكم (مادة ٣) - ومع هذا فقد حوكم المتهم بتهمة اتيانه « أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته . الخ » . وقد ترتب على استعمالها (القنابل) في ميدان القتال اضرار جسيمة للجيش كان لها أثرها البين في مجرى الامور .

ويبدو أن الغرض من المحاكمة كان محاكمة النظام السابق على الثورة لا أكثر من ذلك - اذ أن القضية رغم انها كانت تتصل باساءة المتهم لصنع قنابل يدوية الا أن هذا لم يمنع المحكمة من الاستماع الى مطلق زوجة المتهم « جنات شفيق » - ومناقشته في كيفية اغواء المتهم لزوجة الشاهد وتطبيقها منه ليتزوجها - كما استفسرت المحكمة عن جنسية زوجة المتهم الانجليزية - وما اذا كان تمسكها بجنسيتها كان احتقارا للجنسية المصرية وعن مدى علم هذه الزوجة بزواج المتهم الثاني . الخ هذا النوع من الاسئلة التي تبعد كل البعد عن التهمة المنسوبة للمتهم - ورغم أن المتهم عبد الغفار عثمان كان قد حكم له بالبراءة أمام محكمة النقض من كل التهم فيما عدا تغريمه ١٠٠ جنيه - الا أن محكمة الثورة عند محاكمته أمامها للمرة الثالثة قضت في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتجريمه من رتبته العسكرية والنياشين والميداليات الحاصل عليها وسجنه ١٥ عاما ومصادرة كل مازاد من أمواله وأمواله هو وزوجته « جنات شفيق » و « فيوليت عثمان » عما كان لديهم قبل أول يناير سنة ١٩٤٦ لصالح الشعب .

راجع محكمة الثورة - أشرف على اعداده الصاغ أمين حسان كامل ج ٣ - الطبعة الاولى - القاهرة يوليو ١٩٥٤ .

الباب الثالث

الجيش والسياسة

(م ١٥ - الجيش المصرى)

الفصل السابع

المؤثرات السياسية فى الجيش المصرى

- - الآراء السياسية
- - التطور الطبيعى
- - الامتداد التاريخى
- - سد الفراغ
- - الأصول الاجتماعية لضباط الجيش
- - مفهوم القوة والفعالية والاخذ بالاساليب الفكرية العسكرية
- - استخدام القوة العسكرية فى العمل السياسى
- - الاخوان المسلمين
- - الوفد المصرى
- - ٤ فبراير سنة ١٩٤٢
- - الفساد السياسى
- - الصراع بين السراى والوفد
- - الأفكار اليسارية
- - الدعاية المحورية
- - استخدام الجيش فى أعمال الأمن الداخلى (الاستئناس)
- - فكر عزيز المصرى
- - صدمة فلسطين

المؤثرات السياسية في الجيش المصري

منذ أن عرف الشرق الأوسط الانقلابات العسكرية على يد « بكر صدقي » (١) في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ - ثم انتشرت في بلاد هذه المنطقة لحركات العسكرية التي تستهدف تغيير الأوضاع السياسية بالقوة - التحليل يجرى لتفسير أسباب هذه الانقلابات أو لوضع تحليل لقيام عسكريين في الشرق الأوسط بدور سياسي في بلادهم .

ولقد ظهرت آراء كثيرة لمحللين سياسيين حول هذا الأمر - كل منها يعطي تفسيراً ، وكان من بينها ذلك الرأي الذي يقول أن « الانقلاب العسكري هو لمسلك الطبيعي للتطور السياسي في الدول العربية ودول العالم الثالث » ، ويبدو أن هذا الرأي قد لقي قبولا لدى عدد من قادة الحركات العسكرية

(١) ضابط وسياسي عراقي - ولد سنة ١٨٩٠ - سحق ثورة لاشوريين سنة ١٩٣٣ عندما كان قائدا للجيش العراقي في شمال العراق - رقى الى جنرال نتيجة لذلك - في سنة ١٩٣٥ أخذ عدة ثورات قبلية في جنوب العراق - تزعم مجموعة من ضباط الجيش العراقي الثاقمين على سياسيين المدنيين ومنازعاتهم - وكان هو ورفاقه يفكرون في الاقتداء زملائهم في ايران وتركيا الذين لعبوا دورا بارزا في تحديث بلادهم - وقد ماون « بكر صدقي » سرا مع السياسي « حكمت سليمان » ومجموعة الاهالي « الاصلاحية اليسارية » وفي أكتوبر سنة ١٩٣٦ عندما كان يقوم بميل رئيس اركان الجيش العراقي - حرك وحدات عسكرية الى « بغداد » أرغم رئيس الوزراء « ياسين الهاشمي » على الاستقالة - وأصبح رئيسا زكان الحرب بينما أصبح « حكمت سليمان » رئيسا للوزارة - وكان هذا ال انقلاب عسكري في البلاد العربية المستقلة - وكان « بكر صدقي » الرجل قوي والحاكم الحقيقي للعراق ، لكن خطته الاصلاحية بقيت دون تنفيذ - في أغسطس سنة ١٩٣٧ أقتيل « الجنرال بكر صدقي » بواسطة مجموعة من الضباط المتشقين - راجع

Political Dictionary of the Middle East in the twentieth century - waldenfeld and Nicolson 1972. Jerusalem.

— فحاولوا ترسيخ هذه النظرية — ومن بين هؤلاء القادة الرئيس السابق « جمال عبد الناصر » — إذ نراه يقول : « بعد فشل الثورة المصرية عام ١٩١٩ فان « مجرى الامور » قد أفرد الجيش كالحقوة الوحيدة للقيام بهذا الواجب .

وقال رأي آخر أن حكم الضباط هو « امتداد تاريخي » لما كان يحدث في المنطقة التي تعرضت خلال التاريخ للغزو العسكري أكثر من أي منطقة مشابهة في العالم — كما أن التغيير في أنظمة الحكم عن طريق العمل العسكري كان هو السمة الغالبة — أضعف إلى هذا أن الثقافة التقليدية في هذه المنطقة التي تركز على دين يصفى الكثير من الهيبة الشرعية على العمل العسكري — إلى جانب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأفكار الحديثة — على الثقافة التقليدية ، كل هذا كان يضمن من قيمة القوات المسلحة وطبقة الضباط فيها .

أما الرأي الثالث فكان يرى أن نمو الوعي الوطني لدى الشعب واستحالة قبله للاستعمار — يولد لديه وعياً راسخاً يمدى عمق الفجوة التي تفصل بين ما يعانيه من فقر وبين ثروة المستعمرين والمتسلطين عليه — وجمع نمو هذا الوعي يتضح أن القوة الوحيدة التي يمكنها عندئذ القيام بالثورة التي تحدث التغيير لصالح الشعب هي الجيش (٢) .

ولابد لقبول أي من هذه الآراء الثلاثة — أن يوضع في الاعتبار ثلاثة أمور هامة هي :

١ — أن التخلف الخاد الذي يميز به العالم العربي في البنية الاجتماعية والانظمة السياسية لا يمكن التخلص منه إلا عن طريق اجراء ثوري — ولا يتصور أن يكون هناك ثمة جدال في صحة هذا الامر .
٢ — قدرة الطبقة الحاكمة التقليدية على الاحتفاظ بالسلطة في أقطابها ومعارضتها لعملية التطور الاقتصادي والقومي والاجتماعي — كل هذا يوجد قرأغا في السلطة — فإذا ما استعرضنا الشرائح التي يتكون منها المجتمع لنرى إمكانية كل جنبها على ملء هذا الفراغ — لوجئنا أن الطبقة

(٢) البزري « الضباط العرب في الشئون السياسية والاجتماعية العربية » — أعداد مركز البحوث والمطومات القسم الأول ص ٤ إلى ٦ .

المتوسطة المفتقدة لروح المبادرة لاتستطيع أن تملأ هذا الفراغ - والمفكرين
 لاثنتين بصوامعهم ومعتصمين بأبراجهم الثقافية العالمية ومنعزلين ومفتقدين
 للحركة الفعالة - وطبقة العمال قادمة من الريف وقليلة العدد وقليلة التجربة
 وممزقة وغير متحدة - أما الفلاحون فهم مسلوبو القوة - رازحين تحت
 عبء الاستعباد الروحي والسياسي بواسطة مستغليهم الجشعين - فمن
 يبقى بعد هؤلاء

في وسط هذه الظروف يبرز ضباط الجيش - أحسن قوى الدولة
 تنظيمًا واقتصادًا وكفاءة - القادر على العمل الجاد ، الغير مستغرق في
 المناقشات البيزنطية العديمة الجدوى - المختكر للقوة المادية - أقول يبرز
 هؤلاء الضباط في هيئة المبعوثين لانقاذ الدولة من الفوضى .

٣ - اما الامر الثالث فهو أن الضباط هم المؤهلون والقادرون على
 اجراء التحويلات اللازمة داخل المجتمع بحسبانهم اقدم الفئات اتصاليًا
 بالحضارة الغربية وطليلة الاتجاه نحوها .

والحقيقة أن هذا صحيح تماما - ففي غضون القرن التاسع عشر
 وفيما بين حملة « نابليون » الى مصر (١٧٩٨) والحرب العالمية الاولى ،
 قام المدرسين الاوروبيين والامريكيين بتدريس علوم الحرب للضباط - وكان
 الضباط المبعوثون الى فرنسا وانجلترا والمانيا للحصول على دراسات راقية
 في فن الحرب - لا يدرسون فن التكتيك ونظريات القتال واساليب تحريك
 القوات وتدمير العدو فحسب - بل كانوا يستزيدون بالعلوم الاخرى ويتهللون
 من بحار الثقافة والسياسة - كما كانوا يتأثرون وينجذبون بصفة خاصة
 بالافكار القومية .

غير انه مع هذا - يجب التسليم بأن الاستزادة من الثقافة الحديثة لم
 تكن تحكرا على طبقة الضباط - فقد شاركهم فيها مجموعات جديدة في
 المجتمع من الموظفين ورجال السلطة التنفيذية واصحاب المهن الذهنية او من
 يطلق عليهم (البرجوازية) - تلك الطبقة التي اصطلح على تسميتها
 « الطبقة المتوسطة ذات الرواتب »

ومع هذا فان الضباط - يمثلون بين هذه الطبقة المتوسطة ذات
 الرواتب جزءا هاما منها - بما يمتلكونه من خصائص تؤدى الى تسبب

الثورة الاجتماعية - كمجاراتهم للعصر والاخذ بالتكنولوجيا الحديثة
وتقدير مزاياها ومقدرتها (٣) .

وقد يعترض بعض المفكرية قائلين بان ما فات لا ينطبق على ضباط
الجيش المصرى سنة ١٩٣٦ - وان المجموعات الاخرى فى المجتمع فاقتهم
فى مضمار الثقافة الحديثة بفضل الجامعة المصرية - فى الوقت الذى كان
الجيش المصرى فى حالة من التخلف .

وردى على ذلك انه مع التسليم الى حد ما بهذا الاعتراض - فان ضباط
الجيش المصرى - فى احلك اوقاته - كانوا يدرسون ادارة الحرب وفقا
للمبادئ التى يقضى بها العقل السليم - والتى تسمى مبادئ الحرب -
وكانوا خلال دراستهم لمبادئ الحرب (الحشد - الاقتصاد فى القوة -
المفاجاة - خفة الحركة - القتال الهجومى - التعاون - الامن - السلامة)
يدركون احتمالات تغير اهمية هذه المبادئ النسبية وطرائق تطبيقها
وقيمتها بالنظر لتفوق العامل الانسانى فى الحروب على غيره من
العوامل (٤) .

لكن سواء قبلنا « بالمسلك الطبيعى » او « الامتداد التاريخى » او
« بعد الفواغ » كمبرر للحركات العسكرية فى بلدان الشرق الاوسط - فان هذا
فى حد ذاته ليس كافيا لمعرفة لماذا يقوم العسكريون دون غيرهم بدور
سياسى - ان المطلوب هو معرفة هل الضباط كفرد ، مهيا للعمل السياسى ؟
وبهل هذا يرجع - ان كانت الاجابة على سؤالى بالايجاب - الى صفات
وتكوينات يتفرد بها الضباط عن غيره من المواطنين ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تسليق البحث فى تفصيل الجذور
الاجتماعية للضباط - هذه الفئة المهنية الاجتماعية المحدودة المنفصلة نسبيا

(٣) الضباط العرب فى الشئون السياسية والمجتمع العربى « اعداد
مركز البحوث والمعلومات » - القسم الاول من ٩ الى ١٤ .
(٤) المتحف القومى = كتاب القومى على الحروب - الجزء الاول
من ١ الى ٥ - المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٤ .

عن المجتمع - والتي لاتماثلها هيئة اجتماعية تستطيع أن تفرض سمتها على مظاهر حياة المنتمين اليها مثلما تفعل هذه الطبقة .

مع توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ خضعت حكومة الوفد خطوة نحو كسر الحاجز الارستقراطي الذي كان يتميز به الجيش من قبل - ففتحت أبواب المدرسة الحربية للشبان الذين لاينتمون الى عائلات متميزة طبقيا - غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الخطوة قد غيرت في المستوى الاجتماعي لطبقة الضباط - وغير صحيح مايقال أن الاعداد التي قبلت في شتاء وزبيع سنة ١٩٣٧ من الشبان ذوي المستوى الاجتماعي المنخفض - كانوا يمثلون جميع الطراز الذي التحق بالكلية - فالحقيقة أن هذه الاعداد كانت اقلية صغيرة - وفي أغلب الحالات للضباط المصريين الذين كانوا بالخدمة في السنوات الاخيرة للحكم الملكي - كان آباؤهم وأعمامهم موظفين من الدرجات الوسطى وأعضاء في المهن الحرة وضباطا في الجيش وذوي أملاك وأعيان وتجار ومقاولين - ولو حاولنا وضع هذه المستويات في إطار محدد - لأمكن القول بأن أكثر آباء الضباط واقاربهم كانوا ينتمون الى الفئتين الوسطى والعلوية من الطبقة المتوسطة التي كانت الرواتب تشكل دخلها .

وبين طبقة الضباط المصريين لانكاد نلمح تمثيلا لمجموعات اجتماعية أخرى - فعلى سبيل المثال لا يوجد من يمثل جماهير المستأجرين من الفلاحين المصريين المعدمين ، أو العمال الزراعيين والصناع - والعمال الحضريين ، وأصحاب المحال الصغيرة - كما لم تمثل العائلات ذات الاملاك الكبيرة والعائلات الارستقراطية - وكذلك فإن قليلا جدا من ضباط الجيش كانوا من أبناء رجال الدين .

ويمكن القول بأن فئات المجتمع التي خرجت منها طبقة الضباط تماثل تماما تلك الفئات التي جاءت منها طبقة المثقفين - أي الفئات التي تلقت تعليما عصريا كالمحاماه والطب والهندسة - ومن وجهة النظر الاجتماعية فإن أغلب الضباط كانوا أبناء أو اخوة موظفين في الحكومة وضباط في الجيش أو الشرطة ، وأعضاء الطبقة المتوسطة من ذوي المهن الحرة ، والميسورين نسبيا من الفلاحين ، ومن صغار ومتوسطى ذوي الاملاك ، ومن

الفئة العليا من الطبقة المتوسطة والفئة الدنيا والوسطى من الطبقة العليا (٥) .

ويؤكد هذا القول - ماجاء بالجدول الذى قدمه « اليزربيرى » كتحليل للأصل الاجتماعى للضباط المصريين قبل سنة ١٩٥٢ (٦) حيث استعان فى هذا الجدول بأسماء ٨٧ ضابطا من شهداء حرب فلسطين - تحسرى عن مستواهم الاجتماعى بكتب « الرافعى » - ومصادر أخرى ومعلومات مستمدة عن عائلات الضباط من واقع النعى فى الصحف اليومية المصرية وبخاصة « الأهرام » .

ويكشف الجدول بجلاء التفاصيل الاسرية والخلفية الاجتماعية لاربعة وخمسين ضابطا يمثلون ٦٢٪ من الجدول ككل - ويتضح من البيانات الواردة بشأنهم أن أغلبهم أنحدر من العائلات الثرية أو من عائلات الضباط كما أن وصف أقارب الضباط بحسب المهنة قد قسم الى تسع مجموعات تراوحت بين موظفى الدرجات الصغيرة والمتوسطة - وكانت تمثل هذه المجموعة ١٠٤ حالة .

أما المجموعة الثانية فكانت ضباط الجيش ومجموعهم ٧٦ ضابطا - وكانت المرتبة الثالثة للاكاديميين كالاطباء والمحامين والصيادلة وكان مجموعهم ٥٢ - واحتل الباشاوات والبكوات وأصحاب الالقاب وأعضاء البرلمان المرتبة الرابعة بمجموع قدره ٢٩ .

وأنت بعد ذلك فئة كبار الموظفين وكان عددها سبعة وعشرون فردا - ويتساوى معهم أفراد المجموعة السادسة وهم التجار والمتعهدون - ويأتى

(٥) اليزربيرى - الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى - القسم الثانى - اعداد مركز البحوث والمعلومات ص ٣٦٠ الى ٣٨٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٥٦٦ الى ٥٨٢ - وكان عدد الضباط فى الجيش المصرى سنة ١٩٤٨ (٢٣٤٥ ضابطا) منهم ١٤٥ من ضباط الاحتياط و ١٥٠ من المكلفين و ٢٠٥٠ من الضباط العاملين ومن ذلك ادارة الخدمات الطبية - مع استبعاد البحرية والقوة الجوية - ووقت حرب فلسطين كان بفلسطين ٢٣١ ضابطا من خريجي كلية ١ ح العاملين بالجيش فى ذلك الوقت من أحمل مجموعهم وقدره ١٦٨ ضابطا أى نسبة ٨٠٪ تقريبا - وكان بالجيش المصرى سنة ١٩٤٨ ٥٥٠ م ثان - ٩٠٠ م أول - ٦٥٠ م يوزباشى .

أعيان القرى ليبلغوا ٢٢ فردا وذوو الاملاك ثمانية - أما فئة رجال الدين
وهي المجموعة التاسعة فيمثلها خمسة أفراد فقط .

ويرى « بئيرى » بناء على الترتيب السابق أن أكثر من ثلث اقارب
الضباط ينتمى الى الفئة الوسطى من الطبقة المتوسطة ، وينتمى أقل من
الثلث بقليل الى الفئة الدنيا من نفس الطبقة ، وينتمى نحو الربع للفئة العليا
فى الطبقة المتوسطة والفئة الدنيا من الطبقة العليا - وتدخل نسب صغيرة فى
الفئتين الوسطى والعليا من الطبقة العليا والفئة العليا من الطبقة الدنيا -
ولا يوجد لجمهور الطبقة الدنيا الذى كان يمثل أربعة أخماس السكان عامة
أى تمثيل فى هذا الجدول .

وتلخيصا لما سبق فإن أغلب الضباط المصريين أيام حرب فلسطين
كانوا من عائلات موسرة ، بعضها من الطبقات المتوسطة - وجاء معظم
الضباط من العائلات التى تستمد دخلها فى المرتبات الشهرية ، وجاء كثير منهم
من العائلات التى تستمد دخلها من الايجارات - وجاء الكثير من العائلات
التي تعمل فى الاعمال الحرة - وجاء القليل من عائلات الرأسماليين رجال
الصناعة ورجال الاعمال - ولم يكن هناك ضباط من مجتمع مصر
الارستقراطى الراقى ، كذلك لم يكن هناك ضباط من جماهير الحضر
والريفيين (٧) .

على أن ما قدمه بئيرى - لا يخرج عن كونه مؤشرات وليس نتائج
مترتبة على احصائيات دقيقة .

(٧) اليزربئيرى = « الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية
والمجتمع العربى » القسم الثالث « أعداد مركز البحوث والمعلومات ص
٥٦٥ الى ٥٨٧ وتفيد أوراق القضية ٣٨ جنايات عسكرية سنة ١٩٤٩ أن
اليوزياشى مصطفى كمال صدقى كان والده أمين بك صدقى من رجال القضاء
- كما كان شقيقه مهندس بمصلحة التليفونات - وفى شأن الضباط الذين
أجريت معهم لقاءات فقد كان أحدهم هو اللواء ابراهيم أبو ستيت المتخرج
من الكلية الحربية سنة ١٩٤٠ حفيدا لحמיד بك أبو ستيت من كبار اغنياء
الصعيد واحد من ساعدوا أحمد عرابى خلال الثورة العربية - والعميد
على حسن النكلاوى المتخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٣٧ وهو جاصل
على البكالوريا (الثانوية العامة) الفرنسية من مدرسة الفرير بالخرنفش
والده طبيب ووالدته فرنسية - وكان السفير عبد الحكيم مدوح حسن جبة
المتخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٤٢ والده مدرسا بكلية الزراعة .

ومع هذا التحليل والنتائج التى انتهت اليها - فانه ليس من بين هذه النتائج ما يعطى تفسيراً للظاهرة الاجتماعية التى تتكون من تدخل الجيش فى حياة الدولة - ولم تقدم هذه الدراسة اجابة للسؤال الذى يقول « لماذا يقوم العسكريون بدور سياسى » - كما لم يثبت من خلال الدراسة أن الضابط فى الجيش ينفرد بصفات وتكوينات تميزه عن غيره من المواطنين وتهيئته هو دون غيره للعمل السياسى .

وعندى أن الاحساس النفسى الذى يتولد لدى ضابط الجيش والذى يمثّل فى شعوره وادراكه بأنه يعمل ضمن جهاز يشكل القوة الاساسية فى البلاد - وأن هذا الجهاز يتميز بالتسلسل والانضباط وروح الجماعة - كل هذا يولد عنده اعتزازاً بالامكانيات التى تضعها ظروف واحوال مهنته بين يديه - فيجد نفسه فى النهاية مع توافر « ظروف معينة » ميالا الى استخدام هذه الامكانيات فى فرض رأيه دون وجود قوة مناقسة .

و « الظروف المعينة » التى ذكرتها هى ظروف يتمتع بها الجيش فى الشرق الاوسط وتساعد على الدخول فى السياسة ، وهذه الظروف هى : - ١ - أن الجيش يشكل فى الواقع اطاراً تلتقى فيه عناصر الامة وتتقابل .

٢ - أن الجيش يمتلك تنظيمه الخاص الذى يساعد على فرض أوامره بصورة فعالة .

٣ - أن الجيش وسيلة فعالة للتثقيف - فهو يساهم بنسبة كبيرة فى تخريج رجال ذوى تربية نسبية ، مثقفين بعض الشيء ، فنيين الى حد ما ، نشيطين ... فى الوقت الذى لا تكون فيه المؤسسات الجامعية الا المثقفين النظريين الذين يصعب عليهم ايجاد المكان المناسب لهم .

٤ - أن الجيش فى كونه عامل فى تهذيب الاخلاق وخلق الرجال المتمسكين بالمثل والقيم - يساهم بالتبعية فى خلق تيار نظيف معاكس للفضائح التى تنسب لأنظمة الحكم التى تكون قائمة ، مع توضيح هذا الفارق وتعميقه .

أن شعور الضابط المتوسط فى الجيش المصرى كان دائماً هو « الخيبة » على الضيفد الوطنى من جانب - كالاستياء من الحكم والفساد

— وعدم قدرة النظام الحاكم على تقديم السلاح والتجهيزات الضرورية في الوقت المناسب — وبالتالي التذمر من عدم كفاءة السلطة المدنية .

وهذا الشعور في حد ذاته يفتح أمام الجيش أبعادا يكتشف خلال ولوجها أن الأرض ممهدة أمامه للقيام بعمل ما — والواقع أن المدنيين هم المسئولون بالدرجة الأولى عن تدخل العسكريين في السياسة — والمتقرب للحركات العسكرية يلاحظ أن البداية كانت خلال الحكومات الضعيفة المهتدة بالاصول عندما استعانت بالجيش لاعادة النظام — فمنذ ذلك الوقت يبدأ العسكريون في ادراك أنهم يستطيعون بامكانياتهم المتميزة والتي ينفردون بها أن يسيطروا على البلاد — ومنذ اللحظة التي يستدعى فيها الجيش للمحافظة على النظام تبدأ الحركات العسكرية بالانطلاق ويندفع العسكريون في المغامرة .

أما الشعور الآخر « بالخيبة » فهو ذلك الشعور الخاص بالجيش من الداخل وما يدور فيه من أحداث لها اثرها على العاملين فيه .

وينتهي هذا كله عند الضابط العامل في الجيش الحديث الذي تعلم الاساليب الجديدة في التفكير وحساب زوايا الرمي وتنظيم الارتسال ونقل العتاد — الى أن تتكون لديه عقلية خاصة تظهر له أساليب بلاده القديم كشيء لا يمكن احتماله — ويتجسد لديه الاحساس بأنه لابد من محاولة اقامة نوع من الاستقرار السياسى والاقتصادى وأنه — أى ضابط الجيش — هو العنصر الوحيد القادر على تأمين هذا الاستقرار بشكل فعال — ويبقى مفهوم « الفعالية » فى عقلية الضابط هو المحرك الاساسى لعمله (٨) .

وأعود مرة أخرى الى الشعور الذى يتولد لدى الضابط فى الجيش المصرى — بالخيبة سواء على الصعيد الوطنى — أو داخل الجيش لأقول أن هذا « الشعور — هو نفسه المؤثرات السياسية فى الجيش المصرى — وهذه المؤثرات السياسية هى المدخل للعمل السياسى فى الجيش بعد

(٨) دور الجيش غير العسكرى فى العالم الثالث —

Le Role extra-militaire de L'armée dans le tiers monde.

نقلته الى العربية ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوى ١٩٦٨ — منشورات مركز دراسات العلاقات السياسية — جامعة ديجون ١٩٦٦ ص ١٧٢ الى ٢٠٢ .

ذلك - أو قل انها هي مرحلة الاختبار الثورى . فكيف دخلت السياسة فى الجيش ؟

واكب توقيع معاهدة ١٩٢٦ ودخول الجيش فى مرحلة جديدة من مراحل حياته ، وقوع أول انقلاب عسكرى فى منطقة الشرق الاوسط على يد الجنرال « بكر صدقى » فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ .

ولقد فتح هذا العمل أعين المراقبين على امكانية استخدام القسوة العسكرية فى مصر فى العمل السياسى - وكان هذا التنبه على مستوى القوتين المتضادتين - فمن ناحية « البريطانيين » نجد أن السير مايلز لامبسون يحذر الملك « فاروق » من الزج بالجيش فى السياسة ضاربا له المثل بأحداث العراق (٩) .

ومن جهة « الاحزاب السياسية المصرية » نرى الوفد يسعى أثناء توليه الوزارة الثالثة « ٩ مايو ١٩٢٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧ » لأن يكون له قوة شعبية ذات تنظيم شبه عسكرى يضرب بها خصومه أو على الأقل يضرب بها أى محاولات متجددة للعبث بالدستور ومحاولا جعل منظمة « القمصان الزرقاء » التى أنشأها شيئا أشبه مايكون بميليشيا مسلحة تدافع عنه ضد أعدائه وضد أعداء الدستور (١٠) .

ولقد كان هذا العمل من جانب حكومة الوفد هو بداية ظهور « التشكيلات شبه العسكرية » فى مصر - أو هو ارهاصات العمل على تكوين قوة وطنية عسكرى غير تابعة للجيش الذى كانت بريطانيا تفرض عليه - من خلال « بعثتها » قيودا صارمة لمنع انتشار عدوى السياسة اليه .

لقد كانت احتمالات الصراع حول الجيش بين الاحزاب أو الحكومات أو القصر قائمة منذ البداية - فتزوير الانتخابات باستخدام القوة ، وتولى الحكومة الغير دستورية - واصرار الوفد على زعامته الشعبية - والافكار

(٩) F.O 407/221 further correspondence respecting Egypt and Sudan "January - June 1937 from sir Miles Lampson to Mr. Eden 2nd January 1937.

(١٠) الدكتور يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » - مركز الدراسات السياسية واستراتيجية بالاهرام ١٩٧٥ ص ٣٨٦ .

عن استخدام القوة العسكرية لتغيير هذه المواقف إذا لزم الأمر كانت واردة عند النحاس سواء بقمصانه الزرقاء أو عن طريق التأثير على الجيش (١١) .

وهكذا فإن مسلك حكومة « محمد محمود » الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨) بالغاء وحل كل التنظيمات ذات الطابع شبه العسكرية وتشكيلاتها وأنشطتها وتدريبها ونظمها وملبسها ٠٠ الخ - كان مسلكنا طبيعيا كمحاولة للحد من خطورة هذه النظم الشبه عسكرية أو كعمل مضاد يدخل تحت صور الصراع الحزبي السائد في البلاد بعد المعاهدة (١٢) .

ويبدو من مسلك الحكومات المتعاقبة - أن فرصها في الوصول الى الجيش المصرى والزج به فى السياسة كنت ضئيلة فى ذلك الوقت - أو أن الرقابة على هذا الجيش كانت شديدة - حيث يلاحظ أن الحكومات والأحزاب المصرية أو الهيئات المشتغلة بالسياسة اتخذت جانب انشاء المنظمات الشبه عسكرية كمحاولة بديلة لاستخدام الجيش .

على أن قانون مارس سنة ١٩٣٨ بالغاء تنظيمات القمصان الملونة لم يمح فكرة الاستعانة بالتشكيلات النظامية أو المنظمات العسكرية للعمل فى السياسة من ناحية - وللتخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ التى أخضعت الجيش المصرى للرقابة البريطانية من ناحية أخرى .

وتتمثل محاولات الخلاص من قيود معاهدة سنة ١٩٣٦ فى الفلسفة التى اعتنقها « على ماهر » سنة ١٩٣٩ بخلق قوة عسكرية غير خاضعة للمستعمر أو أذناؤه - والربط بين الاتجاهات الشعبية فى ذلك الوقت ومحاولة الخلاص من الوجود البريطانى بالتحمس لاقامة منظمات عسكرية مستقلة عن الجيش - والافادة فى ذلك العمل من العناصر الوطنية .

(١١) د . يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية ص ٤١٣ و

٤١٤

F.O 407/222 further Correspondence respecting Egypt and Sudan part cxx III January to June 1938 - No. 51 sir Miles Lampson to viscount Halifax No. 510 (confidential) Cairo, May 6/1938 - No. 52 Enclosure I in No. 52 Mr. Kelly's Memo. of May 2 1938 - Enclosure 2 in No. 52 Mr. Chapman - Andrews memo. of May, 4, 1938.
The times - Thursday, March 10, 1938 "party armies (١٢) in Egypt" Abolition Decree".

وقد تبلور هذا كله فى مشروع الجيش المرباط من ناحية - وفكرة التدريب العسكرى لطلاب الجامعات فى الثلاثينات من ناحية أخرى .

ويلاحظ أن عدوى استخدام القوة العسكرية فى العمل السياسى قد انتقلت بعد ذلك من « على ماهر » الى « أحمد حسين » صاحب « مصر الفتاة » المتميزة ببعضها للجانب والذى كانت تعتنق منذ فترة بعض النظم الفاشية - فقد انضم فى بداية تكوين « القوات المربطة » ثمانين عضوا من هذه « الجمعية » اليها - مما يعنى أن « أحمد حسين » رئيس هذه الجمعية كانت لديه أفكار عن استخدام التنظيمات العسكرية فى أغراض سياسية - فضلا عن أن انضمام أعضاء جمعيته ربما كان يقصد منه تحويل القوات المربطة الى قوات تابعة للجمعية بالنظر للمستوى السياسى والثقافى الذى كان يمكن لهؤلاء الاعضاء أن يغزوا به عقول أفراد هذه القوات .

ويلاحظ أن بريطانيا على رؤيتها المضادة للقوات المربطة - فانها لم تستطيع الغائه نظرا لعدم خضوعه للقواعد الخاصة بالجيش النظامى - لكنها ظلت متنبهة لخطورة هذا النظام العسكرى المشبع بالافكار الوطنية حتى جاءت حكومة الوفد - وقد كانت متفقة مع البريطانيين فى خطورة هذه التنظيمات - فاستخدمت فى البداية هذه التنظيمات لأغراضها الحزبية ثم مالبت أن ألغت النظام من أساسه فى سنة ١٩٤٣ بحجة ضغط المصروفات .

ويلاحظ أن خطوة حكومة الوفد هذه قد حققت لبريطانيا ما تصبو اليه من عدم الرغبة فى وجود جيش شعبى يقوم على أساس سياسى - فكان أن هدمت هذا الاتجاه بحجة الحفاظ على مالية الأمة (١٣) .

(١٣) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ١١٦ - ملف ٤ « القوات المربطة » وقد بدأت حكومة الوفد باستخدام هذه القوات فى تعيين المحاسبين كضباط فيها حتى امتلأت وحداته بالعسائليين والغير حاصلين على أى مؤهلات - الذين الحقوا به كضباط - وكانت هذه خطوة بعد ذلك لنقل هؤلاء الى الخدمة العامة ليصبحوا ضباطا مئتين . كما انضم الى هذه القوات ضباط من البوليس - ثم عمده « أمين عثمان » وزير المالية فى حكومة الوفد الى طليع الغناء الجيش المرباط من أساسه اكتفاء بلواء

لكن فكرة استخدام القوة العسكرية فى السياسة - التى كانت قائمة وواردة لدى أذهان السياسيين والزعماء المصريين بهدف تغيير النظام الحاكم بالقوة - لم تمر دون تأثير - فافكرة نفسها والدعوة لها واهتمام الجماهير بها فى ذلك الوقت وتحمسهم لها واقبال الآلاف من المواطنين للمتطوع فى القوات المذكورة ومحاولات الهيئات السياسية الانخراط فى صفوفها - ونوعية الشخصيات البارزة القائمة على الفكرة - كل هذا كان من عوامل شد انتباه ضباط الجيش الى السياسة والى مايحيط بها من امكانيات استخدام القوة العسكرية - ومايستتبع ذلك من ولوجهم هذا الباب الذى لم يطرقوه من قبل .

لقد استهدفت فكرة استخدام القوة المسلحة فى السياسة تجنب الجيش النظامى والعمل على خلق أداة عسكرية جديدة شعبية يمكن استخدامها بعيدا عن التسلط البريطانى ومعاهدة سنة ١٩٣٦ .

فهل تجنب الجيش بذلك السياسة ؟ - عندى أن العكس هو الذى حدث - اذ أن هذا الحدث لفت انتباه الضباط الى شىء جديد .

أنشأ « حسن البنا » تنظيم الاخوان المسلمين فى عام ١٩٣٠ تقريبا - وكان فى البداية يسعى الى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بدلا من أحكام القانون الوضعى المستمد من « مجموعة نابليون » - واستبعاد العناصر الثقافية الغربية ، وقد تلونت اتجاهات هذا التنظيم بشىء من اتجاهات الحركة الوهابية ، لكنها كانت تميل أكثر الى السياسة التى كان يتبعها « المهاتما غاندى » فى « الهند » - وخاصة فى أبريل سنة ١٩٤٢ عندما بدأ الاخوان حملة عدم تعاون مع البريطانيين وحكومة الوفد مستوحاة من حركة عدم التعاون الهندية .

وكان من بين مساعى الاخوان فى البداية تنظيم العمل الاجتماعى

الاساس فى الجيش النظامى واعادة النظر فى بعض فروع الميزانية بمناسبة قرب النظر فى مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية التالية واستعراض وزارة المالية للارتباطات التى تمت خلال السنة المالية ١٩٤٣ .

والخيرى والتعليمى بين المسلمين فى جميع أنحاء مصر - والحصول على الاعانات من الدوائر الاسلامية وتكوين صلات ببعض البلاد الاسلامية « كالعراق » « حضرموت » .

وقد انتظم فى صفوف الاخوان الطبقات تحت الوسطى من المتعلمين تعليما جيدا ، وخاصة معلمى المدارس - وكانوا فى هذا يختلفون عن أعضاء جمعية مصر الفتاة التى كانت تضم الشباب المنتمى الى العائلات الاكثر ثراء ، والمتهمين بالتقدم السياسى أكثر من الاصلاحات الاجتماعية .

وقد تأثر تنظيم الاخوان الى حد ما بتنظيمات « النازى » والفاشست « - وبدا أثر هذا فى تنظيمات الجواله Rovers التى يمكن مقارنتها من حيث التدريب والنظام الخاص بنظام « العاصفة » الالمانى المسمى بالألمانية sturm abteilung كما يمكن مقارنة « الكتائب الاخوانية » التى تشكل القوة الموثوق بها فى تنظيم الاخوان بنظام فرق الامن الالمانية المسماة schutz staffel وقد كان هناك اعتقاد فى الاربعينيات بأن « الاخوان » كتنظيم تضم بين صفوفها فرقة انتحارية suicide scuads غير أنه لم تكن قد حانت لها الفرصة بعد لتضع تدريبها موضع التنفيذ - لكن الايام أثبتت صحة هذا الاعتقاد عندما قام الاخوان بحركاتهم الارهابية فى النصف الثانى من الاربعينيات وبداية الخمسينيات .

وقد استخدم الاخوان فى بداية الاربعينيات نظام « القادة البدائل » للحلول محل القادة فى المحافظات والمدن الهامة الذين قد يتعرضون للقبض عليهم - كما كانت « الحركة » تخضع لسيطرة لجنة مركزية فى القاهرة مسئولة عن كل القرارات - وكان المعتقد سنة ١٩٤١ أن لدى « حسن البنا » حوالى ٢٠٠٠٠ رجل مختارين ومسلحين ومستعدين لتنفيذ أوامره .

وقد صاحب هذا التطور فى حركة الاخوان اتجاه جديد فى مساعيها - الا وهو اعادة تأسيس الحكومة ومؤسساتها على مبادئ قرآنية خالصة .

لم تلت حركة الاخوان انتباه سلطات الامن ، والاستعمار البريطانى خلال السنوات الثمانى الاولى من حياتها - لكن رصدها خلال الثورة الفلسطينية (١٩٢٦ - ١٩٢٩) أثبت أنها بعثت بدعم مالى واسلحة للأشوار

ونظمت الدعاية لهم ، كما شاركت فى وضع المتفجرات ، وأن المنشورات المتصلة بالثورة الفلسطينية كانت تطبع فى مطابعهم .

وقد لفت هذا التحرك للاخوان انتباه المخابرات الالمانية والايطالية - الى جانب السلطات البريطانية - ويحتمل أن الجهتين الاوليين حاولتا الاتصال بالاخوان فى هذه الفترة بهدف تنظيم الجهود فى المنطقة كما رصد البريطانيون أدلة من وثائق ضبطت مع عميل ألماني أفادت بأن الاخوان كانوا يتلقون أموالا من الالمان قبل الحرب العالمية الثانية - كما تؤكد للبريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية تزايد القوة النسبية للاخوان - واكتسابها روحا حربية مستترة خلف مظهرها الاسلامى - كما أقلق البريطانيون أنها حركة مضادة للاجانب - تعتبر البريطانيون بالقطع - نتيجة لوضعهم الاستثنائى فى مصر - العدو الرئيسى للبلاد .

وقد أدى تحول حركة الاخوان فى بداية الاربعينيات - من النشاط الاجتماعى الخالص الى الاتجاهات السياسية - الى وقوعها فى مشاكل مع الحكومات القائمة - فنكلت بها حكومة « حسين سرى » فى بواكير سنة ١٩٤١ عندما انتقد « البنا » سياستها التاركة لمبادئ القرآن - وترتب على هذا تشريد « البنا » فى « قنا » والقبض على أقرب معاونيه « احمد السكرى » - ولم يوقف هذا المسلك من جانب الحكومة الا شروع القصر فى اسباغ حمايته عليها فى منتصف عام ١٩٤١ - الا أن بريطانيا عادت فى أكتوبر ١٩٤١ وحدثت الحكومة على اعتقال « البنا » و « السكرى » لما كشفت عنه التقارير البريطانية من نيات اخوانية لتخريب المواصلات الحيوية والمنشآت البريطانية فى مصر .

ورغم تقليد الاخوان فى الاربعينيات لتنظيمات النازى - الفاشية فى بعض الاشكال - الا أنهم فى التقسيم السياسى العام كان يمكن درجهم تحت وصف « الديموقراطيين الاجتماعيين Social - Democrats وكانت النظرة البريطانية اليهم هى أن خطورتهم تصبح حقيقية فى حالة ما اذا استغلوا بواسطة قوى خارجية قوية « كالمملك » أو « على ماهر » أو « النحاس » (١٤) .

وقد رصد أول اتصال بين « البنا » وضباط الجيش المصرى فى الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر سنة ١٩٤٢ ، عندما ما أثار « البنا » نفسه الى تأثيره على جميع الرتب بالجيش المصرى ، كما ثبت أن « البنا » قد عقد فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ اجتماعا مع بعض ضباط الجيش المصرى (١٥) - لكن بعض المصادر الأخرى تشير الى أن هذه الاتصالات كانت قائمة منذ أبريل سنة ١٩٤١ (١٦) - وهناك مصادر أخرى تقول أن صلاته بالجيش بدأت مبكرة فى سنة ١٩٤٠ (١٧) .

ولم يقتصر اتصال الاخوان على فرد أو أفراد محدودين - وانما اتسع ليشمل أكبر عدد متاح من الضباط - فكان اتصالهم بضباط الجيش والطيران - وكان « الرئيس أنور السادات » على صلة شخصية بحسن البنا الذى كان أول من أتاح له فرصة التعرف « بعزیز المصرى » - وكان الضابط « عبد المنعم عبد الرؤوف » من سلاح الطيران أحد الضباط الذى استمرت صلاته بالاخوان حتى ما بعد قيام الثورة - وكان « خالد محيى » عضوا فى الاخوان وقد ضمت مجموعته التى وصلت الى مستوى الانضمام للجهاز السرى العسكرى كلا من « جمال عبد الناصر » « وكمال الدين حسين » (١٨) .

ويرجع انضمام الكثير من ضباط الجيش المصرى الى تنظيم الاخوان المسلمين لعوامل عديدة - نوجزها فيما يلى :

١ - تأثر الكثير من ضباط الجيش المصرى بهزيمة النازى - الذى كانوا يؤملون فى أن انتصاره سيؤدى الى حصول مصر على استقلالها - وتحول آمالهم هذه الى حيرة شديدة تمثلت فى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطنى .

٢ - « خيبة الامل » الشديدة فى الاحزاب المصرية وخاصة بعد تجربة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢ / ٨ أكتوبر ١٩٤٤) جعلت من « الجماعة » مركزا جاذبية

(١٥) Op. Cit — Files 305 H.Q.M.E from R.G maunsel to sir

Walter smart — British Embassy 10th October, 1942.

(١٦) اليزربيرى « الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى » القسم الاول - اعداد مركز البحوث والمعلومات ص ٩٣ .

(١٧) أنور السادات « صفحات مجهولة » ص ٣٦ .

(١٨) احمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ص ١١٦ الى ١١٩ .

للضباط بفضل ماتميزت به عن الاحزاب السياسية المصرية التى تعتمد على التنظيمات الجماهيرية المفتوحة - فقد كان تنظيم الأخوان الذى يعتمد على الشكل الهرمى الذى يقف المرشد على قمته - والمدعم بالتنظيم العسكرى الخاص الذى لا يخلط بين المدنيين والعسكريين والذى كان يديره أحد العسكريين السابقين الذى تشرب بالخبرة العسكرية الألمانية عندما هاجر الى ألمانيا فى شبابه وبحركة الشباب الاتراك من العسكريين فى سنة ١٩٠٨ (١٩) - وبجهاز سرى للعمليات الخاصة - والطقوس السرية التى يقوم بها الاعضاء من قسم ليمين الاخلاص للدعوة فى غرفة مظلمة خالية بمنزل عتيق فى حى الصليبية ويد العضو على مصحف ومسند معا - والفيالق السرية من الفدائيين - كل هذا وجد فيه الضباط المصريين شيئاً غير بعيد عن النظام الذى اعتادوه وأعنى به النظام العسكرى - فكان تنظيم الاخوان هو الاقرب الى قلوبهم فاندمجوا فرادى وجماعات فيه .

٣ - القدرة الفائقة للزعيم « حسن البنا » على جذب جماهير المسلمين اليه بينما النخبة المنتقاه من المتعصبين له تستظهر القرآن وتتعلم استخدام البندقية والمسند والقنبلة اليدوية ثم تنضم الى « الخلايا السرية » - كان فى هذا شيئاً من الغموض المحيط بالعمل الارهابى الذى يحتاج الى جرأة وشجاعة وسرية وتعريض الذات للمخاطر وهى صفات تتوفر فى ضباط الجيش .

٤ - مبادئ الجماعة التى كانت تعتمد القوة سلاحها - واعلانها عن استخدام الايمان قوة - ثم الوحدة قوة - وأخيراً السيف قوة عندما لاتجدى غير قوته - كانت أقرب الى عقلية العسكريين التى تعتمد « الفعالية » على

(١٩) هو الرائد محمود لبيب الذى خدم فى مستهل حياته العسكرية فى الجيش التركى - وحارب الايطاليين فى ليبيا خلال الحرب الاولى ثم اشتد نشاطه الوطنى بعدها ضد سلطات الاحتلال البريطانى فاحصاته الى التقاعد - وظل يمارس العمل الوطنى - ثم ارتبط بالاخوان المسلمين وكان حلقة الوصل بينهم وبين ضباط ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ - راجع اللواء حسن البدرى فى الحرب فى أرض السلام - الجولة العربية الاسرائيلية الاولى ص ٩٧ - وراجع أيضاً مذكرات كمال الدين حسين فى المصور عدد ١٩ ديسمبر ١٩٧٥ ص ٢٥ .

انها المحرك الاساسى للعمل (٢٠) .

وفى اعتقادى أن تغير التركيب الاجتماعى لضباط الجيش بعد سنة

(٢٠) شرح لى السفير / عبد الحكيم ممدوح جبة سفير مصر فى استراليا وأحد ضباط الجيش المصرى فى بواكير الاربعينيات وبعد ذلك - وأحد المشتغلين بالعمل السياسى فيما بعد - أسلوب اتصال الاحزاب والجمعيات السياسية المصرية بالضباط فى الجيش المصرى - اذ يقول سيادته فى لقاء سجلته معه : بدأت بعض الاحزاب تتصل بنا - فكانوا يسألون عن أحد الضباط على سبيل المثال - وبعد الاستدلال عليه يبحثون عن يوصلهم اليه من اصدقائه المقربين - وفى حالة السفير جبه فقد كان المرحوم الملازم أول أنور الصيحي أحد شهداء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ هو الذى عرف الشيخ حسن البنا بالسفير الذى كان ضابطا صغيرا فى ذلك الوقت - ويقول السفير أن الشيخ البنا حضر الى منزله الذى كان به وقت الزيارة أربعة أو خمسة أفراد من الضباط (أنور الصيحي - فتح الله رفعت - عبد الرؤوف نور الدين) وتكلم معهم بأسلوب هادىء رزين فى علاقة الدين بالوطن - ورسالة الاخوان المسلمين فى توعية الناس بدينهم ومحاربة الفساد والانحلال الخلقي واحتياج الوطن الى المواطن المؤمن القوى الصادق - ويعلق السفير بأن الحديث كان جذابا وأنه استشعر منه أن الشيخ حسن البنا كان يحاول أن يوطد صداقته به وبزملائه ضباط الجيش والى دعوته - وذكر السفير أن الشيخ زاره بعد ذلك بأسبوع ومعه الرائد/محمود لبيب حيث تبادلوا الاحاديث الوطنية .

ويذكر الرئيس أنور السادات لقاء مشابها مع الشيخ حسن البنا فى المعادى حيث كان الرئيس يعمل وقتها ضابطا بالجيش (أى قبل يوليو سنة ١٩٤٢) وأشار الى أسلوب الشيخ الشيق وعبره الى المواضيع المقصودة مباشرة - وتناوله مواضيع الايمان وطهارة النفس - وايمان الرئيس بما جاء بحديث الشيخ حول الانحطاط المخيف الذى لحق الدين والعادات وعدم التقيد بتعاليم الاسلام - وضرورة التشديد على ضرورة ارساء النهضة على الايمان ونشر مبادئ الدين بين صفوف الجيش .

وذكر الرئيس أن الشيخ لم يفته أن يتحدث عن الاحوال السياسية فى البلاد وقتئذ - وأن آراءه كانت صائبة .

ويتضح من أقوال الرئيس السادات أن علاقته بنظام الاخوان كانت وطيدة فقد كانوا يكشفون أسرارهم أمامه ولا يخشون من عرض السلاح الذى يجمعونه عليه - وعرف السادات أنهم فى ذلك الوقت كانوا ينظمون تشكيلات شبه عسكرية وفرق للمقاتل ويبنون مستودعات للسلاح والذخيرة - وعقب الرئيس على ذلك بأنه أحس فى داخله بغبطة زائدة وقال فى نفسه « ان اليوم الذى سنعطى فيه نحن اشارة البدء فى المعركة أت لاريب فبه » . وعندما

١٩٣٦ واحتوائه على الغالبية من الطبقة الوسطى ذات الميول الدينية - أكثر من الارستقراطية العسكرية السابقة التى كانت تلتحق بالجيش وفقا لميزاتها الاجتماعية - الى جانب عدم توافق أو عدم وضوح المفهوم الوطنى على وجه التحديد لرجال الجيش - وافتقارهم الى أيديولوجية - واستناد الجيش الى قاعدة اسلامية ضخمة - كل هذا أعطى « الإخوان » ذات الديناميكية الدينية الفرصة لان تتدخل أكثر من غيرها بين صفوف ضباط الجيش - فاستطاعت أن تكسب هذه العناصر العسكرية .

كذلك فان ما يميز به « حسن البنا » على « أحمد حسين » صاحب « مصر الفتاة » « وعلى ماهر » صاحب التنظيمات الشبه عسكرية - هو أن « البنا » جمع فى صلاته العسكرية بين التنظيمات « الشبه عسكرية ذات القاعدة الشعبية الواسعة » التى كانت تتمتع بها التنظيمات مثل الجيش المرابط وبين « تنظيمات الجيش النظامى » التى كان له فيها مجال كبير .

ولعل احصاء الانتماءات السياسية لمجموعة الضباط الاحرار توضح صحة ما انتهينا اليه : -

- « فريد الحكيم عامر » كان قبل انضمامه لتنظيم الضباط الاحرار منتبها لجماعة الاخوان المسلمين .

- « وكمال الدين حسين » كان ينتمى الى جماعة الاخوان المسلمين قبل انضمامه الى الضباط الاحرار .

- وكذلك الامر بالنسبة « لخالد محى الدين » قبل أن يتحول الى الجماعات التقدمية .

- ومع وقوع « جمال عبد الناصر » فى شبابه تحت تأثير مختلف التيارات السياسية الا أنه أيضا كان متصلا بالاخوان .

- والرئيس « أنور السادات » كان منضمًا أو متصلا بالاخوان - كما

سنفعل ذلك سنستطيع أن نعتمد على قوة شعبية هائلة متحمسة مناضلة تساندنا فى معركتنا . راجع جورج فوشيه « جمال عبد الناصر وصحبه » من ٢١١ و Tom little "Egypt" London, Ernest Bennis Ltd, 1958, PP. 197, 201, 212, 218.

كان يميل الى « مصر الفتاة » ولم يكن منضمًا الى حزب « مصر الفتاة » قبل انضمامه الى الضباط الاحرار سوى « حسن ابراهيم » .

— ولم يكن « لعبد اللطيف البغدادى » و « محمد نجيب » « وصلاح سالم » « وحسين الشافعى » « وزكريا محى الدين » أى انتماء لجهة معينة — وكان « جمال سلم » قبل انتمائه الى الضباط الاحرار عضواً فى الحزب الاشتراكى المصرى .

ويتضح من هذا أن خمسة من الضباط الاحرار من بين سبعة ممن كانوا ذوى ميول سياسية معينة — كانوا على صلة بجماعة الاخوان المسلمين — ولم تستطع « مصر الفتاة » أن تؤثر بمبادئها سوى فى « حسن ابراهيم » — والى حد ما — ويتحفظ شديد — فى الرئيس « أنور السادات » (٢١) .

لقد كانت جماعة الاخوان المسلمين أحد المؤثرات السياسية الهامة فى الجيش المصرى .

ولقد حاول « حزب الوفد » خلال وجوده فى السلطة سنة ١٩٤٣ أن يستميل ضباط الجيش الى صفوفه فى نزاعه المرير مع السراى — من خلال اتصال « الفريق أحمد حمدي سيف النصر » وزير الدفاع فى هذه الحكومة بضباط الجيش واجتماعه بهم فى منزله وحديثه اليهم ضد « الملك فاروق » واقتراحه عليهم بضرورة طرده من الحكم .

لكن هذه المحاولة اليتيمة لاقت امتعاضاً من ضباط الجيش (٢٢) .

والحقيقة أن ضباط الجيش لم ينجذبوا الى الوفد لأسباب خمسة :

أولها أن فرص الوفد فى التسلل الى صفوف الجيى عن طريق دفع مؤيديه الى صفوفه — كانت محدودة جداً بالنظر لقلة المدد التى كان الوفد يبقى فيها فى الحكم بالمقارنة بأحزاب الأقلية .

(٢١) دكتور أيغور بيلييايف ودكتور افغينى بريماكوف « مصر فى عهد عبد الناصر — دار الطليعة ببيروت — الطبعة الاولى مارس ١٩٧٥ ص ٣١ و ٣٢ و ٣٣ .

(٢٢) F.O 141/856 Egyptian army - sir Walter smart to sir Miles Lampson 15th May 1943.

وثانيها أن القيادة الوفدية كانت تتشبث دائما بمبدأ فصل السلطات - وأبعاد الجيش عن السياسة وحرصها على تنفيذ ذلك لادراكها أن الجيش كان فى هذه المرحلة (الأربعينيات المبكرة) يتحرك بأوامر السراى الخاضعة للنفوذ الاستعماري البريطاني .

ثالثها ظهور تنظيمات سياسية جديدة ذات اتجاهات فكرية واجتماعية مختلفة (مصر الفتاة - الاخوان) كانت أعمار وتكوين قياداتها اجتماعيا أقرب لصغار ضباط الجيش - وحركتها التنظيمية أكثر انضباطا من الوفد الذى كان يعتمد على رصيد زعامته وجماهيرية أهدافه وقدراته المالية - وبالتالي فان هذه التنظيمات كانت أكثر جاذبية للضباط الذين اعتادوا الانضباط والربط - على حد التعبير العسكري - فى حياتهم اليومية .

وكان رابعها يكمن فى أن تكوين القيادة الوفدية فى حد ذاته كان متنافرا الى حد بعيد مع طبيعة الجماهير المؤيدة له . فمعظم القيادة كانت من الاقطاعيين ، ومعظم الجماهير كانت من العمال والفلاحين والمثقفين .

لذا فان الضباط - المنحدرين من الطبقة الوسطى لم يجدوا فى تكوين القيادة الوفدية ما يجذبهم اليها - فضلا عن أن الأفكار الوطنية والثورية التى كانت تتولد فيهم اكتسبت من الروح العسكرية طابعا حادا يميل الى التغيير السريع (٢٣) .

أما السبب الخامس - وهو ما اتخذ مؤثرا سياسيا خطيرا فى الجيش المصرى أضمه الى أثر « الاخوان » ، وتنظيمات « على ماهر » الشبه عسكرية - فكان الدعاية المضادة التى صاحبت « حادث ٤ فبراير » - الى الدرجة التى أثرت فعلا على سمعة الوفد داخل صفوف الجيش ، وأظهرته بمظهر الحزب المتعاون مع البريطانيين فى وقت كان الارتباط بالنازيين هو الصورة البراقة للوطنية .

ودون دخول فى تفاصيل حادث ٤ فبراير - فلا بد من وقفة صغيرة أمام الظروف المحيطة بالحادث فى ايجاز .

كانت عواطف السراى، متجهة نحو المحور وكانت بريطانيا تعلم بذلك ، وكانت اتجاهات ضباط الجيش المصرى وخاصة الاحداث منهم تميل الى فوز المحور املا فى الحصول على الاستقلال بعد اندحار بريطانيا - وفى ذلك الوقت كانت حكومة « حسين سرى » قد فقدت سيطرتها على الاحوال الداخلية فى البلاد وتفاقمت المشاكل حولها - مصحوبة بالمتقدم الألمانى نحو الاسكندرية وخروج الطلبة فى القنطرة والزقازيق يهتفون « ثروميل » و « الملك » وضد بريطانيا ، وبلغت أزمة الخبز درجة كبيرة هاجم الناس خلالها المخابز وتخاطفوا الارغفة من حامليها فى شوارع القاهرة . وكانت انجلترا فى أزمة حقيقية - فموقفها العسكرى سيء للغاية والجبهة فى الصحراء الغربية على وشك التداعى تحت الضغط الألمانى - والحالة الداخلية فى مصر تنذر بالخطر ، والموقف الشعبى معاد لها .

وكانت انجلترا ترى أن الحل يكمن فى ضمان حكومة مصرية مخلصه للمعاهدة تطبيق روحها ونصها - وأن تكون هذه الحكومة من القوة ومتمتعة بتأييد شعبى كاف - ولم يكن هذا يعنى سوى استدعاء « النحاس » زعيم حزب الأغلبية لتشكيل الحكومة الجديدة ولو رغم أنف « الملك » .

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ شرع السفير البريطانى فى القاهرة فى الاتصال بالسراى لاستدعاء « النحاس » لتشكيل الوزارة - وفى المباحثات بين « الملك » و « النحاس » بشأن تشكيل وزارة وطنية ائتلافية - يصر « النحاس » على تشكيل حكومة خالصة من حزبه - ويرفض « الملك » - ويصر « النحاس » على موقفه .

ومع هذا الموقف المتسم بعدم الاستقرار - من وجهة نظر بريطانيا - تقدم بريطانيا انذارها فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ « للملك » بضرورة تكليف « النحاس » بتشكيل الوزارة - ويستدعى « الملك » سبعة عشر سياسيا مصرية لبحث الموقف - ويرفض « النحاس » كافة الاقتراحات التى قدمها المجتمعون كتأليف وزارة انتقالية - أى وزارة وفدية تشارك فيها الاحزاب كل بوزير - ويصر على تكليف الملك له بتشكيل وزارة وفدية - ولم يفعل شيئا

لتفادى الموقف الحرج الذى وضعت بريطانيا مصر فيه - وينتهى الأمر بتوقيع السياسيين المصريين على رد للسفير البريطانى يرفضون فيه الانذار على أساس أنه مساس خطير بالمعاهدة المصرية البريطانية واعتداء على استقلال البلاد .

وفى الساعة التاسعة مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ تحاصر الدبابات البريطانية قصر عابدين وترغم « الملك » على أن يستدعى « النحاس » لتأليف الوزارة وفق رغبات النحاس وبريطانيا (٢٤) .

ترك حادث ٤ فبراير تأثيرات بعيدة المدى فى الجيش فعلى المستوى الفردى قدم « محمد نجيب » استقالته - واجتمع ضباط من سلاح الطيران وقرروا تسجيل أسمائهم فى سجل التشريعات - وذهب « عبد اللطيف البغدادى » و « عبد الحميد الدغيدى » الى « أحمد حسنين » رئيس الديوان الملكى ليحصل منه على تقييم لموقف « مصطفى النحاس » حتى اذا كان خائفا قتلوه - وأوقف « مجدى حسنين » حفلا فى نادى الضباط بالاسكندرية اقيم بمناسبة عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير ١٩٤٢ - وقام « الصاغ محمد كامل الرحمانى » ، بحركة نشيطة فى الجيش تؤيدا لملك انتهت بتشكيل مجموعة متعاطفة معه كان « أحمد حمروش » واحدا من أعضائها هدفها منع البريطانيين عند انسحابهم أمام الألمان من تدمير المنشآت المصرية مثل الكبارى والجسور وانتهى به الأمر الى اعتقاله هو والقائمقام « أحمد فؤاد صادق » (٢٥) .

وفضلا عن ذلك فقد بعث الصاغ ١ ح « محمد كامل الرحمانى » الى « الفريق أحمد حمدي سيف النصر » وزير الدفاع فى حكومة « الوفد » بخطاب تقرير ولوم لقبول الوفد للحكم أنهاه بطلب إحالته الى الاستيلاء احتجاجا على مسلك حكومة « الوفد » - أما القائمقام « أحمد فؤاد صادق » فقد بعث الى المقامات العليا فى الدولة بخطابات وصل فيها الى حد التشهير واتهام الفريق « سيف النصر » بتهم خطيرة - وانتهى أيضا فيها بطلب

(٢٤) محسن محمد « التاريخ السرى لمصر » - المكتب المصرى الحديث

للطباعة والنشر - ١٩٧٣. ص ١٦١ الى ٢٦٧ .

(٢٥) أحمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ص ١٠١ .

احالته الى الاستيداع - وخطابات هذين الضابطين تبين الى اى درجة وصلت سمعة حكومة الوفد واحتقاره بين أفراد الجيش كنتيجة لحادث

٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (٢٦) .

أما على مستوى الجيش فقد اجتمع حوالى ١٠٠٠ ضابط بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ بنادى الضباط - وكانوا فى حالة هياج - وردد بعضهم الرغبة فى القيام بعمل يشابه ما قام به الجيش المصرى فى السودان سنة ١٩٢٤ - الا أن باشوات الجيش هدؤا من سورة غضبهم - وقد تبلور الشعور العام فى الجيش المصرى ازاء هذا الحادث بأنه « امانة للكهم ووطنهم » (٢٧) .

كما أدى هذا الحادث الى وجود شعور مرير بالعداء ضد بريطانيا - تفشى فى جميع وحدات الجيش - وألغيت كافة الاحتفالات التى كان قد شرع فى ترتيبها على شرف الضباط البريطانيين « كالجنرال ستون » الذى كان يعمل رئيسا للبعثة العسكرية البريطانية - ثم نقل قائدا للقوات البريطانية فى مصر يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وقد كانت اداة الضباط « للنحاس باشا » لقبوله الوزارة على الشكل الذى تم - وفوق كل شىء لعلمه بالطلبات البريطانية التى قدمت للملك والتى كانت تعتبر تهديدا لقياد الجيش الاعلى (٢٨) - وكان من آثار هذا الحادث الهامة تزايد الشعور الموالى للملك بين ضباط الجيش -

(٢٦) مذكرة الصاغ ١ . ح محمد كامل الرحمانى - ومذكرة القائم مقام أحمد فؤاد صادق عن تصرفات الفريق أحمد حمدي سيف النصر باللغة العربية F.O 141/841 وخطاب الرحمانى مؤرخ ١٨ مايو ١٩٤٢ - أما خطاب القائم مقام صادق فتاريخه أغسطس ١٩٤٢ - ثم حرر خطاب آخر فى ١٩٤٢/٩/٢١ - ويلاحظ أن هذه الأصول العربية لكتب الرحمانى وصديق مرسلة من « أمين عثمان باشا » الى السير مايلز لاميسون فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ .

(٢٧) F.O 141/841 Egyptian Army - a report from two agents about the meeting held on the 7th Feb. 1942 in the officers Club.

(٢٨) F.O 141/841 A meeting in the officer's club on 7th 2 - 1942.

وتأثير الحادث على الاتجاهات السياسية للضباط ، وابعادهم عن الوفد .

ورغم موجة السخط الهائلة التى اجتاحت الجيش المصرى فى أعقاب هذا الحادث - فإن البريطانيين لم يولوها اهتماما كبيرا ، بل وتوقعوا زوالها تدريجيا ولم يتوقعوا أى أثر عكسى على التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية (٢٩) .

ولقد كان هذا المسلك فى حد ذاته ثقة عالية للبريطانيين - ليس فى أنفسهم - وإنما فى نتائج الموقف - ويرجع السبب الرئيسى لهذه الثقة البريطانية المخروطة الى عدم وجود قائد للشعب المصرى فى ذلك الوقت - فالشعب كان هو القوة الصالحة للقيام بثورة شعبية - تحت قيادة زعيم وطنى - لكن هذا الزعيم لم يكن ليقود الثورة أبدا - فوفقا لحسابات الانجليز الدقيقة - كان « النحاس » رغم عدائه للانجليز والقصر - يتمسك بالأسلوب الديموقراطى ولا يرحب بالثورة الشعبية - وعلى هذا فقد كان الشعب المصرى فى ذلك الوقت بلا قائد يوجهه .

ولم يقتصر التأثير السياسى فى الجيش على حادث ٤ فبراير فقط - بالنسبة للوفد - بل أن فترة الحكم الوفدى ذاتها (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) حفلت بكافة المؤثرات السياسية التى كان لها رد فعلها فى الجيش .

فقد مارس « الوفد » خلال هذه الفترة كافة أنواع الفساد والافساد واقحام الجيش فى السياسة .

وقد تمثل ذلك فى الصراع الذى دار طوال فترة الحكم الوفدى بين الوفد من ناحية - والقصر من ناحية أخرى - حول الجيش ، أو بين « الفريق أحمد حمدى سيف النصر باشا » وزير الدفاع - يسانده الوفد - و « الفريق ابراهيم عطالله باشا » رئيس هيئة أركان حرب الجيش وياور الملك - يسانده السراى .

وقد بدأ الصراع مع بداية الحكم الوفدى باتهام كل من الطرفين للآخر بمسئوليته عن القصور وانعدام الانضباط فى الجيش - ثم تبعه بعد ذلك محاولة كل طرف أن يزيد عدد المتعاطفين معه فى الأفرع العليا بالجيش مما أنشأ صراعا حول المناصب - وفى تطور ثالث دخل النزاع الى حد اتهام الوفد لممثل القصر بتزعمه لتنظيم سرى فى الجيش - وتلى ذلك مرحلة تنازع الاختصاصات - حيث وجد الوفد أن أسلم حل فى هذا الصراع هو تقليص أظافر ممثل القصر فى الجيش بانتزاع الاختصاصات منه .

وتزخر هذه الصور من الصراع بتفاصيل مخجلة تردى فيها كل من الطرفين الذبن كانا يحتكمان الى السفارة البريطانية أو البعثة العسكرية البريطانية - الى أحط أنواع الوسائل للنيل من خصمه .

والحقيقة أن النزاع بين « سيف النصر » و « عطاالله » كان استكمالا - أو الوجه الآخر للعملة - للصراع بين الوفد والسراى - ذلك الصراع الذى استمر بين الطرفين لفترة طويلة - كما أنه نتيجة لـ ٤ فبراير - فقد أصبح « الملك » محبوبا فى الجيش - والوفد مكررها - ومن ثم فقد انتقل صراع التوازن بين القوتين (الملك والبريطانيين) الى صراع بين الوفد والملك ممثلا فى رجاله بالجيش .

ويلاحظ أن موقف بريطانيا من هذا الصراع كان يرتبط ارتباطا وثيقا بموقفها العسكرى - ففي السنوات الأولى من الصراع وأعنى بها سنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ كان البريطانيون يحاولون قدر الامكان التوفيق بين طرفي الصراع رغبة منهم فى استبقاء الهدوء فى البلاد نظرا لظروفهم الحربية الحرجة أو الغير مستقرة - بل ويفكرون فى استعمال القوة مرة أخرى مع القصر اذا تصاعد النزاع بين القصر والوفد .

ويلاحظ أنه مع فتح الجبهة الثانية وسقوط « ساليرنو » وبدء عمليات « نورماندى » فى يونيو سنة ١٩٤٤ - وابتعاد الخطر عن الشرق الأوسط - قل اهتمام البريطانيين ببقاء « سيف النصر » أو حتى « النحاس » - ولعل هذا يفسر كيف أنهم قبل سنة ١٩٤٤ كانوا يتحملون مساخر ومساوىء هذا الصراع على دذرض - أما فى سنة ١٩٤٤ فلم يجدوا مانعا من اقالة وزير

الحربية أو استقالته أو نقله الى وزارة أخرى (٢٠) - بل وحتى اقالة الحكومة
الوثنية نفسها في أكتوبر .

F.O 141/841 Memorandum - 13th August 1942. (٢٠)

وثيقة باللغة العربية عبارة عن خطاب مؤرخ ١٩٤٢/٨/٢٦ محرر من
الفريق حمدي سيف النصر الى النحاس باشا يشكو فيه سوء حالة الجيش
نتيجة لوجود ابراهيم عطاالله على رأسه ويهدد بالاستقالة ان لم يطرد

Op. Cit., Egyptian Army, 17th August, 1942.

Op. Cit., Egyptian Army, 18th August, 1942.

Op. Cit., Egyptian Army, 19th August, 1943.

ودار الوثائق القومية - محفظة الجيش - بدون رقم - دوسية رئاسة
هيئة أركان حرب الجيش - مايو سنة ١٩٤٤ - رقم القيد راح / ١ / ٤ / (٨٥٧)
وقد تركزت شكاوى واتهامات الفريق أحمد حمدي سيف النصر
ضد الفريق ابراهيم عطاالله في الآتي :

- (أ) اتهامه بتزعم تنظيم سرى في الجيش ضد حكومة الوفد .
- (ب) تجاهله في الأعمال التي ينبغي عزمها عليه والاتصال بالسراى
مباشرة في أمور التنفيذ والتعيينات والترقيات .
- (ج) اهمال شئون الجيش ونشئ السرقات فيه وانعدام الضبط والربط .
- (د) اشتغال ضباط الجيش بالسياسة .
- (هـ) افشاء عطاالله للأسرار التي ضباط الجيش المتهمين بالاشتغال
بالسياسة .
- (و) عدم اطاعة ضباط الجيش لأوامره لارتكانهم على نفوذ عطاالله في
الجيش وبحسبانهم رجل السراى .
- (ز) التحاق رعايا دولة ايطاليا بصفة مصريين في الجيش المصرى
وتجسسهم عليه كنتيجة لضعف اليد التي تتولى الرئاسة المباشرة
للجيش .
- (حـ) تفكير الضباط في القيام بانقلاب مماثل للذى حدث في العراق
سنة ١٩٤١ .

(ط) تحريضه الضباط على عدم الانصياع لأوامره .
أما الاجراءات المضادة التي اتخذها وزير الدفاع في مواجهة رجل
القصر « عطاالله » فقد تركزت في سحب السلطات التي لديه وأهمها رئاسته
للجنة الضباط التي كانت تملك السلطة في تعيين الضباط وترقيتهم =
= وإحالتهم الى الاستيداع أو المعاش أو رفقتهم وكل ما يتصل بخدمتهم -
وهي اللجنة التي كانت تعتبر أهم جهاز في الجيش - وكانت هذه اللجنة
وفقا للمرسوم الصادر في ٢١ يناير ١٩٢٥ تتشكل من وكيل الوزارة
والسردار والمفتش العام للجيش - ومع مقتل السردار كان المفتش العنعام

وقد كان لهذا الصراع بين الوفد والقصر حول الجيش أسوء النتائج
- ذلك أن انصراف كل من وزير الدفاع ورئيس هيئة ١٠ ح عن الجيش أدى
الى انحلال الجيش وانحطاط الروح المعنوية فيه .

فقد تعددت حالات السرقة بالاكراه التي يرتكبها أفراد الجيش المصرى
فى القاهرة ومصر الجديدة والاسكندرية ومنطقة القنال - كما حدثت حوادث
قتل داخل القشلاقات - وشارك الضباط فى ارتكاب حوادث سرقات من
مخازن الجيش البريطانى - بل ونسب الى بعض القيادات العليا فيه المشاركة

=

البريطانى هو المهيمن على اللجنة - فلما أعيد تنظيم الجيش سنة ١٩٣٧
وأصبح هناك منصب رئيس هيئة ١٠ ح الجيش - انتقلت اليه سلطات
السردار وأصبح هو المهيمن الفعلى على اللجنة المذكورة - إلا أن حكومة
الوفد تنفيذا لسياستها ازاء ممثل السراى فى الجيش (ابراهيم عطالله)
قررت فى مارس ١٩٤٤ أن يرأس هذه اللجنة وكيل وزارة الحربية للشئون
العسكرية وعضوية رئيس ١٠ ح الجيش - حارمة رئيس ١٠ ح الجيش من
كافة السلطات التى كان يتمتع بها فى اللجنة بصفته قد حل محل السردار -
وقد اعترض الفريق « عطالله » على ذلك فى ١٠ مايو ١٩٤٤ لتعارض هذا
الاجراء مع نظام اقدمية الرتب الذى هو ركن من أركان نظم الجيش وجزء
من كيانه - إلا أن اعتراضاته لم يعمل بها .

وكاجراء آخر فقد أصدر وزير الدفاع فى ١٤ مارس ١٩٤٤ قرارا
وزاريا حدد فيه اختصاصات وكيلى الوزارة وصاغه بصورة تحمل على
الظن بأن للوكيل العسكرى لوزارة الدفاع الاشراف على الشئون العسكرية
للجيش بالمخالفة للقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٧ الذى حدد الاشراف على الشئون
العسكرية للجيش الى رئيس هيئة ١٠ ح .

وقد كان لبريطانيا دور فى هذا الصراع - فهى لموقفها المساند لحكومة
الوفد ضد القصر كانت ترى أن الوفد لا يجب أن يلام لهذه السياسة
التي لا تخرج عن كونها دفاعا عن النفس - واتخذت موقف المساند له =
= فى الصراع بل وهددت باتخاذ اجراءات مشددة ضد القصر لو حاول
اقالة الحكومة - على أن موقفها هذا تغير مع ابتعاد الخطر عن منطقة
الشرق الأوسط فى منتصف سنة ١٩٤٤ فلم تمنع فى استقالة سيف النصر
وفى النهاية تركت الملك يقبل الحكومة فى أكتوبر ١٩٤٤ .

أما القصر فقد كان يسند « عطالله » رجله فى الجيش - وسار فى
هذه المساندة الى الموافقة على استقالة وزير الدفاع بل واقالة الوزارة ولم
يمنعه من السير فى ذلك - الا وقوف بريطانيا للقصر بالمرصاد فى محاولته
التخلص من الوفد .

فى مثل هذه العمليات - واعتاد الكثير من الجنود هجر معسكراتهم دون تصريح وارتداء الملابس المدنية - كما أن الضباط كانوا يتركون معسكراتهم من أجل التسلية خارج مواقع العمل (٣١) - وتفشت الوساطة والمحسوبية

(٣١) بلغت الجرائم التى اتهم رجال الجيش بارتكابها فى مدينة الاسكندرية فى سنة ١٩٤٣ مائة وسبعة وثمانون جريمة - وفى الفترة من ١ يناير الى ٣١ يوليو ١٩٤٤ مائة وستة وأربعون جريمة - وفى منطقة القنال كان أفراد الجيش المصرى مسئولين عن ٢٥٪ من الجرائم والجنگ فى سبتمبر ١٩٤٤ - فقد كان عدد الحالات الاجرامية منذ أبريل سنة ١٩٤٣ مائة حالة تورط فيها ١٦٠ فردا من رجال الجيش - وكان من بين هذه الحالات القتل والسرقة والهجوم المسلح .

وقد سجل تقرير للبعثة العسكرية البريطانية فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ عدد الحوادث التى ارتكبها أفراد الجيش المصرى فى منطقة القنال كالتى :

عدد	عدد	عدد
يناير ١٩٤٤ ١٠	أبريل ١٩٤٤ ٧	يوليو ١٩٤٤ ١
فبراير ١٩٤٤ ١٠	مايو ١٩٤٤ ٣	أغسطس ١٩٤٤ ٥
مارس ١٩٤٤ ١٠	يونيو ١٩٤٤ ٦	سبتمبر ١٩٤٤ ٤

باجمالى قدره ٥٦ جريمة من بينها ١٢ جريمة سرقة بالاكراه .

أما فى القاهرة فقد بلغ عدد الجرائم فى الفترة من ١٥ يوليو ١٩٤٣ الى ١٥ يوليو ١٩٤٤ ستة وعشرون جريمة داخل فيها السرقة بالاكراه - ومن ١٥ يوليو ١٩٤٤ الى أكتوبر ١٩٤٤ ثمانية جرائم مشابهاة - وبلغ عدد أفراد الجيش المتهمين فى هذه الجرائم ٢٥٣ فردا - وبلغ عدد حالات الاعتداء على أفراد الجيش البريطانى خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٤ ستة حالات بمعدل حالتين كل شهر .

كما ضبط اليوزباشى محمود فريد واليوزباشى محمد حريز فى أكتوبر ١٩٤٣ متلبسين بسرقة صناديق الشاي التى تخص الجيش البريطانى وضبط لذلك القضية ٣٣٠٢ جنج عسكرية سنة ١٩٤٣ - وقتل الملازم ثان « كمال الدين ناشد » بيد الجندى أحمد مطاوع فى منطقة معسكرات طوسون على القنال وهرب الجندى ببندقيته الى جهة غير معلومة .

واكتشف حادث تهريب ارتكبه ضابط يسمى « الشريبنى » من الكتيبة الثالثة مدافع ماكينة فى منطقة القنال فى أوائل عام ١٩٤٤ - وتستتر وزير

في أوساط الجيش - وأصبح الجيش مرتعا للتنافس الحزبي والخصومات

=

الدفاع الفريق أحمد حمدي سيف النصر على الجانبى حتى يفلت من العقاب .

ونسب الى اللواء « حمدي طاهر » القائد السابق لمنطقة القنال ادارة عمليات سرقة متعلقات الجيش البريطانى وتستر الفريق « عطالله » عليه كما نسب الى « الفريق عطالله » أن تستره على اللواء « حمدي طاهر » راجع الى توريط الأخير له فى مسائل يحتمل أن تكون نسائية - واتهم «سابط يدعى « سراج الدين » بسرقة أخشاب .

وفى فبراير ١٩٤٤ عندما فكر البريطانيون فى تعيين رئيس جديد لهيئة أركان الحرب - ورشح « اللواء حسن عبد الوهاب » مدير خفر السواحل تبين من التحريات أنه ضالع فى عمليات « تهريب » الى فلسطين خلال زوجته اليهودية .

كما ثبت من تحريات المخابرات الحربية المصرية سنة ١٩٤٢ وجود عساكر مشكوك فى ولائهم بالجيش من بينهم يهود وأجانب هم : روبير يعقوب ديمتري بالقسم الطبى - موريس هارون صنف من ك ٦ بندق وهو يهودى - أوسكار جاك كدى - جورج جبرة رستم - عقل أنطوان كامل من لسواء الاساس - البير مناحم تميمس بالمدفعية وهو يهودى .

راجع F.O 141/1956 Egyptian Army "Discipline" - راجع 1942 - 1944.

= ودار الوثائق القومية بالقلعة - محافظة ادارة سيادية - الجهادية جيش مصرى - أوراق ٦٨٠ - وثائق ٦٨٠ (١٩٣٧ - ١٩٤٤) - دوسيه تقارير عن الضباط العاملين بمنطقة القنال - ومكتب المشير - دولا ب ٧ - محافظة ١١٦ - ١٩ - مخابرات - تقرير مدير المخابرات الحربية فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

F.O 141/1956 British Embassy from Mr. Evans 2nd و
Feb. 1944 from sir Walter smart H. of - C to his excel ency.

F.O 141/1956 F.O S.W.I. to Right Honourable Lord و
Killearn, Cairo 1st April 1944.

وهذه الوثيقة عبارة عن تعليق لوزير الخارجية البريطانية فى أول أبريل سنة ١٩٤٤ على أوضاع الجيش المصرى جاء بها « ربما لا يكون مثيرا للدهشة أن يتفشى عدم الانضباط فى جيش يرى العدو يتسلل الى مسافة قريبة من عاصمته ولا يطلق ولو رصاصة واحدة عليه دفاعا ، وبصفة عامة فاننا نوافق على النتيجة الواردة فى الفقرة النهائية - لكن اذا تعرضت المازن الحربية البريطانية للسرقة الى حد خطير فاننا نشعر بأنه ينبغى علينا أن نواجه المسألة دون أى اعتبار للعواقب .

السياسية (٣٢) .. وليس هناك أكثر من هذا مدعاة « لخيبة أمل » الجيش فى النظام الحاكم - ومدخلا للجيش فى السياسة بعد تأثره بهذه الأوضاع الفاسدة .

ظهرت أول حلقات اشتراكية ثورية فى مصر مع بداية عام ١٩١٨ . فى المدن الكبرى كالاسكندرية والقاهرة وبورسعيد - وفى عام ١٩٢٠ تم تشكيل الحزب الاشتراكى المصرى فى الاسكندرية دون برنامج محدد - وأوفد هذا الحزب مندوبه الى المؤتمر الثالث « للدولية الشيوعية (الكومنترن) دون أن يكون هذا الحزب قد انتظم فى عضويته بعد - لكن الحزب حصل على الاعتراف به كعضو فى « الدولية الشيوعية » فى عام ١٩٢٢ ، وأصبح اسمه « الحزب الشيوعى المصرى » .

وقد تمكن الحزب الشيوعى المصرى فى بداية تكوينه من تقديم برنامج

(٣٢) استغل « حمدى سيف النصر » الجيش المرابط ليمارس خدمة أقاليمه ومعارفه بتثبيتهم ضباطا احتياطيين فى الجيش المصرى - وتعددت الشكاوى ضده الى الملك فى سبتمبر ١٩٤٣ كما أعاد فى نوفمبر سنة ١٩٤٢ نظام الالتحاق بالكلية الحربية للحاصلين على شهادة الثقافة العامة بدلا من التوجيهية على أن ينشئ فى الكلية الحربية قسم يسمى بالقسم العام (قسم الثقافة العسكرية) يدرس فيه علاوة على منهج السنة الخامسة بالمدارس الثانوية بعض العلوم العسكرية - وكان هذا النظام قد اتبع سنة ١٩٣٨ بقبول ١٥٠ طالبا من القسم العام الثانوى (الثقافة) - وكان قبول الطلبة بالكلية الحربية فى عهد « سيف النصر » يتم بتوصية حمدى سيف النصر وفق كشوف وقوائم مسجلة - وفى أغسطس سنة ١٩٤٤ أدخل « سيف النصر » مائة طالب زيادة فى الكلية الحربية - كما أجاز تخرج طلبة من الكلية الحربية ربوا فى امتحان التخرج بعد أداء امتحان « ملحق » - ومع سقوط حكومة الوفد الغى « سيد سليم » وزير الحربية قرارات وزير الحربية الوفدى وألغى نتائج امتحان الملحق الذى كان قد أمر به سلفه .

راجع دار الوثائق - محفظة إدارة سيادية - دوسيه ٦٩ تلغرافات ديوان جلاله الملك - ٢٢ سبتمبر ١٩٤٣ ومجلس الوزراء - إدارة المحفوظات - دوسيه ١٤ - ١/٢٤ .

ودار الوثائق القومية - مكتب المشير - دواب ٧ محفظة ١١٦ - سنة ١٩٤٤ .

استوعب كثيرا من الأوضاع والمبادئ الثورية التي كانت تظهر لأول مرة فى الحياة السياسية للبلاد - كالقضاء على الملكية المطلقة ، واقامة الحياة السياسية الديمقراطية ، واعادة النظر فى الدستور ، وقانون الاقتراع الذى طالب البرنامج بتعديله على نحو يصبح معه الشعب هو المصدر الحقيقى للسلطة - ورفع القوانين الاستثنائية الرجعية كقانون منع الاجتماعات والاضراب - واقامة الفروق بين الجرائم السياسية وغير السياسية فى المحاكم المصرية - والافراج عن المعتقلين السياسيين دون أى تمييز - والتمثيل العادل للعمال والفلاحين فى البرلمان .

.. وشمل برنامج الحزب الكثير من المسائل التى تهم الطبقة العاملة كقانون العمل - وتحديد ساعات العمل والمساواة بين العمال المصريين والأجانب الذين يؤدون نفس العمل ، وسن القانون الذى يحمى العمال المرضى والمعطلين .

كما تضمن برنامج الحزب مواضيع تتصل بالسياسة الزراعية ، كالدعوة لتنظيم فقراء الفلاحين فى اتحادات - واقامة روابط بين هذه الاتحادات وبين نقابات العمال وضمها « لاتحاد الفلاحين الدولى » .

وأولى البرنامج عناية خاصة للنضال ضد الامبريالية والكفاح من أجل حرية واستقلال البلاد .

كما طالب الحزب فى برنامجه بتأميم قناة السويس ، وتحويلها الى ملكية الأمة - والجلء عن مصر والسودان - وتوحيد الكفاح المناهض للامبريالية لشعبى مصر والسودان - والنضال من أجل استقلالهما الكامل من الفواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية - والنضال ضد الاستعمار والدوائر العليا الرجعية والاقطاعية المحلية المتحالفة مع الامبريالية - ومحاكمة اذناب الامبريالية من كبار المصريين المسئولين عن الارهاب والاستبداد والذين يساعدون الاستعمار قمع الحركة الشعبية - كما انتهى الحزب الى طلب الاعتراف باتحاد الجمهوريات السوفيتية .

ورغم ضخامة برنامج الحزب واحتوائه على العديد من الموضوعات الخاصة بالتطور الداخلى والسياسة الخارجية لمصر - فان عدد

أفراده لم يتجاوز بضعة أفراد في العشرينيات ، وكان أقرب الى حلقة أعلن أعضاؤها بجزءة عن انتمائهم الى الشيوعية - وكان يمكن لكل من يعلن تعاطفه مع الشيوعية ويشارك في الاجتماعات الحزبية أن يعتبر عضوا في الحزب - على أن قلة عدد أفراد الحزب لم تكن تعنى أن مقدراته السياسية هزيلة - فقد نظم في السنوات الأولى لوجوده عمل الشيوعيين في لجان الاحزاب - أول خبرة لربط « الماركسية اللينينية » بالحركة العمالية في مصر - وكان كثير من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري زعماء للمنظمات النقابية في نفس الوقت .

وقد لاقى الحزب الشيوعي المصري أولى ضربات البطش والتنكيل في عهد حكومتى « سعد زغلول » (٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) ، و « أحمد زيور » (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) عندما حاول بعض الشيوعيين الاستيلاء على أحد مصانع النسيج بالاسكندرية عقب وقوع إضراب كبير هناك - فاستخدمت حكومة الوفد القوة ضد الحزب - وقدم زعمائه في يوليو ١٩٢٤ للمحاكمة وحكم على الرؤوس الكبيرة فيه بالسجن لمدة مختلفة .

ومنذ ١٩٢٤ بدأ الحزب يتخذ طابع السرية في أعماله ، كما سجل النصف الثانى من العشرينيات فترة انحسار الحركة الشيوعية في مصر .

وقد أُنشئت قيام الحرب العالمية الثانية الحركة الشيوعية في مصر - فعادت الى الظهور في القاهرة والاسكندرية على شكل موجات من نشاط الحلقات الماركسية - وتم عام ١٩٤٢ انشاء منظميتين شيوعيتين من جماعات « دراسة الماركسية » - كانت أولاهما « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » - أما الثانية فكانت « ايسكرا » أى الشرارة باللغة الروسية - كما شجع نجاح الاتحاد السوفيتى في نضاله ضد ألمانيا وإيطاليا - المصريين على العمل ضد الاستعمار - وظهرت امكانية ممارسة النشاط الشيوعى لعدد من المنظمات التقدمية مع التحول الواضح في الحياة السياسية في مصر الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية - وتبدلت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٣ .

وفى الاسكندرية ظهر الى جانب المنظمين الشيوعيين السابقين « جماعة الطلبة » سنة ١٩٤٣ - - وضمت الطلبة التقدميين وبعض المثقفين وكثير من المنتمين للجناح اليسارى فى حزب الوفد .

وما حل عام ١٩٤٥ الا وكان قد تم انشاء مجموعات شيوعية أخرى « كالرابطة الماركسية » و « القلعة » و « الفجر الجديد » التى أصدرت لمدى عامين مجلة بنفس الاسم حظيت بشهرة واسعة .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية - واتساع العمل الثورى فى البلاد - اتسع نشاط الشيوعيين فى مصر - فشارك وفد مصرى فى مؤتمر الاتحاد العالمى للثقابات عام ١٩٤٥ فى باريس ، وكان اثنان من أعضاء هذا الوفد وعددهم أربعة أعضاء فى الحركة المصرية للتحرر الوطنى - ونفذت الجماعات الشيوعية السابق ذكرها الى تنظيمات « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » التى كانت مسيطرة على العمل الوطنى المصرى فى ذلك الوقت والتى كانت ذات تأثير كبير فى الحياة السياسية للبلاد - وتنسب « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » لنفسها الاضرابات المتعددة التى شهدتها البلاد فى مايو عام ١٩٤٧ بمصانع النسيج فى شبرا الخيمة .

وقد شهد ذلك الشهر اتحاد « ايسكرا » و « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » فى منظمة واحدة تسمى « حدثو » وهو اسم مختصر « للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » - وكانت الثانية تضم فى صفوفها ٥٠٠ شخص منهم ٥٠٪ من العمال والباقيون من الطلبة والجنود - أما « ايسكرا » فكانت تضم عند الوحدة حوالى ٩٠٠ عضوا (٣٣) .

وكانت « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » قد بدأت تتصل بالصف ضباط المخرجين من مدرسة ميكانيكا الطيران التى كانت قد فتحت أبوابها بعد المعاهدة عام ١٩٣٧ كمدرسة جديدة - والتحق بها الطلبة الحاصلون على شهادات الكفاءة أو البكالوريا أو الفنون والصناعات نظام الخمس سنوات .

(٣٣) دكتور ايجور بيليايف ودكتور افجينى بريماكوف « مصر فى عهد عبد الناصر » دار الطلبة - بيروت - مارس ١٩٧٥ ص ٤٣ الى ص ٥١ .

وقد كان مدخل « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » الى خريجي هذه المدرسة - هو المطالب الاقتصادية التى بدأت بالمطالبة بأن تتاح لهؤلاء الصف ضباط فرص الترقى لرتبة طيار .

وفى نفس الوقت كانت مجموعات الضباط الطيارين بسلاح الطيران الذين كانوا شأنهم شأن غيرهم - يبحثون عن متنفس لهم يمارسون فيه العمل الوطنى - قد اتصلوا ضمن اتصالاتهم المتعددة « بجمعية الرياضة وأوقات الفراغ » التى كان قد أسسها « حسنى العرابى » أحد الشيوعيين القدامى من رجال « الحزب الشيوعى المصرى » - لكن ضباط الطيران هؤلاء لم يجدوا فى هذه الجمعية ما يشبع رغباتهم فى العمل والحركة فانصرفوا عنها .

وكانت الأفكار اليسارية التى حرصت « التنظيمات اليسارية على نشرها فى صفوف العمال والطلبة والمثقفين فى الأربعينيات قد بدأت تمثل مركز جذب لعدد من الضباط الذين كانت قد بهرتهم من قبل الأفكار والتنظيمات النازية فى المرحلة السابقة لهزيمة المحور .

نجح نشاط « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » فى أوساط ميكانيكية الطيران - وكان قادة هذا النشاط من أعضاء هذه الحركة - فقاموا بتطوير نشاطهم بعمل برنامج يحقق المطالب الوطنية الاقتصادية وكونوا تنظيما سريا من ٤٢ شخصا فى سلاح الطيران - وتكونت منهم لجنة تنفيذية عليا من أحد عشر شخصا كان الذفوذ الرئيسى فيها للشيوعيين .

ومع نجاح نشاط « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » فى سلاح الطيران وتحقق مطالب ميكانيكية الطيران - أمتد هذا النشاط الى سلاح الصيانة - ثم الطيران المدنى - وارتفعت معنويات رجال سلاح الصيانة - وتحرك البعض منهم فى مظاهرات ، ثم أمتد النشاط الماركسى الى خريجي مدرسة الكتاب العسكريين والموسيقيين .

ويلحظ أن الأنشطة اليسارية كانت تركز اهتمامها - خلافا لجماعة « الاخوان المسلمين » - على الميكانيكية وضباط الصف دون الوصول الى صفوف الضباط وان كانت هذه الأنشطة خلال حركتها السرية النشطة - قد

التقطت عددا من الضباط فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة « كأحمد حمروش » و « خالد محى الدين » (٣٤) .

ومثلما كانت حيرة الضباط المصريين بعد هزيمة النازى وبحثهم عن ملجأ يمارسون فيه نشاطهم الوطنى - سببا فى انضمام الكثير منهم الى الاخوان - فان هذه الحيرة ، الى جانب عجز جماعة « الاخوان المسلمين » عن ارضاء نفوس البعض منهم بالاجابة الوافية على أسئلتهم واستفساراتهم - وحركة المد الثورى التى انطلقت فى البلاد وتمثلت فى المظاهرات والاضرابات المتزايدة - وادانة الارهاب الدموى الذى ظل سماء مصر فى النصف الثانى من الأربعينيات من جانب أصحاب الضمائر الوطنية والأفكار السليمة - الى جانب السمعة الطيبة التى أحرزتها القوات المسلحة السوفيتية خلال الحرب - والتأييد الذى لقيته القضية المصرية من جانب دول المجموعة الاشتراكية عند نظر هذه القضية فى الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ - مع توفر التصور الفكرى الواضح لمشاكل المجتمع ووجود الاجابة الوافية العميقة على تساؤلات الضباط الى جانب الثقافة الملحوظة التى يتميز بها اليساريون الذين يعتمدون فى حركتهم على عقولهم وأفكارهم . دون الاعتماد على العضلات والغيبىات .

كل هذه العوامل مجتمعة كانت سببا فى تأثر صفوف الجيش بالحركة اليسارية فى البلاد وتنظيماتها ودخول البعض منهم فى هذه التنظيمات - أو على الأقل اعتناق الفكر اليسارى (٣٥) .

غير أن قلة المجندين من رجال الجيش فى التنظيمات اليسارية - بالمقارنة بالاعداد المتزايدة التى أمكن لجماعة الاخوان المسلمين ضمها اليها ترجع من وجهة نظر الماركسيين - الى أن الأمر فى الأولى كان يحتاج الى مباريات فكرية تهتز فيها الأفكار القديمة الثابتة لتشرق الأفكار الجديدة الغامية - بينما لم يكن الأمر فى الثانية يحتاج الى تغيير الأفكار والمعتقدات القديمة ، وكان القسم على مصحف ومسند كافيا لضم العضو

(٣٤) أحمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ص ١٢٠ الى ١٢٧ .

(٣٥) أحمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ص ١٢٠ الى ١٢٧ .

الجديد (٣٦) .

غير أن هذا التبرير من جانب الماركسيين فيه نظر - فاستظهار القرآن وحفظه يحتاج الى محاورات ومجادلات دينية وكانت برامج جماعة الاخوان تشتمل على معاداة الحزبية بأشكالها القائمة على اختلاف أفكارها واتجاهاتها الاجتماعية - وكان الشيخ « حسن البنا » يتمتع بجاذبية وقدرة فائقة على الاقناع استغلها في ادارة الحوار والمناقشات مع المرشحين للتجنيد في جماعته من الضباط حتى أقنعهم بوجاهة الانضمام الى جماعته - وليس من المتصور أن يكون ضباط الجيش الذين لعبوا أكبر دور في تاريخ مصر بقيامهم بثورة ٢٣ يوليو - من السذاجة الى الحد الذي يجعلهم ينضمون - في احدى مراحل تكوينهم السياسى - الى جماعة لا يحتاج الانضمام اليها الا الى القسم على المصحف والمسدس - وما أظن أن هذا فقط - كان مخرجهم من الحيرة التي كانوا فيها عقب هزيمة النازى .

وأيا كان الأمر - فقد أسهمت الحركة الماركسية في مصر في التأثير السياسى في الجيش المصرى بلا شك - وكانت أحد العوامل الهامة في هذا المجال .

حاولت الدعاية المحورية خلال الحرب العالمية الثانية أن تستميل مصر الى جانبها فتثور ضد بريطانيا - وتستقبل قوات المحور - ودأبت هذه الدعاية وخاصة الايطالية على تصوير « الدوتشى » وايطاليا على انهما حاميا الاسلام والمحافظةين على كيان الشرق ووحدته من الاستعمار الأوروبى وأطماع الدول الأخرى .

وكانت الاذاعة الايطالية تستخدم في دعايتها للمصريين أسلوب اللين تارة والتهديد بالانتقام تارة أخرى .

وقد ساءرت الدعاية الاذاعية الألمانية دعاية الايطاليين .

وقد تأثر المصريون تأثرا بالغا بالدعاية الألمانية فقط وليس الايطالية - وتابعوا باهتمام بالغ مواعيد الاذاعة الألمانية - وشغلت هذه الاذاعات مددا طويلة حديث المصريين في ساعات الليل والنهار - وكان لهذه الدعاية

تأثير خاطف فى مشاعر المصريين ، حتى جاء وقت كان الشارع المصرى كله يتجه بقلبه نحو الألمان ويتمنى انتصارهم - وليس من دليل على قوة تأثير الدعاية الألمانية - أكثر من انجذاب شباب الضباط بالجيش المصرى نحو المانيا حتى أصبح المحرك الرئيسى لاتجاهاتهم هو الأمل فى انتصار الألمان فى « العلمين » وهزيمة البريطانيين - ولهذا فقد كانت هزيمة « رومل » فى هذه المعركة أمام « مونتجومرى » نقطة تحول هامة فى تفكير الضباط الذين استبدت ببعضهم الحيرة وهو يرقب الهزائم المتتالية تلحق بالجيش النازية التى صورتها الدعاية فى صورة القوات التى لا تقهر (٣٧) .

كان استخدام الجيش فى أعمال تفريق المظاهرات والاضرابات خلال الفترة التى عمت فيها المظاهرات مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة فى عهد حكومة « صدقى » (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) -

(٣٧) المتحف الحربى - المكتبة - الرقم العام ٥٠٧١ - تاريخ الورود ١٩٦٣/٤/٢٢ « موجز عن نصيب مصر من عمليات الحرب العالمية الثانية وما اقترن به من الاحداث السياسية المتصلة بها - لواء حامد أحمد صالح - القاهرة ١٩٦٢/٢/٢٠ - وملف ٣٠٤٤ ملحق المخابرات الحربية من رقم ١ الى ٤٠ - ادارة المخابرات الحربية - قسم المعلومات - نشرة رقم ١ - ملخص الاذاعة الايطالية الصادرة من محطة اذاعة بارى :
« ان ايطاليا وعلى رأسها الدوتشى هى حامية الاسلام وهى التى ستحافظ على كيان الشرق ووحدته من عادية الشعوب الأوروبية القسوية وأطماعها فى الوقت الذى هزمت فيه بريطانيا » - وفى هذه الاذاعة التى كان تاريخها ١٩٤٠/٩/٥ لفت المذيع الايطالى صراحة نظر مصر الى مصير هولندا وبلجيكا والباينا وغيرها من الممالك الأوروبية التى اجتاحتها دولتى المحور .

« أيها المصريون - ان أعداء ايطاليا أعداؤكم أيضا فاتحدوا معنا لنطرد من وادى النيل العزيز الاعداء المضطهدين . وهذا ما آن الآن أو لن يكون أبدا - ان نجلترا التى انفضحت كل أكاذيبها وكسرت فى جميع الميادين قد أصبحت على حافة السقوط الابدى ، فان قوات ايطاليا ومانيا تتبعها فى مخاطبتها الأخيرة لاهلاكها دون شفقة - أيها المصريون ان صداقة ايطاليا ثمينة ومناوئتها جد خطيرة - والانكليز وحدهم هم الذين جلبوا الحرب الى بلادكم ، فالويل لمن يمس أى ايطالى أو ألمانى لان مصيره محتم - اياكم والانخداع والتردد فلا بد من احدى اثنتين ، إما الحرية أو الاستعباد الابدى » .

وحشدته للقيام بالعمليات البوليسية فى « حديقة الأورمان » - ومنطقة « شبرا الخيمة » و « المحلة الكبرى » و « الاسكندرية » وغيرها - أحد أسباب انزلاق الجيش الى السياسة .

لقد كانت الفترة التى مضت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازى - حتى سقوط مشروع « صدقى - بيفن » (أكتوبر ١٩٤٦) من أكثر فترات النشاط السياسى خصبا وتوجها وتأثيرا فى الحياة المصرية .

ولم يكن الجيش بحكم نزوله الى الشوارع كل يوم - بعيدا عن المؤثرات السياسية التى كانت غذاء الشعب الروحى فى هذه الفترة - كما لم تكن هزيمة النازى التى حطمت أحلام الكثير من الضباط هى كلمة النهائية فى النضال .

فخلال المظاهرات التى دفع فيها « صدقى » الجيش الى الشوارع - كانت تحدث عملية من أخطر العمليات على القوات المنظمة - وأعنى بها عملية « الاستثناس » لهذه القوات - فمن مناقشة الموقف السياسى مع الطلبة المثقفين والعمال - ومحاولات التعرف على أبعاد الموقف - وتردد الطلبة على الضباط فى أماكن تجمعهم وتبادل مظاهر السود والمحبة - والمشاركة فى المشاعر الوطنية - وامتزاج عسكرية الضباط بثقافة الطلبة والمثقفين - كل هذا كان يحدث نوعا من « التقارب » الذى يسمى فى التنظيمات البوليسية « بالاستثناس » .

والجيش كما علمنا - كان قد تأثر بمختلف الاتجاهات السياسية « اخوانا » و « شيوعيين » أو « اشتراكيين » أو غير منتمين لتنظيمات سياسية معينة » .

كل هذا كان يسبب نوعا من التقارب بين العسكريين والمدنيين - ولهذا - فان عمليات انزال الجيش الى الشوارع لمقاومة المظاهرات أو لفرض الاحكام العرفية ومنع التجول - تعد عند القيادات النظامية - أمر خطيرا للغاية رغم ما فيها من فائدة للأمن العام - فعملية « الاستثناس » تؤدى بالضباط وخاصة الاحداث منهم الى التعاطف مع مطالب المتظاهرين - وربما الى الاقتناع بوجهات نظرهم - وفى النهاية قد يرفضون اطلاق النار على

المتظاهرين فيما لو طلب منهم ذلك (٣٨) .

لهذا فان « صدقى » خاذه التوفيق عندما استخدم الجيش كوسيلته الرئيسية - للارهاب والتهديد - فقد نسى أن التطور الذى أصاب الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦ - لم يعد يجعل منه أداة طيعة فى يد السلطة كما كان العهد فى تلك الأيام الخوالى فى الثلاثينيات عندما استخدم « صدقى » الجيش لتزييف الانتخابات (٣٩) .

بدأت أول صلة « لعزیز المصرى » بالجيش المصرى - فى أعقاب توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ عندما عين فى ١١/١/١٩٣٨ مفتشاً عاماً للجيش المصرى برتبة اللواء فى عهد وزارة « محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨) - ولما تولى « على ماهر » الوزارة للمرة الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) عين فى الاسبوع الأول رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصرى (٤٠) .

(٣٨) المتحف القضائى - دوسيه قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش - ديسمبر ١٩٤٧ « اجراءات مجلس التحقيق المنعقد بالقاهرة يوم ١٦/١١/١٩٤٧ والأيام التالية » - ومذكرة فى التحقيق الخاص بما هو منسوب لبعض ضباط الجيش .

(٣٩) أحمد حمروش - قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١١٠ .

(٤٠) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية - الأمر العسكرى رقم ١٠ فى ١٩/١/١٩٣٨ - مرسوم بتعيين مفتش عام للجيش المصرى « عزیز على المصرى » باشاً مفتشاً عاماً للجيش المصرى « - الوقائع المصرية ١٣/١/١٩٣٨ - العدد رقم ٥ - تاريخ صدور المرسوم ١١/١/١٩٣٨ . ودكتور يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٢٠ وحاشية رقم ٣٠ من نفس الصفحة .

ويقول تقرير الشخصيات البريطانى سنة ١٩٣٨ عن « عزیز المصرى » شركسى مع بعض الدم العربى - ولد فى مصر سنة ١٨٧٧ والتحق بالجيش التركى - وقد لعب هرونورى بك دورا بارزا فى تنظيم المقاومة الطرابلسية ضد الايطاليين ١٩١١ - ١٩١٣ ولدى « دته » الى القسطنطينية وقع فى خلاف مع « أنور بك » الذى طبقا لاقوال عزیز كان غيورا منه - وقد قبض عليه لبعض التهم الغامضة والدسائس الموالية للعرب - ونجا فقط فى الشنق نظرا لتدخل السفارة البريطانية التى كانت تعمل وفقا لتوجيهات اللورد

« كنشتر » الذى دعتة المشاعر المصرية العامة فى صالح « عزيز » - وبعد هذه الواقعة اعترف بمشاعر بريطانيا طيبة - ومع قيام الحجاز دخل فى تعاون متقارب مع « الشريف حسين » وساعده لفترة فى حملته ضد الاتراك - وترك خدمة الشريف بعد فترة لانه كره فكرة مقاتلة اخوته السابقين فى السلاح - وفى لحظة من القنوط اعتزال الى اسبانيا على امل أن يبدأ حياة جديدة وينسى تمرق مطامحه فى الشرق الادنى - واستمر « المصرى » على علاقاته بالسفارة البريطانية فى مدريد - وفى مرات عديدة عبر للسفير البريطانى عن فكرته فى أن الامبراطورية العثمانية قد تفككت سواء انتصر الحلفاء أم لم ينتصروا - وأن أفضل ما يجب عمله هو خلق دويلات مستقلة ذاتيا فى شكل اتحاد فدرالى مقسم وفقا للعنصر تحت الخليفة السلطان فى القسطنطينية - وقد عكس هذا المشروع معارضته القوية للمشاريع التورانية والمشروع المضاد للعرب الذى كانت لجنة الاتحاد والترقى قد وضعتة - وفى سنة ١٩١٨ طلب « المصرى » من السفارة البريطانية فى « مدريد » أن ترتب لتعيينه فى الجبهة الغربية - وقد رفض هذا نظرا لافتقاره للانجليزية - وأيضا لان السفارة كان لديها من الأسباب ما يدعو للشك فى أنه كان على اتصال بالملحق العسكرى بالسفارة الألمانية بمadrid .

وقد بقى فى أوروبا الى سنة ١٩٢٣ عندما سمح له بالعودة الى مصر بعد شىء من التردد من جانب « ثروت باشا » ولا توجد سجلات تشير الى مساهمته فى نشاط أو دسائس منذ عودته .

وفى سنة ١٩٢٧ سئلت السلطات المصرية « سبنكس باشا » أن يعطيه وظيفة ما فى الجيش المصرى - لكن الأخير رفض الموافقة على التعيين - وأخيرا عين مديرا لمدرسة البوليس .

وفى سنة ١٩٢٥ تزوج بأمرىكية - وفى سنة ١٩٢٦ عين رائدا لولى العهد « الامير فاروق » وصحبه الى « لندن » - حيث تشاجر مع « أحمد حسنين » الذى اتهمه بأنه رفيق سوء وأنه لا يمارس ضبطا على الأولاد « فاروق » .

وعند موت « الملك فؤاد » وعودة الملك الجديد الصغير ترك « عزيز » دون وظيفة لكنه استمر فى تقاضى مرتبه - وقد أبدى « قرقا » من المصريين عامة - وقال للسكرتير الشرقى أنه يود أن يقدم سيفه للامبراطورية البريطانية - وهو شخص عاطفى ولكنه ممزق سطحيا .

- راجع F.O 4/7/222 - Cairo May 21 1938 "Aziz Ali - al masri pasha.

شاهد الضباط المصريون الشبان « عزيز المصرى » - الضباط السابقين فى الجيش التركى - والمحاربين فى البلقان وليبيا - واستاذ الفن العسكرى الألمانى - واسع الأفق والاطلاع - المكتسب لثقافة الغرب نتيجة لتجواله فى ألمانيا وفرنسا وانجلترا - العدو الألد للإنجليز .

شاهدوه لأول مرة فى الكلية الحربية سنة ١٩٢٨ عندما كان يلقي

=

ويقول مرجع آخر أنه ولد فى ١٨٧٨ وتوفى ١٩٦٥ - ضابط وسياسى مصرى ولد فى القاهرة فى عائلة عربية - شركسية تشتغل بالتجارة - درس فى الأكاديمية الحربية فى استانبول ومن سنة ١٩٠١ خدم فى الجيش العثمانى - وكان واحد من الأعضاء الأوائل « لتركيا الفتاة » « جمعية الاتحاد والترقى » - وبعد ثورتهم عام ١٩٠٨ توقع أن تمنح الامبراطورية العثمانية الاستقلال أو الحكم الذاتى للعرب - وأمل فى انشاء مملكة تركية - عربية مشتركة - وعندما لم يتحقق هذا الأمل بدأ جهوده القومية العربية سنة ١٩٠٩ - فكان مؤسساً مشاركاً لجمعية القحطانية وأحد المؤسسين لجمعية العهد سنة ١٩١٣ وهى جمعية سرية للضباط العرب فى الجيش العثمانى - وقد قبض عليه وحكم عليه بالإعدام لكن الضغط العام أنقذه وسمح له بالرجوع الى مصر - ورغم الخلاف بينه وبين الاتراك فقد رفض أن ينضم للبريطانيين ضدهم خلال الحرب العالمية الأولى - ولم يشارك فى الثورة العربية الا بعد مراسلات الحسين مكماهون التى صررت باستقلال العرب سنة ١٩١٦ - فخدم كرئيس لهيئة أركان حرب جيش الشريف - لكنه استقال فى نفس العام .

كان عزيز المصرى معادياً للبريطانيين ومحباً للألمان - وقد حاول فى سنة ١٩١٦ أن يضغط بواسطة ألمانيا من أجل تحقيق الاستقلال الذاتى للعرب داخل الامبراطورية العثمانية - وقد بقى مخلصاً لميوله الألمانية الى ما بعد الحرب - وفى سنة ١٩٣٩ عين بواسطة رئيس الوزراء الموالى للألمان على ماهر - رئيساً لأركان الحرب بالجيش المصرى - وقد شك فى تعاونهم مع الألمان وطرد من الجيش نتيجة للضغط البريطانى فى سنة ١٩٤٠ وقد هرب وحاول الاتصال بالقوات المحورية فى الصحراء الغربية لكنه قبض عليه وحوكم مع ضباط آخرين - وكان « للمصرى » نفوذ معين على « الضباط الاحرار » الذين قاموا فيما بعد بحركة سنة ١٩٥٢ حيث كان رمزاً للضباط القومى المصرى المحارب ضد الحكم البريطانى - وقد كان على صلة « بأنور السادات » فى الأربعينيات - وفى سنة ١٩٥٣ عين سفيراً لمصر فى الاتحاد السوفيتى لمدة عام واحد حيث اعتزل سنة ١٩٥٤ .

- راجع Political Dictionary of the Middle East in the twentieth century PP. 249 - 250.

على الطلاب محاضرة عن « القوى الآلية ووسائل الدفاع لمجابهتها » وضرب مثلا لطريقة جديدة لشل عمل الدبابات والمصفحات عن طريق جنود متفرفين مزودين بأسلحة وقنابل خاصة .

وقد لاقت هذه النظرية الضحك والاستهزاء من ضباط البعثة العسكرية البريطانية الذين كانوا يشرفون على تحديث الجيش المصرى فى ذلك الوقت - لكنها أثبتت صلاحيتها بعد التجارب خلال الحرب العانية الثانية عندما استطاع المقاتلون أن يشلوا حركة المدرعات وييقوها خارج المعركة باستعمالهم « قنابل مولوتوف اليدوية » (٤١) .

وراقب الضباط المصريين « عزيز المصرى » وهو يحاول ادخال النظم الألمانية فى الجيش المصرى - وينتقد نشاط البعثة العسكرية البريطانية - ويثبت أن هذه البعثة تبيع لمصر السلاح بأسعار أغلى بكثير من ثمنه فى

(٤١) جورج فوشيه « جمال عبد الناصر وصحبه » ص ١٤٨ - وقد كان فكر عزيز المصرى هذا عبارة عن وجهة نظر متطورة للدفاع ضد المصفحات التى كان الجيش المصرى محروما منها فى ذلك الوقت نتيجة لسيطرة بريطانيا على تسليحه - ويلاحظ أن نظرية « عزيز المصرى » هذه قد استخدمت فى معركة « ٦ أكتوبر ١٩٧٣ » عندما اتخذ الجنود المصريين الذين عبروا القناة فى أول موجات - مواقع على الطرق الحاكمة وطرق اقتراب الدبابات الاسرائيلية - وكانوا مزودين بصواريخ « ساجر SAGGER » الموجهة بالسلك المضادة للدبابات وصواريخ RPG-7 المضادة للدبابات وصواريخ ستريلا التى تطلق من الكتف الباحثة عن الحرارة والمضادة للطائرات SA-7 "strella" ومع تحرك الدبابات الاسرائيلية بعد نصف ساعة من العبور المصرى الذى كان دون دبابات - انتظرها رجال الـ RPG-7 حتى صارت على بعد ٢٠٠ متر منهم وأطلقوا عليها قذائفهم وصواريخ الساجر - ومع الليل كان اللواء المدرع الذى يقوده الجنرال البرت مندلى قد فقد دباباته المائة تقريبا - وعندما دفع « مندلى » بلوائيه المدرعين الاحتياطيين لنجدة خط بارليف لقي اللوائين نفس المصير ودمرتهم القذائف المصرية التى مع الأفراد وبذلك أمكن لهذه الخطة أن تحمى عملية اقتحام القوات المصرية للمضفة الشرقية دون دبابات - حتى وصلت الدبابات بعد ذلك .

- راجع Colonel Trevor N. Dupuy U.S. Army, Ret. "Elusive victory". the Arab - Israeli wars, 1947 - 1974 harper & Bow. publishers 1978.

بلاد انتاجه - وشاهدوه وهو يصرخ فى وجوههم قائلاً « انكم أعضاء بعثة تجارية ولستم بعثة عسكرية » (٤٢) .

٢- وأحس الضباط المصريين فى وجود « عزيز المصرى فى الجيش - مع عدائه الشديد لبريطانيا وميوله الألمانية واعجابه بالعسكرية الألمانية - أنه يمثل أسفينا فى تبعية الجيش المصرى للاحتلال البريطانى - كما أحسوا أن اصلاحاته فى نظم الجيش التى أثارت سخط الانجليز - تهدف الى ارخاء القبضة البريطانية من هذا الجيش .

ولفتت هذه الاصلاحات نظر شباب ضباط الجيش اليه كمصلح يرجى النفع على يديه - غير أن أهم شىء لاحظته الضباط المصريين الشبان ولاول مرة فى الجيش - ان بينهم نوعية جديدة من الضباط الكبار - تختلف عن تلك النوعية من باشوات الجيش الذين اعتادوا على الخنوع والرضوخ للانجليز - والذين خلت عقولهم من أى معلومات عسكرية أو فكر عسكرى - ولم يعد يربطهم بالعسكرية سوى ردائها وعلاماتها المهيبة .

وكان كافيا أن « عزيز المصرى » - هو الضابط الوحيد فى الجيش كله الذى مارس الحروب خلال القرن العشرين عندما كان فى الجيش العثمانى - كما كان هو الضابط الوحيد فى الجيش كله الذى تلقى دراسات فى أركان الحرب - بل وكان استاذاً فى مدرسة أركان الحرب التركية .

ولقد كان الضباط المصريين الشبان يبحثون عن رجل فيه صفات « عزيز المصرى » ليقودهم - رجل تكونت له فى شبابه سمعة نضالية ، ظهرت من اشتراكه فى تكوين الجمعيات السرية ، ومارس الحروب ، وحارب الظلم والاستبداد .

ولم يكن هناك من يفوق « عزيز المصرى » فى هذا المجال - لقد شارك فى تكوين الجمعيات السرية العربية فى تركيا قبل الحرب العالمية الأولى - واشترك مع الجيش العثمانى فى مقاومة الغزو الايطالى « لليبيا » سنة ١٩١١ - كما اصطدم « بآنور باشا » فى صراعه ، وتعرض للاعدام لولا

الظروف التي أنقذت حياته - وأصبح في نظر العرب دعامة من دعائم القومية العربية ومثالا للضابط العربي ذو الشخصية البارزة القادرة على تحدى الحكومات دفاعا عن الحق - فضلا عن مشاركته للضباط الاجداث في الميول نحو تبني اتجاه التعاون مع الألمان ، والايمان بالعسكرية الألمانية وتفوقها - نتيجة لتربيته العسكرية الألمانية في المدرسة العسكرية التركية. وكلية أركان الحرب اللتين كان يديرهما العسكريون الألمان - وكانت نشأته المصرية تستفز فيه مشاعر الكراهية للاحتلال البريطاني في الوقت الذي كان باشوات مصر وزعمائها يستعينون بالاحتلال البريطاني ليحكموا مصر .

كان « عزيز المصري » بمؤهلاته هذه - هو المرشح الوحيد ليقود الضباط المصريين الوطنيين نحو العمل الوطنى - ولقد كان ظهوره فى بداية الحرب العالمية الثانية - والحيرة تمزق شباب العسكريين الذين كانوا يتلمسون طريقهم الى العمل السياسى من خلال المؤسسات العسكرية - فاذا بالقدر يرسل اليهم « عزيز المصري » صاحب الخبرة العسكرية الثورية الذى أنشأ فى شبابه التنظيمات السرية السياسية داخل الجيش - والخير الوحيد فى هذا المجال - فكان دليل الراغبين فى السير فى هذا الاتجاه . ولقد توافق اتجاه كلا من الطرفين - فلقد كان الضباط الوطنيين يبحثون عن نجم يهتدون به فى خضم الضباب السياسى المسيطر على البلاد - وكان « عزيز المصري » أيضا يبحث عن ذلك النوع من الشبان الوطنيين داخل الجيش الذين يؤمنون بالاصلاح من داخل الجيش وتكوين التنظيمات العسكرية - وهى نظرة جديدة تماما على اتجاهات السياسة المصرية فى ذلك الوقت (٤٣) .

•• وتقابل الطرفان ••

كان الضباط المصريون الشبان يسعون فرادى ومجموعات الى بيت « عزيز المصري » فى « المطرية » - وهناك يحدثهم عن مصر وعن انفسهم

(٤٣) أنور السادات « صفحات مجهولة » - دار التحرير للطبع والنشر - نوفمبر ١٩٥٤ - ص ٤٤ الى ٤٨ .

باعتبارهم الوسيلة الوحيدة التى سيكون خلاص مصر على يديها - ثم يبيث فيهم أفكاره ، كخلق جيل مصرى قوى مثقف يعتمد عليه - وكان يوجههم للقراءة فى كافة المجالات كالآدب والشعر والطب والفلسفة والعلوم والفن - وكان الضباط يجدون أنفسهم مسوقين لمقابلته والتعرف على أفكاره وتلقى توجيهاته .

ويخلص من جماع معلومات من عرفوا « عزيز المصرى » أو اتصلوا به - أن أفكاره كانت تتركز فى الآتى :

- ١ - الإيمان .
- ٢ - النزاهة .
- ٣ - الصراحة .
- ٤ - الشجاعة .
- ٥ - الأفعال لا الأقوال .
- ٦ - حب الوطن .
- ٧ - التمسك بالحرية .
- ٨ - الشهامة .
- ٩ - الشرف .
- ١٠ - خلق جيل قوى صالح .
- ١١ - البعد عن الشهوات .
- ١٢ - ترك اللهو إلى القراءة والثقافة والمعرفة .
- ١٣ - عدم الانتماء إلى الأحزاب والجمعيات السياسية .
- ١٤ - العمل السياسى من داخل الجيش .
- ١٥ - إنقاذ البلاد لا يتم إلا بانقلاب على يد العسكريين .
- ١٦ - معاداة الانجليز .
- ١٧ - الاعتداد برأيه وعلمه وفنه العسكري .
- ١٨ - البعد عن الفراغ وشغل الوقت بأى عمل منتج فيه صناع
- الوطن (٤٤) .

(٤٤) مقابلة شخصية مع السفير « عبد الحكيم مدوح » حين جبه -
سفير مصر فى استراليا - وأحد ضباط الجيش المصرى .

كان هذا بعض من فكر « عزيز المصرى » - ولقد كان الضباط الشبان
الحيارى والضالين عن طريق العمل السياسى القويم محقين فى أن يتبعوه
ويعتبروه النجم الهادى فى ضباب الحياة المصرية الفاسدة .

ولقد اتخذت الاحزاب المتنافسة فى مصر من المزايدات الوطنية والمعادية
للأجنىبى منهاجا لعملها السياسى - لكنها كانت تتناسى هذا المنهاج فور
اعتلائها كراسى السلطة - لتتخذ منهاج التمسح والتقرب من العرش
والبريطانيين للبقاء فى هذه السلطة .

وهكذا بدأت تنشأ شيئا فشيئا فجوة عميقة بين النظام الحاكم
والزعامات الحزبية وبين الجماهير - ومع مضى الوقت كانت هذه الفجوة
تزداد اتساعا - ومع ظهور الأفكار الثورية التحررية والتقدمية انتقلت
ادارة الحركة السياسية اليها بعد أن أفلقت من الزعامات السياسية
الفاسدة .

ولقد تركت هذه الاحوال الشعب المصرى عامة والعسكريين خاصة فى

W.O 32/4167 - 19th January 1938 his Excellency, The inspector
General, Egyptian Army from Major - General Marshal Cornwool-
chief of the British military mission.

ودار الوثائق القومية - محفظة الجيش رقم ٥ - تقرير عزيز على =
المصرى باشا لصاحب الجلالة الملك .

= ودار الوثائق القومية - محفظة ادارة سيادية بدون رقم « ملف
مشروع مجلس الدفاع الوطنى ولجنة الضباط ١٩٤٣ - ١٩٤٤ والمتحف
الحربى - الأوامر العسكرية » - أمر عسكري خصوصى رقم ٢٦٢ - قرار
وزارى ٥٩ فى ١٩٣٩/٩/٧ بتعديل اختصاصات أعضاء هيئة أركان
الحزب .

F.O 371/23337 - Egyptian - 29th December, 1939

"Disimssal of Aziz el Masri", Egyptian Chief of staff.

F.O 407/224 from sir Miles Lampson to viscount halifax - Feb.
7th 1940.

وطارق البشرى - الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٤٥٩
الى ٤٦١

والمتحف القضائى - محضر تحقيق سعادة النائب العمومى يوم الجمعة
٦٦ مايو سنة ١٩٤١ بديوان وزارة الدفاع الوطنى .

« خيبة أمل » مريرة - وواكب هذا ظهور تنظيمات تبشر بأفكار شابة متجددة « كمصر الفتاة » - واتجاهات نحو العودة الى العصر الذهبي للإسلام والتجديد الحقيقي له الى تولى السلطة بالقوة لفرض هذه الاتجاهات « كالأخوان المسلمين » - وظهور مصالحين من العسكريين أشاعوا الأمل في التغيير بأساليب جديدة على الفكر السياسي المصري « كعزيز المصري » الذي كان أنصع مؤثر سياسي في تاريخ السياسة في الجيش المصري .

ولست أدعى بأن ما فات كان هو كل المؤثرات السياسية في الجيش المصري - لكنى أقول بأنه يجيب الى حد ما عن السؤال الذي يقول « كيف دخلت السياسة في الجيش » .

غير أن هذه المؤثرات - ليست هي نهاية المطاف في العمل السياسي في الجيش - فالمؤثرات أيا كانت كما وكيفما - لا تخرج عن كونها عوامل تدفع الجيش نحو الاشتغال بالسياسة - أو أقل هي أرهاصات لا بد لها من شيء أشبه برجة قوية أو صدمة عنيفة أو زلزال يحرك العقل ويدفعه الى التفكير بالانتقال من مجرد الاشتغال بالسياسة الى الاتيان بعمل ما .

وهذا الزلزال أو الصدمة أو الرجة أيا كانت التسمية - تدخل عندي في المؤثرات السياسية - لكنها مؤثر من نوع يدفع الى الانتقال الى مرحلة أخرى من العمل السياسي هي العمل الفعلى .

وإذا كان هذا الفصل قد تعرض في البداية للأسس أو قواعد دخول الجيش الى السياسة ثم ناقش العوامل الدافعة لاشتغال الجيش بالسياسة - فإن الحديث عن الهزة المؤثرة هو الشيء الباقي حتى تتضح معالم الصورة للعوامل الدافعة لانزلاق الجيش في السياسة .

لم يكن « قسطنطين زريق » صاحب رأى جديد عندما قال « ان هزيمة العرب في فلسطين ليست مجرد نكسة أو محنة خفيفة عابرة ، انها نكبة بمعنى الكلمة ، وواحدة من أقسى التجارب التي عاناها العرب خلال تاريخهم الطويل - ان النصر الذي حققه الصهيونيون لا يرجع الى تفوق شعب على آخر ، وانما الى تفوق نظام على آخر - انه ناجم عن حقيقة أن الصهيونية تمتد جذورها عميقة في الحياة المتحضرة بينما نبعد نحن ، في أغلب الأحوال عن هذه الحياة ولا نشارك فيها ، وانهم يعيشون الحاضر والمستقبل ، بينما

لائزال نحن مستغرقين فى أحلام الماضى . مكتفين بالتباهى بأثار العصور القديمة » .

لم تكن استنتاجاته فى احتياج حياة العرب الى اصلاحات داخلية جذرية تتم عن طريق « العمل الثورى التقدمى » و « الزعامة المخلصة » لم يكن هذا كله اكتشافا جديدا .

فقد سبقه الى ذلك « كارل ماركس » عندما تحدث عن الحرب فقال « هذا وجه النهوض فى الحرب ، انها تختبر أمه ، وكما تتحلل المومياة فور تعرضها للجو ، فهكذا تصدر الحرب حكم الاعدام على جميع المؤسسات التى لم تعد تملك القدرة على الحياة » (٤٥) .

كما كان المرحوم « القائمقام أحمد عبد العزيز » قائد المتطوعين المصريين فى فلسطين أسبق من « زريق » عندما قال « ان الميدان الاكبر للمعركة هو فى مصر » (٤٦) .

لقد كشفت الهزيمة العسكرية فى فلسطين أشياء عديدة - فقد كانت فشلا سياسيا عظيما للدول العربية ومن بينها مصر - وأدت هذه الحرب الدور الذى عزاه « ماركس » الى الحرب - فتحللت النظم العفنة الحاكمة فى البلاد العربية - ولم يعد هناك مناص من مواراتها القراب تخلصا من رائحتها .

ولقد كان هذا هو صلب ما يعنيه « أحمد عبد العزيز » ، فلقد تفتحت عينيه خلال وجوده فى فلسطين فأصبح يعى حالة الفساد الموجودة فى مصر - ولم يهمل الضباط الذين اكبروا « عبد العزيز » - والذين جعلوا منه بعد استشهادهم نموذجا للجندى المقاتل والوطنى المثالى - لم يهمل هؤلاء الضباط كلماته .

فعندما عاد الرجال الذين دخلوا فلسطين سنة ١٩٤٨ - عندما عادوا

(٤٥) اليزربئيرى - الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى - القسم الأول ص ٦١ و ٦٣ .
(٤٦) جمال عبد الناصر « فلسفة الثورة » الطبقة العاشرة - القاهرة ١٩٥٤ .

فى بواكير ١٩٤٩ ؛ لم يكونوا هم نفس الرجال الذين ذهبوا اليها - عادوا وقد هزتهم الصدمة - فاستفاقوا بعنف على حقيقة الأوضاع الداخلية فى البلاد - وصاحب هذه الاستفاقة العنيفة ازدياد ثقتهم بأنفسهم - وشجاعتهم فى النقد لنظام الحكم الفاسد - هذا النقد الذى كان مفيدا كمبرر يصون شرفهم وشرف مهنتهم الذى ثلم .

ورغم استقبالهم استقبال المنتصرين عند عودتهم الى البلاد - فانهم فى بخيلة أنفسهم كانوا غير مخدوعين بهذا النصر الكاذب - صحيح أنهم كانوا على يقين من هزيمة الجيش المصرى تماما - لكنهم وهم المهزومين - كانوا يشعرون أنهم ضحايا للفساد والفوضى فى الداخل وكانوا يشعرون فى قرارة أنفسهم رغم هزيمتهم بأنهم الابطال الذين ستعود على أيديهم هيبة البلاد التى أضاعها رجال الدولة وسياسيو الاحزاب .

لقد حررتهم الحرب من الوهم - فلم يعودوا يبالغون بشيء الا التفكير فى العمل من أجل التغيير .

وكان هذا الحادث - فلسطين - هو الذى كشف النقاب عن الأزمة التى تعيشها مصر - وكان هو « الحافز » الذى دفع الضباط الى التحرك للعمل الفعلى .

• • • وهو حديث الفصل التالى •

الفصل الثامن

العمل السياسى فى الجيش المصرى

- الاتصالات بالقوى الخارجية .
- الخط الوطنى الملكى للعمل السياسى فى الجيش .
- التطور السياسى فى البلاد وانحدار مكانة الملك .
- الاتفاقات الجنائية .
- المنشورات .
- تعدد التنظيمات السياسية فى الجيش .
- الضباط الأحرار وأعمال العنف .
- التهيج الثورى والعمل الفعلى .

العمل السياسى فى الجيش المصرى

لم يأت العمل السياسى فى الجيش المصرى من فراغ - فقد أوضحت الصفحات السابقة أن هذا الجيش قد تعرض خلال الفترة موضوع البحث لعدد من المؤثرات السياسية ، جعلت منه جيشا ضالعا فى السياسة - بعد أن غزت المؤثرات السياسية عقول مجموعات ضباطه ، وخاصة الأحداث منهم الذين تخرجوا من الكلية الحربية بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ والسنوات التى تلتها - وبعد وقوعهم فى الحيرة أمام المتناقضات السياسية والأفكار المتصارعة التى عاشتها مصر خلال هذه الفترة .

ولقد كان من الضرورى أن يفرز هذا التأثير شيئا - كما كان من الضرورى أن يكون هذا الشيء عملا سياسيا - مصبوغا أو متأثرا بالأفكار التى يعيشها صانعوا هذا العمل .

وقد اتخذ العمل السياسى فى الجيش أكثر من شكل خلال الفترة موضوع البحث - فكانت هناك الاتصالات بقوى خارجية - وكانت هناك الاتفاقات الجنائية - وكان لأعمال العنف دورها - وكانت حرب المنشورات ذات نصيب كبير فى هذه الأعمال .

أما تطور العمل السياسى فى حد ذاته فقد تأثر بالتطورات السياسية التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من بداية الأربعينيات وحتى قيام الثورة على ما ستوضحه الصفحات القادمة .

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية - عكف الضباط الشبان فى الجيش المصرى على البحث عن سبيل لتحقيق حرية مصر - وقد اعتنق البعض منهم فكرة أن الحل يكمن فى التعاون مع الألمان على أساس مبدأ « عدو عدوى صديقى » . والواقع أن الضباط المصريين لم يكونوا وحدهم فى اعتناق هذا الفكر لتخليص بلادهم من الاحتلال البريطانى - فقد شاركهم

فى هذا سواد الشعب المصرى - ورئيس وزراء مصر وقت قيام الحرب
« على ماهر » - والملك نفسه •

وكان « عزيز المصرى » قد ظل وفيا لحبه القديم لألمانيا ، وزار الرايخ
سنة ١٩٣٨ - وعندما أصبح « على ماهر » المؤيد للألمان رئيسا للوزراء فى
صيف عام ١٩٣٩ عينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش •
وكما تعلق الضباط « بعزیز المصرى » وهو فى الجيش للأسباب التى
عرضتها صفحات الفصل السابق - فقد كان طرده على النحو الذى تم فى
عام ١٩٤٠ وتمت تأثير الانجليز - سببا فى أن يزداد تعلق الضباط به
أكثر (١) •

ورغم أنه غير معروف حتى الآن كيف تطورت علاقة « عزيز المصرى »
بالضباط - الى الاتصال بالألمان - فان القدر المتيقن هو أن « عزيز المصرى »
قرر أن يطير من مطار المازة فى طائرة حربية مصرية بصحبة أثنسان من
طيارى سلاح الطيران الملكى المصرى هما الطيار « حسين ذو الفقار صبرى »
والطيار « عبد المنعم عبد الرؤوف » •

وقد حدث هذا يوم ١٦ مايو سنة ١٩٤١ بعد منتصف الليل - لكن
الطائرة اصطدمت بسلك التيار الكهربائى بين قها - وقلوب وسقطت فى
حديقة - واختفى الركاب الثلاثة حتى قبض عليهم يوم الجمعة ٦ يونيو
بمنزل بامبابية عند مدرس يدعى « عبد القادر رزق » •

وتجمع أغلب المصادر على أن « عزيز المصرى » كان منتوبا السفر
الى الخطوط الألمانية - كما أن القرائن كلها تشير الى ذلك ، فقد عثر فى
يناير سنة ١٩٤١ مع قائد ايطالى ممن أسروا بالصحراء الغربية على ترجمة
ايطالية لوثيقة سرية خاصة بالدفاع عن « سيوة » - كانت قد وضعت أصلا
باللغة الانجليزية وأرسلت من « الجنرال ويلسون » القائد العام للقوات
البريطانية فى مصر الى وزارة الدفاع المصرية فى أكتوبر من عام ١٩٣٩ -
وقت أن كان « عزيز المصرى » رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش - وكان أيضا

(١) أنور السادات « صفحات مجهولة » ص ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ •

أحد الأشخاص القلائل الذين اطلعوا على هذه الوثيقة وتولوا إبداء الملاحظات عليها .

وكان هذا يعنى أن « المصرى » كان على صلة بقوى المحسور حتى أكتوبر سنة ١٩٣٩ - مما يؤكد الاعتقاد بأنه كان ينتوى الوصول الى خطوط المحسور .

لكن الخرائط التى ضبطت فى الطائرة بعد سقوطها كانت تبين أن خط سير الطائرة كان « القاهرة - بيروت » مما يعنى أن « المصرى » وزميله كانوا ينتوون السفر الى « بيروت » - ومع ربط توقيت السفر بأشهاد حوادث العراق التى ترتب على ثورة « رشيد عالي الكيلانى » - فإن الانتهاء الى أن هذا السفر كان يتصل وتلك الحوادث يعد تسلسلا منطقيا للأمور .

ويؤكد ذلك ما أثبتته التحقيقات فى هذا الحادث - من أن الاحاديث التى كانت تدور بين « عزيز المصرى » والطيارين المصريين كانت تدور حول ما كان يجرى بالعراق - وأن « عزيز المصرى » كان يظهر رغبته الملحة فى مغادرة القطر المصرى والسفر الى تلك البلاد وإبدائه الرغبة فى السفر إليها بطائرة مصرية - وشكواه من أن الحكومة المصرية كانت تحول دون سفره للخارج - بسبب الظروف الخاصة بضبط الوثيقة السرية الحربية مع القائد الايطالى والاشتباه فى « عزيز المصرى » بأنه هو الذى سلمها له - وتفتيش منزله وضبط أوراقه على أثر ذلك .

وخلال مقابلات « عزيز المصرى » مع الضابطين الطيارين لترتيب اجراءات سفره الى العراق - أفضى « المصرى » اليهما بأن ضابطا كبيرا فى الجيش البريطانى حضر اليه فى محل اقامته وتحدث معه بشأن حوادث العراق وسأله اذا كان يرغب فى التوسط لدى رجالها .

وقد أثبت التحقيق الذى أجرى فى واقعة هروب « عزيز المصرى » صحة هذه الواقعة حيث تبين أن ضابطا بريطانيا برتبة كولونيل (عقيد) يدعى « ثورنهيل Thornhill » قد اتصل بالفعل « بعزيز المصرى » قبل واقعة الهروب - وقد اعترف « ثورنهيل » هذا بالواقعة وقدم تقريرا عن

مقابلته « لعزیز المصری » فی ١٢ مايو سنة ١٩٤١ وتباحثه معه فی شأن العراق ومقترحاته لحل النزاع بین بريطانيا و بین العراق - وبعض مسائل سياسية أخرى تتصل باقامة نظام « دومنيون » يضم العربية السعودية ومصر والاردن وسوريا وفلسطين والاكراد والارمن .

وليس من السهل القطع بأن « عزیز المصری » وفقا لهذه المعلومات المستقاة من الوثائق - كان ينوی السفر الى بيروت ومنها الى العراق حيث یجرى مصالحة بینها و بین بريطانيا .

اذ یحتمل انه كان ينوی اللحاق بالألمان فی نظام « فيشى » الذى كان تحت السيطرة الألمانية آنئذ فی « لبنان » والاشتراك معهم ومع العراقيين فی القتال ضد الانجليز .

لكن السؤال الذى یلح فی هذا الصدد - هو « لماذا لم یكن خط سير الطائرة هو الصحراء الغربية حيث كانت قوات المحور أقرب ما تكون الى مصر ؟ هذا اذا كان صحيحا أن « المصری » كان یريد الاتصال بالألمان .

ان اعتراف الكولونيل البريطاني « ثورنهيل » باتصاله « بعزیز المصری » قبل هروبه - یقرب من وجهة نظری احتمال أن سفره الى « بيروت » كان لاجراء مصالحة بین العراقيين والبريطانيين - خاصة وان « طه الهاشمی » الرجل الذى كان له دور بارز فی أحداث العراق فی ذلك الوقت كان زمیلا له فی الجيش العثماني (٢) .

كما یقرب هذا الاحتمال ما انتهت اليه حادثة الهروب الخطيرة هذه - الى استصواب رئیس هيئة أركان حرب الجيش المصری فی ذلك الوقت - استعمال حقه المخول بموجب المادتين ٦٥ و ٦٦ من قانون الاحكام العسكرية فی أن یصفح عن الافعال التى وقعت من « عزیز المصری » والطيارين

(٢) المتحف القضائي - مذكرة النائب العمومي سعادة عبد الرحمن الطويز بك فی محضر التحقيق الخاص بهروب عزیز المصری باشا واثنين من الطيارين بطائرة مصرية يوم ١٦ مايو سنة ١٩٤١ .

المصريين - بل واعادة الضابطيين الى العمل فى وحدات الجيش (ك ١ مدافع
ماكينة مشاة و ك ٣ بنادق مشاة) (٣) .

ولا يمكن أن ينتهى الأمر الى هذه الصورة لو لم يكن البريطانيون وهم
المهيمنين على الأمور فى البلاد فى ذلك الوقت - قد فضلوا أن لا ينكشف أمر
طلبهم الوساطة من « عزيز المصرى » بينهم وبين العراق - فأمروا الحكومة
المصرية بانهاء الموضوع .

ولماذا يحارب « المصرى » البريطانيين فى العراق - والجبهة
المصرية اليه أقرب وأولى - أليس من الأقرب الى العقل أن يلجأ الى
الخطوط الألمانية ليعود على رأس جيوش ألمانيا فيفتح مصر ويطرده
البريطانيين منها ؟ .

وقد يتساءل سائل عن كيفية قبول « المصرى » القيام بدور المصالحة
- لصالح بريطانيا - وهو العدو الألد لها .

وأقول فى هذا الصدد - ان أوراق التحقيق الخاصة بحادث هروبه
حافلة بما يؤكد أنه كان يمر بظروف نفسية سيئة - فقد كان متعطلا - وهذا
التعطل كان غاية فى القسوة بالنسبة لرجل مثله - لدرجة أنه كان يقول
لخلصائه أنه كان يفضل أن يعين ناظرا لمدرسة بنات لينتج بدلا من مطاردته
وقفل أبواب العيش دونه (٤) .

كما أن زوجته وولده كانا قد تركاه وارتحلا الى أمريكا دون عودة -
وقد كان هذان الأمران يسببان له نوعا من التمزق العاطفى الذى ربما جعله
يتحول بفكره ليفعل أى شئ فكان موضوع السفر الى العراق للوساطة .

إذا كان ما انتهيت اليه فى شأن حادث هروب « عزيز المصرى »
بطائرة - صحيحا - فان هذا يغير كل ما سجلته الوثائق والمراجع فى هذا

(٣) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية رقم ٣٥٠ فى ١٠/٤/١٩٤١
و ٣٥١ فى ١٠/٤/١٩٤١ و ١٩٧ ١٩٤٢/٧/٤ .

(٤) المتحف القضائى - مذكرة النائب العمومى سعادة عبد الرحمن
الطوير بك فى محضر التحقيق الخاص بهروب عزيز المصرى باشا واثنين من
الطيارين بطائرة مصرية يوم ١٦ مايو سنة ١٩٤١ .

الشدن من أن عزيز المصرى كان قد هرب ليلتحق بالألمان - ويكون الصحيح هو أنه كان مسافرا الى « بيروت » ومنها الى العراق ليقوم بمصالحة بين الانجليز والسراقيين لصالح البريطانيين .

كما أن هذا يغير ما ترتب على الرأى الأول من نتائج - من أنه كانت توجد تنظيمات داخل الجيش والطيران تتصل بالألمان - وترسل الطيارين الى الخطوط الألمانية - إذ أن هذا العمل على وجه التحديد ثبت من الوثائق انه كان من عمل الملك فاروق خلال اتصالاته بالمحور سنة ١٩٤١ و ١٩٤٢ - ولا يوجد أى دليل على قيام تنظيم سرى فى الجيش أو الطيران به (٥) .

(٥) يقول « أحمد حمروشى انه قد تكونت سنة ١٩٣٩ مجموعة من قادة الاسراب والطيارين (عبد اللطيف البغدادي - حسن ابراهيم - حسين ذو الفقار صبرى - عبد المنعم عبد الرؤوف - وجيهه اباظة - أحمد سعودى - حسن عزت) وانضم اليهم فيما بعد ضابط الاشارة = « أنور السادات » - وانهم بدؤا محاولات الاتصال بالألمان فى مجال سلاح الطيران حيث امكانية الحركة متوفرة - ويضيف « حمروشى » انه عندما تقدم « روميل » فى هجومه السريع نحو الاسكندرية قررت هذه المجموعة ارسال قائد السرب « أحمد سعودى » مندوبا عنهم الى « روميل » لشرح وجهة نظرهم فى التعاون ضد بريطانيا - واعدوا له حقيبة من المستندات بها مفجر يفجرها عند الخطر - وكلف « حسن ابراهيم » بدمل الحقيبة الى « سعودى » حتى الطائرة بعد اختفائه فى أحد الخنادق - كما كلف « وجيهه اباظة » باعداد خط سير الرحلة .

ويضيف حمروشى أن « سعودى » لم يصل الى الألمان وسقطت طائرته واذاعت الاذاعة الألمانية خبر اسقاط طائرة قتال بريطانية اقتربت من مرسى مطروح - وحوكم « حسن ابراهيم » باعتباره ضابطا منوبا وتأخرت اقدميته ليصبح آخر دفعته ونقل الى سلاح لمهمات .

كما يقرر « حمروشى » بأن محاولة الاتصال بالألمان بعد اختفاء طائرة « سعودى » لم تتوقف وسلك نفس السبيل الحصول الطيار « محمد رضوان » الذى كان « وجيهه اباظة » قد استعان به فى وضع الخطة ٠٠٠ ووصل « رضوان » فعلا الى القوات الألمانية حيث تعاون معها تعاونا كاملا الى أن اعتقل فى برلين عندما دخل الحلفاء المانيا - وبعد انتهاء الحرب حوكم وحكم عليه بالسجن عشرة أعوام و ٨٠٠٠ جنيه غرامة حتى أفرج عنه بعد الثورة .

كما يتحدث عن محاولة هروب « عزيز المصرى » بطائرة المانية تهبط

وعلى أى الاحوال فان موضوع الاتصالات بقوى خارجية لا يخرج
عن احتمالات ثلاثة :

١ - أن يكون الاتصال بين مصر والمانيا قد تم بمعرفة جماعات سرية
منظمة داخل الجيش والطيران المصرى وهو ما لا يسنده دليل إلا ما جاء
بالكتب التى ألفت فى هذا الشأن .

٢ - أن يكون هذا الاتصال قد تم عن طريق « الملك فاروق » - وهذا
فما أثبتته مجموعة الوثائق المضبوطة سنة ١٩٤٦ بوزارة الخارجية
الامانية .

٣ - أن يكون هذا الاتصال هو عمل خاص بعزيز المصرى لصالح
بريطانيا وليس لصالح ألمانيا وأن انضمام الضابطين الطيارين (حسين
ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف) الى هذا العمل كان عن طريق
تجنيد عزيز المصرى لهما بهذه الخاص - دون أن يكونا تابعين لتنظيم سرى

فى منطقة « جبل رزة » عن طريق الواحات البحرية - وفشل هذه المحاولة
لتعطل السيارة التى كانت تقل « المصرى » قرب منطقة الامرام وكان
يقودها « عبد المنعم عبد الرؤوف » .

- راجع « أجمد حمروش » قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٦ الى ٩٨ .
ويتند « اليزربئيرى » الى مراجع مصرية فى ذكره لخطط عن انتقال
« المصرى » داخل غواصة المانية من بحيرة البرلس - وخطة أخرى لطيرانه
من مطار الخطاطبة فى منتصف المسافة بين القاهرة والاسكندرية - وقصة
جبل رزة .

راجع « اليزربئيرى » الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية
والمجتمع العربى - القسم الاول ص ٥٣ .

ويخالف قصة « حمروش » عن طيران « سعودى » ثم « رضوان » الى
الخطوط الالمانية ونسبته هذا العمل الى مجموعات سرية بالجيش
ما ورد بالوثائق التى ضبطتها بريطانيا بوزارة الخارجية الالمانية
بعد سقوط المانيا سنة ١٩٤٦ عن اتصالات الملك فاروق بالمحور والتى جاء
بها أن فاروق قد أرسل من قبله طيارين مصريين بخطط وخرائط لبروميل
يقصد اثبات استعدادهم للعمل مع المحور .

فى الجيش - وهذا ما اثبتته أوراق التحقيق فى حادث سقوط الطائرة (٦) .

وتشير الحالة الثانية التى لدينا عن الاتصالات بالقوى الخارجية - الى احتمال صحة ما انتهينا اليه فى الحالة الاولى من أن هذا العمل (أى الاتصال بالقوى الخارجية) كان فرديا - وأن اسناده الى تنظيم سرى بالجيش أو الطيران لا يقترب من الصحة .

فى صيف عام ١٩٤٢ شن « روميل » هجومه الثانى فى الصحراء الغربية - وفى ٢٠ يونيو احتل « طبرق » - وفى نهاية الشهر وصل الى العلمين على بعد ١٨٦ ميلا فقط من الاسكندرية - وبدء البريطانيون فى عصر يحرقون وثائقهم تفاديا لوقوعها فى أيدي العدو .

وكان التقييم الالمانى للقوى المختلفة فى مصر فى ذلك الوقت كالاتى :

- الجماهير المصرية ضعيفة التأثير ولا تبالى بالسياسة .

- الجيش المصرى يوجد تعاطف قوى مع الالمان بين صفار الضباط لكن

(٦) المتحف القضائى - مذكرة النائب العمومى سعادة عبد الرحمن الطوير بك فى محضر التحقيق الخاص بهروب عزيز المصرى باشا واثنين من الطيارين بطائرة مصرية يوم ١٦ مايو ١٩٤١ وفى هذا الصدد فقد قال الطياران حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف « انهما تركا لعزيز باشا تدبير جميع الامور ووثقا به ثقة تامة بحكم خبرته الماضية وعلاقاته وانه « عزيز المصرى » لم يخف عنهما كل العقبات والمصاعب التى تقف فى سبيل وصولهم الى بيروت وقبولهما بها - وقالوا انهما كانا على علم بمشروع « عزيز المصرى » للتوسط بين الانجليز والعراقيين وانهما حبذا فكرته » .

فاذا كان ما ذكره « أحمد حمروش » عن تكوين مجموعة سلاح الطيران سنة ١٩٣٩ ومن بينها حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف للاتصال بالالمان الخ - فه كان من بين عمليات هذه المجموعة أيضا اجراء المصالحة مع العراقيين والانجليز ؟ - وفقا لما ذكره عضوى المجموعة - ذو الفقار وعبد الرؤوف ؟ - واذا كان الامر كذلك - فلماذا لم يشر « حمروش » الى شىء من ذلك فى كتابه . وهل كان من بين خطط مجموعة « حمروش » هذه الاتصال بالبريطانيين والتوسط بينهم وبين العراقيين - أم أن هذا العمل جرى بين « المصرى وذو الفقار وعبد الرؤوف » فى غفلة عن هذه المجموعة .

الجيش يعتبر عاجزا والمحتمل أن يظل موقفه سلبيا
في حالة دخول الالمان مصر .

ـ الملك فاروق هو الشريك الحقيقى للتعاون مع المحور فى المستقبل (٧) .
وفى نهاية مايو ١٩٤٢ تسلل عميلين المانيين الى القاهرة ومعهما
جهاز لاسلكى لارسال المعلومات الى « روميل » الذى كان على وشك غزو
مصر .

كان العميلين هما هانز ابلىر EPPLER وساندى SANDY وصحة
اسمه SANDSTEDE وكان الاول ابنا لالمانية متزوجة من قاضى مصرى
يدعى « جعفر » - تربي فى مصر منذ صغره تحت رعاية زوج امه الذى
انجب ولدا من هذه الزوجة - وعاش الاخوان معا فى مصر حتى قامت الحرب
العالمية الثانية فانضم ابلىر (وكان يسمى حسين جعفر) الى جيش بلاده .

ودون أن يعلم العميلين - فقد أوقف استقبال أى رسائل منهما منذ
البداية - لأن عاملا اللاسلكى المنوط بهما الاتصال بالعميلين من ليبيا -
وقعا أسيرين فى أيدي البريطانيين - وخشى الاميرال (كاناريس) رئيس
المخابرات الالمانية أن يكون الرمز الشفرى قد أصبح معروفا للعدو - فتوقف
الاعتماد على أى معلومات تصل الى روميل عن طريقهما (٨) .

كان العميلين مكلفين بالاتصال عند وصولهما الى مصر « بالامير
عباس حليم » فلم يتمكنوا بالنظر لوجوده تحت المراقبة .

وكان المرشح الثانى للاتصال به فى حالة عدم القدرة على الاتصال
« بعباس حليم » - هو شخص يدعى « محمد حمزة » وكان الثالث راهبا
هنغارى الجنسية بكنيسة « سانت تيريز » بشبرا يدعى الأب « ديمتريون »
أو « ديميتير » .

وهذا يبين بجلاء أنه لم تكن توجد ثمة اتصالات بين الالمان وأى تنظيم

(٧) اليزريثيرى « الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية
والمجتمع العربى » - القسم الأول ص ٥٤ .
(٨) المرجع السابق ص ٥٥ .

بالجيش المصرى سنة ١٩٤٢ - ان لو كان هناك شىء من ذلك لكامت التعليمات التى زود بها العميلين قد أشارت اليها - ولما لجأ « حسين جعفر » الى أخيه « حسن جعفر » ليحل لهما مشكلة جهاز الارسال الذى تعطل وليبحث لهما عن أوجه تسهيل طيران « حسين جعفر » الى الخطوط الألمانية بعد نفاذ الاموال التى معهما .

ومن خلال « فيكتور هاور » الموظف الالمانى بالمفوضية السويدية بالقاهرة - تزود العميلين بجهاز لاسلكى جديد كما قام « هاور » بتعريفهما بسيدة ألمانية « فراو عامر Frau Amer » متزوجة بمصرى وتقيم فى شارع المقياس رقم ٥٠ بجزيرة الروضة - لمساعدتهما على طيران « حسين جعفر » الى « رومل » - وعن طريق « فراو عامر » وصديق لها يدعى « عبد السلام » تم تعريف « حسين جعفر » بالفريق « عزيز المصرى » الذى كان يتردد على « فراو عامر » فى زيارات اجتماعية - حيث بحث مع « الفريق » احتمالات رحلة « حسين جعفر » الى الخطوط الألمانية - ووعده « المصرى » بترتيب ذلك وفى اليوم التالى لمقابلة « جعفر » « للمصرى » عرف « المصرى » « جعفر » بضابطين مصريين هما الملازم طيار « حسن عزت » واليوزباشى « محمد أنور السادات » قائد قسم اللاسكى بقيادة لواء الحدود بالجبل الاصفر .

ويتضح من سياق الراوية أن اتصال العميلين الالمانيين « بعزيز المصرى » - و « حسن عزت » و « أنور السادات » فيما بعد كان نتيجة تصادف ظروف - فلجوء « حسين جعفر » لأخيه « حسن » كان راجعا الى فشل العميلين فى الاتصال بمن كلفا بالاتصال بهم « عباس حليم » و « محمد حمزة » و « الاب ديميتري » وتقديم « حسن جعفر » « فيكتور هاور » لهما كان بسبب تعطل جهاز اللاسلكى الذى معهما - وتقديم « فراو عامر » « عزيز المصرى » لهما كان لمساعدة العميلين ولما اشتهر عنه من ميله للالمان وتقديم عزيز المصرى لحسن عزت وأنور السادات لهما - كان لبحث امكانية طيران « حسين جعفر » عن طريق الطيار « حسن عزت » - وامكانية مساعدة « أنور السادات » بحكم عمله كضابط اشارة - فى اصلاح الاجهزة اللاسلكية التى مع العميلين .

وقد ثبت من تقارير المخابرات البريطانية أن محطة لاسلكى الجبل

الاصفر التى كان يرأسها « اليوزباشى محمد أنور السادات » (٩) قد استخدمت فى الاتصال بالالمان - ولما كان « أنور السادات » لم يعرف العميلين الا عن طريق « عزيز المصرى » فان التصور عندى - أن « عزيز المصرى » طلب من « أنور السادات » أن يستخدم أجهزته اللاسلكية فى الاتصال بالمانيا لنقل موقف العميلين - وذلك بالطبع بعد حصول « المصرى والسادات » منهما على « مفتاح الرمز » المستعمل فى الاتصال بالالمان فى ليبيا .

وهكذا فأتنى - وفقا لما عرضته انتهى الى أن الاتصال بالقوى الخارجية كان عملا فرديا من جانب « عزيز المصرى » - انضم له بعض ضباط الجيش المصرى والطيران (حسين ذو الفقار صبرى - عبد المنعم عبد الرؤف - حسن عزت - محمد أنور السادات) بحكم ثقتهم التامة « بعزیز عثمان » وخبرته الماضية وعلاقاته .

كما أن هذا النوع من الأعمال لم يكن يتسم بأيديولوجية معينة يفهم معها ما وراءه - بمعنى أن مخططى هذا النوع من الأعمال - ان كان هناك شمة تخطيط - لم يرسموا الخطوات التى تليه حتى يكون عملا متكاملا - وهذا يجعلنى أتصور أن هذا النوع من العمل كان بعيدا عن عمل الجماعات والتنظيمات السرية الكامل التخطيط - لكنه فى نفس الوقت كان ارماسات للعمل السياسى فى الجيش - وبداية لتجمع الضباط المشتغلين بالسياسة لعمل شىء فى سبيل وطنهم . وهو خط سياسى توافقت أفكارهم فيه مع « الملك فاروق » فى ذلك الوقت - فكلاهما كان يحاول الاتصال بالقوى الخارجية لمصلحة البلاد وضد الاستعمار - باستثناء موضوع محاولة هروب عزيز المصرى فى مايو سنة ١٩٤١ وفقا لوجهة النظر التى طرحتها .

وقد تميز العمل السياسى فى الجيش فى فترة الاربعينيات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية بأنه وطنى مضاد للاستعمار ونظام الحكم الفاسد كما تميز بالليل والولاء الشديد نحو الملك .

فى محاولة الاحتجاج التى جرت بعد حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ -
والتى كان قد تزعمها القائم مقام أحمد فؤاد صادق - والصاغ محمد كامل
الرحمانى - والصاغ عمر طنطاوى - نجد أن هؤلاء الضباط حاولوا تنظيم
مظاهرة للولاء للملك - وفى نفس الوقت خططوا هذه المظاهرة لتكون مضادة
للسفارة البريطانية .

فلما وضعت حكومة الوفد هؤلاء الضباط تحت المراقبة ونقلتهم الى
مواقع عمل أخرى - نجد أن الخطابات التى وجهها بعضهم الى الفريق « أحمد
حمدي سيف النصر » - تضم الى جانب الانتقاد لآعماله ولأعمال حكومة
الوفد - عبارات تفيض بالولاء للملك - فكتاب « الصاغ الرحمانى » على
سبيل المثال يصفه بأنه « رمز الامانى وقبلة الآمال » - ونجد عبارات « عميق
اخلاصهم الى قائدهم الاعلى - ما تكنه قلوبهم العامرة بالايمان من عميق
الاخلاص - ويؤكدون استعدادهم لتضحية نفوسهم فى سبيل قائدهم الاعلى
جعلنا الله فداؤه - الاخلاص القائم للجالس على العرش - يمين الاخلاص
الدستورى - لا النقل ولا الطرد ولا الاعتقال ولا السجن ولا الحكم بالاعدام
يرهبني فيحول بيني وبين واجبي المقدس وهو فنائي فى خدمة مليكننا المعظم
وقائدنا الاعلى « فاروق الأول » حفظه الله ونصره على أعدائه نصرا مبينا »
كذلك كتاب « القائم مقام أحمد فؤاد صادق » وإن اتسم بالهدوء وعدم المبالغة
فى مدح الملك (١٠) .

ومع مضي الوقت فإن أسلوب الكتابة فى الصحف الذى اتبعه بعض
ضباط الجيش عام ١٩٤٦ - التزم بنفس الخط السابق مع اختفاء ظاهرة
الولاء للملك .

فقد دأب بعض ضباط الجيش على مهاجمة الاستعمار البريطانى متمثلا
فى البعثة العسكرية البريطانية مستغلين انفرادهم - كضباط - بمعرفة
ما لا يعرفه الآخرون عن البعثة العسكرية وعملها داخل الجيش المصرى -
فنشروا خلال عام ١٩٤٦ مجموعة من المقالات تفضح أعمال البعثة فى مجال

(١٠) أصول باللغة العربية لخطابات مكتوبة بواسطة القائم مقام أحمد
فؤاد صادق والصاغ محمد كامل الرحمانى فى سنة ١٩٤٢ F.O 141/841
وموجهة الى الفريق أحمد حمدي سيف النصر .

امداد الجيش المصرى بالسلاح والمهمات القديمة - سلاح الطيران المصرى بالطائرات المستهلكة التى تعرض أرواح الطيارين المصريين للخطر - وسوء التدريب وعدم ادخال نظم متطورة فيه - ووضع العراقيل فى سبيل تقدم الجيش المصرى والطيران .

وانتقد الضباط تكوين البعثة نفسه وتشكيلها من ضباط ذوى مستويات متخلفة - وكانت هذه المقالات توقع باسم « ضابط عظيم أركان حرب » أو « ضابط جيش » (١١) - وقد انتهى البريطانيون الى أن المعلومات الفنية الدقيقة التى كانت ترد بهذه المقالات لا يتسنى صدورها الا عن ضابط على علم بأحوال الجيش - ونسبوا صدور هذه المقالات الى « الأميرالاي أحمد فؤاد صادق » (١٣) .

ومع تقدم الوقت - تولى الضباط امداد الصحفيين بالمادة الوثائقية عما يبغون نشره عن مسائل الجيش « كقضية الأسلحة الفاسدة » بهدف مهاجمة النظام الحاكم (١٣) .

وفى هذا النوع من العمل السياسى - استمر الأسلوب دون تغيير - يهاجم الاستعمار ونظام الحكم الفاسد - لكنه لا يتعرض « للملك » ولا يذكره بالخير أو الشر .

ويمكن تقييم هذا الأسلوب بأنه كان أسلوباً وطنياً مضاداً للاستعمار ونظام الحكم الفاسد .

(١١) الكتلة ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ « البعثة العسكرية تضعف الجيش المصرى ولهذا فلا بد أن نذهب قبل أى أحد آخر ، بقلم ضابط عظيم أركان حرب .
- الكتلة ١٥ يونيو سنة ١٩٤٦ البعثة العسكرية تضعف الجيش المصرى .

- الاخوان المسلمين ١٩٤٦/٦/٢٠ « ضابط جيش » .
- الاخوان المسلمين ١٩٤٦/٦/٢٦ « البعثة العسكرية البريطانية ومدرسة الطيران » - بقلم ضابط عظيم أركان حرب .

(١٢) F.O 141/1079 from B.M.M to his Excellency his
Britanic majesty's Ambassador 28th October 1946.

(١٣) روز اليوسف - الاعداد ١١٤٧ فى ١٩٥٠/٦/٦ - ١١٤٨ فى ١٣/٦/١٩٥٠ - ١١٤٩ فى ١٩٥٠/٦/٢٠ - ١١٥٠ فى ١٩٥٠/٦/٢٧ .

ويتميز العمل السياسى بعد الحرب العالمية الثانية - بعدة علامات محددة واضحة .

فشعبية « الملك » التى كانت جارفة سنة ١٩٤٢ أصبحت محلا للتساؤل سنة ١٩٤٥ (١٤) - وعندى أن السبب فى ذلك هو إعادة التفكير عند الضباط بعد الثورة الهائلة التى صاحبت حادث ٤ فبراير - فى كيفية قبول « الملك » للمهانة والتحقيق على يد سفير بريطانيا .

وهذا النوع من التفكير الذى أصاب عقول الضباط بعد سنة ١٩٤٥ - لا يأتى إلا بعد هدوء الأعصاب وأعمال الفكر - والبعد عن الثورة العفوية - وتقحض الافكار الجديدة التى بدأت تظهر فى ساحة العمل السياسى - تنادى بالاستقلال والديمقراطية الى جانب النظر فى السياسة على أساس المصالح الاقتصادية لطبقات المختلفة - وتهاجم الاحزاب التقليدية التى تتجادل حول معنى الحرية يفتقد النظرة الوطنية الشاملة التى تربط بين هذه الحرية والتحرر من الاستعمار ورفع مستوى المعيشة - وإطلاق الحريات بمعنى التحرر الوطنى والتحرر الاقتصادى من استغلال الاحتكارات - مع رقابة الشعب على جهاز الحكم - الى جانب تحديد الملكية الزراعية .

مع ظهور هذه الافكار السياسية الجديدة ابتعدت قضية الولاء للعرش عن دائرة الضوء لتحل محلها قضية الربط بين الهدف الوطنى والهدف الاجتماعى .

ولعل المراقب لبرامج اللجان الوطنية التى ظهرت فى ساحة العمل السياسى صيف ١٩٤٥ يلاحظ أنها لم تشتمل على شىء يخص العرش أو الولاء للملك - وانما كانت كلها منصبة على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى والقضاء على الاستعمار وعملائه المحليين - والوحدة الوطنية - الى

F.O 371/45948 half yearly report No. 26 on the Egyptian Army Jan. - July 1945. (١٤)

F.O 371/53268 half yearly report No. 27 on the Egyptian Army July, - December 1945.

وفى هذين التقريرين سجلت البعثة أن الولاء الحماسى فى الجيش المصرى للقصر قد حل محله القبول .

جانب ظهور هذا النوع من الفكر السياسى التقدمى الذى سطرته السطور السابقة .

لقد كان تحرك الشعب ضد مجموعة حكومات وأحزاب الاقلية المرتبطة بالملك فى فترة الغليان السياسى التى صاحبت انتهاء الحرب العالمية الثانية - سببا فى أن يهوى بمكانه الملك بين الشعب . . وبدء هذا ينتقل الى داخل الجيش . .

وتكاد قضية « مؤامرة الضباط سنة ١٩٤٧ » - وهى أول قضية اتفاق جنائى داخل الجيش أن تكون مثالا قياسيا للتغير الذى أصاب العمل السياسى فى الجيش المصرى فى النصف الثانى من الاربعينات .

فخلال شهر يوليو سنة ١٩٤٧ كون الملازم اول «مطفى كمال صدقى» الضابط بادارة العمليات الحربية « المخابرات » جمعية سرية اسمها « الجمعية الوطنية الاشتراكية المتطرفة » وضم اليها عددا من رجال الجيش بلغ ثمانية عشر فردا بينهم خمسة عشر ضابطا وثلاثة من الصولات الفنيين .

وقد تبين من التحقيقات التى أجريت فى هذه المؤامرة استى سميت « قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش سنة ١٩٤٧ » أن «هـ»اف الجمعية نشر المبادئ الثورية بين أفراد الجيش وقلب نظام الحكم . اقامة حكومة عسكرية تقوم بالاصلاح الشامل فى البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة على الشعب والحد من الملكيات وتحسين وسائل الانتاج ورفع الغبن عن جميع الطبقات وتقوية الجيش .

وكانت وسائل هذه الجمعية للوصول الى أهدافها هى القضاء على الزعماء المصريين الذين نشأوا فى عهد الاحتلال - وقتل قيادات الجيش وعلى رأسها « الفريق ابراهيم عطا الله باشا » رئيس هيئة أركان الحرب وتوحيد صفوف الطلبة والعمال - وانتهاز فرصة افتتاح المدارس والجامعات وقيام الطلبة بالتظاهر واحداث الشغب واستغلال ذلك عند استدعاء الجيش لفض هذه التظاهرات بالانضمام الى صفوف المتظاهرين وتحريك بعض الوحدات من ثكناتها وضرب قوى البوليس واحداث فوضى تنتهى باحتلال دور الحكومة

وفرض ارادة الجيش على النظام الحاكم وتسليم قيادة البلد « للفريق عزيز على المصرى باشا » .

وقد كانت الاحاديث التى تدور بين أعضاء الجمعية « ومصطفى كمال صدقى » تتناول الحالة السياسية والاجتماعية واهمال رؤساء الوزارات لمصالح البلاد - حقوق الفرد وواجباته نحو الامة - الآراء الماركسية - جوع سواد الشعب وغنى الآخرين - الى جانب بحث المطالب الفئوي للصولات الفنيين ومرتباتهم وترقياتهم . الخ .

وقد صدرت عن هذه الجمعية مجموعة فى المنشورات مثل (الى رجال الجيش المصرى - خطاب مفتوح ٣ - من ضباط الجيش الى جلالة قائدنا الاعلى - خطاب مفتوح الى حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة اركان حرب الجيش - من ضباط الجيش الى مولانا الملك - والى متى) وكلها بتوقيع ضباط الجيش - ويبين من أهداف هذه الجمعية ووسائلها ومنشوراتها انها تصطبغ باللون الاحمر - او بمعنى اصح انها متأثرة تماما بالفكر اليسارى الذى كان قد وجد طريقه الى الحياة السياسية فى مصر فى ذلك الوقت (١٥) .

« مصطفى كمال صدقى » كان يعلم زملائه فى الجمعية من كتب (رأس المال لكارل ماركس - ونحو عالم جديد لتطور الفكرة الدولية) كما أن

(١٥) المتحف القضائى = قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش سنة ١٩٤٧ وقد كانت هذه المنشورات تدور حول رفض المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال والاستعداد للصراع من أجل استخلاص الحقوق - والحديث عن تفشى الفقر والجهل والمرض فى البلاد وتوانى النظام الحاكم عن القيام بواجبه والتدهور الخلقى والاجتماعى - وتحبيذ المبادئ التقدمية - والمطالبة بالاصلاح والتحسين - والامتناع عن ضرب الجيش للطبقات العاملة الكادحة المطالبة بالاصلاح والتحسين - مطالبة الملك بالتدخل خشية الانفجار - حالة الجيش السيئة تنظيما وتديرا وتسليحا وتفشى الرشوة والمحسوبية فيه - سوء نظام التجنيد - المطالبة بالعدالة - استخدام السيئ فى كبت الحريات واخماد الاصوات - التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى الجيش مرآة لحال الامة - معيشة الفلاح المصرى كالبهائم وشربه من ماء البرك والترع - وحالة العامل اسوأ - تحكم اصحاب رؤوس الاموال فى الكادحين والعمال - بعض المطالب الفئوي - الحديث عن المبادئ والاخلاق والاخلاص والضمير - الاستعداد للتضحية والموت فى سبيل مصر - الاسلام وعدم تعارضه مع الشيوعية - قضية الفقر والجهل والمرض .

المنشورات الصادرة عن هذه الجمعية كانت تتحدث عن وقوع الشعب تحت وطأة الفقر والجهل والمرض وان استمرار وقوع الشعب تحت هذه الحالة دافع قوى لاعتناق المبادئ التقدمية التى تكفل الحياة السعيدة للشعب ، وان الجيش لن يوجه رصاص بنادقه الى صدور الطبقات العاملة الكادحة المطالبة باستقلال وادى النيل أو المطالبة بتحسين أحوالها .

وكان الرّبط بين الاهداف الوطنية والاهداف الاجتماعية صلب ماترمى اليه جمعية « مصطفى كمال صدقى » .

كما أن تجديد الصولات الفنين الى هذه الجمعية لمعاونتها على بث روح الثورة فى الجيش وتفهم الجنود بالظلم الواقع عليهم كان محاولة من « مصطفى كمال صدقى » للوصول الى صفوف العساكر والصف ضباط الكادحين والذين يشعرون بالمعاناه - وذلك عن طريق أفراد يمكنهم بحكم أوضاعهم (الصولات) وبحسبانهم من الكادحين أيضا أن يصلوا الى عقول وقلوب الجنود أكثر من الضباط الذين تفصل المستويات الطبقيه بينهم وبين الجنود - فقد كان لهؤلاء الصولات مطالب فئويه تتصل بالكادر الفنى العسكرى ومرتباتهم وترقياتهم (١٦) .

وهذا الاسلوب الذى اتبعته الجمعية فى الوصول الى القاعدة العريضة

(١٦) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ - دوسيه بدون رقم « خطاب صادر من اتحاد عام صولات وصف ضباط وعساكر الجيش المصرى فى ١٩٤٨/١/٢ الى حكمدار بوليس مصر - باعتزام الاتحاد المذكور القيام بمظاهرة سلمية » غايتها الالتجاء الى ساحة عابدين لتقديم مطالبهم الى الملك فى ميعاد سيحدده الاتحاد فيما بعد وينذره بالتنبيه على رجال البوليس بعدم التعرض لهم خشية حدوث مالا يحمد عقباه .

- دار الوثائق - محفظة الجيش رقم ٣ (دوسيه بدون رقم) .
(خطاب « الاتحاد العام لصولات وصف ضباط الجيش والبحرية والطيران فى ١٩٤٩/١٢/١٨ » الى وزير الحربية والبحرية - وفيه يهدد الاتحاد المذكور بنشر وتوزيع الكتاب الأسود على طبقات الشعب والهيئات الاجنبية بما فيه من كتابات تضر بسمعة مصر وجيشها الخ - اذا لم يتم ترقية ٧٥ صول تعليم ومثلهم صول تعيين الى الملازم ثان قبل ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ - وحمل الكتاب وزير الحربية مسئولية ماسيحدث بعد هذا التاريخ .

من رجال الجيش استهدفت منه تكوين قوة ضارية من رجال الجيش من الطبقات الدنيا تلتحم بالطلبة والعمال ويتأزرون ضد قوات البوليس ويطلقون النار عليها بهدف اشتباك الاهالى مع البوليس واندلاع نار الثورة - أقول أن هذا الاسلوب عند ربطه بالمنشورات التى كانت تصدر فى ذلك الوقت عن تنظيمات يسارية بالبلاد « نداء الى شباب وادى النيل - ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ - نحن نطالب الحكومة - من « حدثو » الى ضباط الجيش والبوليس » ومحاولته هذه المنشورات من تأنيب العساكر على مهاجمتهم للعمال والطلبة ومطالبتهم بتركهم يثورون وتحريضها العساكر على عدم اطاعة أوامر الضباط - ومهاجمتها الضباط الذين يأمرؤن جنودهم بمصارعة العمال - والتنفيد بالضباط الذين لا يهتمهم جوع العامل أو عريه أو ظلمه - وأرجاع هذا الى أن الضباط من سلالة الاغنياء وأصداب المصانع والشركات وليس فى عائلاتهم فلاحين أو عمال وحدث الجنود على الثورة - عند الربط بين هذا وذلك (أى أسلوب « مصطفى كمال » ومنشورات التنظيمات اليسارية) نجد أن الاتجاه واحد وهو (تفكيك قوة الجيش العسكرية وتفكيك قواعد النظامية وتكوين قيادة عسكرية شيوعية لحركة شعبية تضم مجموعات الكادحين الذين يكونون طبقة البروليتاريا للسيطرة على الحكم) وهذا هو الاسلوب الشيوعى فى الانقضااض على الحكم - ويؤكد اللون الماركسى لهذا النوع من الفكر السياسى ما جاء بمنشور ضبط مع « مصطفى كمال صدقى » ربط فيه بين عدم حيولة الدين اللحنيف بين السياسة المصريين وبين تهاونهم فى حقوق الوطن - والاغنياء وظلمهم للفقير - وغنى الاغنياء وبؤس الفقراء ، وانتهى الى أن هذا يعنى أن الاسلام لا يحول بين مصر والشيوعية - كما أن هجوم المنشور على سلوك الاسلام والمسلمين كان يعنى ثبوت الاتجاه الشيوعى عند « مصطفى كمال صدقى » لما تحويه الشيوعية من تعليمات بعدم الالتزام بالاديان السماوية .

وانتهى من هذا الى أن « مصطفى كمال صدقى » كان أحد ضباط الجيش الذين آمنوا بالفكر الشيوعى وأنه قد استطاع أن يجند عددا من رجال الجيش الى جمعيته وبالتالي فانهم آمنوا بهذه الافكار - كما انتهى الى أن الفكر الماركسى قد أحدث أثاره فى العمل السياسى بالجيش فى الفترة التى تلت

انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٧) .

(١٧) المتحف القضائي = قضية الاتفاق الجنائي لضباط الجيش سنة ١٩٤٧ وكان المشتركين فى هذه الجمعية هم : ١ - صاغ ١ - ح احمد فؤاد من ادارة العمليات الحربية ٢ - صاغ ١ - ح محمد رشاد مهنا من ادارة قسم القاهرة - ٣ - صاغ احمد يوسف حبيب من مدرسة التربية البدنية ٤ - يوزباشى عبد المنعم عبد الرؤوف من مدرسة المشاة ٥ - يوزباشى عثمان حسين نورى من ادارة العمليات الحربية ٦ - يوزباشى عاطف محمد عبده سعد من سلاح المدفعية الملكية ٧ - يوزباشى حسن فهمى عبد المجيد من سلاح المدفعية الملكية ٨ - م ٠ اول انور محمد الصيحي من القوات المربطة ٩ - م ٠ اول عبد الرؤوف نور الدين من سلاح الحدود الملكى ١٠ - م ٠ اول مصطفى كمال صدقى من ادارة العمليات الحربية ١١ - م ٠ اول عبد الحكيم ممدوح حسن جبة من سلاح المدفعية الملكية ١٢ - م ٠ ثانى / مصطفى عبد المجيد نصير من سلاح الفرسان الملكى ١٣ - م ٠ ثان / عبد الحميد عبد السلام طه الكفافي من سلاح الفرسان الملكى ١٤ - م ٠ ثان محمد احمد حسن من سلاح المدفعية الملكى ١٥ - م ٠ ثان محسن ابراهيم محمد من ك ٥ بنادق مشاة ١٦ - صول فنى مصطفى محفوظ وهبة من سلاح الصيانة ١٧ - صول فنى محمد حسن مصطفى من سلاح الصيانة ١٨ - صول فنى عبد القادر طه احمد من سلاح الصيانة .

ومع هؤلاء الضباط والصولات قد اتهموا فى هذه القضية بتحريض جنود الجيش على الخروج عن الطاعة والتحول عن أداء واجباتهم العسكرية والدعوة الى الانضمام الى اتفاق جنائى لقلب شكل الحكومة - فقد أفرج عنهم فى نهاية سنة ١٩٤٧ كما رقت الصول « جمال الدين عبد الخالق جلال » المبلغ عن هذه القضية وأعيد الضباط والصولات المتهمين الى وظائفهم وأجبل الفريق ابراهيم عطا الله رئيس هيئة أركان حرب الجيش الى المعاش .

- راجع دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ - دوسية ٦ - ١ / س ح (ضباط وصف ضباط) وقضية الاتفاق الجنائى فى ١٩٤٨/١/١ .

وقد اتهم مصطفى كمال صدقى فى يناير سنة ١٩٤٩ مع آخرين فى الجناية العسكرية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ عليا و ١٢ باب التشريعية لسنة ١٩٤٩ بحيازة أسلحة وذخائر وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات غير أنه أفرج عنه بالعفو الملكى .

- راجع المتحف القضائي - المحكمة العسكرية العليا - القضية العسكرية ٣٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢ باب التشريعية لسنة ١٩٤٩ - وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ قدم مصطفى كمال صدقى للمحاكمة

وإذا كان للفكر الماركسى تأثير على العمل السياسى فى 'الجيش بعد الحرب العالمية الثانية على الصورة التى أوضحتها الصفحات السابقة - فاننا نلاحظ أيضا من خلال هذا العمل - التأثير بالاتجاه الديموى الذى كان يلون العمل السياسى فى البلاد فى ذلك الوقت - فالجمعية كانت - وفقا لما ثبت من التحقيقات - تفتوى قتل « الملك » بالقاء القنابل على موكبه عند اتجاهه الى البرلمان - والنحاس باشا - وصدقى باشا - ومكرم عبيد باشا - والنقراشى باشا - وابراهيم عبد الهادى باشا - وسليم زكى باشا - وطلعت بك من كبار رجال البوليس السياسى - واستخدام المفرقات لنسف

بتهمة الشيوعية وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وبذلك انتهى نشاطه السياسى .

- راجع اليرزبىثرى (الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى) القسم الاول ص ٩٨ - ٩٩ .

وقد ذكر الكاتب أن الملازم ثان محمد احمد حسن (المتهم رقم ١٤ فى قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش سنة ١٩٤٧ - وهو من الكتبية الاولى الاولى بالمدفعية المضادة للدبابات - والذى أسرى يوم ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ قرب العسلوج - قد ذكر فى محضر استجوابه باسرائيل بعد أسره أنه يعادى الحكومة وأنه مشايخ لليمين المتطرف - وذكر أنه اعتقل لمدة شهر فى عام ١٩٤٧ بشبهة اشتراكه فى الاعتداء على حياة النحاس باشا ثم أخلى سبيله هو وعدد آخر من الضباط المشتبه فيهم بأوامر من الملك (وقد أثبتت الوثائق خلاف ما ذكره الضابط حيث أنه اعتقل فى آخر سنة ١٩٤٧ لاشتراكه فى قضية الاتفاق الجنائى وليس الاعتداء على النحاس باشا) وأنه يؤيد أعمال الارهاب الفردى ضد الزعماء الموالين للانجليز - وتحدث عن علاقاته الحسنة مع الارهابيين المتطرفيين - واعتبر نفسه من أتباع مصر الفتاة أو الاخوان المسلمين حيث لم يكن يرى فارقا بين الوفد وبين حكومة النقراشى - واعترف فى أقواله أنه قرأ بعضا « لماركس » لكنه يهوى أعمال « نيتشه » « وشينجلر » - وكانت له تحفظات قوية بالنسبة لليساى - وكان الولاء للاتحاد السوفيتى فى نظره جالب للاستعمار الجديد - كما كان يعتبر جريدة « الجماهير » الشيوعية جريدة كاذبة - مما يعنى أن الملازم ثان محمد احمد حسن كان لايتفق مع مصطفى كمال صدقى فى الميول الماركسية وإن كان يشتركه فى الاتفاق الجنائى بما يتضمنه من أعمال عنف .

ولقد أفرج عن هذا الضباط فى عام ١٩٤٩ - واستمر يخدم فى الجيش حتى أصبح فى عام ١٩٥٦ « رائدا » وقائدا للحرس الوطنى بمنطقة قناة السويس وكان فى عام ١٩٦٤ برتبة العقيد .

ضريح احمد ماهر باشا (والمغزى من ذلك هو أنه لامعنى لاقامة مثل هذا الضريح مع وجود طبقات فقيرة فى حاجة الى الاموال التى تنفق فى بنائه)
 - وتعطيل الملاحة فى قناة السويس بضرب السفن المارة بها وايقاع الحكومة فى الارتباك - والقاء القنابل على السفارة البريطانية - وقتل الفريق ابراهيم عطالله بوضع المتفجرات فى سيارته (كان قد تحدد يوم ٢٣ / ١٠ / ١٩٤٧ لقتل الفريق عطالله - ويوم ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٧ لنسف ضريح احمد ماهر) .

وهذا يتفق مع حوادث مصرع « احمد ماهر باشا » فى فبراير سنة ١٩٤٥ « وامين عثمان باشا » فى يناير ١٩٤٦ - ونسف سينما ميامى فى مايو ١٩٤٦ - ونسف سينما مترو فى مايو سنة ١٩٤٧ - مما يعنى أن العمل السياسى فى الجيش كان يتأثر بكافة الاتجاهات السياسية التى تجرى فى البلاد .

ويلاحظ من رصد مسلك العمل السياسى فى ذلك الوقت أن هذا العمل رغم ابتعاده تماما عن الولاء للعرش - بل والتفكير فى اغتيال الجالس عليه - فاننا نجده يحتفظ بهذا العمل ضمن الاعمال غير المعونة وييقها سرا بين القائمين على العمل - وكان هذا المسلك من جانب أعضاء هذه الجمعية هو مارأوه من أنه (أى الملك) يتدفع بسمعة وشعبية فى البلاد الشرقية (١٨) .

ويتمثل تأثر العمل السياسى فى الجيش المصرى بالاخوان المسلمين التى تعتنق نوعا من التعصب الاسلامى الغامض مع قومية متطرفة وكراهية لدول الاستعمار وخاصة انجلترا - ومعاداة التأثير بالثقافة الغربية - فى العمل الذى ظهر به تنظيم « مؤتمر الهيئة التنفيذية لجنود الجيش الاحرار » على شكل منشور فى ٧ / ١٢ / ١٩٤١ .

ففى هذا المنشور - ولعله أول منشور يظهر فى الجيش المصرى - يبدو بجلاء أثر تعاليم الاخوان المسلمين وأفكارهم ومعتقداتهم .

والمنشور يحوى فى مضمونه الاعتراض على رذائل جيش الاحتلال

وتعرضه للنساء فى الشوارع والمطالبة باتخاذ اجراءات تمنع هذا العمل -
والمحافظة على مبادئ الاخلاق والقيم فى الشارع المصرى .

وأول مايلفت النظر فى المنشور استشهاده بالآيات القرآنية ، وترديده
الأدعية والابتهالات (ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل مااعتدى عليكم
والله مع الصابرين) (الله يامن استعز بعزتك الابدية من لايزل ولايضام -
تسالك رينا بحق الأبدية أن تؤيد المسلمين وترفع راية الاسلام وأن تخذل
الكفر والكفرة وتنصر بفضل رعايتك مليكنا فاروق الاول ملك مصر نصرا
يزيد بالدين عزا وتقويما) - وهو اتجاه دينى بحت كان يمسك بزمامه تنظيم
الاخوان المسلمين دون غيره - كما يبدو اتجاه المنشور نحو تأييد سياسة
« على ماهر » وقت توليه الوزارة الثانية (١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ - ٢٧
يونيو ١٩٤٠) فى تجنيب البلاد ويلات الحرب - وهو اتجاه كان معروفا عن
الاخوان فى الاربعينيات (١٩) .

وتركيز المنشور على الدفاع عن الفصيلة والآداب وشرف الفتاة المصرية
بين الاتجاه الإخوانى فى التمسك بأهداف الاخلاق والقيم التى يحض عليها
الدين الاسلامى .

ولم يفت المنشور أن يطالب ببعض طلبات سياسية - كاقالة الوزارة
وتأليف وزارة أخرى يرأسها « النحاس » أو « على ماهر » وتدخل الجيش
فى السياسة - والافراج عن الضباط المعتقلين (« عزيز المصرى » ورفاقه)
الخ (٢٠) .

ومع التسليم بالطابع الدينى للمنشور وتركيزه على المحافظة على
الاخلاق والقيم والفضيلة الخ - الا أن مايستدعى النظر عند مطالعته ركافة
عباراته والأخطاء اللغوية فيه - وتناقض اتجاهاته ، فبينما يجذب المنشور
العمل لانقاذ البلاد من الوقوع فى ويلات الحرب القائمة - مما يعنى الاتفاق

(١٩) اعادة النظر فى الاخوان المسلمين

F.O 141/838 Embassy & consular Archives.

بحث بريطانى عن قوة حزب الاخوان المسلمين وتأثيره فى الاحوال
السياسية فى مصر فى الاربعينيات - مؤرخ ١٩٤٢/١٢/١٤ .
(٢٠) دار الوثائق القومية - محفظة الجيش رقم ٣ دوسيه بدون رقم

مع « على ماهر » فى سياسته - نجده فى موضع آخر يطالب بتسريح الجنود أو الاشتراك فى الحرب القائمة - ويندد بالجيش الذى لا يدافع عن بلاده مع وجود الاعداء على الحدود .

ومع أن المنشور التزم المضمون الملكى فصدر باسم الملك وتخلله الدعاء له وانتهى بتبجيله وتعظيمه ، فإنه فى نفس الوقت يحمل عبارات التهديد كقوله « هذا ونخطركم بأن اذا لم تنفذ هذه المطالب بأكملها فى ظرف أسبوع ابتداء من وصول هذا اليكم تكونوا قد جنيتم على أنفسكم جنابات عديدة لم يحمى عقباها وهى لاداعى لذكرها فان كل شىء على مايرام .

وأخلص من هذا الى ان المنشور رغم انه يحمل فى ثناياه علامات التأثير بتنظيم الاخوان المسلمين - الا أنه لم يصدر عن ضباط بالجيش - وإنما عن رتب أخرى (جنود - صف ضباط - صولات) - بمعنى أن العمل السياسى فى الجيش فى الأربعينيات لم يكن قاصرا على الضباط فقط - فقد شاركت الرتب الأخرى فيه - وكانت فى عملها هذا متأثرة بتعاليم الاخوان المسلمين وأفكارهم .

غير أن المنشور الذى ضبطته أجهزة المخابرات البريطانية فى ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ عندما كان يوزع على الضباط فى منطقة القنال .. كان أكثر وضوحا فى انتماء محورية الى جماعة الاخوان - كما يبدو من لهجته صدوره عن مثقفين يرتدون اللباس العسكرى بحق .

كان المنشور يطالب بالتسليح الكامل للجيش المصرى وفقا لنصوص المعاهدة - وتزويده بالاسلحة والذخيرة - كما تضمن تعليمات مفصلة للضباط من أجل العمل الفعلى ضد البريطانيين كالاستعداد لأى نداء من الرئيس لأجل الوطن لدفع البريطانيين خارجه - وتعطيل الكبارى وازعاج من يحاول اصلاحها بهدف قطع البريطانيين عن قواعدهم - وعدم الخشية من الخسائر الاولى فى الارواح .

وكانت صورة « الاخوان المسلمين » تتضح فى فقرة تقول : « الملك المسلم يدعو اخوته المسلمين أن يكونوا حوله ، هو قوى بهم » - وكذلك فى فقرة تنصيح بالعداء الشديد لبريطانيا وبالتهصب للمسلمين الاسلامى تقول :

« اسلك مسلك أسلافك المحمديين ضد المسيحيين الذين غزوا بلادك (٢١) » .

وقد امتد نشاط الجيش السياسى المتأثر « بتنظيم الاخوان » الى فلسطين سنة ١٩٤٨ - حيث راح يوزع المنشورات على رجال الجيش هناك - ويتضح هذا النشاط من منشور ضبطته رئاسة القوات المصرية فى فلسطين فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٨ بتوقيع « ضباط الجيش - يتهم » النقراشى « رئيس الوزراء بخيانة قضية فلسطين - وضياع جزء من فلسطين بسبب تهاونه ، ومنعه السلاح عن المقاتلين خشية وصوله لأبناء مصر فينقلبوا ضده - ويصل المنشور الى حد وصف أعمال « النقراشى » فى شأن فلسطين بالاجرام - وفى نفس الوقت يتهم « الملك عبد الله » و « عبد الرحمن عزام » بالخيانة - بينما ينحاز لفتى فلسطين .

لقد كان المنشور يهاجم « النقراشى » لفشله فى التجهيز للمقاتل فى فلسطين - لكن يجب التنبيه الى أن حل « النقراشى » لجماعة الاخوان المسلمين كان فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ - ولقد كان هذا العمل ضربة قاصمة للجماعة ونشاطها - بلغ تأثيره فيها حد الانتقام باغتيال « النقراشى » فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ - لهذا فان الهجوم على « النقراشى » فى هذا المنشور - بهذه القسوة دليل على صدور المنشور عن ضباط متأثرين بالاخوان

F.O 141/841 British Embassy 10th June 1942 Egyptian (٢١)
Army - D.S.O "Translation of an anti-British circular distributed to the officers of the Egyptian Army - to Mr. Tomlin Esq. his Britanic majesty's Embassy, Cairo.

وقد حصل « الكولونيل ماك اليستر » قائد البعثة العسكرية البريطانية فى منطقة القنال على هذا المنشور من أحد عملائه من ضباط الجيش المصرى برتبة الملازم أول ويدعى « ويلسون » وكان يعمل ضابطا بالكتيبة الثانية مدافع ماكينة بالفردان - وكان هذا العميل هو المخبر الذى يزود المايجور فيتزجيرالد fitz gerald قائد المخابرات البريطانية فى القنال بالمعلومات عن التحركات السرية بالجيش - وتضمن هذا التقرير أن الملازم ثانى عبد المحسن سليم من ك ٢ مدافع ماكينة بالفردان والملازم ثانى أبو ستيت من نفس الكتيبة كانا يوزعان منشورات على قوات الجيش المصرى - وأنهما حصلا على هذه المنشورات من شخص يدعى « زكى عمر » كان يعمل سكرتيرا لكلية العلوم فى ذلك الوقت .

وبالتالى بالعمل الذى أقدم عليه « النقراشى » فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ (٢٢) .

٣

أما مصر الفتاة - وتشجيعها التغالى فى الوطنية وتأثرها المباشر بالفاشية الايطالية والنازية - ومحاكاتها لها فى بعض اعتناقها « نظرية الزعيم » النازية (٢٣) - وشعار « الله - الوطن - الملك - والقسم الذى يربده أعضائها والذى يحمل بين سطوره معانى التضحية بالروح فى سبيل البلاد - كل هذا يمكن التقاطه بيسر من بين سطور منشور ضبطه القسم السياسى لبوليس مدينة القاهرة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٢ بتوقيع لجنة الضباط السرية (٢٤) .

فالمنشور زاخر بكلمات « حمل النيل » « ونداء مصر » « وفخرها » - « الكفاح والتضحية » - « شباب البلاد » « مجد مصر وشرفها » - « التضحيات وانكار الذات » - « الله والبلاد والملك » - « اوراق الدماء » - « نموت اليوم شرفاء عن أن نموت غدا فى ذلة وضعف » - « لقد تعاهدنا على القسم أن نحمل البلاد ونفدى العرش حتى نموت » - هل تفدون اليمين ؟ .

وكل هذه الكلمات الصرخة بالتفانى فى الوطنية - الى جانب احتواء المنشور على علامات محددة تنفرد بها مصر الفتاة فى السنوات الاولى من الأربعينات كشعار « الله والبلاد والملك » « والقسم » - تشير الى صدور هذا المنشور عن ضباط متأثرين بتعاليم وأيدولوجيات مصر الفتاة .

(٢٢) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ١٠ - محفظة ٤ - ملف ١ - ٢٦/سج / ٢٦ جزء ٦ « رئاسة القوات المصرية بفلسطين - رقم القيد / أمن / منشورات ٤٨ - صورة منشور أمكن لرئاسة القوات المصرية بفلسطين الحصول عليه بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٨ .

(٢٣) لوكان هيرزويش « المانيا الهتلرية والمشرق العربى » ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٣٤ .

(٢٤) F.O 141/841 Egyptian Army - British Embassy "a copy of a circular seems to be made by a secret society of Egyptian Army officers" 23rd July - 1942 received from the political section of the Cairo city police.

(م ٢٠ - الجيش المصرى)

على ان المنشور مع هذا لا يخلو - علاوة على الفاظ الحماسة والتضحية
فى سبيل البلاد وما الى ذلك من الكلمات - من أهداف وطنية كاصلاح الجيش
بزيادة تسليحه وتزويده بذخيرته كاملة - وتطهير قياداته من المتأمرين والخونة
وتعيين المخلصين والوطنيين والأكفاء - فهو وطنى فى مضمونه مضاد للفساد
وموال للنظام الملكى شأنه فى ذلك شأن اتجاهات العمل السياسى فى ذلك
الوقت .

عند حصر مصادر المنشورات التى كانت توزع بين رجال الجيش على
مدى الفترة منذ سنة ١٩٤١ (تاريخ صدور أول منشور) وحتى سنة ١٩٥٢
- يتبين أن هذه المنشورات قد صدرت عن سبعة جهات .

فهنالك مؤتمر الهيئة التنفيذية لجنود الجيش الاحرار صاحب منشور
١٩٤١ ، وهنالك لجنة الضباط السرية سنة ١٩٤٢ وقد تعرضت منشوراتهما
للتحليل والدراسة وقت عرضهما - وهنالك مجموعة منشورات « مصطفى
كمال صدقى » التى ضبطت فى قضية مؤامرة الضباط سنة ١٩٤٧ والتى كانت
تحمل توقيع « ضباط الجيش » وقد تعرضت أيضا للدراسة والتحليل .

وفى سنة ١٩٤٨ ظهرت منشورات بتوقيع مايسمى « بجبهة الضباط »
كانت تقجه نحو المطالبة بتحسين حالة الجيش وعدم الاكتفاء بانتخلص من
« ابراهيم عطا الله » ورفع مستوى الجيش عامة .

وقد استمرت المنشورات بتوقيع « ضباط الجيش » فى الظهور سنة
١٩٤٨ - مما يفهم معه أن نشاط « مصطفى كمال صدقى » لم يتوقف - كذلك
فان لون هذه المنشورات الشيوعى استمر على ما هو عليه - مختلطاً بمهاجمة
الاستعمار والاحلاف الدفاعية والدفاع المشترك .

ولا يظهر « للضباط الاحرار » أى منشورات حتى سنة ١٩٥١ عندما
يظهر منشور لهم يحدد اهدافهم فى القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال
القام للوطن - ويؤيد الحكومة (حكومة الوفد) فى خطواتها ضد الاستعمار
- ورفض الارتباط بالاحلاف - ورفض استخدام الجيش فى القضاء على
الحركة الوطنية ، ووحدة الجيش والشعب - والمطالبة بالتسليح للجيش
واطلاق الحريات والكفاح ضد الانجليز فى القنال باستخدام حرب
العصابات .

وتستمر منشورات « الضباط الاحرار » سنة ١٩٥١ - غير انها فى نهاية ذلك العام تهاجم أعوان الملك « كحسين سرى عامر والياس اندراوس وادجار جلاد وحلمى حسين » وتهاجم القصر فى صورة غير مباشرة عندما تتهم هؤلاء الاشخاص بتهريب الذهب الى الخارج .

كما تهاجم المنشورات قيادات الجيش الفاسدة والمتعاونة مع الاستعمار « كسعد الدين صبور » - وتستمر لهجة المنشورات فى السير فى الخط الوطنى الذى بدأت به .

ومع بداية عام ١٩٥٢ بدأت تتضح فى منشورات الضباط الاحرار آثار الصراع الناجم عن اختصار القوة بين « القصر » وبينهم والمتمثل فى اجتماعات وانتخابات نادى ضباط الجيش عندما رشح القصر رجله « اللواء حسين سرى عامر » أمام رجل الضباط الاحرار اللواء « محمد نجيب » - وفى منشور ١٣/١/١٩٥٢ يتحدث المنشور عن « حسين سرى عامر » ويصفه بأنه « طريد العدالة » مع ما هو معروف عنه بأنه رجل القصر - ويطالب بطرده من الجيش هو « والفريق محمد حيدر » - ويشير الى حادثة محاولة اغتياله من طريق خفى - وكان الصراع قد تفجر بالفعل عندما هاجم عدد من « الضباط الاحرار » « اللواء حسين سرى عامر » امام منزله مساء يوم ٧ يناير ١٩٥٢ وأطلقوا عليه أربعة عشر طلقة نارية من مدفع رشاش - لم تصبه وأصابت طلقتان منها سائق سيارته العريف « احمد موسى » (٢٥) .

(٢٥) مجموعة منشورات صادرة عن تنظيمات « ضباط الجيش » - « جبهة الضباط » - « الضباط الاحرار » - اللجنة الوطنية لرجال الجيش « اللجنة التنفيذية العليا للضباط » - ما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٢ من وثائق الاستاذ الدكتور/احمد عزت عبد الكريم رئيس جامعة عين شمس السابق .

- والمتحف القضائى - ملف الجناية ١٢٨ سنة ١٩٥٢ الزيتون والخاصة بالشروع فى قتل « اللواء / حسين سرى عامر والأمباشى أحمد موسى - وبه خطاب مرسل الى الاستاذ/عبد الخالق علام رئيس النيابة فى ١٣/١/١٩٥٢ يقول : « ان محاولة اغتيال مدير الحدود هو من حق الضباط على قائد القوات المسلحة واتبأه لأنه هوى بالجيش وبروحه المعنوية الى الحضيض - فى نفوس الضباط ثورة داخلية ستظهر فى القريب العاجل اذا =

وتستمر منشورات الضباط الاحرار خلال عام ١٩٥٢ لتهاجم الفساد فى الجيش والقيادات الكبرى فيه - كما تهاجم الاستعمار وأذنايه وتنتقد الحكومة لاستخدامها الجيش فى أعمال المحافظة على النظام والأمن - وتندد بالديكتاتورية وحرمان الشعب من حريته وإيداع آلاف الأشخاص فى المعتقلات - ومصرع « عبد القادر طه » واشتراك « اللواء حسين سرى عامر » فى التحريض على قتله .

وخلال عام ١٩٥٢ تظهر منظمة سادسة تحمل اسم « اللجنة الوطنية لرجال الجيش » - تتسم منشوراتها بنفس اللهجة السائدة فى المنشورات التى صدرت فى نفس العام والاعوام القليلة السابقة كالتنديد الغير مباشر بالملك - ومهاجمة الاستعمار وأعوان القصر - وقيادات الجيش ونظام الحكم القائم .

ثم تظهر قبل الثورة بثلاثة أشهر فقط منظمة سابعة تحمل اسم « اللجنة التنفيذية العليا للضباط » - ويستشف من منشوراتها أنها أكثر ثورية من المنظمات التى سبقتها - ففى المنشورات دعوة صريحة لضباط الجيش لعدم تنفيذ ما يؤمرون به وحثهم على الانضمام الى الشعب بحسبانهم أبناء وأخوة المصريين الذين قاموا بثورة سنة ١٩١٩ .

ومع تعدد مصادر المنشورات - واتسامها فى الجملة بالاتجاه الوطنى المضاد لنظام الحكم الفاسد - مع بعض الهجوم غير المباشر - فى بعض الاحوال - على الملك - تثار عدة أسئلة .

لم يقدارك الأمر بتخلى حيدر باشا عن مركزه - مولانا قائدنا الاعلى يعتقد أن حيدر باشا مخلص وأن الجيش فى قبضة يده ولكن هذا خلاف الواقع فانه مكروه وخائن (التوقيع الضباط الاحرار) .

ويقول الاستاذ احمد حمروش ان الرئيس السابق جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد وكمال رفعت وحسن التهامى قاموا بمحاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر أمام منزله يوم ٨ يناير - راجع احمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١٦٥ - وراجع اقوال الرئيس السابق جمال عبد الناصر فى « فلسفة الثورة » طبعة وزارة الارشاد القومى - مصلحة الاسعلامات ص ٣١ الى ٣٥ .

هل كانت هناك بالجيش فعلا هذه التنظيمات ؟ - وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تقم بعمل فعلى ينتهى بثورة واكتفت بعمليات التهييج السياسى ؟ لماذا لم تظهر منشورات الضباط الأحرار الا سنة ١٩٥١ ؟ - وهل يعنى هذا ان الضباط الأحرار كتنظيم لم ينشأ الا سنة ١٩٥١ ؟ - هل ما قدمته هذه الدراسة من منشورات كان كل ما صدر ؟ - وهل تواريخ هذه المنشورات يمنع من صدور منشورات قبلها من هذه التنظيمات ؟ - هل كانت هذه التنظيمات متصلة بتنظيم الضباط الأحرار أم ان كلا منها كان يعمل منفصلا ؟ - الا يحتمل والمنشورات كلها ذات طابع متشابه ان تكون منشورات عام ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ على اختلاف مصادرها - صادرة عن تنظيم الضباط الأحرار ، وان تعدد المسميات لم يكن الا بقصد التعمية والتمويه من جانب الضباط الأحرار ؟ - هل حالت هذه التنظيمات ان صح وجودها دون قيام بعض الضباط الوطنيين بأعمال فردية مستقلين عن أى تنظيم ؟ .

اجاب اللواء المتقاعد « ابراهيم أبو ستيت » - والذي كان برتبة الملازم ثان سنة ١٩٤٢ بالجيش بأن الشكل العام للعمل السياسى فى الجيش المصرى فى الفترة موضوع البحث كان يحتمل وجود جهاز أو أكثر يعمل (٢٦) .

غير أننى أتصور أن هذه التنظيمات لم تكن تتجاوز تجمع عدد من الضباط معا - واجتماعهم على اصدار منشورات يهاجمون فيها النظام الحاكم أو قيادات الجيش دون أن يتطور عملهم الى ما هو أبعد من ذلك ، والا لأثبتت الاحداث هذا - وفى هذا المقام أقول أن كل هذه التنظيمات يدخل دورها تحت أعمال التهييج السياسى - الا أن هذا الوصف لا يشرح هذه الجهود عن وصف انها أعمال سياسية - لم تستمر لافتقادها الى أيديولوجية العمل الثورى - أى استكمال ما بدأوه بتنظيم الخلايا والانتشار ثم القيام بالثورة - كما أن الوصف لا ينفى أن هذه التنظيمات كانت موجودة وفيت ظهور تنظيم الضباط الأحرار .

ان عدم ظهور منشورات الضباط الأحرار الا سنة ١٩٥١ لا يعنى أن

(٢٦) محادثة مع اللواء المتقاعد ابراهيم أبو ستيت أحمد حميد أبو ستيت فى ١٩٧٨/١٢/٢٤ - وهو حفيد حميد بك أبو ستيت أحد كبار أعيان الصعيد والذي شارك فى الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ .

تنظيم الضباط الاحرار قد بدأ فى الظهور سنة ١٩٥١ فقط - وانما الاقرب الى العقل هو أن أكون قد عجزت عن الحصول على منشورات ذات تواريخ قبل ذلك - غير أن مسألة تحديد تاريخ لظهور الضباط الاحرار كتنظيم يمكن تحديدها بالفترة فيما بعد العودة من فلسطين - فالضباط الأحرار منذ التقائهم فى بداية عهدهم بالخدمة فى منقباد كانوا موجودين كفكرة أو كصورة غير متبلورة - مجرد اتحاد أفكار على كراهية الانجليز والاستعمار فقط لا يرقى الى مرتبة التنظيم السرى - وفرقت الاحداث بين هؤلاء الضباط (٢٧) - وفى فلسطين كان ملازمو سنة ١٩٣٩ - قد أصبحوا نقباء أو روادا - وعندما عادوا الى مصر سنة ١٩٤٩ كانوا غير الراجح الذين ذهبوا الى فلسطين فى مايو ١٩٤٨ - صحيح أن أفكارهم لم تتغير - لكنها ازدادت قوة وتركيزا علاوة على حقل الحرب لهم وبثها الثقة فى أنفسهم - كما أن عفن النظام الحاكم وتهرئه كان قد تزايد وتزايد معه نقدهم له وترعرع - وأصبح حتميا فى تفكيرهم أن يشرعوا فى العمل الفعلى .

ويتفق مع التسلسل المنطقى للأمور أن تكون فكرة « التنظيم السرى » قد نضجت فى صيف ١٩٤٩ - خاصة وأن المنطقة شهدت انقلاب « حسنى الزعيم » فى ٣٠ مارس ١٩٤٩ - فكاد التنظيم متأثرا بقياس الانقباض المذكور (٢٨) .

ولا يمكن أن تكون ما قدمته هذه الرسالة من منشورات هو كل ما صدر عن أى تنظيم - كما أن هذا ينسحب على تواريخ المنشورات التى وردت بالرسالة .

ويرجح أن التنظيمات التى كانت تعمل فى الجيش كانت تعرف بعضها البعض - باعتبارهم يعملون جميعا فى مجال السياسة داخل الجيش - فقد اتصل تنظيم « مصطفى كمال صدقى » بعد اكتشافه سنة ١٩٤٧ « بجمال

(٢٧) أنور السادات « أسرار الثورة المصرية » - كتاب الهلال - العدد ٧٦ ص ٣٥ .

(٢٨) اليزبيثى « الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى - القسم الأول ص ٩٧ - ويقول بئيرى معتمدا على قاموس الثورة المصرية لأحمد عطية الله أن أول بلاغ للضباط الاحرار ظهر فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

عبد الناصر ، للعمل معه - لكن « جمال عبد الناصر » رفض التعاون (٢٩) .

وفى مسألة احتمال أن تكون منشورات عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ على اختلاف مصادرها صادرة عن تنظيم الضباط الأحرار - أقول أن التنظيم الوحيد الذى عرف تكوينه بين هذه التنظيمات السبعة هو تنظيم « مصطفى كمال صدقى » وذلك بسبب ضبطه سنة ١٩٤٧ واكتشاف أن المنشورات التى تحمل توقيع « ضباط الجيش » صادرة عنه - أما باقى التنظيمات فلا يعرف عنها شئ اللهم الا « تنظيم الضباط الأحرار » وذلك بعد قيام الثورة - وعلى ذلك فان الاجابة على هذا السؤال غير متيسرة - وإن كنت أعتقد أن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار يستطيعون الاجابة عليه .

وفى شأن السؤال الاخير والخاص بالتنظيمات السياسية فى الجيش والعمل الفردى - فقد أجاب اللواء ابراهيم أبو ستيت بأن العمل السياسى فى الجيش اشتمل على العمل الفردى بدافع الوطنية البحتة دون الانضمام الى تشكيل آخر يجعل صاحبه (أى صاحب العمل الفردى) ملتزما بأفكار ليست من أفكاره وغير مقبولة لديه - وضرب لذلك مثلا بحالته هو شخصيا وقرر أنه كان يعمل منفردا دون الانضمام والتنظيم - كما « مصطفى كمال صدقى » بعد انكشف تنظيمه فى عام ١٩٤٧ - شرع فى عام ١٩٤٩ فى العمل منفردا بعيدا عن الجيش وأحرز السلاح وحرر منشورات بعنوان « الحرس الوطنى » تحوى دعاية مثيرة ضد الحكومة وموقفها من حرب فلسطين (٣٠) - كما استمر فى نشاطه بالكتابة فى الجرائد سنة ١٩٥٠ مهاجما « الفريق محمد حيدر باشا » قائد عام القوات المسلحة ومنتقدا الأوضاع القائمة فى الجيش ومطالبها باتخاذ أشد الاجراءات مع المتهمين فى قضايا الاسلحة الفاسدة - كما اعترض فى سنة ١٩٥١ على تفكير بعض وحدات الجيش فى تقديم هدايا « للملك » بمناسبة زواجه - على أساس أن أبناء الضحايا أحق

(٢٩) انو السادات « صفحات مجهولة » - كتب للجميع - العدد ٨٤

من ١٦١ .

(٢٠) المتحف القضائى = المحكمة العسكرية العليا - قضية الجنائية العسكرية ٣٨ سنة ١٩٤٩ عليا و ١٢ باب الشعرية سنة ١٩٤٩ والمتهم فيها اليوزباشى « مصطفى كمال صدقى » والمدنيون « كمال يعقوب صبرى - وأحمد كمال الدين منسى وإحسان فريد وهاشم شعبان حسين .

بهذه الهدايا وخليق أن يصرف المال المتجمع على أبناء الشهداء وبعد الزفاف الملكي سافر الملك وعروسه الى الخارج ولدى عودتهما في سبتمبر سنة ١٩٥١ نشر « مصطفى كمال صدقي في » جريدة الاشتراكية « مقالا هن الثورة العراقية (٣١) » .

(٣١) المتحف القضائي = القضية ١٨٤ مصر القديمة سنة ١٩٥٣ ورقم ١٠ كلى سنة ١٩٥٣ الخاصة بمقتل الملازم أول عبد القادر طه أحمد يرم ١٩٥٢/٣/٢٤ - وكان مصطفى كمال صدقي قد حصل على عفو من الملك بعد الحكم عليه في الجناية العسكرية ٣٨ لسنة ١٩٤٩ بخمس سنوات نتيجة لتدخل الدكتور « يوسف رشاد » طبيب الملك - وأفرج عن مصطفى كمال في نوفمبر ١٩٤٩ - وكان هدف « يوسف رشاد » من العفو - احتواء هذا الضابط الثائر وضمه الى تنظيم أنشأته السراى في ذلك الوقت - مضاد للتنظيمات السرية العسكرية وغير العسكرية - يضم عددا من الضباط وغيرهم للدفاع عن الملك والسراى على شكل القيام بعمليات عنف أو تجسس وأحاطة الملك بهالة مضللة تقنع الناس بأن الاصلاح يمكن تحقيقه عن طريقه - وقد اشتهر هذا التنظيم الملكي « بالحرس الحديدي » - - ولقد أدت اتصالات « يوسف رشاد » بـ مصطفى كمال صدقي في نهايات ١٩٤٩ الى توطد علاقة بين الأخير وزوجة الأول « ناهد شوقي بكير » أو ناهد رشاد - التي كان الملك على صلة بها أيضا في نفس الوقت - وقد خيب « مصطفى كمال صدقي » ظن « يوسف رشاد » به - فبدلا من الانضمام الى الحرس الحديدي - استمر في كتابة المقالات التي يهاجم فيها « الفريق حيدر » فحوكم أمام مجلس عسكري انتهى بتكديره تكديرا بسيطا (نوع من العقوبات العسكرية - ثم دأب مصطفى كمال خلا عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ في مهاجمة الملك على صفحات الجرائد مسببا له تكديرا شديدا - ظهرت نتائجها في نقل مصطفى الى سلاح الحدود وإبعاده الى العريش ثم الواحات البحرية - بل واعتقاله تحت الايقاف الشديد يوم ٧ يناير ١٩٥٢ عندما اتهمه « اللواء حسين سرى عامر » بالشروع في قتله في القضية ١٢٨ جنایات سنة ١٩٥٢ الزيتون - والتي كان « الضباط الأحرار » هم مرتكبوها - وقد زاد هذا من حق الملك على هذا الضابط حيث كان « حسين سرى عامر » أقرب المقربين الى الملك واعتبر الملك هذا الاعتداء اعتداء على السراى - وقد بلغت الأمور ذروتها عندما تبين للملك من مسلك « ناهد رشاد » معه واعتذارها عن حضور الحفلات التي كانت تدعى اليها باعتبارها وصيفة بالسراى - أن ذلك يرجع الى علاقة « ناهد رشاد » بـ مصطفى كمال صدقي - وقد كشفت المراقبة التي وضعها الملك على « ناهد ومصطفى » انهما كانا يلتقيان في منزلها ومنزله مرات عديدة - فكانت هذه طعنة لكبرياء الملك .

فوجود التنظيمات السياسية فى الجؤيش لم يحل دون قيام العمل الفردى على الاطلاق .

على أن مافات كله من أعمال سياسية لم يتجاوز - كما سبق القول - دور التهيج الثورى - وهذا الدور لا يمكن انكار فضله فى احداث الاثر المطلوب منه - كتنبيه الازهان وتوعيتها الى مايجرى - وماالثورات الا اثاره

ومن هنا نشأت فكرة التخلص من « مصطفى كمال صدقى » وأقرب الناس اليه - وقد رشح « عبد الرحيم » الشقيق الاصغر - ثم رشح « الملازم أول عبد القادر طه » الصديق الحميم « مصطفى كمال صدقى » والذي كان متهما فى مؤامرة الضباط سنة ١٩٤٧ مع « مصطفى كمال صدقى » حيث كان برتبة صول فنى فى ذلك الوقت - والذي لم يفارقه منذ ذلك الوقت على الاطلاق .

وعن طريق ترتيب أعداء الحرس الحديدى مكون من الاميرالاي أحمد كامل قائد بوليس السراى - والاميرالاي محمد وصفى قائد حرس الوزارات - محمد حسن خادم الملك الخاص - والاميرالاي محمود عبد المجيد قومندان بلوكات النظام - أمكن استدراج « عبد القادر طه » بواسطة عميل يدعى « على حسانين » فى يوم الثلاثاء ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ الى شارع الاخشيذ بالروضة - حيث لحقت به سيارة سلطت نورها الكشف على عبد القادر طه ثم أطلق من فيها ثلاثة أعيرة نارية أصابته فى ظهره .

وقد ذكر الاستاذ « أحمد حمروش » فى كتابه أن « مصطفى كمال صدقى » كان عضوا فى الحرس الحديدى ومن بين الضباط الذين استطاع الدكتور « يوسف رشاد » أن يضمهم الى الحرس .

وأقول أن هذا لا يتفق مع دور « مصطفى كمال صدقى » الذى واصل هجومه على الملك وحاشيته وكل من فى السراى وقادة الجيش دون توقف واعترض على اهداء الجيش هدية للملك مع تفضيله أن تصرف أموال الهدية على أبناء الشهداء من الضباط والجنود فى فلسطين ، ولايتفق قول « حمروش » أيضا مع ما جاء بأقوال الشهود فى القضية ١٨٤ مصر القديمة سنة ١٩٥٣ بأن الملك كان يريد طرد « صدقى » من الجيش وأنه أمر بأن يبعد عن القاهرة نهائيا - وقد نقل الى الواحات بالفعل فى يناير ١٩٥٢ - كما أن « صدقى » كان غريما للملك فى حب « ناهد رشاد » وكانت الاخيرة متجهة اليه تماما مما أثار حنق الملك على صدقى « للمغاية - ثم أن اغتيال « عبد القادر طه أحمد » لم يكن الانكايه فى « مصطفى كمال صدقى » - وهذا القتل تم بايعاز من السراى - وأخلص من هذا الى أن « مصطفى كمال صدقى » لم يكن عضوا فى الحرس الحديدى - راجع أحمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١١٥ .

فى البداية ولفت للانتظار وكشف للحقائق فتثور النفس على الاوضاع وتتهيا
للمحرك .

وهذا ما تميز به تنظيم « الضباط الاحرار » عن باقى التنظيمات - فانه
لم يكتف بالتهييج الثورى - بل شكل تنظيماته وخلاياه داخل أسلحة ووحدات
الجيش - وكون هيئة تنفيذية تتولى القيادة وتخطط وتنفذ للعمل المقبل - و لكن
التخطيط للثورة - ثم التنفيذ - عملا محكما أدى الى الاستيلاء على السلطة
- فى الساعات الاولى من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتدخل مصر بفضل العمل
السياسى فى الجيش مرحلة جديدة من تاريخها الحافل .

لقد مر العمل السياسى فى الجيش بمراحل وتطورات ارتبطت تمام
الارتباط بالمؤثرات السياسية المختلفة التى مرت به وبالبلاذ - فكان طبيعيا
أن ينفعل الجيش بالاحوال السياسية وبالتنظيمات السياسية والعمل السياسى
وبالأفكار السياسية الجديدة التى مرت بها الحياة السياسية فى مصر ايا كان
نوعها .

وأفرز هذا كله - العمل السياسى فى الجيش بمظاهره المختلفة من
« اتصال بقوى خارجية » الى « كتابة صحفية » الى « تهييج ثورى » الى
« اتفاقات جنائية » بل والى « أعمال عنف » - وأخيرا الى « ثورة » .
تسبح بحمد الله .

خاتمة

شاركت نظم التجنيد السيئة التي لم توفر للجيش سوى أفقر الطبقات - والأحوال الصحية السيئة - وانخفاض مستوى التعليم في البلاد - أقول شاركت هذه الظروف في إضعاف الجيش المصري وحرمانه في مقومات الجيوش الحديثة، فضلا عن الأثر الذي أحدثته فيه أساليب البعثة العسكرية البريطانية خلال ممارستها لأعمالها في هذا الجيش خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٤٧ .

ولم يترك النظام المصري فيما قبل الثورة - هذا الجيش على ما به من متاعب - بل أسهم في زيادة معاناته بإساءة استخدامه في عمليات تتصل بالأمن الداخلي ومقاومة الجراد والوقاية في الفيضانات .

فلما بدأت المشكلة الفلسطينية تدخل نسيج الحياة السياسية المصرية لم تستطيع مصر على المستوى الرسمي أن توفر لها سوى بعض الاجراءات المظهرية - لكن ظروف الحياة السياسية في ذلك الوقت والتمزق والافلاس السياسي الذي كان يعانيه النظام الحاكم - دفع هذا النظام الى التورط في عملية عسكرية في فلسطين لم تكن البلاد أو الجيش مستعدان لها على الإطلاق .

وأدى هذا التورط الى اصابة الجيش والنظام الحاكم بأسوء نكبة في تاريخ البلاد . وكان رد فعل هذه النكبة قويا وفي مختلف الاتجاهات .

فقد تحركت البلاد في محاولات لاعادة تنظيم الجيش وتطويره وفق النظم الحديثة - وأثرت فنون التنظيم الحربية الحديثة في اتجاهات التنظيم كما أثرت الأوضاع الناجمة عن الحرب على محاولات اعادة التنظيم .

غير أن قضية « التسليح » وارتباطها بالمتغيرات السياسية الدولية -

وعلاقات مصر بالعالم الخارجى فى ضوء نتائج الحرب الفلسطينية - ادى الى اعاقه حصول مصر على السلاح اللازم لتطوير جيشها .

وكما تسببت حرب فلسطين فى تحرك مصر للحصول على جيش قوى - فقد تسببت هذه الحرب الى جانب غيرها فى الأسباب فى كشف الاوضاع السياسية الفاسدة فى البلاد - فانغمس ضباط الجيش فى العمل السياسى بهدف أحداث التغيير الذى يعيد لمصر وجهها الصحيح .

وكانت محصلة ذلك قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

١ - غير المنشورة :

- دار الوثائق القومية :

• : : محفظة الحربية رقم « ٧ » •

• : : محفظة الجيش رقم « ٥ » •

• : : محفظة ادارة سيادية بدون رقم ١٩٣٧ - ١٩٤٤ •

• : : محفظة ادارة سيادية بدون رقم سنة ١٩٣٨ •

• : : محفظة ادارة سيادية بدون رقم سنة ١٩٣٣ •

• : : محفظة ادارة سيادية بدون رقم سنة ١٩٤٧ •

• : : محفظة ادارة سيادية بدون رقم سنة ١٩٤٠ •

• : : محفظة الجيش رقم « ٣ » •

• : : محفظة الحربية رقم « ٩ » •

• : : محفظة الجيش بدون رقم •

• : : محافظ مسماه بجموعة محافظ مكتب المشير :

• - دولاب ٦ = محفظة ١٥٢ - ٢٤ ٢٥ - ١٤٧ - ١٥٤ •

• - دولاب ٧ = محفظة ٩٨ - ٩٧ - ١١٦ - ٤ - ٩٦ •

• - دولاب ٤ = محفظة ٢٥ •

• - دولاب ١٠ = محفظة ٣ - ١ - ٦ - ٤ - ٥ •

• - دولاب ٩ = محفظة ١١٤ •

المتحف الحربى :

- نشرة الاوامر العسكرية سنوات :
- ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ -
- ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ .
- دوسية ٨٠ - مدرسة الضباط العظام الدورة ١٢ سنة ١٩٤٧
- القوات الخفيفة المدرعة .
- قوانين التدريب - ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .
- تعليمات عامة لتدريب الجين المصرى ١٩٤٣ .
- منشور تعليم رقم ٨٧ « ملاحظات عن التدريب المشترك بلواء التدريب
- عام ١٩٤٣ .
- تعليمات تدريب الجيش المصرى عام ١٩٤٤ - تنظيم التدريب .
- العمليات الحربية بفلسطين ج ٢ و ٢ القاهرة ١٩٦١ .
- ملف ١٦١٤ - التقرير الطبى السنوى ١٩٤١ - ١٩٤٢ بتاريخ
- ١٩٤٣/٥/١٥ .
- رئاسة ادارة الجيش - التقرير السنوى عن عام ١٩٤٩ .
- رسائل الثقافة الحربية « اساليب الانتقاء ، تطورها وأهمية ادخالها
- فى الجيش المصرى وما يقترح تطبيقه منها وأثر ذلك فى التنظيم والتدريب
- المتبع حاليا - للصاغ ١ ح حسين عبد الخالق مطاوع يوليو سنة ١٩٥٢ .
- تعليمات التدريب الانفرادى عام ١٩٤٩ .
- ماذا يؤدى الجيش للبلاد من خدمات فى السلم والحرب - للفريق
- ابراهيم عطا لله باشا رئيس هيئة ١ ح الجيش وياور جلالة الملك - كوبرى
- القبة نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- نشرة التدريب الحربى - عدد ٧ - دروس مستفادة من حرب فلسطين
- « معركة العريش - بير لحفن » للقائم مقام عبد المجيد نعمت .
- دوسيه ٣٠٣٣ ملف عن حالة اليهود فى حرب فلسطين - « امر

تشكيل جيش الدفاع الاسرائيلى - دورات أيام الحرب ، يوميات وقصول
من التاريخ » .

• فرق التعليم عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .

• كراسة التدريب العسكرى رقم ٣٢ « تكتيكات ضرب نار الدبابات -

الاستخدام التكتيكي اقاذفات اللهب سنة ١٩٤٨ .

• الاوامر العسكرية ٣٠ فى ١٩٥٢/٢/٦ .

• ميزانية وزارة الدفاع الوطنى رقم ٢٣٨٩ الى ٢٣٩٤ « ميزانية

الوزارة ١٩٤٩/١٩٥٠ بيان العلاوات والمرتبات اللازمة للفرقة المشاة .

• تنظيم الفرق المشاة والفرق المدرعة ومشروعات تكتيكية عليها سنة

١٩٤٧ .

• تفصيلات مشروع ميزانية الفرقة المدرعة ١٩٥٠/١/٣ .

• كشف ببيان قوة الجيش المصرى - اكتوبر ١٩٥٢ .

• ملف ٣٠٤٤ ملخص المخابرات الحربية من رقم ١١ الى ٤٠ - ادارة

المخابرات الحربية - قسم المعلومات نشرة رقم ١ ، صورة رقم ٢٣ .

محفوظات مجلس الوزراء :

• دوسيه ١٤٧ - ٢٤ القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٤ يوليو

١٩٥٢ بنظام الدراسة فى الكلية الحربية - القانون ١٩٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر

فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ بنظام الدراسة فى الكلية الحربية .

• دوسيه ١٤٧ - ١/٢٤ .

المتحف القضائى :

• مرافعات النيابة فى القضية ٥٨١ سنة ١٩٥١ الوايلى (قضية

الجيش) . وتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة الى حضرة قاضى الاحالة

بمحكمة مصر الابتدائية فى قضية الجنائية ٥٨١ لسنة ١٩٥١ الوايلى - ٣٣

كلى سنة ١٩٥١ : حكم محكمة النقض فى الطعن المقدم من الاستاذ أمين

إصفوت ضد متهمى قضية الجيش - ومن النيابة العامة ضد القائمقام عبد

الغفار عثمان - ومن القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشى حسين مصطفى

(م ٢١ - الجيش المصرى)

منصور ضد النيابة فى دعاواها رقم ٤٣٨ سنة ١٩٥٤ المقيدة بجدول المحكمة
برقم ١١٥ سنة ٢٤ القضائية .

— صورة طبق الاصل من أقوال الصاغ محسن شباكر فهمى فى المحضر
الخاص بالمقنابل اليدوية الايطالية المؤرخ ١٩٥٠/٨/٩ بمعرفة حضرة عبد
الحميد لطفى بك رئيس النيابة . — صورة طبق الاصل من أقوال اللواء /
احمد محمد المواوى بك والقائمقام عبد الغفار عثمان من محضر حضرة عبد
الحميد بك لطفى بك رئيس النيابة فى ١٩٥٠/٨/١ .

— مذكرة عن حادث انفجار أربعة أربعة مدافع ٢٥ رطل بميدان
فلسطين .

— صورة طبق الاصل من أقوال سعادة اللواء احمد فؤاد صادق باشا
فى محضر حضرة عبد الحميد بك لطفى فى ١٩٥٠/٨/١٢ .

— قضية النيابة العمومية رقم ١٥٢٠ الوايلى سنة ١٩٥١ (رقم ٩٨
سنة ١٩٥١ كلى ضد القائمقام شرف (السيد فرج) وكيل محافظة الصحراء
الغربية — وحسين صالح افندى — مهندس بالانشغال العسكرية .

— محضر تحقيق سعادة النائب العمومى يوم الجمعة ١٦ مايو سنة
١٩٤١ مساء بديوان وزارة الدفاع فى حادث سقوط طائرة بقلوب وبها عزيز
المصرى باشا واثنين من الطيارين المصريين .

— مذكره النائب العمومى سعادة عبد الرحمن الطوير بك فى محضر
التحقيق الخاص بهروب عزيز المصرى باشا واثنين من الطيارين بطائرة
مصرية يوم ١٦ مايو سنة ١٩٤١ .

— صورة محضر التحقيق الخاص بسؤال عزيز المصرى باشا عما جاء
ببيان الكولونيل ثورنهيل .

— التحقيق الخاص بما هو منسوب لبعض ضباط الجيش — ديسمبر
١٩٤٧ .

— دوسيه قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش سنة ١٩٤٧ .

— المحكمة العسكرية العليا — القضية العسكرية ٣٨ سنة ١٩٤٩ عليا

و ١٢٠ باب التشريعية سنة ١٩٤٩ .

— أمر حفظ فى الجناية ١٢٨ سنة ١٩٥٢ الزيتون .

— أحد ملفات الجناية ١٢٨ سنة ١٩٥٢ الزيتون .

— القضية ١٨٤ مصر القديمة سنة ١٩٥٣ — ورقم ١٠ كلى سنة ١٩٥٣

الخاصة بمقتل الملازم أول عبد القادر طه احمد يوم ١٩٥٢/٣/٢٤ .

دار الوثائق البريطانية :

- F.O 371 35546 1942.
- F.O 371 41314 1944.
- F.O 371 45946 1945.
- F.O 371 53268 1945.
- F.O 371 45945 1945.
- F.O 371 41313 1943.
- FO. 371 45948 1945.
- F.O 371 63074 1946.
- F.O 371 23333 1939.
- F.O 371 63073 1941.
- F.O 371 35546 1942.
- F.O 371 45949 1946.
- F.O 371 63075 1947.
- F.O 371 63077 1947.
- F.O 371 53241 1946.
- F.O 371 63076 1947.
- F.O 141 1201 1947.
- F.O 141 961 1944.
- F.O 141 856 1943.
- F.O 141 1089 1946.
- F.O 141 912 1943.
- F.O 141 1079 1946.
- FO. 141 1956 1946.
- F.O 141 841 1942.

- F.O 141 1182 1947.
- F.O 141 838 1942.
- F.O 141 1679 1946.
- W.O 32 4167 1938 - 1945.

(ب) المنشورة :

- مجلس الشيوخ — مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين (١٢ نوفمبر ١٩٤٧ — ٦ يوليو ١٩٤٨) — القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ — المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٩٥٥ .

ثانيا — المذكرات :

- مذكرات الملك عبد الله — نشر أمين أبو الشعر — الطبعة الرابعة المطبعة الهاشمية — عمان — ١٩٦٥ .
- مذكرات جلوب باشا « جندى مع العرب » — الطبعة الثانية « دار النشر للجامعيين — مكتبة النهضة — بغداد ١٩٦٣ .

ثالثا — الدوريات :

(١) العربية :

- مجلة الجيش المصرى ١٩٤٩ — ١٩٥٢ .
- المقتطف ١٩٤١ .
- روز اليوسف ١٩٥٠ .
- المصور ١٩٧٥ .
- الأهرام ١٩٣٩ — ١٩٥٠ .
- الكتلة ١٩٤٦ .
- الإخوان المسلمين ١٩٤٦ .
- المصـرى ١٩٣٨ — ١٩٤٧ .

(ب) الأجنبية :

- التايمز من ١٩٣٨ الى ١٩٤٢ . TIMES .
- مجلة معهد الخدمات الملكية المتحدة بالمتحف الامبراطورى بلندن سنة ١٩٥٨
- Journal of the Royal united services institute.

رابعاً - مصادر أجنبية :

- Dana Adams schmidt "Armageddon in the middle east" The New York times survey series - the John day company. 1974.
- P.J Vatikiotis "The Egyptian Army in politics - Indiana univer-sity press blomington, 1961.
- Tom little "Egypt"
London, ernest benns ltd. 1958.
- The Israeli Army - Edward luttwak - dan Horwitz 1975 penguine books ltd. 17 Grosvener gardens, London sw 1.
- Political Dictionary on the Middle East in the 20th century edited by yaacov shimoni and evyatar levine weidenfeld and nicalson Jerusalem - 1971.
- Colonel Trevor N. dupuy U.S. Army, Ret., "Elusive victory the arab - israeli wars 1947" 1974.
Harper & Row, publishers - New York 1978.
- La rousse universel ? nouveau Dictionnaire incyclopédique.

خامساً - الدراسات والمؤلفات :

: : العربية والمصرية :

- احمد حمروش « قصة ثورة ٢٣ يوليو - مصر والعسكريون »
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ديسمبر ١٩٧٤ .
- اليزربثيرى « الضباط العرب فى الشئون السياسية العربية والمجتمع العربى » - القسم ١ و ٢ و ٣ .
اعداد مركز البحوث والمعلومات ١٩٦٩ .
- أمين حسان كامل « محكمة الثورة » ج ٣ - الطبعة الاولى - القاهرة - يوليو ١٩٥٤ .
- أنور السادات « أسرار الثورة المصرية - بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية » .
كتاب الهلال - العدد ٧٦ - مايو ١٩٥٧ .
- أنور السادات « صفحات مجهولة » دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة ١٩٥٤ .

- ايجال آلون « درع داود » - القسم الثانى - ترجم بمعرفة المخابرات العامة ١٩٧٣ .
- ايجور بيليايف (دكتور) ودكتور ايفجين بريماكوف « مصر فى عهد عبد الناصر تعريب عبد الرحمن الذميس دار الطليعة للطباعة والنشر فى بيروت - الطبعة الاولى - مارس ١٩٧٥ .
- جان لاكويتير « عبد الناصر » معرب من الفرنسية دار النهار للنشر ش.م.ل - بيروت ١٩٧١ .
- جمال عبد الناصر « فلسفة الثورة » طبعة وزارة الارشاد القومى - مصلحة الاستعلامات .
- جورج فوشيه « جمال عبد الناصر وصحبه » - تعريب نجدة هاجر وسعيد العز . منشورات المكتب التجارى - بيروت مارس ١٩٦٠ .
- حسن البدرى (اللواء) « الحرب فى أرض السلام - الجولة العربية - الاسرائيلية الاولى » المؤسسة العربية للدراسات والنشر القاهرة - بيروت ١٩٧٦ .
- دافيد بن جوريون « اسرائيل تاريخ شخصى » الجزء الثانى - أعداد مركز البحوث والمعلومات .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) « تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ » دار الكتاب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨ .
- فؤاد المرسى (دكتور) « العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٦ .
- طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢ .
- كمال كيرة « محاكمات الثورة » وزارة الارشاد القومى - الادارة العامة للاستعلامات - سنة ١٩٥٤ .
- لوكان هينزوين « المانيا الهتلرية والمشرق العربى » ترجمة ١٠ د .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى . دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .

- مارسيل كولومب « تطور مصر » ترجمة زهير الشايب « مكتبة سعيد رأفت - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ .
- محسن محمد « التاريخ السرى لمصر » المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر سنة ١٩٧٣ .
- محمد فيصل عبد المنعم « أسرار ١٩٤٨ » مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨ .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام « العسكرية الصهيونية » ج ١ « المؤسسة العسكرية الاسرائيلية .٠ النشأة والتطور » - القاهرة ١٩٧٢ .
- ج ٢ « العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية - ١٩٧٤ - القاهرة ١٩٧٤ .
- منشورات مركز دراسات العلاقات السياسية - جامعة ديجون بفرنسا « دور الجيش غير العسكرى » فى العالم الثالث - أشرفت على ترجمته ادارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى فى وزارة الدفاع - ١٩٦٦ .
- منيرة كفافى « عندما استشهد أبى » دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٧٥ .
- ناداف ساقران « من حرب الى حرب » - المواجهة العربية - الاسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٦٧ - القسم الاول .٠ اعداد مركز البحوث والمعلومات سنة ١٩٦٨ .
- يونان لبيب رزق (دكتور) « تاريخ الوزارات المصرية » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - وحدة الوثائق والبحوث التاريخية - الاهرام ١٩٧٥ .

سادسا - القوانين :

- قانون القرعة العسكرية الصادر فى نوفمبر ١٩٠٤ والتعليمات الصادرة من وزارة الحربية القاهرة سنة ١٩٠٤ .
- القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والمراسيم والقرارات الوزارية المنفذة له الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ - القاهرة سنة ١٩٤٧ .

. سابعا - المقابلات الشخصية :

- ١ - مقابلة شخصية مع العميد أ. ح متقاعد على حسن النكلاوى فى
١٩٧٨/١٢/٢٨ .
- ٢ - مقابلة شخصية مع الأستاذ/عبد الحميد صادق الحسامى
بمنزله يوم الاثنين ١٧/٩/١٩٧٩ .
- ٣ - مقابلة شخصية مع السفير/عبد الحكيم ممدوح حسن جبة سفير
مصر باستراليا حاليا - يوم الجمعة ١٨/٦/١٩٧٩ .
- ٤ - مقابلة شخصية مع اللواء بالمعاش / ابراهيم أبو سنيت فى
١٩٧٨/١٢/٤ .

رقم الايداع بدار الكتب المصرى

١٩٨٢/٢٤٨٦ م

الترقيم الدولى

٩ - ٠٠٢٣ - ٠٢ - ٩٧٧

۱۹۷۰
۱۲/۱۲

۱۲/۱۲/۱۹۷۰